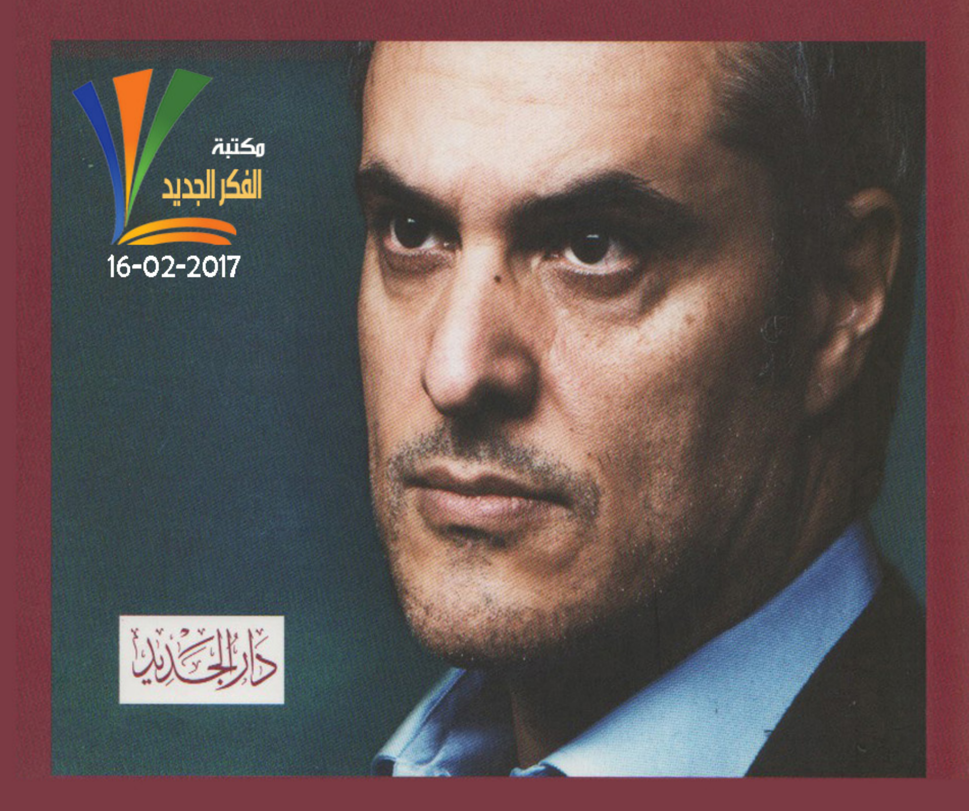
مَولايَ هشَامِ العَلوَيّ

سيرةُ أميرٍ مُبعَد

المغرِبُ لناظرِهِ قَريب



دار الجديد

حقـــوق التـــرجمة العـــربيّة محفوظة لـــدار الجـــديد

الطـــبعة الأولـــى، ٢٠١٥

عنوان دار الجديد: دارة محسن سليم، حارة حريك، لبنان

هـــــاتف ٩٦١ ١ ٥٥٣٦٠٥

aljadeed@cyberia.net.lb

ISBN 978-9953-11-098-1

صَدَر هذا الكتـاب في طبعتـه الفرنسـيّة تحت عنـوان:
Journal d'un Prince Banni
Demain, le Maroc

Moulay Hicham El Alaoui

نقـــله إلى العـــربيّة: أحمـد ابـن الصديق

قوّم الترجمة وأصلحها: قـلـم دار الجـــديد



إلى المغـــاربة بدون تمييز




مكتبة
الفكر الجديد

الفهرس




مكتبة
الفكر الجديد

مقدّمة خاصّة بدار الجديد

مع صدور النسخة العربيّة من كتابي **سيرة أمير مبعد** أعود إلى بيتي الحضاريّ وإلى كنف اللغة العربيّة.

يصدر الكتاب من لبنان، بلدي الثاني، الذي وسم، جوار المغرب، هويّتي. أقدّم هذا العمل إلى القارئ العربي شاكرًا إيّاه استقباله لي تحت سقفنا المشترك.

=

إنّ الظروف الراهنة في العالم العربيّ قد لا تبدو مشجّعة، فليبيا تغرق في الفوضى والاضطرابات؛ اليمن يعيش عذابات الحرب الأهليّة التي تمدّدت وصارت حربًا بالنيابة بين القوّتين الإقليميّتين السنيّة والشيعيّة؛ وهذا أيضًا، ومنذ خمس سنوات مصير سوريا التراجيديّ، حيث ترفع الخلافات الجيوسياسيّة مستوى الرهانات. أمّا مصر فبعدما كانت ميدان تحريرنا، أراها تتخندق وتُعيد إلى الأذهان مراحل الحكم السلطويّ، بينما بلدي المغرب ينهج سياسة تقوده خطوة خطوة إلى وضع



صعب للغاية. بدورهما الجزائر والأردن، كلّ منهما على طريقته يضحّي بالمستقبل مفضّلًا الجمود الذي نُصّب دين دولة في معظم بلاد الخليج.

تونس هي الاستثناء الوحيد، فهي تقاوم يومًا بعد يوم ماضيًا ديكتاتوريًا، لبناء مستقبل تتشارك فيه جميع القوى السياسيّة الحكم. هذا البلد الشقيق هو أملنا بأن لا تبقى الديمقراطيّة العربيّة شريدة في بلادنا.

أمام هذا الواقع، أتفكّر في تلك الحقيقة المرّة التي قالتها عائشة الحرّة، والدة آخر سلاطين سلالة النصريّين، لابنها أبي عبدالله الصغير وهو يلقي النظرة الأخيرة على قصر الحمراء يوم سقوط غرناطة في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٤٩٢، بعد مكوث العرب سبعة قرون في جنوب إسبانيا: "لا تبك مثل النساء مُلكًا مضاعًا لم تحافظ عليه مثل الرجال". فَشلُ الربيع العربيّ مناسبة لكي نسائل أنفسنا أفرادًا وجماعات.

من جهتي أرفض الأجوبة السينكيّة. نعم، لقد حلمنا "بحماسة" بحسب عبارة كارل ماركس مؤرّخًا ثورات ١٨٤٨ التي شهدت ولادة الديمقراطيّات الشعبيّة في أوروبا، بيد أنّها انتهت في هذه البلاد حيث عادت النظم السياسيّة القديمة إلى سدّة الحكم.

لا، لست أنا من يسخر من ثورات تويتر ومن تغريداتها القصيرة ولا من ثورة ٢,٠ وكأنها صفران. ليس صحيحًا أنّ شهيّتنا قد سبقت أسناننا. برغم كلّ انتكاساتها، للراغب في معرفة أسباب



فشلنا، أن يعود إلى كتاب **معنى النكبة** لقسطنطين زريق، الصادر عام ١٩٤٨.

النكبات قديمة، واستخلاص العبر ممكن، أكيد، ولكن بمحاذرة خيبات الأمل وبحماية النفس من الغضب، فهو أسوأ مستشار لمن أراد التغيير. إنّ الديمقراطيّة ليست معادلة بسيطة قائمة على الجمع بين حماسة الشباب ووسائل التواصل الاجتماعيّ لبلوغ الهدف المرجوّ. صحيح أنّ ٦٠٪ من مجموع سكّان العالم العربيّ لا يتجاوزون الخامسة والعشرين، ويتواصلون أفقيًا، عبر شبكات التواصل، لا عموديًّا وبشكل تراتبيّ. لكنّ اندلاع الثورات في القرن الواحد والعشرين ليس عملًا غوغائيًا أو تجمّعًا مرتجلًا فاجأ السلطات الحاكمة. فالثورات بحاجة إلى قيادات وإلى مؤسّسات وإلى استراتيجيّات وخطط، إضافةً إلى دعم شعبيّ يتجاوز التضامن الافتراضيّ.

واحدة من العبر المؤلمة التي بانت ـ منذ أن أضرم محمد بوعزيزي النار بنفسه في السابع عشر من كانون الأوّل (ديسمبر) ٢٠١٠، هي أنّ الدولة كما المجتمعات المدنيّة في بلادنا هما خطّان متوازيان لا يلتقيان، وأنّ النخب والشعب لا يلتقيان أيضًا. كلّما التقيتُ فردًا من أفراد تلك النخبة التي رحّبت باندلاع الربيع العربيّ، يدهشني غياب منطقه الاقتصاديّ. تمامًا كما حدث أيّام استقلالاتنا، حيث خضع المطالبون لنا بحكم ذاتيّ لمنطق السياسة السياسيّة، أي لتوهّمهم بأنّ مملكة الحريّة و بعضًا



سحريّة ستحرّرهم من استبداد الواقع. بيد أنّ ذلك لا يحدث.
في بلادنا، لن يتخلّى أصحاب المخصّصات، ولو قيد أنملة عن امتيازاتهم ليخاطبوا الشعب؛ فالأسواق لا تعلّق قانون العرض والطلب وخاصّة أنّ هذا القانون مغلوط بحمايات من فوق.
أخيرًا، وعبرالأزمنة، عوض أن يحتلّنا، أخضعنا الخارج لديون أرهقت كواهلنا. فالإمبراطويّة العثمانيّة والشرق الأوسط أُخضعا للمصارف الغربيّة أكثر من إخضاعهما للجيوش الأجنبيّة.
برغم قتامة المشهد السياسيّ أرى بصيص نور. فمنذ أن أخذ مواطنون في العالم العربيّ يطالبون بكامل مواطنيّتهم، أرانا قد قطعنا شوطًا لا رجعة عنه. فمعاهدة سايكس ـ بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ (وضعت اليد على الثورة العربيّة بعدما كانت قد شجّعت على اندلاعها) طارت اليوم شَعاعًا. والأنكى من ذلك، أنّ الولايات المتحدة لن تتمكّن بعد اليوم من التحكّم في مصائرنا، فبعدما ألقى باراك أوباما خطابه المرجعيّ الشهير في الرابع من حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ في القاهرة، الذي بنى عليه سياسته دون أن يتلفّظ ولو لمرّة واحدة بكلمة ديمقراطيّة، فقد الرئيس الأميركيّ مصداقيّته. كائنًا من سيخلف الرئيس أوباما، فأداة التحكّم عن بعد في مصير العالم العربيّ لن تكون بيده، أو بيدها، بسبب الاندحار من العراق وتبديل الموقف في سوريا وردود الفعل العنيفة في ليبيا والتوافقات مع إيران و الرضوخ للأمر الواقع في مصر والخليج.



فالاستشراق ـ هذا الهاجس الغربيّ الذي حلّله إدوار سعيد آخذ في الاضمحلال أمام أعيننا، ولعلّ طيفه الأخير تجسّد في الربيع العربيّ، كآخر صحوة له، مؤكّدًا أنّ الواقع قد نفّل المنطق الوحدويّ. هذه الوقائع وطنيّة بلا منازع، لا بل خاصّة بكلّ بلد ولا صلة لها بالعروبة ولا بالإسلام بمعناهما الجامع. لن أسير في ركب المنظّرين، وهم كثر اليوم، المعتبرين أنّ الحدود التي رُسمت بعد سقوط الإمبراطوريّة العثمانيّة ستمحى أو سيعاد رسمها. هذا ممكنٌ بيد أنّه غير مؤكّد. فهل تراهن الصراعات الحاليّة على إعادة رسم حدود الدول، أم على إعادة صياغة جغرافيّتها البشريّة؟ هذا التغيير الديمغرافيّ هو تغيير في أصول الصراع، "فالشعب هنا هو ساحة المعركة".

إنّ منتحلي صفة الدولة الإسلاميّة، تلك التي قامت بين العراق وسوريا، سبّاقون في ادّعاء تحرير رجال ونساء وأطفال المنطقة، بيد أنّهم في الواقع يضحّون بكلّ الأقليّات الإثنيّة والدينيّة.

المعروف أنّ الإسلام السياسيّ يلعب دورًا أساسيًّا في "الثورة ضد التاريخ" ، وهي نظريّة روّجها المنظّرون الإسلاميّون لاضطهاد الإرادات الحرّة والتفكير المستقلّ لتفسيرهم المتزمّت للدين. إنّهم يُخضعون الدين لتفسير أحاديّ، ممّا يسفر عن فظائع مقزّزة يذهب مسلمون آخرون ضحيّتها. هذه المجازر المرتكبة باسم الإسلام ترمي ظلالها على دين أُفقد بريقه الحضاريّ وصفاته الحقّة: التسامح و قبوله الآخر. يستحيل اليوم مثلًا أن تعود إلى



الشرق إيزابيل إيبرهارت، التي زارته في مطلع القرن العشرين تحت اسم محمود السعدي، وكتبت مؤلّفها الشهير **في أفياء الإسلام الدافئة**.

=

فلنعد إلى كتابي. في الصفحات التالية كلام كثير عن المملكة المغربيّة. على نقيض ذلك، إنّ انتمائي إلى دار الملك بالولادة جعلني قادرًا على وصفها ووصف مخزنها القيّم على إرثها الاقتصاديّ والعقاريّ، فمقابل ولائه السياسيّ يحصل المخزن على مخصّصات لا حصر لها. هذه العلاقة بينه وبين السلطة دفعته للالتحاق بالركب السنيّ مقابل مخصّصات نفطيّة، أشبه بـ"مغانم" تقدّمها إليه دول الخليج. فمنذ الانهيار الاقتصاديّ خريف ٢٠٠٨، تبدو هذه النعم ثروة بالنسبة إلى الأثرياء الجدُد. للوهلة الأولى، للناظر إلى مشهد ما بعد الربيع العربيّ، يبدو أنّ المغرب قد أحسن التخلّص من أزماته. ببراعة، تمكّنت الملكيّة العلويّة من عقد اتّفاق مع حزب العدالة والتنمية، وأعضاء الحزب إسلاميّون معتدلون، دعتهم الملكيّة للمشاركة في الحكومة لاستيعاب غضب الشارع. بعملية تجميل دستوريّة لحقتها إصلاحات شكليّة منعت الطريق على حركة ٢٠ شباط (فبراير)، التي تُعتبر اليوم تاريخًا مجهضًا. فهذه المساكنة بين القصر وإسلاميّيه، نغمة قديمة تُعزف بآلات جديدة. يا لَسخريّة الموقف! فالاشتراكيّون الذين قبلوا المساكنة من قبل هم



معارضو اليوم، والاتحاد الاشتراكيّ للقوّات الشعبيّة، كما القصر يطمحان أن يصيرا رهطًا على غرار حزب العدل والإحسان.

لا تبدو حسابات حزب العدالة والتنمية سيّئة، وإن كان رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران لا يملأ مركزه. صحيح أنّ تبديل النظام كما وعد الاشتراكيّون من سابع المستحيلات، إلّا أنّ حزب العدالة والتنمية انضمّ إلى الدولة بنزاهة مشهودة له تتفوّق على أقرانه.

بمودّة من يعرف من أين تؤكل الكتف، يبدو عبد الإله بنكيران شعبويًّا متواضعًا، يوحي لأصحاب رؤوس الأموال وللطبقة المتوسّطة بالثقة، علمًا أنّه يكرّر على مسامع الجميع مشيرًا باتّجاه الملك : "لست صاحب القرار". لذا فيوم ستقع الواقعة بين أنصار الملك و مؤيّدي التغيير، ألن يكون عبد الإله بنكيران في الموقع المناسب، فاصلًا بين الطرفين، ولو اقتضى الأمر إيجاد خطّ ثالث للخروج من المأزق نحو المجهول؟

لم يفِ الربيع العربيّ بوعوده الديمقراطيّة.

لربّما وبسبب موقعي، أجدني أفهم أنّ الحريّة الحقيقيّة يراها من يعرف ما يحتاج إليه الناس، ولا أعني فقط الحاجات الأساسيّة من ماء وكهرباء... بل حاجة الشعوب إلى التعليم، وإلى رؤية واضحة وطويلة الأمد تؤلّف معادلة رابحة. في الصفحات التالية ألحّ على حاجتنا إلى أن نؤسّس على القديم جديدًا رافضًا الشعبويّة والإسلاميّة وكلّ انقضاض عنيف على السلطة. أطالب



بعقد اجتماعيّ جديد، يجري التفاوض عليه بحريّة بين الملك، أي الشعب، وممثّليه. لا أستبعد أيّ احتمال ولا حتّى زوال السلالة التي أنتمي إليها، أو دورًا جديدًا تاريخيًّا للملكيّة المغربيّة في كنف ديمقراطيّة لم أتوقّف عن المناشدة لقيامها.

صراحة، فاليوم أكثر من أمسي القريب، حين ختمت مخطوطي، يزداد إيماني بمغرب بدّل رأسًا على عقب أساليب حكمه.

إن انكسار الحركات المطلبيّة الشعبيّة لا يعدّ من غنائم ملكيّة محنّطة. لا بل على النقيض من ذلك، اليوم وبعكس التيّار وبلا ضغط الشارع، فلتعطَ المطالب لأصحابها كي لا تُؤخذ في الغد عَنوةً، معطّلة استمرارية الدولة وكلّ ما اكتسب منذ الاستقلال. لسوء حظّهم، فالمدافعون بأظلافهم عن امتيازاتهم مرشّحون أكثر من غيرهم للرحيل، وهم يراهنون على هذه اللحظة. وكم كان عبد السلام ياسين، الأب الروحيّ لحزب العدل والإحسان مصيبًا حين أعلن عام ١٩٧٤ في رسالة مفتوحة، أنّ الملكيّة المغربيّة تضاعف خطرُ نهايتها: الإسلام أو الطوفان، وهذان بالطبع لا أتمنّاهما لبلدي.

لكلّ هذه الأسباب، ألّفت كتابي.

بعد صدوره في فرنسا في نيسان (أبريل) ٢٠١٤، حاصرتني حملات الترهيب نفسها، ملاحقات وتشهير، وهذا ما اعتدته. هذا الحصار الاستخباريّ لم يلجم مبيعات الكتاب، الذي تبوّأ لوائح أفضل المبيعات برغم انتشار طبعة مقرصنة إلكترونيّة، أظنّها



بتوقيع الأجهزة المستاءة من حسن نجاحه، والتي أتمنّى أن تكون قد خدمت القرّاء المغاربة، الذين لم يتمكّنوا من الحصول على الكتاب. بكلّ الأحوال، لقد وجد الكتاب مكانته بين المنشورات المرجعيّة الخاصّة بالمغرب. ثمّ وفي مطلع عام ٢٠١٥، أكّد لي حُسن استقبال كتابي وقد ترجم إلى اللغة الإسبانيّة، أنّ هذا التمرين على الحقيقة يزدهر حيث يكون السجال حرًّا. للأسف، لا مقارنة بين بلاد السجالات الحرّة وحكم محمّد السادس، الذي اشتهر بسياسات البين بين. صحيح أن لا رقابة رسميّة، بيد أنّ مبيع الكتاب في المكتبات غير وارد، أي إنّ الرقابة الذاتيّة تحلّ محلّ المنع ـ ما عطّل تداول الأفكار على الساحة العامّة.

مولاي هشام العلوي

نيسان (أبريل) ٢٠١٥




مكتبة
الفكر الجديد

تمهيد

رُبَّ سائل: أي شيء أنْ يكتب الواحد كتابًا؟

ورُبَّ مُجيب: إنّما الكتابُ عقد ثقة بين مؤلّف وقارئ.

وإن سلَّم المرء بهذا الجواب فليطمئنَّ أنّ التعاقد على الثقة هو من صفاتِ هذا الكتاب الموسوم بتوقيع أمير مغربيّ. وإن يكن أن يُشاطِرَ سَليلُ أسرة ملكيّة أهْلَهُ، مواطني المغرب، ومن ورائهم مواطني العالم، أفكاره وذكرياته سابقة في تاريخنا العريق، فإنّ لضمور أدب البوْح في بلادنا أسبابًا وأسبابًا لا تمتّ، في كثير منها، في رأيي المتواضع، بصلة إلى ما يُنسب للملوك والأمراء من تكبّر ومن تعجرف، في تعاطيهم مع أولئك المقيمين والمقيمات خارج المشور السعيد، حضن السلطة الملكيّة.(*)

(*) المشور في المصطلح المغربيّ هو الحيّ الذي يقوم فيه القصر الملكي وسواه من مؤسسات الدولة ومنازل الأعيان.



حين يُقدم كاتب شاءت له الأقدار أن يُولَدَ أميرًا على الترجمة لنفسه، وعلى وضع سيرته بقلمه، قد يُرتاب من أنّه سيسكت عن أشياء كثيرة ولن يرفع من الأستار إلّا الأقل، وهو ارتياب في محلّه. في ما يعنيني لم أبادر إلى ذلك ارتجالًا. فلقد خمّرت الفكرة لسنوات طويلة، وعندما أنست إلى أنّ مشروع الكتاب قد نضج مضيت فيه، لا مهادنًا ولا مجاملًا أو مموّهًا.

أعرف أنّ كثيرين سيسعون إلى تسقُّط عبارة لاذعة هنا أو جملة تنتقد أحدهم هناك، أو أخرى تُفشي سرًّا هنالك. قد يحاولون، ولكنّ الصغائر الكثيرة التي ذقتها علّمتني أن لا أردّ عليها بالمثل. ليس هذا ما عقدتُ العزم عليه! بل في الصفحات التالية أقترح على القارئ وصفًا دقيقًا وصريحًا لدهاليز ومنعرجات نظام مُبْهَم، صفيق الشفافية، ويَكره الوضوح. فأعرافُ القصر الملكيّ المغربيّ قائمة على إنزال التورية منزلة القمّة من البلاغة. وبناء عليه، فالخنوع في قاموسها صِنْو المرونة، وتراجع المرء عن مواقفه منتهى الحكمة.

فيما يخصّني، اخترت الصراحة والوضوح منهجًا: لَسْتُ الأمير الأحمر وليس محمّد السادس ملك الفقراء، والخمسةَ عشر عامًا التي قضاها في الحكم تثبت ما أقول. أمّا لقب الأمير الأحمر الذي أُطلق عليّ، فبِدعة من بِدَع الإعلام أُريدَ منها صورتي، حيث إنني لم أكن يومًا شيوعيًّا أو اشتراكيًّا ولَسْتُ، من حيث المبدأ، بمعادٍ



النظام الملكيّ. كذلك لم أكن يومًا أميرًا نمطيًّا. بناءً عليه، لا أراني أستبعد بالمطلق فكرة التخلّي عن الملكيّة الشريفة ـ إذا ما اكتملت لديّ القناعة ـ أنها لا تعود بالنفع على المغاربة، أو أنها تقف عائقًا أمام المضيّ نحو الديمقراطيّة والازدهار وسيادة القانون.

للتبحّر في هذا الموضوع الأساس كان هذا الكتاب. فأنا متأكّد اليوم أنّ ساعة تفكيك المخزن(**) ـ السلطة التي تدّعي التقليديّة، والتي تجمع عيوب الاستبداد الشرقيّ وطغيان البيروقراطيّة الموروثة من الإدارة الاستعمارية ـ قد دقّت.

لست جمهوريًّا حتّى الرمق الأخير ولا ملكيًّا بالمطلق. ولا أستبعد أن أتخيّلني أحيانًا مواطنًا في ظلّ جمهوريّة مغربيّة، إن بدا أنّ هذا النظام السياسيّ هو أفضل الخيارات لبلدي. أمّا إن تبدّى أنّ النظام الجمهوري ليس الخيار الأفضل، فإنّ التمسّك بالملكيّة سيحتاج إلى إعادة هيكلة هذا النظام على أسس جديدة وسليمة.

لنقاش هذه الأفكار انطلقتُ من السؤال التالي: ما الذي يستطيع نظامنا الملكيّ، كشكل من أشكال الحكم، تحقيقه لبلدي، أي للمغرب؟ ما هي ميزات هذا النظام؟ ولا ضَيْرَ في سياق تاريخيّ معيّن أن يأتيَ الجواب نافيًا عن النظام الملكيّ صلاحه، لكنّني،

(**) المخزن، في العربية المغربيّة، مصطلح يُحيلُ إلى النخبة الحاكمة الدائرة في فَلَك الملك (أو السلطان سابقًا). كذلك، فالمخزن يتألّف من البلاط وحاشيته ولكنه يضم أيضًا كبار العسكريين والأمنيين وزعماء القبائل إلخ... بدأ بروز هذا المصطلح خلال عهد السعديين مطلع القرن السادس عشر.



في الوقت عينه، أنا الشاهد على الربيع العربيّ، أرى أحيانًا أنّ للملكيّة في المغرب منافع، أي إنّ لها "دورًا تاريخيًّا منتجًا" لاستيلاد ديمقراطيّة بأقلّ أكلاف بشريّة وأقلّ عُنفٍ ممكن. على هذه الأفكار المؤسّسة بنيتُ كتابي.

كيف ذلك؟ بأن أبوحَ بحقيقتي الكاملة كإنسان وأمير، وعلى القارئ أن يتقبّل منّي هذه الحقيقة، جزئيًّا أو كليًّا، ما دُمتُ قد ألزَمْتُ نفسي بعقد الثقة المبرَم بيننا. بل أَذهبُ إلى أبعد في الصراحة: لا أُريد من أحدٍ، مغربيًّا كان أم صديقًا للمغرب، أن يأخذ جانب الدفاع عنّي وعن مصلحتي، بل أن يفعل دفاعًا عن مصلحة المغرب. لَسْتُ مرشّحًا لأيّ منصب أو موقع ولا أسعى لأن أتبوّأ مركزًا يتبَوَّؤه اليوم سوايْ. في الوقت نفسه، لن ألجِمَ طموحاتي في خدمة بلدي. فإذا كان السير على طريق الملكيّة هو من أجل الجميع، وفي مصلحة الجميع، فأنا قطعًا مع هذا الخيار.

من تابع مسيرتي يعرف جيّدًا أنّ تدخّلي كتابةً في الشأن العام ليس بالأمر الطارئ أو المستجدّ، فخلال حكم الحسن الثاني، وللحسن الثاني ما له وما عليه، ومن أبرز ما عليه ضيقه بالاعتراض وبالرأي الآخر، خرجتُ عن الإجماع السياسيّ وأفصحت مرارًا وتكرارًا عن آراء ومواقف عُوقبتُ بسببها بشتّى العقوبات. هذا مع التسليم والاعتراف بأن ما كابدته لا يُقارَن بمواجع وبآلام ضحايا "سنوات الرصاص" الذين دفعوا بأجسادهم، أحيانًا، أكلاف مواقفهم.



لقد صَقَلت شخصيّتي معارضتي للحسن الثاني، وبهذا المعنى فأنا، بلا ريب، ممتنّ له. أما على المستوى العام، فلا بد من الشهادة له أيضًا بأنّه بعد سنوات طويلة من الاستبداد ومن السلطة المطلقة، محاطًا بحاشية متملّقة، استطاع، على نهاية عهده، عندما أدرك أنّ العالم قد تغيّر بعد الحرب الباردة، أن يغيّر من مسار حُكْمِهِ وتوجَّهَ نحو الانفتاح، وفي هذا برهان على أنّه كان ملكًا قديرًا. وعندما تولّى محمّد السادس مقاليد الحكم عام ١٩٩٩، صارَحْتُهُ متمنّيًا عليه أن يسمح للمغاربة بأن يباشروا مسيرة التحوّل من رعايا إلى مواطنين، وبأن يتخلّى النظام عن شيء من سلطويّته، وأن يفرَّغ "المخزن" من محتوياته، مما يعني دمجَ الثروة الملكيّة في الثروة الوطنيّة فيعود النهر إلى منابعه.

لقد شكّلت هذه المواضيع وما تزال اختبارات حقيقيّة بالنسبة للملك. فأي عقد جديدٍ بين الملك والشعب، أو أيّ ميثاقٍ ملكيّ جديدٍ أو عقد اجتماعيّ جديدٍ، سيعني حكمًا نهاية "المخزن"، وليس من قبيل الصدفة أن تكون جذور كلمة مخزن في استعمالات أخرى تحيل إلى الأعمال التجاريّة، وليس إلى العمل السياسي.

لقد جاء ردّ الفعل على كلامي هذا بأن مُنعت من دخول القصر الملكيّ، وبأن غُيّبْتُ من الصور الرسميّة. وعوض أن تقابل صراحتي بنقاش في العمق زَعَمَ الزاعمون أنّني أطمح إلى كرسيٍّ "الخلافة"... فتبًّا لهم ولهذا الطموح!



مع مرور الوقت تآكل ادّعاؤهم، تهافت ما زعموه، ولكن مع تهافت هذا الزعم تصاعدت الكمائن والمكائد التي حيكت ضدّي والتي يكشف هذا الكتاب عن بعض من تفاصيلها. كان ذلك وانتهى الأمر بي مطلع كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، أن قرّرت وأسرتي الاستقرار في الولايات المتّحدة، ولقد كان هذا الخِيار موفّقًا وليس من عبث أنّني كلّما تفكّرت فيه تذكّرت مقولة ميخائيل غورباتشوف وهو يرى الإمبراطوريّة السوفياتيّة تنهار: "إنّ العالم واسع وسع رؤيتنا له".

لقد ساعدني الابتعاد الجغرافيّ على أنْ أردّ الأمور إلى نصابها، وعلى أنْ أدرك حجمها الصحيح، وعلى أن أمضي قُدُمًا.

بعد أن عملت في خدمة الأمم المتحدة في كوسوفو، واصلت مسيرتي الأكاديميّة في اثنتين من أعرق الجامعات الأميركيّة: برينستون وستانفورد؛ ثمّ أنشأت معهد البحوث عن العالم العربيّ، وفي عام ٢٠١٠ أنشأت مؤسّستي، وهدفها التفكيرُ بمآلاتنا. في العام نفسه انضممت إلى اللجنة الاستشاريّة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا التابعة لمنظمّة "هيومن رايتس ووتش"، كما حقّقت عددًا من النجاحات المهنيّة في الأعمال والمشاريع التي أطلقتها في ميدان الطاقة المتجدّدة. مقول القول، لا أسف يراودني على شيء ولا ضغينة في نفسي على أحد. أرض الله واسعة، وقد وجدتُ لنفسي، تحت الشمس، موقعًا ومكانًا ملائميْن، وعلى غرار ما



ساهم عمّي في بلورة شخصيتي، فإنَّ ابن عمّي ساهم في تقويتها، فلهما منّي جزيل الشكر والامتنان.

إنّ الحقيقة تستحقّ دائمًا أن تُقال. منذ خمسة وعشرين عامًا، في ظلّ الحسن الثاني، ثمّ محمّد السادس من بعده، لم أفتأ أعبّر عن حال بلادي بصراحة ووضوح؛ لا خلسة ولا تورية ولا تآمرًا، بل بلسان صدق ووجه مكشوفٍ على شاشات التلفزة وفي المحاضرات واللقاءات الدوليّة وعلى صفحات الجرائد.

في صيف ٢٠٠١، دافعت عبر قناة ت. في. ٥ الفرنسيّة عن فكرة أفكار إصلاحيّة تعيد إلى الدستور مكانته التي يحطّ منها ما يحوط بالملكية من "حقٍّ إلهيٍّ"، وأضَفْتُ بأنّ التسويف لَنْ يُجديَ وأنّه من المستحسن الشروع بإصلاحات هيكليّة تدفع المفاسد وتفتح الباب للتطلّع إلى المستقبل.

بعد أربع سنوات، وفي مقال لي نشرته صحيفة **الجريدة الأخرى** المغربيّة، تدخّلت في النقاش الذي أثارته نادية ياسين ـ ذات التوجّه الإسلاميّ ـ حيث أعربت عن ميلها إلى قيام نظام جمهوريّ بالمغرب، وانطلقتُ من المبدأ القائل إنّ الإسلام لم يقيّد الحكم في نظامٍ معيّن، باعتبار أن الإسلام بمضمونه لا بشكله.

عندها عَلَتِ الأصوات مستنكرةً جرأتي على النظام الثيوقراطيّ كأنّنا لم ندخل القرن الواحد والعشرين بعد، ومما زاد في علوِّ نبرتهم ضدّي أنّني كتبت عن ضرورة إدماج الإسلاميّين في



المنظومة السياسيّة، معتبرًا أنّ العقد الاجتماعيّ المقبل إنّما سينبثق من رحم حراكٍ شعبيّ واسع.

اليوم تحقّق ذلك، (جزئيًّا كما يحدث عادة في المغرب)، ولا مَنْ يستنكر ولا من يحزنون. نعم، اليوم أصبح للقصر إسلاميّوه!

أمّا في عام ٢٠٠٥ حين دعوتُ إلى ضرورة مشاركة الإسلاميّين في الحكم، أي إلى تجاوز بوتقة "المخزن" الضيّقة، وإلى إقامة تحالفٍ جديد مع كثرةٍ اختارت الإسلام السياسيّ منهجًا، دوَّت الاعتراضات ونوديَ بـ"يا للعار ويا للفضيحة". هكذا، من الأمير الأحمر صرت أميرًا أخضر، وتجنّدت صحافة السلطة واتّهمتني بممالأة الإسلاميّين زاعمة أنّني أسعى، بكلّ السبل، لحشد الحلفاء والأنصار، للانقضاض على العرش. لم يكن ذلك سوى إعادة إنتاج لمنطق المؤامرة، بيد أنّني في الواقع، وبكلّ بساطة، لم أفعل يومها سوى أن عبّرت عن موقفي من قضيّة أساسيّة تتعلّق بمستقبل المغرب.

لحسن الحظّ، كُتب لي أن أعيش وأن أرى الربيع العربي، ففي المغرب، يوم ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠١١، اجتاحت شوارع بلدي حركة استوحت اسمها من تاريخ ميلادها. رسميًّا، انتهت هذه الموجة من الاحتجاج في الأول من تمّوز (يوليو) ٢٠١١ بموافقة ٩٨٪ من الناخبين على الإصلاح الدستوريّ الذي أقرّه الملك تحت الضغط. فلنُعرض عن الواقعة الرقميّة



بأن ٢٪ فقط لم يرضوا بالإصلاح الدستوري الذي اقترحه الملك! هنا لا يسعني إلاّ أن أوجّه التحيّة "لأنبياء الشوارع" الذين هتفوا بالحقائق جهارًا، وأن أُعرِبَ عن امتناني لكلّ أولئك الشبان الذين زعزعوا أركان القصر وأيقظوا مواطنيهم من السُبات الذي كانوا فيه بين يدي حالة يعتبرونها غير مثاليّة ولكنّها مقبولة، ولو موقّتًا، إذا ما قورنت بديكتاتوريّة الحسن الثاني الحقيقيّة.

لطالما حاولت مخاطبة هؤلاء القانعين بمصيرهم عن ضرورة الإصلاح، ولكنّ صوتي كان خافتًا قبل الربيع العربيّ: ففي المغرب، يتعايش انفتاح وهميّ مع سلطة مركزيّة خانقة، ولكن هذا التعايش مكلف لأنّ الوقت المهدور في تأخير الإصلاحات يزيد احتمالات العنف، وهذا ما عبّر عنه الفنّان الكوميديّ الساخر بزيز (أحمد سنوسي) الذي تقاطعه قنوات التلفزة الوطنيّة بقوله: "إنّ المغرب قد تحوّل من بلد مريض إلى قاعة انتظار لثلاثين مليونَ مغربيّ"، وأحيانًا إلى قاعة مغادرة لحَفنة من المحظوظين، وشاطئ يأسٍ لقوارب الهجرة غير الشرعيّة.

هنا أَلْتقي مع الديمقراطيّين في المغرب، وأَخْتلف مع "الانتظاريّين" على تنوّع قناعاتهم، سواءٌ أَقَطَنوا القصر أو الفيلات البرجوازيّة؛ إنّ الجمود والاحتقان مُكْلِفان ويضيّعان فرصًا كثيرة على بلادنا. فما ندفعه اليوم هو ثمن تقاعسنا في الأمس، وهكذا دواليك. وما لن



ننجزه اليوم سنعجَز عن إنجازه غدًا. شأني شأن آلاف المتظاهرين الرافضين للوضع القائم، لن ألزم أريكتي في ما الباخرة التي تحملنا جميعًا تغرق ببطء؛ حتّى لو بدا صوتي نشازًا قياسًا بسمفونيّة الغرق، فلن أكفّ أردّد أنّ فرصة التغيير ما زالت سانحة.

ينتقد هذا الكتاب نظام الملكيّة الشريفيّة، علّ المغاربة ينْأَون عنه إن كان هذا خيارهم، أو يكيّفونها لتوافق تطلّعاتهم وما ينشدون.

المرء بما يعرف وبذاكرته، وبما هو محفوظ فيها، بانيًا على ما أعرف وعلى ما في ذاكرتي، سأحاول في الصفحات التالية أن أصوّر الملكيّة المغربيّة بأدقّ تفاصيلها، وأن أسير بالقارئ في دهاليز البلاط المُحتمي وراء الجدران العالية التي تَفصِلُ بين الحاكم المطلق، أمير المؤمنين، ورعاياه.

ليس في كتابي هذا نمائم تمسّ حياة أهل القصر، لكنّني لن أتردّد في وصف عيوب النظام وتشوّهاته وسأروي قصّة حياتي داخل الأسوار وخارجها كي أبرز آليّة عمل الدنيا التي رأيت النور فيها وخرجتُ منها إلى العالم.

بل قل إنّني سأسعى إلى فك الخريطة الجينيّة للمخزن، مفصّلاً رأيي في التعديلات المطلوب إدخالها على هذه الخريطة لتنشأ ملكيّة برلمانيّة تحتضن تاريخنا وتتطلّع إلى مستقبلٍ حديثٍ، ولن أسير على خطى هؤلاء بل أن أدع أثرًا ما يكون مساهمتي المتواضعة في ذاكرتنا المشتركة. إنّ الحقيقة التي أُشرك بها قرّائي



من خلال هذه الصفحات بسيطة للغاية: شاء لي القدر أن أولد أميرًا، ثم سرعان ما أُبعد الأمير مني عن قلعة السلطة لأنّه شارك المغاربة همومهم وقضاياهم ـ وفي الطليعة منها الديمقراطيّة ـ التي، إن كُتِبَ لها أن تكون نظام حياتنا الوطني، فستجعل من المغرب مملكة لنا جميعًا.




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الأوَّل

طفولتي في القصر

أنا سليل أسرتين وبلدين عريقين: والدتي، لمياء الصلح، هي كريمة رياض الصلح، أحد مؤسّسي الدولة اللبنانيّة المتعدّدة الطوائف، وأحد مهندسي الاستقلال اللبنانيّ. للتأكيد على أهميّة الأدوار التي لعبها رياض الصلح، أضاف الصحافيّ البريطانيّ باتريك سيل ـ مؤلّف كتاب **النضال من أجل الاستقلال العربي**، الذي نُشر عام ٢٠١٠ ـ عنوانًا فرعيًّا لهذا الكتاب "رياض الصلح وولادة الشرق الأوسط". جدّي لأمّي، هو صاحب فكرة الميثاق الوطنيّ، الذي نظّم توزيع السلطات بين مختلف الطوائف في لبنان؛ هذا الميثاق برأيه، برعم من براعم عالم عربيّ متحرّر من كلّ هيمنة أجنبيّة.

ولد جدّي، رياض الصلح، عام ١٨٩٤. درس القانون، وشارك في النضالات القوميّة، حيث ناضل أولًا في سبيل الاستقلال عن



الإمبراطوريَّة العثمانيّة، ثم في سبيل رفع الاستعمار الفرنسيّ. في الثامنة عشرة من عمره، سجنه الأتراك. لاحقًا حَكَم الفرنسيّون عليه بالإعدام غيابيًّا حين اعتبروه محرّضًا عنيفًا، أو كما سمّاه الجنرال غورو "مدبّر المؤامرة الساعية إلى تحويل لبنان إلى نواة لإمبراطوريّة عربيّة". في نهاية الحرب العالميّة الثانية، استقلّ لبنان واختير رياض الصلح رئيسًا للوزراء، فشارك في إرساء الهيكليّة السياسيّة للبلاد، وساهم في صياغة وتفعيل الدستور اللبنانيّ الذي ينصّ على تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيّين، كما ساهم جدّي رياض الصلح، مع شريكه في الاستقلال والحكم، أوّل رئيس للجمهورية اللبنانيّة، بشارة الخوري، في بلورة الميثاق الوطنيّ الذي يعتبر التفاهم غير المكتوب بين اللبنانيّين والناظم لمشاركة جميع اللبنانيّين في الحياة السياسيّة، وكان جزاؤه على ما قَدَّم لبلده أن يموت اغتيالًا في عمّان، في السابع عشر من شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥١، بتحريض من المستعمر البريطانيّ، أو بحسب رواية أخرى، من طرف أحد القوميّين السوريّين. كانت ولادتي بعد خمسة عشر عامًا من اغتيال جدّي رياض الصلح.

تعود أصول عائلة الصلح ـ ومعنى الصلح معروف باللغة العربيّة ـ إلى البرجوازيّة العثمانيّة الشرق أوسطيّة، يوم لم تكن هذه الطبقة معروفة في العديد من بلدان المنطقة. كانت عائلة الصلح من العائلات النافذة، ذات الجذور المتينة في لبنان، حيث شغل



خمسة من أفرادها منصب رئاسة الوزراء، ولها تشعّبات في منطقة الخليج، لا سيّما ما كان من صلات نسب بينها وبين آل الصلح، ولا غرو، فصلات النسب هذه ثمرة من ثمرات تحالف العائلات الحاكمة والقويّة. وهكذا فإنّ إحدى خالاتي كانت زوجة لأحد أبناء الملك عبد العزيز آل سعود.

أنجب رياض الصلح خمس بنات. علياء البكر، الصحفيّة الملتزمة، المعروفة بمقالاتها الناريّة حول القضايا العربيّة، المخاصمة لموقف سوريا من لبنان، والمدافعة عن حقوق المرأة. تزوّجت علياء المناضل والكاتب الفلسطينيّ اللامع ناصر الدين النشاشيبي وكانت وفاتها عام ٢٠٠٧. بعد علياء، تحلّ في الترتيب لمياء، والدتي، ومن بعدها منى زوجة الأمير طلال بن عبد العزيز المعروف بمواقفه السياسيّة الليبراليّة غير المألوفة في السياق السعوديّ. ومنى هي والدة الوليد بن طلال، الأشهر من أن يُعرّف بين رجال المال والأعمال في العالم. أمّا بهيجة، الرابعة في الترتيب، فتزوّجت من سعيد الأسعد وهو لبنانيّ شيعيّ من جنوب لبنان، في حين تزوّجت ليلى، صغرى الخمسة، من الوزير اللبنانيّ الراحل، ماجد حمادة، نجل رئيس مجلس النوّاب اللبنانيّ مرّات عدّة صبري حمادة.

جدّتي، زوجة رياض الصلح، وأمّ البنات الخمس، من أصول سوريّة، وتحديدًا من آل الجابري ـ العائلة الحلبيّة المعروفة، وهذا ما يُفَسِّر لربّما زواج إحدى بنات خالة أمي باللواء مصطفى



طلاس الذي شغل، لمدة طويلة، منصب وزير الدفاع السوريّ، فكان أحد أعمدة نظام الرئيس حافظ الأسد.

ترعرعت والدتي وأخواتها في ظلّ والدهنّ، رجل العائلة الوحيد، بعد وفاة شقيق له في سنّ مبكرة. لقد طَبَعَ غياب الوجوه الذكريّة، عائلة أميّ، ولعلّ الرجل الوحيد الذي يستحق الذِكر هو تقيّ الدين الصلح، ابن عم والدهنّ، الذي حَدَبَ عليهنّ حدب العم. يُذكر أن تقيّ الدين الصلح كان قريبًا جدًّا من أبيهنّ رياض، وعمل مستشارًا له حتّى اغتياله، ثمّ انتخب نائبًا في البرلمان اللبنانيّ وعيّن وزيرًا وأخيرًا رئيسًا للحكومة اللبنانيّة عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤.

الطربوش التركيّ المائل ذات اليمين علامة تميّزت بها أسرة الصلح، ولكنّ هذه التقليدية في الملبس لم تحل دون أن تتلقّى أمي وشقيقاتها تربية على الطريقة اللبنانيّة، أي تربية حرّة ومنفتحة، وكان من علامات ذلك أنهنّ أتممن دراستهنّ حتّى أعلى الدرجات. فعلياء درست في كليّة سانت أنتوني في أوكسفورد، أمّا والدتي، فتخرّجت من جامعة السوربون الفرنسيّة. كانت الأخوات فخورات بهويتهنّ اللبنانيّة، واعتبرن أنفسهنّ سليلات جمهوريّة عربيّة منفتحة. رَعتْ جدّتي، بعد وفاة زوجها، بناتها ما استطاعت، فتحوّلت، حماية لحقّهن في إرثه، إلى المذهب الشيعيّ، باعتبار أن المذاهب السنيّة توزّع إرث الوالد على البنات والأعمام عند غياب الشقيق الذكر.



في عام ١٩٥٧، التقى والدي ووالدتي خلال حفلة بباريس. كان والدي، مولاي عبد الله، شقيق ولي العهد المولى الحسن، يعدّ لاجتياز امتحان البكالوريا في مدرسة خاصّة بالعاصمة الفرنسيّة، أمّا أمي، فكانت طالبة في جامعة السوربون. بعد التعارف الأوّل تكرّرت لقاءاتهما. أمّا الخطوبة، فتأخّرت حتّى رافق مولاي عبد الله والده الملك محمّد الخامس في زيارة رسميّة إلى لبنان. يومها وافق الملك رسميًّا على فكرة زواج ابنه لمياء، اللبنانيّة، الخارجة عن تقاليد الأسرة المالكة.

فزواج أحد أفراد الأسرة المالكة من خارج الأعراف مغامرة محفوفة بالمخاطر، ولكن محمد الخامس لم يرفض طلب ابنه، فحسم أمره ووافق.

=

ولد مولاي عبد الله، أبي، في شهر أيّار (مايو) ١٩٣٥. صغيرًا، كان يناديه والده بسيد العزيز بينما كان ينادي ابنه مولاي الحسن وليّ عهده بسيد الصغير. يروى أنّ والدي كان لطيفًا وذكيًّا ومرحًا، ولكنّه في السابعة من عمره أصيب بمرض السلّ، فضعفت بنيته وأُرسل للعلاج إلى مدينة فاس، حيث أقام أشهرًا عدّة. أمّا مولاي الحسن، فكان أكثر خشونة وأقوى بنية. ومما يتوارد في أحاديث العائلة أنّ محمد الخامس كان يدلّل مولاي عبد الله كثيرًا لعلمه أنّه لن يجلس على كرسيّ العرش، ولقد ترتّب على هذا ما كان من خللٍ عاطفيٍّ في العلاقة بين الشقيقين. مع مرور الأيام، تعمّق

الشرخ بينهما حَدّ أن ترجم عن نفسه بما نما بينهما من مشاعر سلبيّة: كان مولاي عبد الله الابن المحبوب للملك، ومولاي الحسن خليفته ومساعده. والدي يستمتع بالتزلّج وبرياضة كرة القدم، بينما الحسن يتمرّن على الحكم وممارسته. ومع ذلك، وإلى جانب ذلك، كان هناك تواطؤ كبير بين الأميرين الشابّين وكان والدي يكنُّ لأخيه الأكبر الكثير من المودّة والإعجاب.

تريدُ الرواية التي يتداولها عامة الناس عن اللقاء بين أبي وأمي أن ارتباطهما كان نتيجة قصة حبٍّ انتصر فيها الوله على كلّ الاعتبارات الأخرى. فمولاي عبد الله شاب وسيم وسليل أسرة ملكيّة عريقة ضاربة في التاريخ. أمّا محبوبته، ففتاة من عائلة جمهوريّة، تلقّت تعليمها في الغرب، وسبقت بنات عصرها إلى ارتداء الفستان بدل الحجاب التقليديّ (ولو أنّ الأميرة للّا عائشة، إحدى بنات محمد الخامس، سَفَرت عن وجهها وتخلّت في الفترة نفسها أيضًا عن الحجاب في الأماكن العامة لتكون نموذجًا للمرأة المغربيّة). لا تخلو هذه الرواية التي تصوّر حبّهما كقصّة لقاء رائع بين المشرق والمغرب، من شيء من المبالغة.

واقع الحال أنّ والدي كان بحاجة إلى فضاء جديد يتنشّق فيه هواء الحريّة، وينفلت من قيود النظام المغربيّ الصارم وتقاليده. كان لا يطيق ثقل ذلك المناخ النفسيّ. علّه أحسّ بقرب رحيل والده، فخشي أن تصبح حياته في المخزن مستحيلة. كيفما كان الأمر فقد سعى، على بيّنة مما يفعل، أو عفوًا، إلى أن يوسِّع



شبكة علاقاته الخارجيّة، لتكون له ملجأً وملاذًا يهرع إليه إذا ما اشتدّ الضغط عليه. في نهاية المطاف، وهنا المفارقة، صبّت هذه العلاقات في صالح الحسن الثاني، لأنّه خلال فترة حكمه استفاد من الصلات ومن العلاقات التي حاكها أبي.

في أوائل السبعينيّات من القرن الماضي، عُين والدي ممثّلاً شخصيًّا للملك الحسن الثاني، فوضع كلّ تلك العلاقات والصلات في لبنان والخليج، بتصرّف الملك. عندما تعرّف أبي على أمّي، كانت علاقته مع شقيقه الأكبر لا تزال جيّدة، ولكنّه روى لي، في بعض لحظات يأسه كيف شهد عاجزًا تدهور العلاقة بين محمّد الخامس ومولاي الحسن، ولا سيّما أن هذا الأخير كان صاحب مزاج حادّ لا يتورّع معه عن مخاشنة الآخرين ساعيًا باستمرار إلى توسيع سلطاته. فكان محمد الخامس يشتكي من أنّ وليّ عهده يتفرّد بالرأي في أحيان كثيرة ويحرق المراحل، ولو أنّ مبادرات وليّ العهد، في الأغلب، خدمت النظام وصبّت في مصلحة الملكيّة. لم تخلُ العلاقة بين الأب وابنه من نقاشات صاخبة. إستشعر والدي الأزمات المقبلة وتوجّس شرًّا من القسوة التي أبداها الحسن الثاني حيال الحركة الوطنيّة التي قادت البلاد إلى الاستقلال، ومن التقارب المفرط مع الغرب ـ فرنسا وأميركا ـ دون مراعاة أنّ المغرب جزءٌ من حركة عدم الانحياز، ومن العالم الثالث...

لقد كانت هذه المسائل في صلب العقد بين الشعب والعرش، أي



ميثاق السلطة. في الحقيقة، لم يقتصر الأمر على ميثاق واحد، بل هناك ميثاقان في تلك الفترة: كان الأوّل مع الحركة الوطنيّة، بينما الثاني وهو أوسع نطاقًا يشمل الأوّل ويتجاوزه إلى المجتمع المغربيّ ككلّ. بموجب هذا الميثاق الثاني، تكرّس الملك رمزًا لوحدة الأمّة، وأميرًا للمؤمنين يُجسّد التحام المواطنين كجسد مقدّس واحد. في المقابل، كان على الملك الحرص على ما نسمّيه اليوم الحُكم الرشيد، الذي يعني، في السياق المغربيّ آنذاك، عدم الاصطدام مع تعاليم الإسلام.

كيف تحوّل محمّد الخامس، الملك الذي عاش مرارة المنفى، والذي أحبّه الشعب وطالب بعودته وتراءت للمغاربة صورته على سطح القمر من فرط رغبتهم بعودته، إلى محمد الخامس صاحب الجلباب التقليديّ، المتنكّر لتطلّعات الشعب وللحركة الوطنيّة؟ الأرجح أنَّ إدراكه أنّ الحفاظ على عرشه يقتضي هذا التغيّر في الموقف هو وراء ذلك. لم تولد هذه القناعة لدى محمد الخامس بين ليلة وضحاها، ولكنّها ترسَّخت في ذهنه تدريجيًّا. لقد أدمج الملك بعض أعضاء الحركة الوطنيّة في الجيش، وفي الوقت نفسه، أمر باعتقالات جماعيّة. أمّا على الساحة الدوليّة، فنأى بنفسه عن الخطّ السياسيّ المدافع عن العالم الثالث، وتودّد عمومًا إلى فرنسا وإلى الغرب. مع ذلك، فإنّ من عايشوا تلك الحقبة يقرّون بأنّ المهندس الحقيقيّ لهذه السياسة كان في الواقع وليّ العهد. بعد أن أخمد مولاي الحسن



ثورة الريف بمعاونة الجنرال أوفقير، تصاعد تأثيره على والده. حتّى إنّ الكثيرين اقتنعوا بأنّ المعادلة السياسيّة في البلاد لا تُختصر بالملك وبالحركة الوطنيّة وبضرورة الاصطفاف وراء أحدهما. يُقال، إن محمد الخامس، عشيّة العمليّة الجراحيّة التي توفّي خلالها، كان قد قبل مبدأ تقاسُم السلطة مع الحركة الوطنيّة، شريطة استمرار النظام الملكيّ، ولكن هذا القول يبقى افتراضًا نظريًا لا دليل عليه اليوم، يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ. لربما، لم يكن بقاء النظام الملكيّ بعد محمّد الخامس إلاّ مجرّد مصادفة تاريخيّة، على أنَّ الأمر المؤكد هو أنّه، بعد الوفاة المفاجئة لمحمد الخامس، كان على الحسن الثاني أن يجتهد كثيرًا لاستعادة العرش والحفاظ عليه. من هنا، فلقد اعتبر نفسه رائدًا وزعيمًا لا وريثًا فقط. كما أنّه في سجلّ الحسن الثاني أيضًا، أنه أوّل ملك جمع بين الثقافتين العربيّة والغربيّة، قبله كان الملك يقتبس بعض عناصر الثقافة الغربيّة، ويدمجها في الثقافة المغربيّة. على هذه الخلفيّة حلق محمد الخامس لحيته وطلب من ابنته للّا عائشة، وهي في السابعة عشرة من عمرها، في نيسان (أبريل) ١٩٤٧، أن تخلع الحجاب.

لم تتجاوز هذه المبادرات المجال الرمزيّ في سياقٍ مغربيّ لا أكثر ولا أقلّ. على النقيض من ذلك، بادر الحسن الثاني إلى عمليّة انصهار بين الثقافتين لم تخلُ أحيانًا من الصعوبات. على سبيل المثال، فإنّ ذوق الحسن الثاني فيما يتعلّق بالملبس، لم



يخلُ من بعض غرابة. كذلك فلقد كان دائم التردّد في اختياره للسيّارات وأصناف الأثاث، بل يمكن القول إنّ شيئًا ما في سلوكه كان أشبه بسلوك الأثرياء الجُدُد الحريصين على المظاهر البّراقة. تعاظمت مع الحسن الثاني مظاهر البذخ الملكيّ، وذلك بخلاف ما كان سائدًا في عهد محمد الخامس الذي كان ميّالًا للبساطة. إنّ سعي الحسن الثاني إلى تقمّص دور الملك الشمس، وهو لقب لويس الرابع عشر، وتنقُّله بين القصور دفعا بالبلاط الملكيّ، وبالتالي بالدولة، إلى دوّامة مفزعة من المصاريف الخياليّة، علمًا أنّ البذخ يجرُّ البذخ والتبذير يدعو للتبذير، ولكن هذا الخِيار كان وسيلةً ينتزع بها مزيدًا من الشرعيّة، ويفرض بها حضوره وهيبته.

بعد موت محمد الخامس، انتشرت شائعات كثيرة عن ظروف الوفاة، ذهب بعضها إلى حدّ اتّهام الحسن الثاني بتدبير تلك الوفاة. ما من دليل، حتّى اليوم على صحّة ذلك، وبطبيعة الحال فإنّ التاريخ لا يُبنى على افتراضات وشائعات. وما قيل في وفاة محمد الخامس قيل أيضًا عن ظروف اختفاء المعارض المهديّ بن بركة، الذي يعتقد البعض أنّه كان باستطاعته أن يؤدّي أدوارًا محوريّة في الحفاظِ على التماسك بين العرش والحركة الوطنيّة والشعب. صحيح أنّ بن بركة كان ذا شخصيّة كاريزميّة، ولكنّني لا أعتقد أنّه كان قادرًا حقًّا على النجاح في هذا الدور.

بعد وفاة محمد الخامس، حاول البعض أن ينكروا على الحسن



الثاني جدارته بأن يخلف والده، ومنهم من ذهب إلى حدّ التشهير به باعتباره ابنًا غير شرعيّ لوالده، ومنهم من حاول الإطاحة به. فكان من نتائج هذا التحامل على رجل طامح إلى إثبات ذاته وإلى ترسيخ شرعيّته، فضلًا عن حاجته إلى العطف والمودّة، أن وجد نفسه محاصرًا. ولعلّ إشعاره بالحصار كان خطأً كبيرًا دعاه إلى الرد بسرعة وبقسوة مفرطتين. لقد تعرّض الحسن الثاني لمحاولتي اغتيال، ونجا من كلتيهما، الأولى عام ١٩٧١، عندما هوجم قصر الصخيرات يوم احتفاله بعيد ميلاده، والثانية عام ١٩٧٢، حين استُهدفت طائرته البوينغ الملكيّة الخاصّة أثناء عودته من رحلة إلى أوروبا. خلَص المحققون إلى أن بعض أفراد الحركة الوطنية متورّطون في هاتين المحاولتين الانقلابيّتين، فكان الرد ما نتعارف على تسميته "سنوات الرصاص". إنّ التذكير بهذا التسلسل لا يبرّئ الحسن الثاني من مسؤوليّاته عن القمع الرهيب الذي دام عشرين عامًا. وفي هذا أيضًا ما يفسّر أن الملك لم يقبل فكرة تداول السلطة، ومشاركة الأحزاب المتحدِّرة من الحركة الوطنيّة في الحكومة، إلّا بعد استنفاد جميع البدائل: حالة الطوارئ في المحل الأوّل، واستيلاد أحزابٍ معلّبة أدّت دور الصمّام الذي حال دون انفجار البلد، أما حكومات التكنوقراط، فكانت لإيهام الناس بأنّ إدارة البلاد تجري في منأى من التسويات والصفقات السياسيّة، ومن التلاعب بالانتخابات. أخيرًا لا بد من الإشارة إلى ما توسّل



به من لعب على وتر الانتماءات العِرقيّة، ضمن لعبة فرّق تَسُدْ التي تجيدها الملكيّة وتتفنّن في توظيفها بامتياز... عندما رجع الحسن الثاني في خريف العمر، عام ١٩٩٨، خاطبًا ودّ الحركة الوطنيّة، كانت هذه الحركة منهكة مستنزفة، لا تشبه نفسها في شيء. كذلك لعلّه من المفيد أن تُسمّى الأمور بأسمائها، وأن يسلّم المرء بأنّ مصطلح الحركة الوطنيّة يكاد اليوم أن يخلو من أيّ مضمون فعليّ. جلّ ما تُحيل إليه العبارة هو ذلك الشعور بالانتماء، والمصطلح هو نوع من استشعار معاني الأمّة وقيم المواطَنة وسلوكيّاتها والاستعداد للتضحية من أجل المجتمع، هذا مع العلم بأن المفهوم بحدّ ذاته يوشك أن يكون قد تقادم بالنسبة إلى الأجيال الشابة.

=

في مطلع عام ١٩٦١، وصلت والدتي إلى المغرب حيث عُقد قرانها على والدي. نظرًا لغياب الوالد طلب محمّد الخامس موافقة جدّتي لأمّي على هذا الزواج. ولإتمام المراسم بحسب الأصول الملكيّة، قام الملك أولًا بزيارتها، ثم أرسل إليها وفدًا ضمّ في عداده عمّته للاّ أمينة وابنة عمّه للاّ فاطمة الزهراء، كما ضمّ بعض الأعيان البارزين، مثل الفاطميّ بن سليمان، أوّل رئيس للحكومة بعد الاستقلال، وشيخ الإسلام مولاي العربيّ العلويّ. في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦١، توفّي محمّد الخامس إثر العمليّة الجراحيّة البسيطة التي سبق ذكرها. وبرغم أنه لا أعرافَ محدّدةً



في هذا المجال، فلقد تقرّر أن تتم مراسم الزفاف بعد ستة أشهر من الحداد، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١. لم ينزعج أبي من تمديد فترة عزوبيّته. أضف أن وفاة الملك لم تضع زواج أهلي على المحكّ، باعتبار أن ارتباط العلويّين بنساء من خارج بيئتهم وبلادهم، ليس بالأمر الاستثنائي. بل لا بدّ من الاعتراف لأجدادنا بأنّهم عملوا على توريثنا رصيدًا جينيًّا متنوّعًا. فمنهم من اتّخذ له زوجة أفريقيّة أو تركيّة، سواء كانت من الحرائر أو من الإماء، وسوف أعود لاحقًا للحديث عن وضع الرقيق في البلاط الملكيّ؛ ومن فتوحات بعض أجدادي، اقترانهم بإيرلنديّات وإنجليزيّات، لا يأتي التاريخ الرسمي على ذكرهن، ممّن سباهنّ القراصنة، وأهدوهنّ للملك. لم يفسح التاريخ الرسميّ لهؤلاء النسوة محلًّا يُذكر، حرصًا على الحفاظ على صورة أصالة ثقافيّة لا تشوبها شائبة، أو قل على نقاء عرقيّ مُصفّى. أتذكّر هنا حوارًا صحافيًّا أجرته مجلة **وجهة نظر** الفرنسيّة مع الحسن الثاني؛ في هذا الحوار قال، دون الإشارة صراحة إلى والدي، إنه لا يُحبّذ زواج الرجل من خارج بيئته، ولكنّ الحسن الثاني نفسه، يوم أن ولدت للاّ سكينة بنت ابنته للاّ مريم وزوجها فؤاد الفيلالي، سحر بزرقة عينها وقال: "لقد ورثت هذه الزرقة من أمّ جدتها التركيّة"، قاصدًا والدة محمّد الخامس، متناسيًا أن والدة فؤاد الفيلالي، السيدة آن الفيلالي، إيطاليّة زرقاء العينين، بيت القصيد: متى ما حلا له الأمر أو وافق رغباته كان الحسن الثاني يتصرّف على



سجيّته، ودونما رادع، حتّى برصيدنا الجينيّ المتنوّع.

بعد الزواج استقرّ والداي في الرباط في منزل كان محمّد الخامس قد بناه في الأصل لسكن بناته. لاحقًا منح كلّ واحدة بيتًا مستقلًا، وأبقى هذا المنزل الكبير لمولاي عبد الله. يقع هذا المنزل على مسافة مئة متر من القصر في حي أكدال، وهو ما أتاح لمحمد الخامس أن يتناول العشاء كلّ ليلة مع والدي، وهذا ما لم تكن عليه الحال مع مولاي الحسن الذي كان يقيم في مكان أبعد.

في السنوات الأولى، كانت هذه الحياة الجديدة صعبة جدًّا على أمي، ولقد اقتضاها بعض الوقت لتعتاد أنّ والدي "مرفقٌ عام"، بمعنى أنه أمير له عاداته ونمط حياته والتزاماته، وهو الرئيس الرسميّ لمجلس الوصاية، ومن ثم فهو مرشّح لممارسة الحكم في حال وفاة الحسن الثاني قبل بلوغ ابنه سنّ الرشد. لم يشغل والدي مناصب سياسيّة أخرى، بيد أنّ بيتنا ظلّ مفتوحًا حتّى للمعارضين، وأشبه بمضافة مفتوحة، وقلّما ضمّت مأدبةُ غداء أو عشاء محصورة أقلّ من ثلاثين مدعوًّا. لذا، حُرِمت أمي، ونحن معها، من حياة عائليّة حميمة.

أمّا السهرات واللقاءات الكبرى التي كان يشهدها بيتنا فلم يتدنَّ عدد المدعوّين إليها عن ثلاثمئة شخصٍ من مثقّفين ومعارضين وفنّانين ورجال أعمالٍ وعسكريّين... كان معظم هؤلاء الضيوف يقصدون والدي لطلب خدمة أو لرفع ملتمساتهم مثل الحصول على امتياز أو معاملة خاصة أو دعم سياسيّ. عجلة السؤال لا تنتهي،



ومعها عجلة إغداق النعم والمنح لا تنتهي أيضًا. كان منزلنا نسخة مصغّرة طبق الأصل عن القصر، تسوده العادات نفسها، ولو مع درجة أعلى من الدفء الإنسانيّ. وعلى غرار القصر عرف بيتنا الدسائس أيضًا... لم يخطر ببال مولاي عبد الله يومًا أن يقطع حبل السرّة الذي يربط بينه وبين القصر. في أية حال كانت للحسن الثاني وسائله الخاصة لتَسَقُّط أخبارنا وللتدخل عن بعد متى ما اقتضت الحاجة. مرافقون من رجال درك وضبّاط شرطة مسؤولون عن سلامته، صعّبوا علينا العيش في جوّ عائليّ حميم.

بطبيعة، الحال فإنّ مرافقي والدي المسؤولين عن سلامته من رجال شرطة وسواهم لم يساهموا إلّا في خفض حميميّة بيتنا وأسرّيته.

من نزلاء منزلنا أيضًا مجموعة من الجواري التركيّات اللواتي أهداهنّ الخليفة العثماني إلى عمّ جدّي السلطان مولاي عبد العزيز. وصلت هؤلاء الجواري إلى المغرب في صباهنّ وعشنَ في الحريم ولم يغادرنه أبدًا، وقَضَيْن برفقتنا خريف أعمارهن. كانت هؤلاء النسوة المتقاعدات يشغلن أحد أجنحة المنزل، وكنّا نشعر بهنّ كجزء من الأسرة. بطبيعة الحال، لم يعد أفراد هذه المجموعة يشكّلن حريمًا بالمعنى الحرفيّ للكلمة، ولكن والدي كان يحرص على راحة الجواري التركيّات وغيرهنّ من النساء اللواتي كانت لهنّ علاقة ما مع محمّد الخامس أو أسلافه. لقد عرفت هؤلاء الجواري السلاطين عن كَثب، ومن ثم فلقد كان أقلّ المودَّة أن تُصان كرامتهن.



كان لهذا الحريم خدمه ومطبخه الخاصّ، وكان أفراده لا يغادرن المنزل إلّا لزيارة رفيقاتهن القاطنات في القصر، فيتقاسمن معهنَّ الذكريات والحكايات القديمة. كذلك كان زوّارهن يقتصرون على أفراد قلائل من أقربائهن الألزم. كانت رعاية هؤلاء النسوة أشبه بإرادة عائلية لحمتها أولويّة التماسك، أي أنْ نمدّ يد العون عند الحاجة بعضنا لبعض، في إطار ميزان قوى يضع من هم وراء جدران القصر في مواجهة من هم خارج هذه الجدران. وكأنَّ الحفاظ على هذه "الكتلة الحرجة" كان يعطي سكان القصر الانطباع بالقدرة على التأثير في الخارج. بعبارة أخرى كان أهل القصر يحتاطون بالخارج خوف التماثل معه والذوبان فيه.

من أفراد هذا الحريم، ما زلت أذكر جيدًا كلًّا من نجيبة وهاجر ـ ولا سيّما الثانية من بينهما ـ التي تعلّقت بها في طفولتي عاطفيًّا إلى حدّ أسميتُ معه إحدى بناتي هاجر. كنت في صغري أزور جناح الحريم وأحب مشاهدة صورهنَّ القديمة مع الملك أو السلطان العثماني. لقد كن يتحدّثن اللغة التركية والعربية المغربيّة، أي الدارجة، ويعزفن ببراعة على البيانو، وكان أبي يحبّ أن يرافق هاجر غناءً فيما هي تعزف. كانت هاجر بالنسبة إليّ موئل سرٍّ غامض دفين. كانت هاجر خليلة السلطان مولاي عبد العزيز المفضّلة، برغم أنه لم يباشرها إلّا مرّة واحدة في حياتها! كلّ من في القصر يعرف أن شيئًا ما قد حدث في تلك



الليلة، وأنّ هرجًا ومرجًا سادا، حتّى إنّه نودي على الحرس... ولكنّ أحدًا لم يعلم تمام العلم ما الذي حصل... كانت أمي بين الحين والآخر تتودّد إلى هاجر عساها تصل إلى موضع السّر منها، ولكنّ والدي كان يعترض على ذلك: "دعوا عنكم عمّي وشأنه، لا تخوضوا في حياة العلويّين الخاصّة". أمّا هاجر نفسها فلم تنبس يومًا ببنت شفة عن الموضوع.

على العكس من هاجر الكتومة، كان أحمد، أحد الخدم يهوى التنصّت من وراء الأبواب، فكان يتجسّس على أبي، ولا سيّما متى كان في حديث مع صديق أو مع رئيس دولة أجنبيّة... ذات يوم، فتح والدي الباب فجأة فسقط أحمد على قفاه وسط الغرفة في مشهد أقرب إلى ما يراه المرء في الأفلام الكوميديّة. غضبت أمّي لذلك غضبًا شديدًا وطالبت بطرده فورًا، ولكن والدي كان يستخدم الجاسوس لتسريب ما يريد من أخبار. وهكذا فعندما كان يريد أن يبلّغ الحسن الثاني بأمر ما، كان يكفيه أن يتكلّم بصوت مرتفع، فيتيقّن من أنّ الخادم أحمد سيسرع برفع تقرير إلى القصر في اليوم نفسه. في المقابل، كان بعض خدم الحسن الثاني يُزوِّدون والدي بالمعلومات عن القصر. كان كلّ طرف يريد أن يعرف ما يجري لدى الطرف الآخر، وهكذا نشأ نظام من التجسّس ومن التجسّس المضاد، إضافة إلى لعبة تسريب المعلومات الزائفة للتضليل.

لا زلتُ أتذكّر أيضًا الحلايقيّة (الحكواتيّة) الذين عاشوا بين



ظهرانينا وكانوا يتحفوننا بحكاياتهم طبقًا لطقوس وعادات من مثل الاستماع إلى حكاية قبل النوم. كان بعض هؤلاء الحلايقيَّة قد خدموا لدى السلاطين مولاي عبد العزيز ومولاي حفيظ ثم الملك محمّد الخامس. كانوا أصحاب ثقافة واسعة ودُعابة وصراحة تلامس الذلاقة. كان الحلايقيّ الأثير لدى أبي رجلًا التقاه يومًا في ساحة جامع الفناء الشهيرة بمراكش. كان والدي يومذاك يتنزّه هناك متنكّرًا عندما استوقفته حكاية مشوّقة. مساء اليوم نفسه، أرسل بسيّارة شرطة لتأتيه بالرجل ـ وهذا بحد ذاته عرضُ عملٍ مغر لا يكاد يُرَدّ. وصل باجلول إلى المنزل معتمرًا عمامة وبيده حقيبةٌ صغيرة، وهو لا يدري تمامًا ما المطلوب منه. شيئًا فشيئًا راقه الأمر واستقرّ في بيتنا وطاب له المقام وسرَّ الجميع بوجوده، وسرعان ما أصبح الرجل مؤسسة قائمة بنفسها، حتّى إذا ما دخل حُجرة وقف الجميع لتحيّته. كان الحلايقيّ باجلول، خفيف الظلّ كارهًا للأقنعة. ذات مرة تأرّق والدي ساعة القيلولة فغضب باجلول وأشعل النور ثم فاجأ والدي بركلة وهو يصيح في وجهه: "إسمع يا رجل، إنك تنغِّص علينا عيشنا! إن كنت لا تقدر على النوم فهذا شأنك. لا ذنب لنا أن نشاركك معاناتك". إندهش الجميع لهذه الجرأة البالغة ولا سيّما أن كلّ واحد فكّر في قرارة نفسه بهذا الأمر، ولكن كيف يجرؤ الرجل على ركل الأمير؟ مرّت لحظات حرجة ران فيها صمت ثقيل ثمّ انفجر الجميع بالضَّحِك.



لقد أجاز الحلايقي لنفسه هذا التصرّف لأنه دخل بيتنا وكلّ ما يملكه جلبابه وظرفه، ومن المرجّح أن يغادره يومًا وهو لا يملك إلاّ الجلباب، ولا سيّما أنه لم يسعَ للحصول على أيّ امتياز على الإطلاق. كان باجلول يجسّد "المغرب الحقيقيّ" أو البلد المثاليّ، وهذا ما عبّر عنه والدي يومًا حينما سأله أمام الجميع: "لم تطلب منّي شيئًا أبدًا يا باجلول! ولذلك فأنا اليوم أسألك: "ماذا تريدني أن أمنحك؟ هل تريد مزرعة أم سيّارة؟ سَلْ وأنا سألبّي رغبتك!" تقاطرت النصائح والاقتراحات على الرجل من الحضور: "قل أريد مزرعة!"، بل قل: "أمهلني سأفكر في الأمر"... ولكن باجلول استدار بسرعة ونزع سرواله صارخًا: "سيدي، مشكلتي أنني أعاني من البواسير. إن كان لديك حل لهذه المشكلة، أكون لك من الشاكرين!".

كما في منزلنا كذلك في القصر حيث رعى الحسن الثاني فريقًا من الحلايقية ذوي اللسان السليط، فضلًا عن جمهرة من الشعراء وعلماء الدين. بعد محاولتَيْ الانقلاب في ١٩٧١ و١٩٧٢ عانى الحسن الثاني أرقًا مزمنًا، فطال ليله حتّى ساعات الفجر الأولى. كان يقضي ساعات الليل متصفّحًا الملفّات القديمة والجديدة، منقّبًا فيها. وفي أيّ حال فمن المعروف عنه هوسه بالتفاصيل. بسبب ساعات الأرق هذه، كان الملك يستيقظ حوالى الحادية عشر صباحًا وكانت له بعد وجبة الغذاء قيلولة لا يخلد إليها إلّا بعد الاستماع إلى شيء ممّا لدى حلايقية القصر. من خلال



حكاياتهم، كان الحسن الثاني يُصغي للشعب البسيط ويلتقط مزاجه، وكان استمتاعه بحكايات هؤلاء يفوق استمتاعه بالأدب والشعر؛ وإلى حلايقية القصر وظّف الملك فريقًا من الحلايقية لتسريب رسائله إلى العالم الخارجي.

أمّا في بيتنا فأراد والدي مما يروى له من حكايات أن تنقله إلى دنيا الخيال لا أكثر، وقد حدث أن تبادل الأخوان حلايقيّيهما على غرار ما يتبادل واحدنا اليوم الشرائط السينمائيّة مع صديقه. عندما كان حلايقيّة الملك يأتون لزيارتنا كانوا يشاطرون والدي مائدته فيأكلون ويشربون ويلهون، كأنهم في عطلة أو في استراحة. على العكس من ذلك كان باجلول يعيش امتحانًا عسيرًا كلما أُعير للملك. في إحدى المرات عبّر عن رغبته في العودة إلينا فقال للحسن الثاني: "سيّدنا، أستأذنك بالعودة إلى منزل أخيك، لأنّي هنا أشعر وكأنّي في مستشفى".

ولكنّ منزلنا لم يكن دائمًا محل استراحة وترفيه. ذات يوم خطرت لأبي فكرة مزحَة غريبة، فلقد غطس في المسبح وبقي برهة طويلة تحت سطح الماء دون حراك. إعتقد اثنان من البساتنة وكانا يعتنيان بالورود أنّه غرق في المسبح، فخلعا ملابسهما بسرعة وقفزا في الماء لإنقاذه. بعد ذلك هرع كلّ من في المنزل إلى اقتفاء أثرهما، لأنّ أحدًا لم يُرِد أن يُتّهم بأنّه تخلّف عن إنقاذ الأمير من الغرق، وهكذا حتّى امتلأ المسبح بزهاء عشرين "منقذًا"، من بينهم ثلاثة لا يجيدون السباحة أصلًا. لمّا عاد



والدي إلى سطح الماء، وانتهت الدعابة عند هذا الحدّ لم يملك والدي إلا أن حسم أمره فضحك ممّا كان.

عجَّ بيتنا بجمهور من الخدم والمحظيّات والعسكريين والحلايقيّة، جمع بين أفراده دس الدسائس وحياكة المكائد. حين عيّن والدي "ممثلًا شخصيًا" للملك بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ تحوّلت دارنا إلى ما يشبه المعرض الدوليّ، إن لم نقل إلى حديقة حيوانات إنسانيّة لكثرة الزوار وتنوّعهم. مهام والدي دعته إلى الإكثار من السفر، وقد عاد إلى البيت، كلّ مرّة بشيء جديد، أو بشخص جديد. من بلد تيتو، عاد بطبيب شخصيّ يوغوسلافيّ، ومن كوريا الجنوبيّة عاد بطبيب آخرَ عسكري هو الدكتور لي، كما عمل في منزلنا مدرّبان على فنون الدفاع عن النفس قدما أيضًا من كوريا، هما العقيد كيم، والملازم باو لي، اللذان علّماني في سن مبكرة الرياضة التي يتقنان. من باكستان عاد والدي ومعه ثلاثة ضبّاط باكستانيّين في اللباس التقليديّ، قال إنهم سيلتحقون بنا برتبة مدبّرين منزليّين! كانت محاولة منه لعقلنة المخزن قليلًا، ولكن منزلنا الذي استعصى على العقلنة والترشيد، استعصى على هؤلاء الوافدين، وعوض أن يعقلنوه تمخزنوا...

فالدكتور لي، على سبيل المثال، وهو صاحب عضلات مفتولة، تحوّل إلى فرجة مُرَفِّهة، حيث كان ليبهر الضيوف والزوار بغرس إبرة في عضلة ذراعه ويخرجها من الجانب الآخر، أو يستلقي تحت عدد من الألواح الصلبة ثم يطلب من سيّارة أن تمرّ فوقه.



أمّا أحد الضباط الباكستانيّين الثلاثة فقد تخلّى عن زيّه الباكستانيّ مفضِّلا عليه الجلباب المغربيّ وقرّر عدم العودة إلى بلده. ثم حدث أن بُترت ساقه من جرّاء حادث سير بينما كان يُمضي عطلة في باكستان، فطلب من والدي السماح له بالعودة إلى المغرب لمواصلة العمل عندنا بدلًا من البقاء مع زوجته وأطفاله. هل أدلّ من هذا على ما كان الرجل قد تمخزنه؟! والحق أن الشواهد على التمخزن لا تُعدُّ ولا تُحصى. ذات مرّة، وإذ كنّا في رحلة إلى ولاية ميشيغان الأميركيّة نسوح بحماية مكتب التحقيقات الفدرالي، حاول خادمان يعملان لدى أبي استخدام خطٍّ خاصٍّ للهاتف مثبّت من طرف عناصر الأمن الأميركيّين، وقد كُتب عليه هذا التحذير: "مكتب التحقيقات الفدراليّ. للاستعمال الرسميّ فقط". لمّا رأيتهما يحاولان ذلك حذّرتهما من مغبة عدم احترام القانون وربما من مغبّة تعرّضهما للاعتقال الفوريّ. في اليوم التالي، بجوار الهاتف المذكور، كان شرطيّ أميركيّ يلتهم البسطيلة المغربيّة الشهيرة، وسلاحه على الطاولة، وعلامات الغبطة بادية على وجهه، بينما الخادمان يتحدثان باطمئنان على الهاتف مع مراكش، والشرطي يقول لهما: "لا عليكما خذا وقتكما". حتّى الشرطيّ الأميركيّ لم ينجُ من المخزنة! لقد قبِل أن يُضحّيَ باحترام مفترض للقانون لقاء عصبيّة تتقاطع فيها المتعة مع تبادلٍ للامتيازات وهي عصبية أقوى بكثير ممّا يمليه احترام المحرّمات. باختصار، لقد فهم الشرطي بسرعة البرق قاعدة المخزن الذهبية!



في سياق الحديث عن "المخزن" و"التمخزن"، من المفيد الإشارة إلى أنّ أمي رغم عجزها عن تغيير عادات أبي، كانت منه الرئة التي يتنفّس من خلالها. كانت ملاذه وحِصنه الذي لا يستطيع الحسن الثاني اقتحامه بسهولة لعلمه بما قد يكون ثمن ذلك، والحال أنّه حاول وكان كلما حاول الهجوم على قلعة مولاي عبد الله تصدّت له لمياه الصلح ومنعته من ذلك. هكذا كان بيتنا: قرية محصّنة في وجه إمبراطوريّة متوسّعة!

ولكن الصراحة تقتضيني الاعتراف بأنّ جبهتنا الداخليَّة لم تكن في أحسن حال، لقد كان تأنيب الضمير الذي يشعر به والدي نتيجة وقوف أمّي مدافعة عنه وعن قلعته هو الوجه السلبيّ لصمود بيتنا، كانت والدتي تتشوّق لرؤية سلوكات والدي وتصرّفاته ترقًى إلى معايير ومقاييس لم يكن هو قادرًا على الالتزام بها. في كثير من الأحيان كان يجول في جنبات البيت كسبع في قفص. لطالما رغب في المشاركة في إدارة المملكة، وفي أن يفرض حضوره على الحسن الثاني، بدل البقاء على الهامش، وفي إشباع رغبته في إبداء المحبّة له والامتنان بيد أنّه لم يفلح. كان هروبه إلى الأمام وفراره من الواقع وسيلتيه الوحيدتين للتخلّص من العبء الذي يرزح تحته، وهكذا فكثيرًا ما استقلّ سيارته ومضى وحيدًا لتناول العشاء في قريته الواقعة في عين العودة، على بعد نصف ساعة من الرباط.

كان لوالدتي وجهان: واحد عطوف حاضن، وثانٍ، على غفلة منها،



مدمّر. كانت تعاتب أبي قائلة: "أنظر إلى أصدقائك ومعارفك، أنظر إلى جوائز نوبل التي نالوها! إنهم رجال البلاط، متملّقون لا كرامة لهم ولا يفترون عن التقاط الفتات!"، أمّا أبي المعتزّ بزوجته وبذكائها وبثقافتها، لا موفّرًا مناسبة لاستعراضها بفخر من جَدّ فوجد، فلقد كان يُنهَك من صرامتها التي كانت تشعره بأنه رجل خامل لا حول له، ولا سيما أن أحدًا من أهل القصر ما كان ليجرؤ على أن يواجهه بما يشبه هذه الحقيقة! أما الحسن الثاني، فكان يلعب بمَكر على هذه الثنائيّة، مستغلًّا دون تردّد كلّ نقاط الضعف لدى الآخرين حرصًا على إبقاء الجميع تحت سطوته. ومن ثمّ فلم يكن منه كلّما رأى بوادر الوئام تخيّم على العلاقة بين أمّي وأبي، إلاّ أن سعى لنسفها ولتأجيج الخصام بينهما، كذلك، كلّما بدا له أنّ علاقتهما يسودها التوتر، عمل على الدفع بهما نحو المزيد من التوتّر، كأن يهمس في أذن والدتي بأنّه هو أيضًا يعاني غياب حسّ المبادرة عند والدي، وأنّه يطمح لأن يراه يواجه التحدّيات.

في الواقع، لم يكن الحسن الثاني ليستسيغ أن يرى أيّ شخص سواه متألّقًا. كان مغرورًا بنفسه، ينسب إليها تميُّزًا مطلقًا عن الآخرين، وربما نفحة من قبس إلهيّ. كان يرفض بشدّة أن يكون له نظير ولو أخًا أو ابنًا. كان الحسن الثاني لا يحبّ إلّا نفسه، ومن فرط نرجسيّته واعتزازه بنفسه لَمْ يتقبّل والدي كأخ له ولا ابنه كوليّ العهد. لقد مثّل والدي خصمًا محتملًا، لأنّ العديدين كانوا يعتبرونه بديلًا ممكنًا عن أخيه، الذي يجسّد في نظرهم



جناح المخزن الرجعيّ، ولا سيَّما أنّ تصرفات الحسن الثاني، وخاصّة عشقه لمظاهر الأبّهة والعظمة، وإصراره على إذلال غيره، بدت وكأنها تنتمي إلى عصور غابرة.

=

كانت ولادتي بالرباط يوم ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ في مستشفى ابن سينا، في غرفة أُعدّت خصّيصًا لأفراد العائلة المالكة، أي في انسجام مع التقاليد المخزنيّة، التي كانت تصرّ، بصرف النظر عن الرابط البيولوجيّ بين الطفل وأمه، على أن تكون تربية الأطفال شأن العائلة المالكة كلّها. كان القصر إذًا لا يتورّع عن الاستحواذ على دور الوالدين. من ثم فلقد تربّيت أوَّل الأمر في أحضان مربيّات مغربيّات مكلّفات تلقيني القيم التقليديَّة والتركيز على الجانب الدينيّ، ثم جاء دور المربّية الإسبانيّة سيلسا هيرنانديز، التي تعلّقت بها تعلقًا شديدًا كالغريق بحبل النجاة. كانت والدتي تثق بها ثقة كاملة، وكلّفتها من بعدي تربية أختي أيضًا. كان فضلها علينا كبيرًا وخصوصًا أنها علّمتنا الانضباط والدقّة.

حضور المربّيات الغربيّات، في بلاط العلويّين، مؤسَّسة بكلّ ما للكلمة من معنى. على غرار الكثير من المسلمين، كنّا نعيش مهووسين بهذا العالم الغربيّ، الذي يتفوّق علينا ويهيمن، والذي نحلم بأنّ ننتزع منه يومًا قوّته السرِّيَّة. كذلك ساد الاعتقاد بأنه لا بدَّ للطّفل منّا أن ينغمس في الثقافة الغربيَّة لكيلا تبقى أرض الإسلام متخلّفة إلى الأبد.



لم أكن قد بلغت الثانية من عمري عندما اختُطف المعارض المهديّ بن بركة يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ بباريس، أمام مقهى ليب الواقع في جادّة سان جيرمان ديبري. منذ تلك اللحظة، ومهما اختلفت الآراء في الرجل، دخل المهديّ بن بركة في التراث المغربيّ بوصفه الغائب الأكثر حضورًا، أو العضو المبتور من جسد الوطن. حتّى يومنا هذا ما يزال بن بركة الشبح المزعج الذي يحوم حول رفاقه والمَلكيّة سواء بسواء. وحتّى يومنا هذا، ما زال تغييبه يسكن الوجدان المغربيّ، وما زالت "جريمة الدولة"، التي يمثّلها هذا التغييب في محلّ تذكِرة بأنّ حسابات الماضي، بما فيها التاريخيَّة منها، لم تُقطع بعد.

كلّ ما يتعلّق بالرجل يشكّل موضوعًا سجاليًّا، بما في ذلك ما اتهم به من التعاون مع الاستخبارات التشيكوسلوفاكيّة. والحال أنّه، حتّى لو سلّمنا بذلك جدلًا فأين وجه الغرابة في سياق الحرب الباردة التي كان بن بركة قد اختار فيها معسكره علانيّة. ففي عالم كان يتقاسمه الغرب والشرق، لم يكن التعاون مع الاستخبارات التشيكوسلوفاكيَّة أمرًا مستنكرًا من رجل جاهر بماركسيّته، تمامًا على غرار الحسن الثاني، الذي لم يتردّد في استعمال جميع الوسائل لمحاربة أعدائه.

يوم كنت طفلًا، كنا نتجنّب الحديث عن بن بركة مع والدي وعمّي، ولكنني كنت أسترق السمْع من وراء الأبواب. أيامها سمعت أبي يقول إنه لا يخامره شكّ في أن بن بركة قد قُتل على



يد الاستخبارات المغربيّة. لقد نشأتُ وفي ذهني رواية تداولتها همسًا أوساط السلطة مفادها: "لقد جيء برأس بن بركة إلى الحسن الثاني". سمعت هذه الرواية مرارًا وتكرارًا على لسان عدد من أصدقاء أبي المقرَّبين، أمّا مصدرها، فالدكتور كليريه، الطبيب الشخصيّ لمحمّد الخامس، ثم للحسن الثاني.

لقد بات اليوم من المسلّمات أن اختطاف بن بركة شأن مغربيّ بامتياز. يبقى أن تتوضّح ظروف مقتله وملابساتها: هل كانت حادثًا غير مقصود؟ هل أفرط المجرمون الفرنسيّون أو المغاربة الذين كُلّفوا مهمَّة اختطاف الرجل لإرجاعه للمغرب في تعنيفه فمات؟ أم أن الاغتيال كان أصلًا هو الهدف؟ إن هذه الشكوك حول الظروف والملابسات تخفّف بعض الشيء من مسؤوليّة الحسن الثاني. ولكن إن صحّت رواية الرأس المقطوع، فإن مسؤوليَّة الملك تصبح كاملة لأن الرغبة في رؤية رأس الضحيَّة تعني أن الجريمة كانت مدبَّرة. بناًء على معرفتي بالعلاقة التي كانت تجمع الدكتور كليريه بعائلتي، لا أرى من مبرِّر لكي يختلق كليريه حكاية مرعبة من هذا القبيل ويرويها لأبي إن لم يكن متأكِّدًا من صحّتها.

كان الحسن الثاني يتحاشى هذا الموضوع وما زلت أذكر نقاشًا متوتِّرًا رافق مشاهدتنا فيلم **مغامرات الحاخام يعقوب** الذي يلعب فيه الممثِّل الفرنسيّ الشهير لويس دي فونيس دور البطولة. كنت يافعًا آنذاك لا أملك سلطة على عفوية



لساني، فقلت معلّقًا على الفيلم "هذا فيلم عن المغرب!".
يومها استشاط الملك غضبًا وقال: "لا، هذا ليس فيلمًا عن المغرب، وقائع الفيلم تدور في الجزائر، ثم إنه لا نفط في المغرب". الواقع أن إحدى شخصيات الفيلم مستوحاة من شخصية بن بركة، وما ساء مني الحسن الثاني هو إشارتي العلنيّة إلى تشابه الشخصيّتين.
ما مدى مسؤولية الملك في قضية بن بركة؟ إن قصة الرأس المقطوع محرِجة جدًّا، ولكن التدقيق في صحّتها رهن للمؤرّخين. في انتظار حكم التاريخ، فإن هذا الملف يبقى معلّقا بين الطَّي والنشر أوَّلًا لوجود عدد من الشهود الذين ما يزالون أحياء وثانيًا لأن الوثائق الفرنسيّة الخاصة بهذه القضية ما تزال محجوبة. لا شك عندي بأنّ الغموض سوف يتبدّد يومًا ما ولعلّ تبدّده لن يقدّم أو يؤخّر في ظل ما يتنامى من لا مبالاة وفي ظل تراجع اهتمام الأجيال الطالعة بشهيد اليسار المغربيّ وسيرته.

=

في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠، في السادسة من عمري، أرسلت إلى المدرسة المولويّة. والمولويّة مؤسّسة تعليميّة مقرّها في مبنى متواضع داخل القصر الملكيّ، أو ما يسمى المشور. كان إنشاء المولويَّة على يد محمّد الخامس في عام ١٩٤٢ لتقوم بتعليم ولديه، فالتحق مولاي الحسن بالقسم السادس والتحق والدي بالقسم المتوسط. كان أسلاف محمد الخامس يرسلون أبناءهم



إلى العلماء، لتلقّي العلم الديني. كان قصد محمد الخامس من إنشاء المولويّة مزدوجًا: لقد أراد أن يُنشئ مؤسّسة تعليميّة متميّزة ولكنه أراد، وفي الوقت نفسه أن تكون هذه المؤسَّسة فضاء يلتقي فيه الأمراء بأطفال من أصول ومآتٍ مختلفة، بحيث تكون المدرسة المولويّة عبارة عن صورة مصغّرة للمغرب تعكس تنوّعه العرقيّ والاجتماعيّ والجهوي. من حيث المبدأ، كانت فكرة جيّدة ولكنها للأسف كانت صعبة التنفيذ. صحيح أن الأطفال الذين تعلّموا أوّلًا مع عمّي ووالدي، ثم الذين تعلَّموا مع وليّ العهد والأمير مولاي رشيد ومعي، قدّموا إضافة حقيقية للأمراء من حيث تمثيلهم لمختلف شرائح المجتمع المغربيّ، ولكن، بما أنهم انتُزعوا من وسطهم العائلي صغارًا فقد طغى على علاقتهم بالملكيَّة طابع الخنوع والولاء المطلق إذ أصبحت منهم الملاذ الآمن والحصن الوحيد. إنّ انقطاع الوشائج بين هؤلاء وبين عائلاتهم وفضاءاتهم الأصليّة لم يجعل من عودتهم إلى عوالمهم الأصليّة أمرًا مستحيلًا فقط بل حوّلهم إلى نوع من الإنكشاريّة في خدمة المخزن. في النهاية، لم يتحقّق الهدف من إنشاء المدرسة المولويّة، بل تفاقمت الأمور فيها عندما استفحلت سلوكيّات التذلُّل لدى بعض التلاميذ والغطرسة لدى البعض الآخر. ببساطة وصراحة: لقد عفا الزمن على هذه المؤسّسة وآن أوان إغلاقها.

في السنوات الأولى من صفوف المدرسة المولويَّة يستمرّ الأمراء في العيش في كنف العائلة، فتقوم كلّ أمٍّ بواجبها الطبيعي في



حضانة صغارها. مع وصولهم إلى سن البلوغ ينتقل الأمراء إلى النظام الداخلي. من جهتي، كنت في بداية الأمر سعيدًا جدًّا بالذهاب إلى المدرسة رفقة ابن عمي سيدي محمد، الذي يكبرني بعام واحد، والذي أكنّ له مودّة عارمة. كان سيدي محمد ذا إحساس مرهف ولُطف وطيبة، كما كان يعطف عليّ ويهدِّئُ من روعي كلَّما اختلفت مع والدي. في الصف كان الجو العام خليطًا من التقاليد الغربية والإسلامية. كنَّا زهاء عشرة تلاميذ من جميع أنحاء المملكة، لباسنا غربي ونجلس على مقاعد كما هو الحال في المدارس. عليك أن ترفع يدك ليسمح لك المعلم بالكلام، وعليك بالوقوف لتجيب عن أسئلته. كان المعلم موكلًا بتعليمنا وبمعاقبتنا الجسدية إن اقتضى الحال. أما التدريس فكان يعتمد أساسًا على الحفظ والاستظهار. علاوة على دروسنا هذه كنت أنا وسيدي محمد ملزمَين بتلقِّي حصص التدريب العسكري يومي الثلاثاء والأحد. أما ركوب الخيل فكنا نتدرّب عليه يومي الأربعاء والسبت.

بدايةً، لم أبْدُ واعدًا في المدرسة على الإطلاق. أوّلًا، أنا أعسر وفي المدرسة المولويّة حاولوا إرغامي على استعمال اليمنى. من جهة أخرى كانت أمي تضيف إلى برنامجي، بعد ساعات المدرسة، حصصًا دراسية مع معلمين آخرين، رغبة منها في تعزيز ما تعلّمته خلال حصص الصباح. أدّى هذا التكثيف الدراسي إلى نتائج عكسية. فلقد كنت مثلًا أتلقّى بعد المدرسة دروسًا



في اللغة الإنجليزيّة على يد أستاذة من المركز الثقافي البريطاني، جين جيليان، كما كنت أتلقّى دروسًا تكميليَّة في العربيَّة الفصحى على يد الأستاذ بادا منصور. في النهاية، لم ألبث في المدرسة المولويّة أكثر من عامين اثنين كان الوضع فيها لا يطاق: مهما بذلنا من جهود فإن ترتيب النجاح كان هو هو: المرتبة الأولى هي دائمًا للأمير سيدي محمد، والثانية لشقيقته للّا مريم (كان قسمنا مختلطًا قبل فتح قسم خاصّ بالبنات) الثالثة لي دائمًا! أما المرتبة الرابعة فليذهب إلى الجحيم صاحبها. لا أمل له بسواها مهما جدَّ واجتهد. إنها المهزلة وما أدراك ما المهزلة. أما في لعبة كرة القدم، وبما أنّ الأميرة لا تلعب، فلقد كنت أنا عضوًا في فريق وسيدي محمّد في الفريق الآخر، والنتيجة أن فريقنا لم يفز يومًا في أيّ مباراة، كذلك الأمر بالنسبة للرماية كانت مرتبتي الثانية سواء أصبتُ الهدف أم أخطأتَ.

ذات يوم، على حين غرّة زارنا الحسن الثاني في ميدان الرماية. لم يجد الجنرال المذبوح، قائد الحرس الملكي وأحد مخطّطي انقلاب عام ١٩٧١، بدًّا من مطالعته بما اكتشفه بنفسه من منظومة "الغش" في المسابقات التي تضمن فوز ولي العهد، عبر العبث بالأهداف والتلاعب بالبنادق. كان الجنرال قد هدّد بفرض عقوبات على المسؤولين عن ذلك وبتوقيف بعضهم. عندما لاحظ أنه فشل في إصلاح الأمر فاتح الملك بالموضوع، وقد تأكّد الحسن الثاني بنفسه أن عدسة المصوِّب في بندقيّتي قد أُدخل



عليها خلل مقصود لكي يستحيل عليَّ أن أتفوّق على ابنه، فانتابه غضب شديد. مع ذلك لم يستطع إصلاح الوضع! وكأنّ منظومة الغشّ والفساد التي يحركها ميل طبيعي إلى تقديم الولاء على أي اعتبار آخر مهما كان الثمن، أغلب من إرادة الملك نفسه.

في تلك الفترة كانت علاقتي مع سيدي محمّد كلها انسجام وتفاهم، لم نكن لنستوعب جيّدًا كلّ الصراعات والرهانات الكبرى المحيطة بنا. بل قل لم نكن لنلتفت إليها كثيرًا ولم يكن في وسعنا، في أبعد تقدير، إلّا أن نسخر منها. كبرنا معًا، متضامنين وتغمرنا المحبة؛ فالحسن الثاني ربّانا بالطريقة نفسها دون تمييز بين أولاده وأولاد أخيه. كانت العائلة صغيرة الحجم نسبيًّا، ومولاي عبد الله والحسن الثاني ليسا جذعين منفصلين بل أوراق غصن واحد، بالإضافة لكونهما واجها الأزمات والامتحانات العسيرة نفسها برفقة والدهما: المنفى، الخوف من المستقبل، المقام الطويل في مدغشقر قبل العودة إلى الوطن...

هذا هو لربما السبب الذي جعل بيتنا نحن لصيقًا بالقصر الملكي كأنه فرع منه. وهذا هو لربما ما جعل والدي، على الرغم من علاقته المعقّدة مع أخيه الأكبر، يعيش ويفكر من داخل منظومة المخزن، مُعيدًا إنتاج نظام الولاء في بيته وبين من حوله.

في أوائل السبعينيّات من القرن الماضي، كانت صلتي بعمّي أسهل عليَّ من صلتي بوالدي. كنت أحب عمّي الحسن الثاني، لما يتمتّع به من حيوية وذكاء وطاقة وبديهة حاضرة وردّ فعل سريع. ثم إنّه



كان دائم الاهتمام بما يجري حوله. أصدقاؤه الحقيقيون قلائل ولكنّه يبادلهم الإخلاص. بطبيعة الحال كان يمكنه أن يشزر أحدهم بطريقة رهيبة أو أن يستشيط غضبًا وكثيرًا ما غضب... الذين عرفوه عن كثب كانوا يستطيعون رصد العلامات المبكرة التي تنذر بعواصفه المزاجيّة: يَتَغَضَّن جبينه ثم يغمض عينيه، أو يكاد، كأنه لم يعد يتعرَّف على ذلك "المذنب" أمامه. في اللحظة نفسها كان يضع إصبعه تلقائيًّا على الندبة التي فوق أنفه، وتأويله أن الغيظ على أشدِّه. رغم كلّ هذا كانت غضبات الملك كالانفجارات الذريَّة الخاضعة لنظام سيطرة وتحكّم مبرم: لم يفقد يومًا أعصابه أمام الملأ. كان، في كثير من الأحيان، يوحي وكأنّه رجلٌ لا قَلْبَ له أو أنّ القَلبَ والمشاعر كماليّات، لَيْس لمن يتبوّأ رأس السلطة أن يتمتّع بها. على هذا لا بد من الاعتراف له بأن ذكاءه قام منه أحيانًا مكان القلب ومِن هنا ما كان يبادر إليه من إيماءات نبيلة محسوبة يُمليها العقل ولا تتدخل فيها العاطفة أو الانفعال.

من ثم الوَجْه الإنساني الذي كان يراه المقرّبون من الحسن الثاني فيه. ضف إلى إنسانيته تلك ما كان يتمتّع به من ذوق رفيع في مسائل الطهو والطعام. حتّى في هذا المجال كان يحلو له أن يلعب دور "رئيس الطبّاخين"، وليس هذا منه بالأمر المستغرب. كان يقف بنفسه على قوائم المأكولات، ويلاحظ عليها حتّى إنّه كان يعمد أحيانًا إلى تجديد بعض الوصفات التقليديَّة، التي



يعود تاريخها لمئات السنين. كان يحب أيضًا الموسيقى الشعبيّة وأغاني أم كلثوم والحاجة حليمة، في حين كانت الموسيقى الكلاسيكيَّة لا تعنيه في شيء. لم يكن يحب الحسن الثاني قراءة الروايات بل كان يؤثر عليها الكتب الفكريَّة. من طباعه أيضًا أنّه كان يحب الاحتفاظ ببعض الأشياء القديمة من مثل قفّازات الغولف الممزَّقة التي استعملها لأكثر من عشرين عامًا، أو سبَّحته القديمة. كذلك كان يواظب على الصلاة مستعملًا سجّادة قديمة جدًّا لا يبغي بها بدلًا. في مجال الفروسيَّة، كان الحسن الثاني متعلِّقًا بفرسه الرائع **الأزرق**، الذي أهداه إليه والدي يومًا، فكان يمتطيه كلّ سنة بمناسبة عيد العرش. كان الأزرق فرسًا من منطقة إفران قُدّم يومًا إلى والدي فأعجبه كثيرًا وأهداه بدوره لشقيقه. لم يمتط الحسن الثاني الأزرق للمتعة فقط بل كرمز من رموز سلطته. كان يمتطيه في أهم أيّام السنة الملكيّة: يوم عيد العيش الذي يخرج فيه من القصر وعليه جلبابُ إمارة المؤمنين الأبيض مظلَّلًا بمظلّة عملاقة.

رغم خشيتنا من الحسن الثاني، كنا سيدي محمد وأنا، لا نتردد في الاقتراب منه. كان يوحي إلينا بقدرته على حمايتنا من كلّ شيء وكلّ مكروه ثم إنّه كان يحب الأطفال وكان حاضرًا في حياتنا اليوميّة. كما كان يهتّم شخصيًّا بسلامتنا وصحتنا. صغيرًا كنت أشكو من تسطّح قدمي وكنت أُعالج من ذلك. كان الحسن الثاني، على رأس كلّ ستة أشهر، يتفقد مدى التقدم الذي حصّلته.



من فرط عنايته بالتفاصيل كان يفحص بنفسه قوس قدمي ثم يصدر أمره، كما لو أنّه الفقيه في طب الأقدام: "ثابر على انتعال هذه النعال ستة أشهر إضافية"... كان ذلك يشعرني بالاطمئنان والحماية. من نافل القول إنَّ الحسن الثاني يتابع أيضًا عن كثب نتائجي المدرسية نظرًا لما كان يوليه عمومًا من اهتمام بالغ بالتعليم. بخلاف ما قد يُظنّ، لم تكن غرفتي مملوءة بالألعاب، فلقد ربانا الملك بتقشّف وكان كلَّما رأى ضرورة لمعاقبتنا بنفسه يفعل مستخدمًا العصا بلا تردّد.

سيرًا على نصيحة الحجّاج إلى معلّم أبنائه: "عَلّم أولادَك السباحة قبل أن تعلِّمهم الكتابة فإنهم يجدون من يكتب عنهم ولا يجدون من يسبح عنهم". كنَّا، نحن الاثنين ملزمَين بساعتين من الرياضة يوميًّا. كان الحسن الثاني أحيانًا يُطبّق نصيحة الحجّاج بحذافيرها، فعندما كان يريدني أن أنقّص وزني، كان يلزمني بالسباحة ساعة كاملة مرَّتين في الأسبوع، ويراقبني بنفسه وهو يطالع صحيفة بجانب حوض السباحة! كنا نمارس أيضًا كرة القدم والجري، ونمشي ونحن في الثامنة من العمر لمسافات طويلة من خمسة عشر إلى عشرين كيلومترًا. تدرّبتُ أيضًا على فنون الدفاع عن النفس وعلى المبارزة. أما أكبر متعنا فكان الصيد. كنت أحبُّ صيد الحجل، في حين كان سيدي محمّد، يفضّل الطرائد الكبيرة. كذلك، كان كلانا يحبُّ ركوب الخيل. في البداية تعلّمنا الفروسيّة على يد العقيد الفرنسيّ بوكرو، القادم من مدرسة



سومور. لاحقًا، تابعنا دروس الفروسيّة على يد العقيد في الحرس الملكيّ شراط. وكان شراط ريفيًا قحًّا، مستقيم القامة والسلوك، أنيقًا ومنضبطًا. كانت التمارين معه على نوعين: تمارين في مقرّ الحرس الملكيّ، حيث كان يُوجب علينا أن نرتدي سترة وربطة عنق وتكون الصرامة في منتهاها، وأخرى هي عبارة عن جولات خارجيّة وخاصة في مضمار السباق بحيّ السويسي. هناك، ما إن نبتعد عن لجنة التشريفات وهي التسمية التي كنّا نطلقها على الضباط المُولجين مرافقتنا، كان العقيد شراط يترجّل عن حصانه ويعطينا الأمان: "هيّا يا أولاد، العبوا وامرحوا". وبينما يتلذّذ هو بالتدخين، كنا نطلق العنان لفرسَيْنا، أنا لراستينياك، وسيدي محمد لرمسيس. ثم نعود وقد بلغ بنا العياء مبلغه ولكن تحفّنا سعادة غامرة.

لاحقًا، ابتداء من عام ١٩٧٦، في الثانية عشرة، شاركت، كلّ صيف، في تدريبات الفريق الفرنسيّ للفروسيَّة، فكنت أقيم في مدينة فونتينبلو، وأتابع التدريب في مكان قريب يدعى بوا لو روا. هناك أشرف على تدريبنا مارسيل روزييه، مدرّب الفريق الفرنسيّ، وهو بطل أولمبيّ لمرَّتين، وبطل فرنسا لمرّات عدّة. كانت هذه الرحلات التدريبيّة لحظات رائعة أتنفّس فيها بحريَّة وألتقي خلالها بمتدرّبين آتين من كلّ بقاع الدنيا. صباح كلّ يوم كنّا نمارس أنواعًا من الرياضات الجماعيَّة ونعدو لمسافات معيّنة قبل أن نمتطي خيولنا وننطلق. أما في المساء، فكنّا نخرج لتناول



العشاء أو إلى السينما في ضواحي باريس.

بخلاف هذه الأجواء، كنّا نكبر في المغرب وسط عالم يشوّهه التملّق والتزييف، ولو أنّنا، والأمر يستحق الذكر، كنّا نعيش كأطفال مدلّلين. كان الحسن الثاني يردّد على مسامعنا أن صاحب السلطة، ولو آلت إليه من طريق الوراثة، عليه أن يستحقّها ويبرهن باستمرار على أنّه أهل لها، وأنّ الملكيّة ليست محصّنة ضدّ تقلّبات الزمن، وأنّ فترات الهدوء والسكينة لا تبرر التخلّي عن الحذر واليقظة، وأنّ على المرء بالتالي أن يكون سيّد نفسه وأن يتحكّم بمشاعره، فلا يبكي أبدًا ولو لوفاة قريب، ولا يُظهر ضعفًا أو ارتباكًا. كان الحسن الثاني راسخًا في قناعاته هذه، وعليه فهو لم يكن عطوفًا علينا فقط بل مهتمًّا بأحوالنا، وهذا بنفسه حظٌّ كبير.

بخلاف الحسن الثاني كان والدي شبه غائب عن المشهد. رغم خصاله الإنسانية التي لا سبيل إلى إنكارها، كان من الصعب الارتباط معه بعلاقة مستدامة، ولذلك فإن أقصى ما استطاعت والدتي أن تنتزعه منه هو لحظة حميميّة يوميّة يخصّصها لي ولأختي قبل أن نخلد نحن إلى النوم، ويمضي هو لتناول طعام العشاء. كنا نجتمع، نحن الأربعة، ولكن الحسن الثاني كان غالبًا ما يتّصل هاتفيًا في هذا الوقت بالضبط وكأنه يتعمّد إزعاج هذا الموعد العائلي اليوميّ. أو كأنّه لا يريد لشقيقه فرصة الاستمتاع بهذه اللحظات من السعادة وسط خليّته العائلية. إلى هذا الموعد



الأسري كان والدي يخصِّص لي يوميًّا عشر دقائق إضافية أقضيها معه لدى عودتي من المدرسة. إلى ذلك كنَّا نسافر جميعًا عشرة أيام في السنة لقضاء عطلة عائلية في مدريد أو باريس، ولكنّ هذه الأيّام لم تكن لحظات عائليّة حميمة حقًّا. فمولاي عبد الله لا يسافر إلا رفقة حاشية من زهاء أربعين فردًا، وعليه فلم تتجاوز منزلة أفراد العائلة، نحن، منزلة المتاع. كنا، في أحسن الأحوال، نُشاطره وجبة طعام واحدة في اليوم، أو جولة على الأقدام هنا أو هناك. أما باقي الوقت فكنا نقضيه متنزّهين على جادة الشانزليزيه أو سواها، رفقة المربّيات والحرس الشخصيّين الفرنسيّين أو الإسبان. لم تكن هذه الظروف سهلة بالنسبة لنا كأسرة ولكن ما عسانا أن نفعل. كان والدي بحاجة دائمة لأن يحيط نفسه بكثير من الناس فلا يغلب عليه الاكتئاب والشعور بالتفاهة ولكي يتناسى أنه لا يقوم بالدور الذي يحلم به جوار أخيه الملك، بل كأنّي به، كلّما ازداد عدد المحيطين به، شعر بنوع من الأهميَّة، حيث يتلقى ملتمسات هذا أو ذاك ويتدخل لدى أخيه لقضاء حوائج الناس أو لتسوية بعض الأمور التافهة. كان هذا ممّا يشعره بأنّ له دورًا ما في ماكينة السلطة، علمًا أن الحسن الثاني، من جهته، كان يسعى ويسعد لتحجيمه في هذا الدور. كان والدي خجولًا ولا يطيقُ الوحدة. لم يحتسِ الكحول قبل وفاة والده، وكان إذ ذاك في السادسة والعشرين من العمر، ثم بدأ، بعد ذلك، يحتسيها بل يبالغ في تعاطيها عساه يهرب من كآبته ومشقّة



أخوّته للملك. مع تفاقم إدمانه على الكحول، قصد البروفسور ويليامز، الأخصائي في الإدمان في كلية كينغ كوليدج البريطانية للمعالجة.

أتذكّر، خلال هذه الفترة، الجنرال محمد أوفقير، المسؤول الأمني الأول في البلاد وصاحب الحظوة البارزة لدى الحسن الثاني، عندما كان يزور بيتنا ولا ينفكّ يصب جام غضبه على الشيوعيّين، واصفًا إيّاهم بالأوباش، علمًا أن بعضهم كان على علاقات طيبة مع والدي. كان أوفقير في الواقع، يريد من مداخلاته هذه التأكيد على أنّه إذا حصل تقارب مع اليساريّين فإنه يجب أن يحدث تحت سقف بيتنا فلا تخرج الأمور عن نطاق مراقبته. كان أوفقير يُكثر الحديث عن عبد الرحيم بوعبيد، وهو صديق لوالدي عرفته جيّدًا (وقد عرّفني في وقت لاحق إلى عبد الرحمن اليوسفيّ، الذي رئِس الحكومة الانتقالية في نهاية عهد الحسن الثاني). غلب على كلام أوفقير حديث الدسائس والمؤامرات والمبالغة والتهويل وكأنّنا نعيش في حالة حصار. وكثيرًا ما كان يردّد أن اليساريّين في كلّ مكان وأنّهم سوف "يقتلوننا جميعًا" وهكذا دواليك. يذكر أن أوفقير كان مقرّبًا جدًّا من محمّد الخامس، قبل أن أصبح ذا نفوذ كبير لدى والدي ولدى الحسن الثاني. لم يكن هذا الأخير ينزعج كثيرًا من تحذيرات أوفقير ولا من مناخ الهلع الذي ساهم في ترويجه واصفًا وضعنا بالقلعة المحاصرة.



بالنسبة للحسن الثاني لم يَعْدُ ما كان أوفقير يصفه واحدًا من فصول التمرّد التي عرفها تاريخ العلويّين الطويل. كلّ ما في الأمر أن ليس خروج قبيلة من القبائل وإنما خروج مجموعة تجمع بينها إيديولوجيا واحدة تسمّى سيبة اليوم، والسيبة في المصطلح المغربيّ هي خروج جماعة أو منطقة عن إرادة المخزن وسلطانه، والسيبة، التمرّد، في نظر الحسن الثاني أمر مختلف كلّ الاختلاف عن "الخيانة" التي كُتب له أن يعيش فصولها. فبخلاف السيبة، شيمة الخيانة أنها تنبعث من داخل النظام ومن دار الملك نفسه وبهذا المعنى فلا وَجْهَ مقارنة بين الاثنين وبهذا المعنى لا يمكن لـ"الخيانة" أن تحظى بما تحظى به السيبة من تفهّم.

بعد محاولتي الانقلاب اللتين شهدتهما مطالع السبعينيّات من القرن الماضي، شعر الحسن الثاني بإهانة كبيرة، أو كأنّه انحطّ إلى درك الحسين ملك الأردن، الذي لم يَعْدُ في نظره أن يكون ملكًا هشًّا يدين بعرشه لمعاهدة سايكس ـ بيكو. بعد المحاولتين الانقلابيتين شعر الحسن الثاني بأن الهالة المقدّسة التي ورثها عن والده قد ارتفعت عنه ولعلّ في هذا ما يفسّر ما حوّله إلى رجل قاس وشرير.

=

تنبثق الملكيّة المغربيّة في شكلها الحديث عن الحركة الوطنيّة. خلال عهد محمّد الخامس، تجاوزت الملكيَّة ماضيها السلطانّي وبرزت في محلٍّ متقدّم ضمن جبهة وطنيَّة موحَّدة. كانت



علاقة والدي بالوطنيين من كلّ التوجّهات، بمن فيهم من كانوا على أقصى اليسار، مطبوعة بالاحترام المتبادل، ولم تخلُ من صداقات في كثير من الأحيان. و إن أنسَ لا أنسى أنَّ عبد الخالق الطرِّيس ومحمد الدويري، وهما من وجوه حزب الاستقلال، الحزب القومي الكبير، كانا يقومان بزيارتنا بانتظام. أما يوم أن كان زعيمهم علّال الفاسي يزورنا فكان يومًا على حدة يتهيّأ له والدي بأن يحلق ذقنه وبأن يتأنّق في ملبسه وبأن يستدعي والدتي إلى جواره لمحادثة الضيف القادم من "الشرق"، في علوم الحديث النبوي ومسائل الفلسفة. كان أهل المنزل يستعدّون لاستقبال الضيف الكبير بأبهى حللهم، ولكن الحقيقة أنَّ والدي كان ينتظر أيضًا، بفارغ الصبر، لحظة مغادرته. فور تشييعه إلى باب المنزل، كان رفاقُ والدي اليساريّون يعودون للاحتشاد في بيتنا، وفي الطليعة من هؤلاء قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية من أمثال عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي. وكما لو أن البيت يستعيد حرّيته تتربّع زجاجات الخمر وعلب السيجار مجدَّدًا على الطاولات ويطلب والدي من والدتي أن تختفي عن الأنظار فلا يُحرج الأصدقاء عند استذكار فتوحات أيام الشباب لا سيّما فتوحاتهم النسائية.

كنت في السابعة يوم أدركت لأول مرة أنني أنتمي لعائلة السلطة، أي العائلة الملكيّة التي تمتلك من الأسباب والأدوات ما يتيح لها أن تفرض إرادتها كيفما تشاء. ما يزال ذلك اليوم حاضرًا في



ذاكرتي كأنّه جرى بالأمس. كان ذلك اليوم يوم عيد ميلادي، عدت من المدرسة إلى المنزل لتطالعني المفاجأة التي أعدّها لي أبي في تلك المناسبة. كانت هديته لي أن طلب من فرقة الحرس الملكي البريطاني التي كانت في جولة بالمغرب أن تصطفّ أمام منزلنا وأن تعزف على نيّتي مقطوعة "هابي برث داي". عند رؤيتي الفرقة الشهيرة وقد اصطفّت على شرفي أدركت أن لدينا ما ليس لدى سوانا وفي مقدّمة ما لدينا أن نُسخّر السلطة لمتعتنا الشخصيّة.

تزامن اكتشافي لعالم السياسة، وهو اكتشاف أشبه بالاستيقاظ المفاجئ، مع الانقلاب الأول يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧١، حيث إنني لم أعايش الاحتجاجات الشعبيّة التي شهدها عام ١٩٦٥، والتي كانت في محل جرس إنذار للنظام. لم أكن أعلم أن القوّتين الأساسيّتين للحركة الوطنيّة، حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبيّة، قد ائتلفا في جبهة موحّدة ضد الملك اسمها "الكتلة الوطنيّة". أشعر هذا الائتلاف الحسن الثاني بتهديد غير مسبوق إذ فتح عينيه على أنه لا يرقى إلى مكانة والده، وعلى أن شرعيّته، بعد عشر سنوات من اعتلائه العرش، ما تزال موضع مساءلة. لم أكن أتخيّل آنذاك، ولو للحظة واحدة، أنّه ما من أحد لا يحبّ الأسرة المالكة. قبل المحاولتين الانقلابيتين المتتاليتين كنّا مطمئنين إلى أنّنا محبوبون من "الشعب" ولكن بعد وقوعهما ولّى زمن البراءة ذاك وتلاشت الكثير من أوهامنا.



يوم العاشر من تموز (يوليو) ١٩٧١ الموافق يوم احتفال الحسن الثاني بعيد ميلاده، كنت مع أمي في منزلنا في تمارة على بعد حوالى خمسة عشر كيلومترًا من قصر الصخيرات، الواقع على شاطئ البحر بين الدار البيضاء والرباط. لم تكن أمي في عداد المدعوين لأنّ الحفل الملكي مقتصر على الرجال فقط. كان الضيوف البالغ عددهم زهاء الألف، منتشرين في الحدائق التي عمرت بالمآدب فمنهم من كان منشغلًا بالحديث ومنهم من كان يسبح ومنهم من كان يلعب الغولف وهكذا. كان حفلًا بهيجًا كحفلات حقبة الهناء التي آذنت يومذاك على الأفول. وبما أن الحسن الثاني لا يرتضي إلاّ بأن يكون محور العالم، فهو لا يقبل من ضيوفه إلّا محاكاته في كلّ حركاته وسكناته. عندما بدأ إطلاق النار في قصر الصخيرات، حدست والدتي أن شيئًا خطيرًا يجري هناك. إتصلت على الفور بالجنرال عرّوب أحد أعضاء فريق الجنرال أوفقير، أجابها عرّوب بفجاجة وأنهى المكالمة على نحو لا يقلّ خشونة. هنا قرّرت والدتي التوجه بنفسها إلى المكان فكانت المرأة الوحيدة التي لحقت بزوجها في هذا الظرف العصيب، ما ترك عند الحسن الثاني شعورًا دفينًا بالغيرة، متمنيًا لو أن امرأة اهتمّت بمصيره هو أيضًا على غرار ما اهتمّت أمّي بمصير زوجها. أقلّتني أمّي في سيّارتها إلى جانبها وانطلقت بسرعة إلى الصخيرات. على مشارف القصر استوقفنا حاجز للانقلابيين. ما إن تعرّف الضابط آمر الحاجز على من



تكون حتّى أعطى الأمر بقتلها. تحت ناظرَي، صَوّب جنديان بندقيّتهما نحو أمي ثم خفضاهما. كانت أمّي حاملًا في شهرها السابع. خاطبها أحدهما: "ديننا يمنعنا من قتل الحياة التي في بطنك". نقلتني والدتي إلى إحدى سيارات المرافقة وطلبت من السائق أن يذهب بي إلى الرباط، فيما واصلت هي طريقها نحو القصر. عند وصولها إلى المكان، كان رجال العقيد عبابو قد أعدموا الجنرال المذبوح، علمًا بأنّه لم يكن في نيّة المذبوح، على ما يبدو، قتل الملك. مع القضاء على المذبوح فقد الانقلابُ عقله المدبِّر فارتبك الانقلابيّون وتمكّن الحسن الثاني، بمساعدة الجنرال أوفقير، من استعادة السيطرة على الوضع.

جرح أبي خلال الاشتباك ولكنه واجه الموقف بشجاعة، فشفع له ذلك عندي وأكبره في عينيّ. في تلك الليلة، نصح أوفقير العائلة المالكة بألّا تعود إلى قصر الرباط وبأن تتوجّه إلى مكان سرّي تفاديًا لأي خطر محتمل. وهكذا كان؛ إنتقلنا وسط جو مشحون إلى منزل عمّتي للّا فاطمة الزهراء. على طاولة من الطاولات بسطت خريطة للرباط. كان الحسن الثاني يصرخ ويصدر تعليماته في كلّ الاتجاهات. أما أوفقير ـ يعاونه الجنرالان مولاي حفيظ وإدريس بن عمر ـ فكان يتابع احتواء ما تبقّى من بؤر انقلابيّة. كان والدي ينزف بغزارة ويتألم كثيرًا بين يدي طبيب فرنسيّ كان من عداد ضيوف الصخيرات. خاطب الطبيب الحسن الثاني قائلًا: "عذرًا، لا بُدَّ لي من مقاطعة جلالتكم. أخوكم يحتاج بسرعة إلى



بعض المضادات الحيوية وإلّا فإن الغرغرينا تتهدّده". لم يستجب الملك لنداء الطبيب. وسط كلّ ذلك الصخب تدخّل والدي برباطة جأش قائلًا إنه يستطيع الانتظار. لكن الطبيب ألحّ على طلب الدواء. فما كان من الحسن الثاني إلّا أن صاح في وجهه: "إسمع يا دكتور، أنا عندي عرش بأكمله أحاول استعادته، وهو أهم من الغرغرينا! إسأل مريضك وسيؤكّد لك ذلك بنفسه، فلا تزعجني من فضلك!"، ثم نادى على جنديٍّ وطلب منه أن يأتيه بحربةٍ، فأتاه المسكين بها مرتعبًا. أخذ الحسن الثاني السكين الحربة ورمى بها عند أقدام الطبيب قائلًا له: "بما أنك تتحدث عن غرغرينا، خُذ وابتر الطرف المصاب"! ذهلت أنا وسيدي محمّد من هذا التصرف، أما أبي فحافظ على هدوئه والتفت إلى الحسن الثاني قائلًا: "هل تذكر يوم كنّا في مدغشقر وخرج عليك التمساح؟ كان الأَوْلى بي أن أدعَك تواجه قدرك". فذات يوم من أيّام المنفى المدغشقري وكان الأخوان فتيَّين وجدا نفسيهما فجأة أمام تمساح، فهمس الحسن الثاني في أذن شقيقه أن يقوم بدورة حول الوحش ليسترعي انتباهه ويتمكّن هو من الهرب ومن النجاة بنفسه وهذا ما فعله والدي... في نهاية المطاف انتهى الأمر دونما حاجة إلى بتر أي من أطراف والدي، لكن فظاظة الحسن الثاني تركت جرحًا عميقًا في العلاقة بين الرجلين.

من جرحى الصخيرات أيضًا رجل كان يحظى باحترام كبير ويعتبر شخصية وطنية بارزة: إنّه محمد بن الحسن الوزّاني، مؤسّس



أول حزب سياسيّ مغربيّ ـ كتلة العمل الوطني ـ ووزير الدولة في عهد محمد الخامس. لم يسعف الحظ الوزّاني كما أسعف والدي ففقد ذراعه اليمنى. بعد المحاولة الانقلابية كان والدي يزوره في المستشفى نفسه الذي كان يُعالج فيه هو نفسه فكان الوزاني يردد عليه: "لقد انتهيت لقد انتهيت"، فيواسيه والدي أو يحاول: "صبرًا، فكِّر في المئات الذين حصدهم الرصاص، في النهاية، لقد نجوت أنت ويجب أن تعتبر نفسك محظوظًا". لكن عبثًا كانت تذهب محاولات أبي لمواساته. في أحد الأيام جاءت أمي لتزور أبي في المستشفى فأخبرها بحكاية الوزّاني فأجابته بسرعة: "ألا تفهم ما يعني؟ لقد انتهت حياته لأنه يكتب، ولكي يكتب فهو يحتاج إلى يده اليمنى. حياته منذورة للعمل الفكري لا للمتع العابرة، هل، يُعْجزكم، أنتم العلويّون، أن تستوعبوا هذا الأمر؟" لا غرو، لقد نزل هذا الكلام على مسامع والدي نزول الصاعقة أو أشدّ...

كان مدبّر المحاولة الانقلابية عام ١٩٧١، الجنرال المذبوح، ضابطًا نزيهًا وصارمًا ضاق ذَرعًا بالفساد وباستشرائه. كنت أعرفه جيّدًا لأنّه كان جارنا في مصيفنا على البحر. قبل الانقلاب بثلاثة أيّام ذهبت لزيارة ابنه حسن، فوجدت الجنرال يدخّن سيجارة وقدماه في دلو من الماء، لكنّه طردني من باب منزله وهو يصرخ: "اخرج من هنا أو صفعتك"! عدت إلى المنزل مضطربًا أخبرت والدي بما تعرّضت له من إهانة فلم يصدّقني. كأنّي بالمذبوح،



في ذلك اليوم، قد طوى في ذهنه صفحة النظام الملكي. كان شريك المذبوح في الانقلاب هو العميد الركن محمد عبابو قائد معسكر أحمر مومو الذي يدرّب فيه نحو ١٤٠٠ تلميذ ضابط والذي يقوم غير بعيد من فاس في منطقة مشرفة عليها. التلامذة الضباط هؤلاء هم من "نزلوا" وانقضّوا على الصخيرات! عندما بدأ إطلاق النار ساد الارتباك واختبأ الملك في الغرفة الخلفيّة لإحدى قاعات الاستقبال يرافقه نحو خمسة عشر شخصًا.

أما والدي الذي كان يتناول الغداء، مع مجموعة من الضيوف، فأُصيب بثلاث رصاصات في ذراعه اليمنى وبرابعةٍ في الركبة. عندما ألقي القبض عليه مع عدد آخر من الضيوف، وبما أنّه كان ينزف، فقد أُجلس على كرسيٍّ، في حين بقي جرحى آخرون طريحي الأرض. سأل والدي الجندي الذي يحرسه أن يأتيه بالماء، فأبى فما كان من والدي إلّا أن عقّب على رفضه بالقول: "كيف هذا؟ انقلاب بلا ماء؟ ما هذا التخطيط البائس؟ هيا، بسرعة، اذهب وجئني ببعض الماء!". فما كان من العسكري إلّا أن امتثل. ملقًى على الأرض تابع أحدهم، مولاي هاشم العلوي، هذا الحوار مشدوهًا. كان مولاي هاشم من رعيل محمد الخامس وكان يشغل في البلاط منصبًا أشبه ما يكون بمنصب صاحب المظالم أو "الوسيط" في الأنظمة الحديثة. بعد ستة أشهر على واقعة الصخيرات روى مولاي هاشم للحسن الثاني أنه لم يكد يصدق ما رأى من برودة أعصاب والدي حتّى إنه



اعتقد للحظةٍ أنه متواطئ مع مدبّري الانقلاب، فأجابه الحسن الثاني: "لا تنس، إنه ابن أبيه".

لم يكن توجّس مولاي هاشم من دور ما لوالدي في الانقلاب من خارج سياق ما. فالعقيد فنيري، مرافق والدي العسكريّ، كان من عداد المتآمرين وقد رُسم له أن يتولّى وزارة الداخلية في حكومة ما بعد الانقلاب. صَدَم هذا الاكتشاف والدي فقرّر زيارة فنيري في سجنه للوقوف منه على دواعي خيانته. كنت حاضرًا ذلك اللقاء وسمعت فنيري يجيب عن أسئلة والدي مرتبكًا بأنه "وجد نفسه منخرطًا في المؤامرة دون أن يدرك بالضبط حقيقة ما يُخطّط له". عندما تبيّن العقيد فنيري، يوم الانقلاب، حقيقة ما يجري وحجمه تراجع عمّا كان قد انخرط فيه حتّى أنه حال دون إعدام عمتي للّا نزهة وأنقذها من موت محقّق، يبقى أن محاولة أبي التشفّع لمرافقه العسكري السابق لدى الحسن الثاني ـ وقد باءت بالفشل ـ زادت من شكوك مولاي هاشم حول تورط والدي، ومما زاد لربما أكثر وأكثر من شكوك مولاي هاشم أنَّ هذا الأخير كان قد توقّع خلال حوار صريح دار بينه وبين والدي قبل المحاولة الانقلابية بأشهر أن ينهار النظام خلال ثلاث سنوات، في حين توقّع والدي انهياره بعد ثلاثة أشهر فقط! بطبيعة الحال كانت أصداء هذه النقاشات تصل إلى مسامع الحسن الثاني فتصيبه بالأسى العميق كما أسرّ لي بنفسه فيما بعد، كان الحسن الثاني يستاء كلّ الاستياء من آراء شقيقه القاسية التي



تذكّره باستمرار أنه ليس محمد الخامس. وإن أنسَ لا أنسى ما أسرّ لي به يوماً: "نعم، لست محمّد الخامس، ولكنني نجحتُ في فرض نفسي بطريقتي الخاصة وعلى سجيّتي. لم تكن التركة خفيفة ولا سهلة. بينما كان والدك يقضي وقته مستمتعًا بطيّبات الحياة، كنت أجتهد لئلاّ تغرق السفينة!".

غداة الانقلاب، كنا جميعًا نسعى لفهم ما حدث. في هذا السياق رَوَتْ والدتي للحسن الثاني، بشيء من الإلحاف، مُجريات مكالمتها الهاتفيّة مع الجنرال عروب يوم الانقلاب. لم يستسغ الملك روايتها فقاطعها: "رويدًا، هل تريدين إقناعي بأنه كان شريكًا في الانقلاب؟ في هذه الحالة، لا يبقى لي إلّا أن أصدر الأمر بإعدام الجميع...". لقد كان الانقلاب صدمة كبيرة للحسن الثاني. ما زلت أذكر كيف رأيته يضرب رأسه بالجدار منتحباً: "بسببي، بسببي أنا، كادتَ أربعة قرون من تاريخ العلويّين أن تتبخّر. لقد ورثتُ هذا العرش أبًا عن جد كمن يرث جوهرة نفيسة تنقلت من يد إلى أخرى، وها آنذا أوشك أن أضيّع تلك الجوهرة"؛ وما زلت أذكر كيف أن والدي طلب من والدتي أن تخرجنا من القاعة التي كانت تشهد هذه الاعترافات قائلًا لها: "لطفًا، أبعدي الأولاد كي لا يسمعوا ما يقال. إن لم تفعلي فلن يغفروا لكِ ذلك!".

بعد يوم واحد من الانقلاب، وصل عميد الملوك العرب، الملك حسين، إلى المغرب للقاء الحسن الثاني. كانت الزيارة تعبيرًا



عن التضامن بين أبناء العمومة الشريفيين المتحدّرين من سلالة الرسول، فهذا النسب هو ما يميّز هاتين العائلتين الملكيَّتين عن الملكيّات "القبليّة" التي تحكم دول الخليج. ومع ذلك، فإن الحسن الثاني كان يعدّ الملك حسين منتجًا من منتجات الاستعمار، وكان يتعامل معه بمزيج من العطف ومن التكبّر. أمّا يومذاك، فاستمع إليه ملء أذنيه: "إنّك تواجه سرطانًا يستدعي أن يُجتثَّ، أنصحك بأن تُحاكم كلّ من شارك مباشرة أو غير مباشرة في هذه المؤامرة، ثم بأن تنزل بهم عقوبة الإعدام".

إستمع الحسن الثاني إلى نصيحة الحسين ونفّذها بحذافيرها، ولا سيّما أنّها وافقت نصيحة الجنرال أوفقير، فقام بما أُشير عليه من عمل جراحي؛ فيما بعد ذهب الحسن الثاني إلى القول بأنّ حماسة أوفقير للقضاء على المتآمرين إنّما كان وراءها رغبته في ألاّ يكشف هؤلاء أو يكتشف بأنّه كان متواطئًا معهم.

هذا في ما يخص أوفقير. أمّا العقيد عروب، الذي تشهد له استقامته ومهنيّته العسكريّة ولقد رجّح، لربّما بحسّه الوطني، أنَّ مستقبل البلاد يستوجب التخلّص من النظام الملكي، فعوقب بأن هُمِّش لنحو عشرين عامًا قبل أن استدعاه الحسن الثاني، على أواخر عمره، إلى الخدمة مجدّدًا، وأسند إليه مسؤوليات كبيرة.

أقلّ ما يُقال في مفاعيل محاولة الانقلاب الأولى هذه إنّها قلبت حياتنا رأسًا على عقب. فبين ليلة وضحاها عدنا مثلًا لا نتجوّل إلاّ معيّة حرس شخصيين. وليس هذا فحسب. لقد بتنا نحتاط من



كلّ شيء بما في ذلك المأكل والملبس. صارت جدّتي تحذّرنا من تذوّق طواجن "الآخرين"، وتنبّهنا إلى أنّه حتّى الملابس يمكن أن يدس فيها السم. باختصار، بات علينا أن نبالغ في الحِيطة والحذر وألّا نثق بأحد على الإطلاق، فلا ندع لصديق أن يربت على كتفنا أو لصديقة أن تطبع قبلة على وجنتنا. مع ازدياد الإجراءات الأمنيَّة من حولنا ازدادت عزلتنا، وتحكّمت في نظام حياتنا فكرة بسيطة هي أن الناس جميعًا أشرار حتّى ثبوت العكس. وهكذا مثلًا فلقد بات والدي لا يتنقّل إلّا في موكب ترافقه ثلاث أو أربع سيارات حراسة!

كان عمري سبع سنوات ونصف عندما وُلدت، خريف عام ١٩٧١ شقيقتي الصغرى للّا زينب. يوم اقترَبْتُ من سريرها الصغير في المستشفى، وحدَّقت فيها مليًّا، فوجئت بطفلة شقراء، خضراء العينين. ساعتذاك، لأول مرّة استفقتِ على أنَّ لي أصولًا لبنانية. أحببت أختي الصغيرة حبًّا جمًّا، أولًا طفلة ثم كأخت تحوطُ أخاها، برغم فارق السن، بالرعاية. خلافًا لي استطاعت للّا زينب أن تنسج مع والدنا علاقة ثقة وطيدة، كما أنها لم تألُ جهدًا لأستفيد أنا من هذه العلاقة.

طوال سنوات، وبصرف النظر عن الظروف، تناولت طعام العشاء كلّ مساء رفقة للّا زينب، حتّى أصبحت تلك الرفقة طقسًا بكل ما للكلمة من معنى. ثم أضيف إلى العشاء طقس آخر: كانت للّا زينب ترفض الخلود إلى النوم قبل التأكد من أني آويت إلى فراشي.



كانت تُزيّن لنفسها أنّها من يؤويني إلى الفراش. كان عليّ، أقلّه، أن أخلع حذائي وأن أتظاهر بالنوم فتقبّلني على جبيني وتذهب هي للنوم بينما أغادر أنا فراشي. لقد تكرّر هذا الطقس كلّ مساء إلى أن بلغتُ السابعة عشرة وغادرت المنزل إلى الجامعة لا أتذكّر إلا وشعرت تلك اللحظات بشفتيها تلامسان جبيني. إنها، لا مبالغة، من أعزّ الذكريات في حياتي. من جانبها لا أظنّها تريد أن تصدّق حتّى يومنا هذا أنّني كنت أنهض من فراشي مجدَّدًا ما إن تطبع القبلة على جبيني وتغلق وراءها باب غرفتي.

بعد وفاة والدنا، تغيّر للأسف مزاج أختي زينب فَقَسَت وجفّت طباعها وانغلقت على نفسها. كان عمرها آنذاك إحدى عشرة سنة. من إذّاك تغيّرت عليَّ ولم أعد أتعرّف فيها على للّا زينب تلك. إحتضن الحسن الثاني للّا زينب وعاملها معاملة ابنته، فحنّ عليها وعطف كما كان والدي يفعل وربّما أكثر. أمّا بنات عمّها فلم يبخلن عليها، بدورهن، بالحنان والمَوَدّة، ولكن كلّ ذلك لم يُجْدِ معها نفعًا يوم سافرتُ إلى الولايات المتحدّة شعرت وكأنّي تخلّيت، عنها والحقيقة أنني لم أُفلح في تجديد علاقتي الأخوّية معها إلا بعد سنوات طويلة على ذلك.

لسنوات مديدة ارتفع بيننا جدارٌ من الصمت المتبادل. تزوّجت للّا زينب أحد أبناء عائلات المخزن وحافظت، بلغة المغرب وعاداته، على شرف زوجها على أحسن وجه. رغم ذلك الانقطاع فإنّ وشائج المودّة العميقة التي كانت بيننا انتقلت إلى أبنائنا وفي



هذا ما يثلج صدري.

=

وقع الانقلاب الثاني يوم ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢. كنت في الثامنة من عمري وقد شهدت أحداثه بأُمّ العين، حيث كنت في المطار لاستقبال عمّي ووالدي. كنت واقفًا أمام سلّم الطائرة مع مولاي رشيد، الابن الأصغر للحسن الثاني. مرهقًا مكفهرًّا نزل الملك، من الطائرة التي كانت تبدو واضحة على هيكلها آثار الثقوب التي خلّفها ما تعرّضت له من إطلاق نار في الجو.

تبع الملك في مغادرة الطائرة كلّ من مولاي حفيظ العلوي والعقيد أحمد الدليمي. كان الحسن الثاني يستحثّهما على القيام بـ"الضروري" إلى أن تنبّه لوجودي فخاطبني قائلًا: "اليوم كدنا أن نموت"، لم يكن عمر مولاي رشيد يتجاوز السنتين أو الثلاث سنوات، وانحنى عليه الحسن الثاني مردّدًا: "بابا كاد أن يموت اليوم". كان الملك قد علم لتوّه أنّ الجنرال أوفقير، الذي ضاق بدوره ذرعًا بالمحسوبيّة والفساد المستشريين في البلاد، هو من يقف وراء هذا الانقلاب، وهو من خطّط بعناية للهجوم على الطائرة الملكيّة. مجدّدًا، أفشلت "البركة" التي يتمتع بها الحسن الثاني المؤامرة! لدى وصولنا إلى قاعة الشرف، وبرغم صعوبة الموقف، تعمّد الملك أن يسلّم على الحاضرين، فيما هؤلاء يناشدونه الانصراف باعتبار أن الانقلاب لم يُخمد بعد. غادر والدي وعمي المطار بسرعة، وبقيت أنا هناك وحدي...



لا أدري ماذا ينبغي لي أن أفعل. في هذه الأثناء، اقتربت الطائرات الحربيّة وحلّقت فوقنا دون أن تطلق النار ، ثم ما هي إلّا لحظات حتى اقتربت مجدَّدًا وأمطرت المكان بالعيارات الناريّة. في هذه الأثناء أيضًا كان بعضهم قد وضعني ووضع مولاي رشيد في إحدى السيارات تمهيدًا لإجلائنا عن دائرة الخطر، ولكنني رغبة في البقاء إلى جانب والدي، غادرت السيّارة وتهت عن المرافقين. إنتقل الحسن الثاني إلى الصخيرات في موكب "وهمي"، في حين يَمَّم الموكب الحقيقي صوب وجهة أخرى، أمَّا والدي، فقد توجّه إلى الرباط عبر بعض الطرق الملتوية. أمّا أنا، فلقد قُيّض لي أن أشهد على حمّام الدم الذي كان المطار مسرحه. فرأيت كيف سقطت إحدى القذائف وكيف تلوّنت نافورة المطار بدماء الجنود الذين أدّوا التحيّة، قبل قليل، للملك. ببساطة، كانت مذبحة رهيبة! إنتهت مغامرتي بأن التقطني عن الطريق أحد ضبّاط الشرطة وذهب بي إلى منزل الوزير الأول وصهر الحسن الثاني أحمد عصمان، حيث إنّ الضابط المذكور كان مسؤولًا عن حمايته عصمان. حَضَرت إلى منزل عصمان دورية لاستلامي. باداً عصمان العسكريّين برفض تسليمي إليهم قبل التأكّد من ولائهم، فما كان منهم إلّا أن شهروا أسلحتهم مهدّدين إيّاه باعتبار أن الأوامر المعطاة لهم تقضي بحياطة كلّ أفراد العائلة الملكيّة الذكور نظرًا لما يحوط بهم من خطر. أصرّ أحمد عصمان على التأكّد من ولاء هؤلاء العسكريّين وحماني



بجسده مغامرًا بحياته، ولم يسلّمني لهم إلّا بعدما تعرّفت من بينهم على ضابط كان من الفريق المولج بحماية والدي. قضيت بقيّة ذلك اليوم وهم يتنقّلون بي من مكان إلى آخر، ثم انتهى بي الأمر في منزل الآنسة جيليان، التي كانت تعلّمني الإنكليزية في المركز الثقافي البريطاني والتي كانت تعطي دروسًا خصوصيّة في الإنكليزية لوالديّ أيضًا. ساعة دخل خطيبها علينا ظنّ الحارسان اللذان كلّفا حمايتي أنّه تعرّف على هويّتي، وأنّ علمه بمكان وجودي قد يشكل خطرًا على سلامتي، فقاما من باب الاحتراز بتقييد الآنسةِ وخطيبها!

تحت جنح الظلام سار بي الحارسان إلى منزل قريبة لم تأنس أنّ منزلها آمن بما فيه الكفاية فأخرجتني من منزلها خلسة وتوجها بي، بناءً على اقتراحها، إلى مكان قريب تبيّن لي لاحقًا أنّه السفارة البرازيليّة. هناك، مكثتُ في القبو وحيدًا معزولًا عن حارسَيّ طرفًا من الليل. كانت تلك من الساعات المحرجة في حياتي. لاحقًا فهمت أنّه جرى تفريقي عمدًا عن مولاي رشيد وسيدي محمد الذي نُقل بعيدًا إلى إفران. كنت أتساءل بيني وبيني: هل يا ترى أرى مجدَّدًا والدي وعمّي وسيدي محمد؟... في النهاية أُفشل الانقلاب وعدت إلى المنزل بأمان.

رأى القصرُ وأهله في انقلاب أوفقير المثال الأعلى في الغدر والخيانة. كيف لا وأوفقير دون سواه، هو الذي يفترض به أن يقف في الصفوف الأولى دفاعًا عن الملك وعن المخزن.



خلاصة الأمر أن ملكيّتنا، مع انقلاب أوفقير انضمّت إلى نادي الاستبداديّات الشرقيّة التي صنعها الاستعمار والتي تفتقد إلى أي عمق شعبي. مع انقلاب أوفقير، أصيب الحسن الثاني بأبلغ جرح في كبريائه. أمّا والدي فتوسوس بالسؤال: "أين يكمن الخلل؟".

في إطار الظروف السائدة آنذاك كان تأويله لما جرى وصول مَدّ الأفكار الناصريّة المعادية للأنظمة الملكيّة والمؤمنة بالقوميّة العربيّة إلينا. لقد قامت ثورات في العراق وليبيا ومصر... والآن جاء دورنا. كان والدي مقتنعًا بأنّه لا بد من استخلاص دروس ممّا جرى، وبأن المملكة يجب أن تتغيّر؛ ولكن الحسن الثاني لم يكن يشاطر والدي الرأي، بل كان يرى في خيانة أوفقير شيئًا من الهرطقة. شيئًا فشيئًا ازداد الملك توجُّسًا وتوحّدًا وقسوة. كانت رواية القصر أن الجنرال أوفقير تورَّط في محاولتين انقلابيّتين لا في محاولة واحدة، وأنّه بهذا المعنى، خائن مزدوج، وأنّ داعيته إلى الخيانة إنّما هي طموحاته الشخصيّة وتشوّقه إلى الاستيلاء على السلطة ولا شيء سوى ذلك. ولأنّه كذلك، ولأنّ الخيانة والخائن قد استئصلا، فليس إلّا أن تعود الأمور إلى نصابها وأن نتابع من حيث توقفنا.

كان رؤوف أوفقير، بكر الجنرال أوفقير، واحدًا من أعزّ أصدقاء والدي ومن أقربهم إليه وأكثرهم زيارة له. كانا يترافقان في رحلات الصيد وفي رحلات الغطس وفي مباريات كرة القدم وسواها. بعد الانقلاب، عفو الخاطر، سألت عنه، فكان الجواب



أن أكفَّ عن السؤال وأن ألزم الصمت، إلى أن قيل لي يومًا إنّه توفّي في حادث دراجة ناريّة في إسبانيا، وإن التفوّه باسمه من الممنوعات. عرف والدي أن أفراد عائلة أوفقير معتقلون في سجون سريّة متفرّقة، كما أدرك أنّ الحسن الثاني يُنزل بهم شيئًا أشبه بالانتقام الشخصي. ولا عجب أن عرف ذلك وأدرك ذاك باعتباره أقام لسنوات عدة يمدّ "المفقودين" سرًا بالملابس والمأكولات والكتب عن يَدِ أحد مساعدي الملك الذي اتّفق أن كان أيضًا والد زوجة الجنرال أوفقير، العقيد الشنا. مرّات عديدة أنّب الحسن الثاني والدي على ذلك وعلى تحدّيه لسلطته. لقد عرف والدي أيضًا أن متآمري ١٩٧١ معتقلون هم أيضًا في سجن رهيب معزول وأنّ الواحد منهم كان لا يُميّز عن الآخر إلاّ لأن اسمه قد كُتب على باب زنزانته الفرديّة، ولكنّي أشكُّ بأنّه قد عرف، منذ البداية أن السجن يقع في تازمامارت.

لسنوات طويلة لم يعرف أحدٌ أيَّ ثقب أسود ابتلع المتآمرين. كلّ ما كنّا نعرفه أنَّ ثقبًا أسود مرعبًا تقشعرُّ له الأبدان وتصطكُّ له الأسنان قد ابتلعهم، ولعلَّ هذا ما قصد إليه الحسن الثاني من تجهيل مكان اعتقالهم.

شخصيًّا، لم أسمع بتازمامارت إلا في عام ١٩٧٩ في سياق حديث مع والدة طارق، زميلي في المدرسة الأميركيّة في الرباط. كانت نانسي الطويل، والدة طارق الأميركيّة والمسؤولة السابقة عن المكتبة في المدرسة المذكورة، زوجة لأحد الطيّارين



المعتقلين. ذات يوم طلبت منّي بلطف أن أخبر والدي أنّـها ترغب في لقائه. رتّبتُ لها الموعد ولم يُسمح لي بحضور اللقاء، ولكنني علمت لاحقًا أنّ والدي قال لها: "سيدتي، لا أعرف عن مصير زوجك شيئًا ولو أنّني على ثقة بأنّه أنهى محكوميّته". وفي ما قاله والدي لنانسي الطويل اعتراف ضمني بأنّ المسألة انتقام شخصيّ وتصفية حسابات، لا عدالة وأحكام.

بعد شهرين تحرّى خلالهما والدي عن الرجل تواصل مع نانسي الطويل وحذّرها: "يا سيّدتي، إن الأمر أعقد مِمّا تظنين. إصطحبي ابنك وعودي إلى الولايات المتحدة". سمعت نانسي نصيحة أبي ولكنّها لم تعمل إلّا بشقّها الثاني. لقد عادت فعلًا إلى الولايات المتحدة ولكنّها لم تستسلم أبدًا ولم تتخلّ عن نضالها من أجل إطلاق سراح زوجها، وبالفعل فإنّ تحرّكاتها دفعت السفارة الأميركيّة في الرباط إلى البحث عن الطيّار إمبارك الطويل وإلى تحديد مكان اعتقاله، وبعد ذلك نجحت السفارة، بفضل الضغط، أن تضمن له الحدّ الأدنى من ظروف الاحتجاز. إمرأة شجاعة حقًّا.

في السبعينيّات، لم أشعر باستبداد المخزن تجاهي إلّا في مناسبات نادرة. كنت ألتقط أحيانًا شذرات من أحاديث يُهمس بها في المنزل، كأن يأتي أناس إلى والدي يرجون مساعدته وهم يتكلّمون عن حالات "اختفاء"... ولكن الكلام كان يصلني مُبهمًا مجرّدًا من التفاصيل. كلّ ما كنت أعرفه هو أن الجنرال



أوفقير من الملك ـ بالمصطلح التراثي ـ في منزلة "الوزير"؛ علمًا بأن هذا المنصب وامتيازاته لم يوضعا موضع الشك بعد أوفقير الذي تزيد الرواية الرسميّة بأنه انتحر! أما السبب من وراء الابقاء على هذا المنصب فحاجة النظام الملكيّ إلى رجل قويّ، يكون في محل صمّام الأمان الجاهز للاحتراق لضمان إطالة عمر النظام بفضل القمع. تاريخيًّا، كانت هذه الوظيفة منوطة بأقرب مساعدي الخليفة العبّاسي، الوزير، وهو مصطلح يشير صراحة إلى تفويض للمسؤولية أكثر ممّا هو تفويض للصلاحيّات. أمّا في المغرب فقد برزت وظيفة الوزير في القرن الثالث عشر، تحت حكم الدولة المرينيّة، وبقيت من ذلك العهد ملازمة لمشهدنا السياسي. منذ استقلال المغرب في عام ١٩٥٦، تعاقب على هذا المنصب ثلاثة رجال بارزين، شغل المنصب كلّ واحد منهم لفترة معيّنة، وجسّد خصائص معيّنة. ومن اللافت أن كلّ واحد من هؤلاء وافق نموذجًا من النماذج الثلاثة المعروفة تاريخيًّا، وهي العسكريّ ذو الطموح الجامح، والبيروقراطيّ صاحب المهارة التقنيّة، وأخيرًا صاحب الحظوة، وهو الذي يُفترض أنّه الأكثر ولاء. بعد الجنرال أوفقير الذي مارس القمع وشارك بنفسه أحيانًا، بوصفه عسكريًّا في المواجهات، جاء دور أحمد الدُّليمي ومن بعده إدريس البصري. وعلى الرغم من أنّهم تولّوا جميعًا المنصب نفسه، فلقد كان كلّ واحد منهم ذا شخصيّة مختلفة تناسبت مع أوضاع البلاد الاجتماعيّة والسياسيّة. هكذا



تطوّرت منهجيّة الحكم من القمع العسكريّ العاري إلى أساليب أكثر دهاءً توسّل بها الكولونيل الدليمي، على الرغم من خلفيّته العسكريّة؛ حيث إنّه كان شغوفًا بجمع المعطيات الشخصيّة وبـ"فبركة" الملفّات. أمّا البصريّ، فكان نموذجًا للشرطيِّ المنحدر من المغرب العميق وصورة كاريكاتوريَّة عن "صاحب الحظوة"، الوفي للملك صاحب الفضل الوحيد عليه في ارتقائه سلّم المسؤولية.

من أوفقير إلى البصري مرورًا بالدليمي تكرّس شيئًا فشيئًا الابتعاد عن فرنسا. لقد كان الجنرال أوفقير مغربيًّا ـ فرنسيًّا من أصل أمازيغيٍّ يُؤْثر الحديث بالفرنسيّة، وفي هذا لربّما ما يفسّر أن الفرنسيّة هي الأشْيَع في غرف التعذيب المغربيّة. أما الدليمي فكان مغربيًّا يحبّ أن يبدو عصريًا. كان قليل الكلام ذا جَلَد على العمل ومثابرة. بخلاف أوفقير كان حريصًا على حياته الشخصيّة وعلى تقليديّتها، يُحسن اختيار المساعدين على الرغم من محاولات الحسن الثاني لتوريطه في لعبة المُجون. كان الملك يقدّر الدليمي لكفاءته وسريّته، إلى أن تمّ التخلص منه في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٣ في حادث سير مدبّر. أخيرًا هناك البصري، "البدويّ" الذي أصبح شرطيًّا، والذي اتّخذه الحسن الثاني شاويشًا يمارس القمع باسمه ومن خلاله. ولعلّ أحدًا لم يُحسن وصف البصري كما الحسن الثاني نفسه، حيث سأله يومًا رئيس دولة صديقة: "لماذا تُبقي البصري في منصبه؟"، فأجاب



الملك: "في كلّ حمّام لا بد من منشفة"!

كان للجنرال أوفقير قدر كبير من النفوذ على الحسن الثاني الذي ترعرع تحت ناظريه، فكان يتجرّأ عليه أكثر من أيّ شخص آخر؛ بل يمكن القول إن شيئًا من الحميميّة كان يتخلّل علاقتهما. كان أوفقير مدمنًا الكحول حتّى إنّه، في بعض المرّات، كان يغادر منزلنا مترنّحًا، أو يستلقي على أريكة للنوم بعد الإفراط في الشرب. كان أوفقير مخيفًا في كلّ أحواله. كان أبي وأوفقير يلبسان القياس نفسه من الملابس، ولا زلت أذكر أنه كان يمرّ بنا أحيانًا ليأخذ بزّة أو بزّتين إيطاليّتين من خزانة أبي. كان والدي، مرّات، يهديه البزّة، وفي مرّات أخرى كان يأتي بنفسه، في غياب أبي، ويختار ما يشاء دون حرج ويقول لنا: "لطفًا قولوا للأمير إنّي أخذت بزّة إيطاليّة"، فلا يجرؤ أحد على التعقيب.

هاكُم قصّة أخرى عن الجنرال أوفقير تُغني، ربّما، عن مطوّلات: كان أحد العاملين لدى والدي يحلم بالحصول على سيّارة جديدة، ولأنّه كان يُدرك أنّ الجنرال هو الوحيد القادر على تحقيق حلمه، فلم يكُفّ عن التودّد إليه راجيًا منه المساعدة في ذلك والجنرال يَعِدُ ولا يلبّي. لم ييأس صاحبنا ولم يقنُط وجاءت ليلة حظّه خلال سهرة في بيتنا شارك فيها أوفقير. ليلتذاك، ألحّ الرجل في السؤال، فما كان من أوفقير إلّا أن تناول بطاقة شخصيّة وكتب على ظهرها بخطّ يده: "الرجاء تسليم سيّارة إلى حامل هذه البطاقة". في اليوم التالي توجّه الرجل إلى شركة صوماكا



وهي المؤسّسة الرسميّة التي تقوم بتجميع السيّارات المستوردة وحصل على الفور على السيّارة التي يحلم بها. حتّى الحسن الثاني لم يكن ليستطيع إسداء "خدمة" من هذا القبيل. منتهى ما كان بوسعه لربّما هو أن يوقّع على كتاب رسمي تحت طائلة أن يُتحرّى عن صحّته. أمّا أوفقير فكان حسبه أن يدوّن بضع كلمات على بطاقة شخصيّة. كان اسمه كفيلًا ببث الرعب وبفتح كلّ الأبواب.

بخلاف أوفقير كان الدليمي نموذج الاستبداد الإداري الممنهج، صناعة "حَسَنِيّة" خالصة أنضجها الملك على مهل. أمّا البصري، الذي عُيّن وزيرًا للداخلية في آذار (مارس) ١٩٧٩، فلم يكن أكثر من مأمور ينفّذ التعليمات التي يتلقّاها أو قُل كان وزير تنفيذ لا أكثر ولا أقل. كانت أصوله الشعبية تزن في ميزان الحسن الثاني. فبفضل هذه الأصول كان يضغط على الفاسيّين، عصب البورجوازيّة التقليديّة في المملكة.

كان الحسن الثاني معجبًا بخشونة إدريس البصري حدّ أن أصبح هو بنفسه يحبّ أن يبدو في مظهر البدوي الساذج. إذ كنا نتنزّه في أحد شوارع باريس قال لي الحسن الثاني: "لو لم أكن ملكًا، لكنت رئيس عصابة أو متزعّم حي من الأحياء". لم يكن إفصاحه عن هذه الميول بالأمر المفاجئ حقًّا.

في بداية الأمر كان إدريس البصري نظيف الكفّ عصيًّا على الإفساد وهذا مما يُحسب له، ولا سيما أنّه كان مكلّفًا مراقبة



العسكريّين، وعليه، فقد كان مطّلعًا على الثروات التي يستحوذون عليها بلا حسيب ولا رقيب. إلّا أنّ الحسن الثاني حرص بعناية على توريطه في الفساد. ففي عرفه، ليس للرجل أن يكون وزيره وأن يتفوّق عليه في الورع وفي النزاهة، ولا سيّما متى ما يتعلّق الأمر بالمال العام. ثمّ إنّ من وظائف البصري أن يحتوي المقت الشعبي، ومن هنا فقد كان لا بدّ من تلطيخ صورته لتناسب المهمّة الموكولة إليه. إنتظر الملك أن يحصل نجل البصري على شهادته الجامعيّة، ثم استدعاه هو وأباه وفؤاد الفيلالي، رئيس شركة أومنيوم شمال أفريقيا (أونا)، الشركة المخزنيّة القابضة المترامية الأطراف، التي تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد المغربيّ، ووضع أمامهم عقدًا تجاريًّا جاهزًا يربط بموجبه البصري الابن بشركة أونا في مشروع خليج بوزنيقة العقاري المربح. لم يكن أمام الشريكين إلّا أن يوقّعا العقد تحت أنظار الملك، وهذا ما كان. منذ تلك اللحظة وجد البصريّ نفسه متورّطًا في الفساد العام وقد لاحقه هذا التورّط حتّى آخر أيام حياته. لقد سار بقدميه إلى الفخ الذي نصبه له الحسن الثاني وارتأى أن تُصفد يداه بالشُبهة ومن ثمّ لم يعد يشكّل أدنى تهديد للعرش. ولو أنّه تمنّع، لَعَزَلَهُ الملك شأن كلّ من سوّلت له نفسه النزاهة! كان الملك بارعًا في إفساد ذمم المقرّبين منه: يتحيّن الفرصة المناسبة كما يترصّد الصيّاد فريسته. بمكره وصبره كان قادرًا على استنزاف الناس والأشياء وعلى إخضاع الجميع لمشيئته.



بعد محاولتَيْ الانقلاب، تحوّل الحسن الثاني إلى طاغية بكل ما للكلمة من معنى. لم يبالِ بالسمعة السيّئة التي تحوط بإدريس البصري بين الناس، بل ارتاح لذلك. كان سعيدًا بأنّ في تصرّفه ورهن إشارته فزّاعة طيّعة، ومن ثم فلقد كان يشعر حياله بشيء من المودّة – تلك المودّة التي نكنّها لمن ينفعنا من موقع الضعف.

إستمر البصري طويلًا في منصبه، لأنه، كما كان يحلو له أن يقول عن نفسه: "لقد تركت السلّم مُلقًى على الأرض"، بمعنى أنّه لم يسعَ إلى التسلّق إلى أعلى. علاوة على ذلك، لم تكن بين يديه مقدّرات حقيقية. فلم يكن له من نفوذ على الجيش ولو أن الحسن الثاني كان يستغلّه للجم الضبّاط الكبار وتحجيم قوّتهم، فبقيت المؤسّسة العسكريّة خاضعة للقصر. كانت سيرة كلّ ضابط تمحّص بعناية فائقة، وإذا ما اقتضى الحال أن يوظّف هذا التفصيل من تفاصيلها لوقف ترقّيه في الرتب والمسؤوليات حذر أن يتحوّل يومًا ما إلى "نجم" أو إلى "بطل"، كان هذا التفصيل ينبش ويوظّف، أمّا حركة القِطَع العسكريّة، فكانت دائمًا تحت المجهر بما لا يدع مجالًا للمفاجآت السيئة!

علاوة على هذه الإجراءات كان في القصر خط دفاع آخر قوامه الحاشية المقرّبة من الملك. فوراء خط الدفاع المتوسّل بالقمع اليدويّ الذي يقف عليه الجنرال محمّد أوفقير والجنرال أحمد الدليمي ثمّ وزير الداخلية إدريس البصري، كان رجال آخرون يخطّطون وينفّذون عمليّات خاصّة ويرعون أجهزة استخباراتيّة



موازية تعمل على حماية السلطة. من هؤلاء مثلًا الجنرال مولاي حفيظ، وهو من أبناء عمومة الحسن الثاني، أو محمد المديوري، المسؤول عن أمن القصر حتى عام ١٩٩٨.

إلى هؤلاء كان الحسن الثاني يتّكل كثيرًا على رجلٍ أعور مقوّس السَّاقين أحاطت به على الدوام هالة من الغموض عُرف باسم فضّول وكان يتلقّى أوامره من الملك مباشرة. كان فضّول على رأس جهاز عُرِفَ بالسرايا المتحرّكة أو "ب أف ٣". ينسب إليه اختطاف عدد من أعداء النظام الحقيقيّين أو المفترضين.

من الأسماء التي أطلقناها سيدي محمد وأنا على الملك، كان اسم فانتوماس أو الشبح. فكنّا، إذا ما استدعانا الملك في مآخير الليل، نتبادل نكتة مفادها "إذا ما استبدّ الغضب بالشبح فاعلم أن فضّول في الجوار".

في الختام لا بدّ من كلمة سريعة عن الأخير في فصيلة "الوزراء".

بعدما أقال الملك محمّد السادس إدريس البصريّ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩، تقلّد المسؤولية الأمنيّة الأولى في المملكة فؤاد علي الهمة، "رفيق" الملك وزميله في الدراسة في المدرسة المولويّة. هل أخطأ الملك في الاختيار؟ على خلاف أسلافه، لم يكتب للرجل إلاّ معموديّة نار واحدة تمثّلت بالتفجيرات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦ أيار (مايو) ٢٠٠٣، حيث لم تنجح أجهزته في استباق هذه التفجيرات، التي تلتها حملة قمع أمنية واسعة النطاق.



عام ٢٠٠٧، ومع احتفاظه بالحظوة لدى الملك، كلّف فؤاد علي الهمّة بإعادة ترتيب المشهد السياسي الداخلي، من إذّاك تخلّى النظام عن منصب الفزّاعة الذي كان يحتلّه هؤلاء "الوزراء"، ولكنّه لم يتخلَّ عن عاداته القمعيّة، سواء في تعاطيه مع الإسلاميين أو في تعاطيه مع المتظاهرين الشباب من حركة ٢٠ شباط ٢٠١١.

بهذا المعنى يُمكن القول إن التسلّط قد تحوّل من النظام إلى ما يشبه الطَّبْع وبرغم كلّ ما قيل عن تَطَبُّعِ النظام بطبع جديد مع تبوُّؤ "ملك الفقراء" الشاب العرش، فلا يبدو أنّ حليمة قد غيّرت حقًّا من عاداتها القديمة!



الفصل الثَّاني

مسارٌ أميركي

بعد خمسة عشر يومًا من محاولة الانقلاب الثاني على الملك الحسن الثاني (١٦ آب ١٩٧٢)، انتقلتُ إلى المدرسة الأميركيّة في الرباط. أدّت جدَّتي، والدة أبي، للّا عبلة، دورًا حاسمًا في ذلك، إذ استشعرت التوتّر المتصاعد بيني وبين ابن عمّي وحاولتْ جهدها رأب الصدع بيننا. رضخ الحسن الثاني لرغبة والدته ولرغبتي واقتنع بضرورة مغادرتي للمدرسة المولويّة ونتائجها المفبركة على أيدي المتملّقين تفاديًا لتدهور علاقتي مع ولّي العهد ومعه. كان ذلك، إلّا أنه شرط ضوءه الأخضرَ بعدم التحاقي بمدرسة فرنسيّة، وبأن أخوض "تجربة جديدة"، فبذلك يتجنّب القيل والقال وأن يُشاعَ بأن "مولاي هشام غادر القصر". حزن سيدي محمد لفراقي وحزنتُ بدوري لفراقه. على المستوى الشخصي كان سيدي محمد مني بمثابة الأخ الأكبر. طوال



سنوات، بعد مغادرتي المولويّة، لم أكُف عن المرور بها لتناول العشاء معه. أيّامذاك، وكانت مناصبنا في إطار النظام الملكيّ مجرّد مواقع مستقبليّة في عيون الناس، كنا متناغمين على أكمل وجه. من وجهة نظر سياسيَّة بدا توقيت انتقالي من مدرسة إلى أخرى في غير محلّه. فلقد نجح بعض حاشية الملك بإقناعه أن الانقلاب ما كان ليحدث لولا تشجيع أهل القرار في الولايات المتحدة وموافقتهم، وإلّا فكيف يفسّر المرء أن المقاتلات التي اعترضت الطائرة الملكيّة أقلعت من قاعدة أميركية في القنيطرة شمال الرباط؟ إتّخذ القصر مجموعة من الخطوات الدبلوماسية والرسميّة إزاء واشنطن للتعبير عن "استيائه البالغ"، فما كان من الرئيس ريتشارد نيكسون إلّا أن أرسل نائبه سبيرو أغنيو إلى المغرب للتهدئة من روع الحسن الثاني، وقد نجح في ما يبدو، إذ عادت المياه ظاهرًا، على الأقل، إلى مجاريها.

المدرسة الأميركية التي التحقت بها هي، في الواقع، مدرسة دوليّة يرتادها أبناء الجاليات الأجنبيّة وجلّهم من الدبلوماسيّين غير الفرنكوفونيين. في هذه المدرسة نسجتُ لأوّل مرّة صداقات حقيقية. ظلّ عمّي الحسن الثاني، يتابع دراستي عن كثب، مذكّرًا، إياي كلّما سنحت له الفرصة وبدُعابة أنّني "تأمركت"، كانت تلك أول المرّات التي سمعت فيها هذه العبارة التي لم تلبث أن قيلت لي مرارًا وتكرارًا.

رغم انتقالي من المدرسة المولويّة إلى المدرسة الأميركية،



بقيت علاقتي بعمي الملك متينة، ولا سيّما أنّ كلينا كان يهوى ركوب الخيل. كانت الفروسيّة من الرياضات المحبّبة إلى الحسن الثاني، وقد داوم عليها متّخذًا إيّاها متنفسًا حتّى أواسط الثمانينيّات. كنت أقوم منه مكان السائس حيث كان لي إذ ذاك اسطبليَ الخاص، وكنت قد شاركت في عدد من المباريات. كلّما عَنَّ له أن يقوم بجولة، وكان ذلك يعُنُّ له غالبًا في نهايات الأسبوع، كان يتّصل بي ويسألني أن أعدّ المطايا. بدوري كنت أتّصل بالحرس الملكيّ طالبًا منهم أن يحضّروا لنا خيولنا. وغالبًا ما رافقنا في جولاتنا تلك وليّ العهد، والكولونيل جان بيير لافوري المسؤول عن الإسطبلات الملكيّة.

ذات يوم، خلال جولة لنا على صهوات الجياد، بعد عودة الحسن الثاني من زيارة رسميّة إلى الولايات المتّحدة، توقّفنا للاستراحة، فأخرج الملك من جيبه دولارًا مثقوبًا وقدّمه لي قائلاً: "هو لكَ، أنتَ المعجب بعالم رعاة البقر الأميركيّين". كان دولارًا قديمًا من ولاية كولورادو أو أركنساس، اخترقته رصاصة حقيقيّة. حرت في تأويل هديّته، هل عنى بذلك أن الدولار أصبح مثقوبًا وفقد قيمته، أم رأى في هذا الدولار المثقوب برصاصة تعويذة؟ لم أفقَه حتّى اليوم قصده من تلك الهدية. في اليوم نفسه، أهدى الملك لسيدي محمد قطعة نقدية تذكاريّة صُكّت عليها صورة جدّنا نحن الاثنين الملك محمد الخامس. لم تكن الهديّتان متكافئتين، وإذ تنبّه للأمر عاد فأهداني قطعة مشابهة لتلك التي



أهداها لولّي العهد. تصرّفًا تلو آخر، كان الحسن الثاني يثبت إتقانه التلعّب بالآخرين: يقبض ويبسط، يُبعد ثمّ يدني في الوقت المناسب لئلّا يقطع شعرة معاوية.

شيئًا فشيئًا تحوّلت مدرستي الأميركيّة الجديدة ملاذًا لي وجدت فيه حياة طبيعية. طوال دراستي لم أنقطع عن القيام بواجباتي تجاه عمّي، فكنّا نلتقي مرتين على الأقل خلال عطلة نهاية الأسبوع ولا أغيب عن أيّ حفل أو عيد. ذات عام، وبسبب ارتباطي بمباراة بايس بول تغيّبت عن معايدته بمناسبة العيد، فقامت قيامته واستدعاني ليعاتبني قائلًا: "ألم يكن باستطاعتك التغيّب عن هذه المباراة؟ العيد لا يأتي إلا مرّة واحدة في السنة!".

ـ هذه البطولة أيضًا...

ـ الفرق هائل بينهما كالفرق بين السماء والأرض!

لم يكن لتباين آرائنا في تلك الفترة طابع سياسيّ إلّا في ما ندر. يوم عرضت المدرسة الأميركيّة فيلم **الريح والأسد**، وموضوعه تمرّد أحد زعماء الريف على الحكم، (وهو فيلم يلعب فيه شين كونري دور البطولة إلى جانب كانديس بيرغن وبريان كيث وجون هيوستن)، غضب الملك الحسن الثاني وأمر بوقف العرض، حيث رأى فيه إساءة لمولاي السلطان عبد العزيز، عمّ والده، واستدعى سفير الولايات المتحدّة. أمّا أنا، فقد شرح لي أنه: "لا يليق قتل أيّ ملك بل ينبغي دفنه والحداد عليه". وقد ردّد على مسامعي هذه الجملة مرّات ومرّات.



في حادثة أخرى دخل إلى غرفتي واسترعى انتباهه كتاب تاريخ مدرسي فيه فصل عن الإسلام، وإذ تصفّحه وجد صورة لمحمد الخامس وهو يصلّي، فاستدعى، مرة أخرى، السفير الأميركي ومدير المدرسة الأميركية وطلب منهما تغيير الكتاب لأن الصورة في نظره "أُخرِجت عن سياقها المغربيّ". شرح له مدير المدرسة أنه لا يستطيع ذلك لأن هذا الكتاب جزء من المنهج الدراسيِّ المتبّع في سائر المدارس الأميركية على مدار العالم أجمع. تحت إلحاح الحسن الثاني، اقتُطعت تلك الصورة بالمقصّ من جميع الكتب المستخدمة في المغرب!

رغم مغادرتي للمدرسة المولويّة، ظلَّ العالم الذي أترعرع فيه فريدًا من نوعه. أولًا، كان برنامجي اليومي مزدحمًا بالأنشطة. فعلاوة على المدرسة والواجبات المنزليّة، كان عليّ أن أتابع ساعتين في اليوم، بما في ذلك أيام السبت، دروسًا في اللغة العربيّة، كذلك كان عليّ أن أتابع يومي الأربعاء والسبت تمارين الفروسية، لأنّ كلّ أمير علويّ يجب أن يتقن ركوب الخيل، وبعد الفروسية تمرين العَدْو عند الساعة الخامسة والنصف، ثم حصّة فنون الدفاع عن النفس التي كان يفترض بكلّ ذكور الأسرة المالكة أن يتعلّموا مبادِئَها. ضف إلى ذلك تمارين المبارزة وحصّة الرياضة الجماعيّة مرّة في الأسبوع، مثل الكرة الطائرة أو كرة السلّة. أخيرًا، وقبل كلّ هذا هناك التربية الدينيّة، حيث كان الأزهري المرموق، الشيخ إبراهيم عطية الشواظفي، مع عدد من



الأساتذة المغاربة يتولّون تلقيني مبادئ التربية الإسلامية والتاريخ الدينيّ.

حضرت الازدواجيّة أو قل الانفصام في كلّ شعاب حياتنا. بعد هذا البرنامج اليومي الحافل، كنت أعود إلى البيت، فلا أجد حميميّة العائلة وعفويّتها، بل أجد والدي محاطًا بحاشية من المتملّقين، فكان عليَّ، حتّى ساعة متأخرة من الليل في كثير من الأحيان، أن أفتعل البِشْر لأبدو لائقًا أمام الضيوف، شيئًا فشيئًا تمرّست على ذلك. خلال عطلة نهاية الأسبوع كان القصر الملكيّ يشهد مسرحيّة تجمع بين العبثيّة والتعليم. أيّامها، كان سيدي محمّد يعاني مثلي، وربّما أكثر منّي، من هذه المسرحيّة التي يفرضها المخزن علينا باسم العادات والتقاليد. فلقد كان سيدي محمد منكوبًا بوزير مهمّته أن يعنى بتعليمه، فكان هذا الوزير يلقّنه خطبًا مثيرة للسخرية وكان عليه هو أن يتمرّن على إلقائها. فبرنامج حفل التخرّج السنوي وتوزيع الشهادات في المولويَّة كان يتضمّن خطابًا يلقيه وليُّ العهد. لم أغب عن هذا الحفل السنوي حتّى بعدما غادرتُ المدرسة المولويّة. كنا، سيدي محمّد وأنا، متعاهدَين على ألا يتخلّى أحدنا عن الآخر، وأن نحافظ، أقلّه، على المظاهر. كانوا يلقّنوننا ويرغموننا على ترداد أشياء لا معنى لها. كانت خطبًا لا أول لها ولا آخر، كلها ثناءٌ على الملك وإطنابٌ في مدحه. كنا نعاني في صمت لأن الأمر ليس بيدنا، أما الحسن



الثاني فكان يتلذّذ بكُلّ هذا المديح، وبأن يُنظر إليه كأنّه متربّع في سُدرة المنتهى.

ليس من السهل على من لم يعش تجربة عالم مليء بالمتملّقين وأفراد الحاشية أن يدرك حقيقته. فلأضرب مثالًا: ذات مرّة جمعنا الحسن الثاني لمشاهدة فيلم من أفلام رعاة البقر، حيث كان يحبّ مشاهدة الأفلام السينمائيّة في جوّ عائليّ. سأل الملك التقنيّ المكلّف تدوير الآلات عن عنوان الفيلم الذي سنشاهده فأجاب: **آخر رصاصة من نصيبي**، ثمّ أطفأ النور وبدأ عرض الشريط، وإذ بالعنوان الذي يظهر على الشاشة بخط عريض هو: **آخر رصاصة من نصيبك**. لم يتشجّع التقنيّ المسكين أن يتفوّه بالعنوان الحقيقي أمام الملك، برغم علمه أن الحسن الثاني لن يلبث أن يقرأ عنوان الفيلم بنفسه. نعم آثَرُ عند التقنيّ ذاك أن يبدو غبيًّا من أن يقول "حقيقة" لا شأن له بها.

ذات يوم، في قصر الصخيرات، استيقظ الملك من قيلولته نشيطًا، وصادف أن التقى في القصر أحد جلسائه المفضّلين الفقيه الركراكي، أستاذه السابق في المدرسة المولويّة، فاقترح الملك على الركراكي أن يرافقه بالسيّارة إلى الرباط، ولكن الركراكي اعتذر بطريقة ملتوية متذرّعًا أنه مضطر إلى العودة بسيّارته الشخصيّة للتوقّف في الطريق لابتياع دواء ما. ألحَّ عليه الملك مقترحًا أن يكلّف من يبتاع له الدواء، لكن صاحبنا لم يغيّر رأيه فانطلق الملك وحده منزعجًا. بعد مغادرة الملك



سألت الركراكيّ لماذا رفض الدعوة الملكيّة فأجابني: "شرف لي أن أُرافق الملك وكُلّي أسى أنّني لم أرافقه ولكنّني ، لم آنس من نفسي الاستعداد لأقصّ عليه حكايات مسليّة طوال الـ ٢٥ دقيقة التي تدومها الرحلة. لا تحضُرني إلا حكاية تدوم عشر دقائق فقط، وبعد ذلك سيصيب المللُ الملكَ وستكون هذه المرة آخر مرّة يدعوني فيها لمرافقته. تذكَّر هذا الدرس لنفسك في المستقبل. لا تبذل نفسك دفعة واحدة، بل قطرة بعد قطرة، كالعنبر، إن لم تفعل فمصيرك أن تتحوّل إلى متاع يصلح مرة واحدة ثمّ يُرمى".

في مرّة أخرى تسلّم الحسن الثاني سيّارة مرسيدس جديدة، من النماذج الأولى لفئة ٥٠٠ أس. من المبتكرات الجديدة في هذه السيّارة أنه يمكن تدفئة مقاعدها بشكل منفرد. كنا في مدينة إفران، فماذا فعل الملك؟ دفّأ المقعد المجاور للسائق إلى الدرجة القصوى حتّى يكاد الجالس عليه أن يحترق، وأخذ يتنقّل من قصر إفران إلى مواضع مختلفة في المدينة، داعيًا خلال كلّ نزهة من أفراد الحاشية إلى مرافقته مدَّة قصيرة اختبارًا لردود أفعالهم، فمنهم من كابر وجدّ، ومنهم من تمسّك بالمقبض وحاول بخفر أن يرفع نفسه عن المقعد، ومنهم من دسّ ملابسه تحت مؤخّرته ليتحمّل الحرارة المنبعثة من أسفل. في ما بين ذلك، كان الملك يحافظ على تعابير وجهه وكأنّ شيئًا لم يكن. في نهاية كلّ جولة، كنّا أنا وابن عمّي، ونحن الشاهدان المتواطآن على هذا المَقْلَب،



نسأل الراكب كيف وجد السيّارة الجديدة، فتأتي أجوبتهم كلّها مديحًا وإعجابًا. كانوا يفضّلون المعاناة بصمت على أن يغامروا بملاحظة تزعج الملك. الوحيد الذي تفاعل بشكل مختلف هو عبد الكريم لحلو، مُهرِّج الملك؛ ما إن جلس على المقعد المذكور حتّى التفت إلى الحسن الثاني وصاح: "سيدنا، مؤخّرتي تحترق!"، فتوقّف الملك في وسط الطريق وخرج من السيّارة وهو يقهقه واستمرّ يضحك إلى أن امتلأت عيناه بالدموع. لقد سرّه أن أحد المحيطين به نفحه، أخيرًا، نفحة صدق.

أحاط الحسن الثاني نفسه بعدد من المهرّجين وكان أحبّهم إلى قلبه هو عبد الكريم لحلو؛ فإلى التعظيم والتبجيل كان الحسن الثاني بحاجة أيضًا إلى لحظات صدق وعفويّة تعينه على المحافظة على توازنه. في الحقيقة كنّا جميعًا، من حين لآخر، نؤدّي دور المهرج أو المتملق للملك، ولكن من يرد أن يكون مهرّج الملك ونديمه، عن حق وحقيقة، فلا بدَّ له من خيال في التذلّل والإبداع، لأن المنافسة قويّة. لكي تلعب دور المهرّج تلزمك أوّلًا الشجاعة، ولكن أيضًا الكثير من الفطنة ومن سرعة البديهة، فدون هذه السرعة لن تستطيع اغتنام اللحظة المناسبة، وقوّة البديهة. من هذا المنظور المزدوج، كان لحلو صاحب موهبة نادرة، بالإضافة إلى خصلة استثنائيّة: كان يخدم مصالحه دون الإضرار بمصالح الآخرين، بل على العكس من ذلك، فإنه كان يحاول إفادة الآخرين، وهذا ما ميّزه عن سواه في البلاط



الملكيّ فبدا وكأنّه كائن غريب قادم من الفضاء الخارجيّ.

أجمل إبداعات المهرّجين البلاغيّة والفكاهيّة تقتبس مواضيعها من سُخف أحاديث الحاشية. ذات مرّة في مدينة إفران، كان الطعام عبارة عن طاجين لحم بالباذنجان، فقال الملك ما معناه: "إنّه طاجين رائع، وللباذنجان ميّزات نفيسة"، فانطلق الحاضرون يتسابقون في سرد منافع الباذنجان: إنّه مفيد للصحّة، يجب أكله كلّ يوم، لماذا لا يكثر الأطبّاء من وَصْفِه وهكذا. بعد ذلك بشهرين، قدَّم إلينا الطاجين نفسه، فانزعج الملك وقال: "أبعدوا عنّي هذا الطبق؛ إنّه يسبّب لي انتفاخًا في المعدة"، فإذا بالمتملّقين أنفسهم يُسهبون في ذمّ الباذنجان: "نعم يا مولاي أنت على حق... الباذنجان ثقيل على المعدة، ويسبب مغصًا رهيبًا". فإذا بالملك ينتفض في وجوههم: "ألم تقولوا بألسنتكم نفسها خلاف ذلك لشهرين خليا؟ ألم تقولوا إن الباذنجان رائع ومفيد؟!" خيَّم صمت محرج إذ بدا وكأنَّ الملك فضح جريمة أفراد حاشيته بالجرم المشهود، ولكن المهرّج عبد الكريم لحلو، صاحب البديهة اليقظة، أجاب الملك مباشرة: "ولكن، يا صاحب الجلالة، هل نحن في خدمة الملك أم في خدمة الباذنجان؟"، ضحك الجميع، معظمهم بتوتّر، ولكن الملك ضحك بحرارة. هكذا استطاع المهرّج أن ينطق بالحقيقة دون أن يجرح مشاعر أحد.

الفكاهة بنت اللحظة والمناسبة، والمهرّج يلعب بالنار، وبهذا



المعنى فاقتناص اللحظات المناسبة رهن بموهبة فذّة. لقد بلغت براعة عبد الكريم لحلو ذروتها، أقلّه في حضوري، خلال رحلة صيد. ذلك اليوم صوَّب الحسن الثاني بندقيّته نحو مجموعة من الحجال وأصابها جميعًا، فارتجّ المكان بهتاف المادحين: "برافو، لقد نال منها سيدنا بضربة واحدة! تهانينا!" وبعد ذلك بقليل أخطأ الملك طريدته فصمت الجميع إلا لحلو الذي صاح: "برافو، سيدنا أنقذ نفسًا من الموت! يا لها من حكمة!"

كان الحسن الثاني لاعبًا ماهرًا، ولكن بما أنّه صاحب الكلمة العليا في تقعيد اللعب فإن منازلته محفوفة بالمخاطر. بداية الثمانينيّات من القرن الماضي، كاد رجل من الدار البيضاء اسمه عميمي أن يُفقد الملك صوابه. كان لدى عميمي هذا فكرة راسخة: كان يحلم بالحصول على مأذونية سيّارة أجرة كبيرة. كلّما زار الحسن الثاني الدار البيضاء كان عميمي يخترق حشود المواطنين ويسلمه، شخصيًّا، رسالة يلتمس فيها الحصول على تلك الرخصة. بعد محاولات عدّة أصبح الملك يتعرّف عليه وانزعج من إلحاحه. لقد أحسّ الملك بنوع من التحدّي لأنّه لا يُحبُّ أن يُمليَ عليه أحد شيئًا، ولكن اتفق أنَّ عميمي كان لا يقلّ عنادًا ويعتقد أنّ من حقّه، باعتباره من رعايا الملك، أن يلتمس الرخصة من "ملكِه". وهكذا اشتعل بين الرجلين صراع خفيّ يعكس بأمانة منطق المخزن وتوازنات قواه.

كان عميمي جلودًا، فاستمرّ في تسليم الرسائل إلى الملك كلّما



سنحت له سانحة، واستمرّ الحسن الثاني في تسلُّمها وفي إحالتها إلى الحاشية دون النظر في مضمونها. ودارت الأيام إلى أن وَجَدَ الملك نفسه يرعى يومًا مباراة في كرة القدم، نجح عميمي، وقد ارتدى قميص أحد الفريقين، في الخروج من بين الصفوف وفي التوجه إلى المنصّة الرسميّة وتسليم رسالة جديدة إلى الملك.

قام الحسن الثاني باستدعاء المسؤولين عن سلامته وأنذرهم بأنّه في حال نجح هذا الرجل مرّة جديدة في الوصول إليه فإنّه سوف يعاقبهم جميعًا. بعد فترة وجيزة، ذهبنا للسباحة، الحسن الثاني وسيدي محمّد وأنا. وبينما نحن في الماء بلباس السباحة برز من بين الأمواج عميمي وأخرج من سرواله القصير كيسًا من البلاستيك بداخله غلاف مختوم، ثمّ اقترب من الملك فقبّل يده بشجاعة وسلّمه الكيس وانصرف! غلب عليّ الضحك كما غلبَ على وليّ العهد في حين استشاط الملك غضبًا، فاستدعى المسؤولين عن سلامته وأنّبهم بقسوة: "في المرّة القادمة، سأخفّض رتب العسكريّين وأُحيل الأمنيّين إلى التقاعد، وإذا لزم الأمر سوف أنقل محافظ المدينة من منصبه!"، ولكنه أرفق وعده لهم بتحذير صريح من أن يصيب عميمي أيّ مكروه نظرًا لمعرفته كيف يتصرف هؤلاء...

إستدعت أجهزة الأمن عميمي، وأبلغته التالي: "من اليوم فصاعدًا، كلّما علمتَ أن الملك قادم إلى الدار البيضاء، عليك أن تتقدّم بنفسك إلى السجن المركزيّ، وها هي زنزانتك جاهزة!



إن لم تفعل فإنّنا سنتولّى جلبك وفي هذه الحال لا تلومنَّ إلا نفسك!"، إمتثل صاحبنا للأمر وأصبح كلّما زار الحسن الثاني الدار البيضاء يذهب بقدميه إلى السجن. هكذا عادت العلاقة بين الملك وبين هذا الفرد من أفراد "رعيّته" إلى نصابها، أي عاد ميزان القوى فيها إلى الرجحان لصالح الملك، وحصل الرجل بعدها على رخصة سيّارة الأجرة. لقد نال مبتغاه من المخزن ولكن في إطار القاعدة الذهبية الضمنيّة المقعّدة، التي مفادها: "لا عطاءَ تحت الضغط، ولا عطاء بلا ضغط".

كان الحسن الثاني يتقبّل الدُّعابة وربّما حتّى الانتقاد شريطة أن يكون التعبير عنهما مغلّفًا بحسب مواصفات مضبوطة. ولا شكّ أن تقبّله هذا كان يمنحه شيئًا من المناعة. ولأنّ التحكّم بخيوط اللعب وبالدمى في أطراف هذه الخيوط كان، في نهاية المطاف، بين يديه، فهو لم يكن يتردّد، إذا ما شعر بأنّ هذا الخيط أو ذاك يوشك على الانقطاع من أن يغيّر دور الدمية تفاديًا للقطيعة معها. أمّا في بعض الحالات القصوى لم يكن ليتردّد في القذف بالدمية تلك خارج المسرح كما فعل بالجنرال أوفقير وعائلته. في الحالات العاديّة كان يختار أن يُقَنّع القصاص الذي يريد إنزاله بما أوتيه من مكر ودهاء. حين بالغ والدي بمعارضته على سبيل المثال، أخضعه للإقامة الجبريّة مرّتين؛ في عام ١٩٧٣ أسكنه في مدينة إفران وضرب حول منزله هناك طوقًا أمنيًّا يقوم عليه جنود يحرسون الطرقات، وهكذا منع والدي من مغادرة



الحدود التي رسمها له. لا زلت أذكر أنّني زرته صحبة أختي يومًا، وأنّنا مُنعنا من القيام بجولة في السيّارة حيث أوقفنا الجنود عند الحاجز وخاطبه الضابط المسؤول قائلًا: "آسف يا صاحب السمو، الأوامر المعطاة لي تقضي بعدم السماح لكم بتجاوز هذه النقطة".

قبل إقامة والدي الجبريّة قامت أجهزة الاستخبارات التابعة للقصر التنصّت على محادثة هاتفيّة بين والدتي وشقيقتها الكبرى، تناولتا خلالها ما أبداه العقيد القذّافي من رغبة في الزواج بشقيقتهما الصغرى. لم تكن لوالدي ناقة في الموضوع ولا جمل. ولكن فكرة زواج ابنة الصلح الصغرى من الرئيس الليبيّ واحتمال تقرّبه من الملك بالنسب أجّج غضب الحسن الثاني. فالحسن الثاني كان يرى في "زعيم ثورة الفاتح" رجلًا للرصانة أرعن وعلى من يتعامل معه توخّي أعلى درجات الحذر. من جهته لم يسامح العقيد الثوريّ الحسن الثاني على عرشه. لقد بادله الحسن الثاني سوء الظن فاعتبره صعلوكًا نكِرة أوصلته تقلّبات الأقدار والصدف إلى منصب ليس أهلًا له. أخيرًا تدخّل السعوديّون وشرحوا للحسن الثاني أنَّ القذّافي لا يكف عن طلب يد بنات العائلات الكبرى، وأنّه عرض الزواج على عدّة أميرات سعوديّات دون طائل، وأنّ الأمر كلّه لا يستحقّ كلّ هذا الاهتمام. في أيّ حال لم يُكتب لمشروع القذافي الزواج من خالتي النور.

أمّا الإقامة الجبريّة الثانية التي لا أتذكّر ملابساتها، فجاءت عقابًا



على تصرّف بَدَر من والدي واعتبره الحسن الثاني تجاوزًا لخطّ أحمر. لقد أرسله مرّة أخرى إلى مدينة إفران وحدد بنفسه لائحة الأشخاص المسموح لهم بزيارته، وهي لائحة لم تتضمّن إلا أسرته الصغرى وعددًا قليلًا من أصدقائه المقربّين أيّام الدراسة في المدرسة المولويّة برفقة أخيه الملك. كانت الرسالة واضحة للجميع: "إنتبهوا، مولاي عبد الله مصدر إشعاعات مضِرَّة، ابتعدوا عنه".

بعد سنوات على ذلك، يوم ٣١ أيّار (مايو) ١٩٨١، وإذ كانت "إشعاعات" والدي قد تفاقمت، نظّمنا له، بمناسبة عيد ميلاده، حفلة دعونا إليها ثلاثمئة وخمسين شخصًا، ولاستقبال هذا العدد من المدعوّين، قمنا بتأهيل مضمار مزرعتنا في عين عودة حيث غطّينا الأرضيّة الترابيّة بألواح من خشب. وكم كانت صدمتنا كبيرة عندما لم يتشجّع على تلبية الدعوة إلا ثلاثون من الأصدقاء الأوفياء. لحسن الحظ أنّ والدي تعامل مع الأمر بكثير من المرح والدُعابة، فدعا ضيوفه إلى خلع ملابسهم الأنيقة وتحوّلت السهرة إلى مباراة مرتجلة في كرة القدم. لا أشكّ بأن المدعوّين الذين لبّوا الدعوة كانوا مدركين أنّ تلبيتهم لن تسرّ الملك. أمّا والدي، فلم يحفل بالأمر كثيرًا إذ اعتبر أن وضعه في الإقامة الجبرية لا يعدو مشهدًا من مشاهد مسرحيّة طويلة... سيدي محمّد نفسه عوقب مرّتين بالإقامة الجبريّة. مرّة في ١٩٨١-١٩٨٢ وأخرى في ١٩٨٣-١٩٨٤ خلال إقامته الجبرية الثانية، استدعاني



الحسن الثاني ذات يوم في وقت متأخر وأخذ يلومني لتقصيري عن زيارة ابن عمّي في "السجن" الذي زجّه فيه هو نفسه، أي أبوه الملك. لله في خلقه شؤون.

في عام ١٩٧٤، توتّرت العلاقات بين والدي وعمِّي فاستقال والدي من منصبه كممثل شخصيٍّ للملك. كان الحسن الثاني قد عهد إليه بهذه المهمّة للاستفادة من شبكة علاقاته العربيّة وليطمئنّ إلى تبعيّته للعرش، ولكنّ والدي سرعان ما تنبّه إلى شكليّة اللقب وخوائه. في البيت، توقّعنا هذه الأزمة قبل حصولها بفترة طويلة. ومِمَّن سعى إلى تأجيجها مستشار الملك أحمد بنسودة. بالتعاون مع مستشار آخر هو أحمد رضا إكديرة، نجح بنسودة في ذر الشِّقاق بين الملك وأخيه. كان أحمد بنسودة متخصّصًا في الفقه الإسلامي، وكانت مهمّته إلى جانب الملك حراسة تقاليد العائلة العلويّة وآليات عمل المخزن. في الحقيقة كان الملك محاطًا بالعديد من حرَّاس التقاليد، وكثير منهم تخرَّجوا من جامعة فاس، وكان كلّ واحد منهم متضلّعًا في جانب معيّن من هذا الباب من أبواب العلم. إستغلّ بنسودة قربه من الملك وراح يهمس في أذنه أن على والدي ألّا يذكر في أحاديثه العلنيّة أنه ابن محمّد الخامس، كما نصحه بضرورة تقزيمه فلا يشكّل تهديدًا في يوم ما. مع الوقت أصبح الحسن الثاني أكثر حذرًا وتوجّسًا من والدي وأصبح أكثر حساسيّة حيال بعض التفاصيل. خلال زيارة قام بها الملك إلى إسبانيا صحبة والدي، استقبلهما



الملك خوان كارلوس في لاس بالماس. هناك اختلى الملك الإسبانيّ بوالدي لبضع لحظات فاستاء الحسن الثاني وأسرَّها في نفسه، ولكنّه، بعد عام كامل، وفي سياق مشادّة كلاميّة بينه وبين والدي ذكّره بالواقعة قائلًا: "لقد أهنتني أيّما إهانة عندما تركتني وانفردتَ بالحديث مع الملك خوان كارلوس. ثمّ إنّك لم تخبرني بموضوع حديثكما. ما هذا التكتّم؟"، فأجابه مولاي عبد الله: "انطلاقًا من احترامي لك لم أشركك في الأمر". لقد قال لي خوان كارلوس مازحًا: "يبدو أنَّ السلطات الفرنسيّة مقبلة على اعتقال مدام كلود. ما حيلتنا من بعدها؟!"، في تلك الفترة، كانت مدام كلود، واسمها الحقيقيّ فرناند غرودي تتزعّم شبكة تزوّد النخبة السياسيّة وأثرياء العالم بالعاهرات من الطراز الرفيع. إنضم آخرون من الحاشية إلى الفريق المناوئ لأبي، ومنهم أحمد باحنيني رئيس الوزراء الأسبق وأحمد السنوسي الذي تولّى مناصبَ شتّى منها سفير المغرب في الأمم المتحدة، بتأثير من هؤلاء جميعًا راح الحسن الثاني لا يتورّع عن إهانة مولاي عبد الله علانيّة، وعن تقليص مهامِّه بتجاوزه وعدم الأخذ برأيه. ذات مرّة كان والدي في لقاء مع الملك خالد، فأخبره هذا الأخير أنّه استقبل للتو مبعوثًا من الحسن الثاني جاء يطلب منه ألّا يلتفت إلى ما سيقوله له مولاي عبد الله. كان ردّ فعل والدي ذكيًا: طلب من الوفد المرافق له أن يعود إلى المغرب على متن الطائرة الخاصّة نفسها التي وصلوا على متنها، وانطلق في رحلة صيد



دامت خمسة عشر يومًا في الصحراء مع الملك خالد. وعند عودته إلى المغرب، رفض أن يقدّم تقريرًا للحسن الثاني عن مهمته. إستمرت هذه المهزلة حتّى لم يعد أبي يطيقها، فكتب رسالة استقالته وأرسلها إلى القصر. لم يصله جواب عليها لأيام، فبدأ، في قرارة نفسه، يُرَجّي نفسه ألا يقبلها الملك، بانيًا على أن الحسن الثاني، مهما كان من أمر، بحاجة إليه للإبقاء على توازن ما. بقي والدي متربِّصًا على هذه الحال إلى أن أذيعت الرسالة عبر شاشة التلفاز. لم يتمالك نفسه فأجهش بالبكاء، وكانت تلك إحدى المرّات القلائل التي رأيت فيها والدي يبكي. تلى ذلك أنّ انفضّ الناس من حوله وكانت تجربة مريرة.

خلال المراسم البروتوكوليّة أصبح الحسن الثاني يُبدي الازدراء لأخيه، وكأنّه يقول له: "لم تعد تساوي شيئًا". في الحقيقة، لقد صدم الملك عندما طالع رسالة الاستقالة إذ رأى فيها أنَّ أخاه يخوّل لنفسه أن يقول له "لا"، وهو ما لا يتقبّله الملك أبدًا. ثمّ إنّ الملك اتّهم والدتي علانيّة، أمام أفراد الأسرة والمجتمعين في القصر، بأنّها هي من أملى على والدي رسالة الاستقالة، لأنّها، حسب زعمه، مكتوبة بأسلوب مشرقيّ. ولم يكتف بذلك، بل أمرها بمغادرة القاعة، لم تسكت والدتي على ذلك، بل أجابته: " لست من يطردني من هنا ولكنّي أنسحب بإرادتي"، وغادرت المكان. كان ردّ فعل الحسن الثاني للانتقام من هذه الإهانة تشجيع والدي خلال السنوات التالية التي تلت استقالته على اللهو. كان



هناك باب يربط بين بيتنا والقصر، وكان والدي يستعمله للخروج من البيت خلسة، فيلقي له الحسن الثاني من الشرفة بمفاتيح سيّارته وهو يقول: "خذ، يمكنك أن تمضيَ حيث تريد، سأقول للجميع إنّك كنت في زيارتي لتناول الطعام".

كان ذلك وبلغت القمة بباحنيني، مستشار الملك، أن اقترح عليه أن يسجن هذا الأخ المتمرِّد في أحد القصور على الطريقة التقليديّة، أي بوضع الأغلال الحديديّة في قدميه... كان ذلك في عام ١٩٧٤، وكان عمري عشر سنوات عندما استدعاني الحسن الثاني، وأدخلني إلى الغرفة التي كان مجتمعًا فيها بباحنيني لأستمع بنفسي إلى ما اقترحه عليه، ثمّ قال: "هذا ما يُنْصح لي أن أفعله!"، بطبيعة الحال، أرادني الملك أن أنقلَ هذا الحوار إلى المنزل، ولكنّي لم أفعل من قلّة جدوى هذه النميمة، لما في ذلك من إهانة لكرامة أبي.

في نهاية عام ١٩٧٤، هدأت مشاجراتنا العائليّة نظرًا للتهديدات التي تعرّض لها النظام الملكيّ برمّته، تحت هجمة "اليساريّين" وقلقًا مما يضمره الجيش. إلى ذلك فلقد استأثرت قضيّة الصحراء بمعظم اهتمامه ووقته، نظرًا لأهميتها القصوى. تعود بدايات قضية الصحراء إلى ما عبّر عنه يومًا علّال الفاسي من حلم بإنشاء "المغرب الكبير" على أن يضم هذا المغرب موريتانيا وجزءًا من صحراء الجزائر. الأمور في الواقع أخذت مسارًا مغايرًا. فلقد بُتر المغرب بإرادة القوى الاستعماريّة، من أجزاء من عمقه



الأفريقيّ ومن جزء آخر من عمقه العربي، وهكذا وجد المغرب نفسه بعد الاستقلال ضمن الحدود التي رسمها له الاستعمار.

ثم اعترفت الأمم المتحدة بموريتانيا كدولة مستقلّة ذات سيادة على الرغم من الرفض المغربيّ القويّ لذلك، ولم يبقَ من حلم علّال الفاسي الكبير إلا كثبان الصحراء الغربية، وهي المستعمرة الإسبانيّة السابقة. سنة ١٩٦٥، أحيل النزاع الصحراوي إلى الأمم المتحدة، وبقي معلّقا لسنوات عديدة، ثمّ عاد إلى واجهة الأحداث في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٧٥، عندما أصدرت المحكمة الدوليّة في لاهاي قرارها التحكيميّ، ومفاده أن بين الصحراء الغربية والمغرب علاقات بيعة، ولكنّها ليست علاقة سيادة "ترابيّة". وهذا التعبير مشوب بما يكفي من الغموض لكي يقرر المغرب الاكتفاء بالاعتماد على شطره الأوّل فقط، لأن البيعة، في منطق الملكيّة، برهان كاف على السيادة!

برزت قضيّة الصحراء الغربية إلى الواجهة في وقت كان فيه الحسن الثاني موضع معارضة لم يخفّف منها افتقاده إلى كاريسمية والده محمد الخامس. توطيدًا لشرعيته تمسّك الحسن الثاني بهذه القضيّة الوطنيّة. واتّخذ منها قارب نجاة يعبر على متنه أزمته الداخلية. كذلك، بحق يمكن القول إن قضيّة الصحراء الغربية كانت للحسن الثاني أشبه بهبة سماويّة، ولم يقصّر في استثمار هذه الهبة، فسعى إلى تحقيق الحلم الكبير الذي راود علّال الفاسي، من أجل البلاد ومن أجل مصلحته السياسيّة الخاصّة.



وضع الحسن الثاني مسعاه موضع التنفيذ بفضل فكرته العبقريَّة التي تمثّلت بـ"المسيرة الخضراء". في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، انطلق نحو ٣٥٠ ألفًا من المواطنين المغاربة إلى الصحراء مشيًا على الأقدام ملوّحين بالعلم المغربيّ بيد ورافعين المصحف باليد الأخرى، وهدفهم استعادة "أقاليم المملكة المحتلّة" من يد المستعمر، بطريقة سلميّة. عاش الشعب المغربيّ يومذاك لحظة استثنائيّة خالدة من تاريخه. على الصعيد الدوليّ، كان السياق ملائمًا أيضًا، حيث كانت الحرب الباردة في أوجِها ولم تتأخّر الجزائر عن التهديد، لكنّ قدرة النظام الملكيّ على تلك الحماسة الوطنية واستنفاره ماكينة لوجستيّة إعلاميّة ضخمة كانا كافيين لإبهار العالم بما في ذلك السوفيات. بعد فترة وجيزة، قام سوهارتو، رئيس أندونيسيا، بمحاكاة الحسن الثاني وذلك بالسيطرة على تيمور الشرقيّة. أعطت المسيرة الخضراء الانطباع بأن نظامًا ما يستطيع أن يكون ملكيًا وشعبيًا، كما عزّزت شرعية الملك الدينيّة والوطنيّة. كان الحسن فخورًا جدًّا بفكرته، وقد أسرّ لنا فيما بعد أنه استوحى فكرته من لوحة فنيّة تصوّر مسيرة شعبية. بالفعل، لا ريب، كانت ومضة عبقريّة بامتياز!

إسْتطاع الحسن الثاني، باستكماله الوحدة الترابيّة للمغرب، استئناف عمليّة تحرير البلاد التي بدأها والده، ولو بوسائلَ مختلفة. هو كذلك ولكنه، مع الأسف، ومباشرة بعد هذه المبادرة العبقريّة، ارتكب خطأً فادحًا في السياسة الخارجيّة



عندما أعلن في نهاية المسيرة الخضراء: "إنّ الملفّ قد أغلق". فالملف لم يغلق يومذاك والانتصار العسكري لم يتحقّق إلّا في وقت لاحق، في عام ١٩٨١ بفضل "الجدار" الذي كلّف إنشاؤه إمكانات هائلة. ضف أن عديد الجيش المغربيّ بسبب قضيّة الصحراء تضاعف ثلاث مرّات، في عشر سنوات، مستنزفًا الكثير من موارد الدولة، وفاتحاً الباب أمام المزيد من الفساد ومن التبذير ومن المحسوبيّة في طول البلاد وعرضها. إلى ذلك خيّم على البلاد سؤال مُمِضٌّ قلَّ من تجرّأ على طرحه بصراحة: ما مصير كلّ هؤلاء الجنود وهؤلاء المنتفعين يوم أن ينتهي النزاع؟ علاوةً على ذلك، تزامن استيعاب الصحراء مع هزيمة دبلوماسيّة نكراء. ففي عام ١٩٨٤ اعترفت منظمة الوحدة الأفريقيّة بجبهة البوليساريو. لم يتقبّل المغرب الإهانة فانسحب من المنظمة تاركًا لخصومه الساحة الدبلوماسيّة القاريّة.

غيّرت المسيرة الخضراء الحسن الثاني تغييرًا جذريًّا. بل يمكن القول إن السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ يُمثّل منعطفًا حقيقيًا في سيرة الملك. فغداة ذلك اليوم أسفر الملك عن استبداده وسلطويّته من بعد أن سلب المعارضة رأسمالها الرمزيّ وتفوّق عليها بين جمهورها بظهوره أكثر وطنيّة منها، فمنحه هذا الانتصار على الحركة الوطنيّة سلطةً غير محدودة، فأفرط في تعظيم شخصه، وزاد تكبّره وبات لا يتورّع عن إهانتنا لأبسط الأسباب. حتّى علاقته بالدين تبدّلت، فلم يعد ذلك الرجل المؤمن



التقيّ، ولم يعد يقارن نفسه وأفعاله بأبيه، بل أخذ يرنو إلى مرتبة الأنبياء... لقد ظنّ نفسه بعد أن نجح في ترويض المعارضة سيد اللعبة بلا منازع وأن أحدًا أو شيئًا لا يستطيع التغلّب عليه أو قهره. حتّى عندما كان يشتكي من تصرّفات أبي كان شيء من التعجرف يطبع حديثه. قال لي ذات مرّة، في أحد الأيام سألت والدك: "قل لي يا مولاي عبد الله، في تقديرك كم سأبقى ملكًا؟ فأجابني: لا بأس من تصوّرك ملكًا لستّة أشهر! لم يصدق يومًا أنّني سأجلس على العرش طويلًا شأنه في ذلك شأن بن بركة والآخرين الذين حسبوا أن أيامي على العرش ستكون معدودة ولن تتجاوز ستة أشهر. لكن، بينما كنت أنا أعمل وأجتهد وأتعب، كان والدك يسرح ويمرح، ويستقل الطائرة ليذهب إلى حفلة يشارك فيها كاترين دونوف وآلان ديلون، أو يطارد النساء الجميلات. أنا من ثابر وأنا من وطّد حكم السلالة العلويّة في عصر الثورات والعالم الثالث!".

في عام ١٩٧٥، كان الملك يعتقد أيضًا أنّه برهن للجميع أن النموذجَ الجزائريّ، محطّ إعجاب العالم الثالث، لا يصمد لمقارنة بنموذجه المبنيّ على الانفتاح السياسيّ، والذي أثبت فعّاليته أو هكذا خُيّل إليه. حتّى منتصف التسعينيّات من القرن الماضي، بالغ الحسن الثاني في نرجسيّته، فأثخن في التسلّط والطغيان، والويل ثمّ الويل لمن تجرّأ وعارضه. كانت تلك فترة حرجة لأسرتي، حيث تدهورت خلالها العلاقة بينه وبين



والدي. أتذكّر جيدًا يوم عيد ميلادي الرابع عشر: أخرجني الملك من السينما ليبلّغني أن هديّته لي هذا العام هي قراره بأن يرعى مبارياتي في الفروسيّة، ثمّ أُذيع الخبر على التلفاز، وكأنّه أمر جلل، ونُظِّم حفل رسمي بمشاركة الحرس الملكيّ للاحتفال بهذا القرار. يومها، شعرت بحرج كبير، حيث إن والدي لم يكن في عداد المدعوّين إلى ذلك الحفل. ثم كانت المفاجأة... فما إن بدأ الحفل واصطف ضبّاط الحرس الملكيّ لأداء التحيّة حتّى اقتحم والدي الساحة بسيّارته الهوندا سيفيك، ونزل منها بملابس الغولف، أشعث الشَعر، وتوجّه بالكلام إلى قائد الحرس: "أهكذا تنظّمون حفلًا على شرف ابني ولا أدعى إليه؟" ران صمت محرج، فالجميع يدرك أبعاد ماذا يحدث: والدٌ مُحاصرٌ يُختطف ابنه أمام أعينه.

بعد سنة، أواخر عام ١٩٧٩، ظهرت على والدي طلائع أعراض تليُّف الكبد: لقد حذّره الأطباء أنّ إفراطه في الشرب سيهلكه، فأقلع؛ ولكن إدمانه السكر طوال السنين، فضلًا عن خياناته الزوجيّة كانت قد فعلت فعلها. آلم الوضع والدتي وحمّلت المسؤولية للملك. هدّدت والدي مرّتين بالطّلاق، الأولى في بداية عهد الحسن الثاني، والثانية سنة ١٩٧٨، وفي كلتيْ الحالتين، تدخّل الملك شخصيًّا لمنعها. كان يسعى لتجنّب الفضيحة، عاملًا في الوقت نفسه على تأجيج صراعاتنا الداخليّة وعلى شرذمة عائلتنا بصمت.



عام ١٩٦٣، قبل ولادتي، عزمت والدتي على العودة إلى لبنان. وعندما استقلّت الطائرة المتوجّهة إلى باريس، أمر الحسن الثاني أن تَحُطَّ الطائرة في طنجة بذريعة عُطل تقنيّ. هناك تقدّم الجنرال إدريس بنعمر مرتديًا بزّته العسكريّة من والدتي وخاطبها: "سيدتي، أرجو أن تتفضّلي إلى قاعة كبار الشخصيات أثناء التوقف"، فوافقت. ولكنه لم يلبث أن منعها من العودة إلى الطائرة فأقلعت الطائرة صوب وجهتها وبقيت أمي في المطار مع الجنرال الذي خدعها وعاملها كسقط متاع يتحكّم فيه كما يحلو له...

في المرّة الثانية، صمّمت أمي على الطلاق رغم إدراكها صعوبة الأمر. صارحت الحسن الثاني بنيتها، فأجابها: "إسمعي، لن أدع لك أن تتصرّفي بحماقة كما فعلت لخمسة عشر عامًا! تصرّفك سيضرّ بصورة الملكيّة، وأولادك جزء من العائلة المالكة. عليكِ أن تفهمي دور الحريم في الحياة، وأنّ دور الحريم هو تلبية حاجات الرجال. لقد أردت أنت وزوجك أن تكونا الاستثناء عن القاعدة وهذه هي النتيجة. وافقت والدتي على البقاء بشرط واحد أن يعمل الملك على إبعاد اثنين يؤثّران سلبًا على زوجها؛ إثنان رأت فيهما قوّادين لا أكثر ولا أقلّ وقد هدّدت في حال عدم تنفيذ شرطها باللجوء إلى راديو الجزائر لفضح المجون المستشري في البلاط. وغني عن القول إنه ابتزاز ترتجف له الفرائص!



بناءً على هذا التفاهم، قام الحسن الثاني بما يلزم. أما القوّاد الأوّل فدُعي إلى حفل تنكّريّ دخله بلباس سجين ولكنّه ما لبث أن طُرد منه واقتيد مباشرةً إلى مركز الشرطة حيث طُلب منه أن يغيب عن الأنظار فورًا تحت طائلة ألّا يخلع ذلك الزيّ. وصلت الرسالة فغادر المملكة في الليلة نفسها مع زوجته الألمانيّة. أمّا القوّاد الثاني فقد تولّى الحسن الثاني أمره، إذ دعاه إلى أمسية قمار ربح في ختامها مبلغًا طائلًا بالعملة الصعبة. طار الرجل فرحًا وظنَّ نفسه فوق المساءلة، فقرّر أن يذهب إلى باريس للاستمتاع بالأموال التي ربحها، لكنّه، في المطار، فوجئ بالشرطة تطلب منه فتح حقيبته، ففتحها وانكشف ما تحتوي عليه واقتيد إلى السجن لأنّ تهريب العملة الصعبة كان جريمة يُعاقب عليها القانون! مكث الرجل في السجن ما يكفي من الوقت ليفهم أنّه لم يعد من أصحاب الحظوة الملكيّة... أفرِج عنه لاحقًا وبقي في المغرب ولكنّه ابتعد من تلقاء نفسه عن القصر وعن والدي. مع هذه التدابير، تراجعت والدتي عن فكرة الطلاق، ووضع الملك بتصرّفها منزلًا موقّتًا ريثما تهدأ التوترات بينها وبين والدي.

كثيرًا ما أشعرني إدمان والدي بالذنب. كنت أرى فيه رجلًا ضعيفًا في مواجهة رجُلٍ هو أقوى منه بكل المعاني، ومن ثمّ فلقد كان منتهى ما يستطيعه هو أن يُقاطع أخاه الملك! شيئًا فشيئًا تبيّنت أنه كان يتألّم لضعفه عن مواجهة الملك. لم تعزه الشجاعة الجسديّة، بيد أن تربيته وعبء التقاليد حالا بينه وبين ذلك. لعلّ طريقته في



المواجهة كانت أن حوّل بيته إلى مجلسٍ يجتمع فيه المعارضون المغاربة والزوّار الآتون من الخليج والشرق الأوسط، فيعبّر كلّ عن وجهة نظره مُطمئنًا لا وجلًا من أن يُعدّ من عدادٍ المنشقّين؛ ولكنّ هذا المجلس لم يَزِدْ الحسن الثاني إلّا عُدوانية حياله.

عام ١٩٨٠، قبل عام ونصف من بلوغ سيدي محمّد سنّ الرشد، قرّر الحسن الثاني تنحية مولاي عبد الله رسميًا من رئاسة مجلس الوصاية، فأضيف هذا القرار إلى سجلّ حافل من الإهانات التي وُجّهت إليه. صادف الإعلان عن هذا القرار زيارة للملك السعوديّ خالد بن عبد العزيز إلى المغرب فصُدم واستاء من هذا التصرّف ولم يتردّد في مفاتحة الحسن الثاني بالأمر، فأجابه أن مصلحة الدولة فرضت هذا التدبير وأن الضرورة تقتضي انفتاح الملكيّة على تيّارات أخرى من المجتمع، وأنّ النظام الملكيّ لا يمكن أن يبقى شأنًا عائليًا فقط. لم يقتنع الملك خالد بهذا التبرير: "أبهذه الطريقة تكافئ أخاك بعد إقلاعه عن شرب الخمر أم تريد أن تدفعه إلى السُّكر مجدّدًا تحت وطأة الإحباط والشعور بالخيبة؟ كان عليك على الأقلّ أن تعهد إليه بمسؤوليات أخرى".

تحدّث والدي مع الملك السعوديّ عن رغبته في السفر إلى فرنسا للراحة والابتعاد عن كلّ هذا الضجيج، وأخبره أنّه وجد شقّة ملائمة في باريس ودفع نصف ثمنها. مساء ذلك اليوم أُبلغ والدي أن ممثّلًا عن الملك خالد سدّد النصف الآخر وقيمته ١٥ مليون فرنك فرنسيّ آنذاك أي ما يزيد على مليوني أورو بعملة



اليوم، وفي هذا ما يدل إلى أيّ حدّ كان الملك السعوديّ مُستاءً من الإهانة التي تعرّض لها مولاي عبد الله.

ولكن، على ما يقول المثل، رب ضارة نافعة. لقد كان من شأن ابتعاد والدي عن القصر وإقلاعه عن معاقرة الخمر أن عاد إليه شيء من توازنه. رأيناه يتغيّر تحت أعيننا وعمّت السعادة بيتنا حين وُلِدَ شقيقي الأصغر مولاي إسماعيل في شهر أيار (مايو) ١٩٨١. لقد نزل المولود من بيتنا منزلة الهبة السماويّة التي نوّرته ولا عجب أن أضحى محور حياتنا وأن أخذت صالونات الرباط تضجّ بأن مولاي عبد الله بدأ حياة جديدة وتتحدّث عن شغفه برعاية ابنه الصغير.

للمفارقة، بعد عشرين عامًا من المنازلة مع الحسن الثاني، انهزم الطرف الأقوى وتفكّكت أوصال لعبته، فوالدتي هي التي خرجت منتصرة حيث آثرها والدي على شقيقه الملك. لم يَعُدْ الحسن الثاني مدار أحاديثنا. طُوي ملف الملك إلى غير رجعة، وهذا أسوأ ما قد يصيب شخصًا مثله. حاول الحسن الثاني بشتّى الوسائل أن يعود إلى حياتنا خاطبًا وُدّ والدي مقترحًا عليه القيام بمهمّات في الخارج لكنّ مولاي عبد الله رفض ذلك، ثمّ دعاه إلى حضور اجتماعات مجلس الوزراء، فلم يقبل؛ أرسل له الهدايا والسيّارات الفخمة لكن دون جدوى. رغم هذا التوتر، لم يَكُفَّ والدي عن استقبال أبناء الملك وبناته لما كان يكنّه لهم من حبّ. بلغت محاولات الحسن الثاني للتودّد إلينا أن ارتأى



تنظيم اللقاء الأوّل بين ابنته وبين فؤاد الفيلالي، ابن رئيس الوزراء السابق في منزلنا بالمحمّدية، كما أنّ خطوبة الاثنين جرت في منزلنا. فلِلّا مريم وأخوها مولاي رشيد مكانة خاصّة في قلب عمّهما وقد أشاع الملك يومها أنّ مولاي عبدالله سيتولّى تنظيم حفل الزفاف بنفسه. وهذا لم يحدث.

في أيام القطيعة بين الشقيقين، بقيَ وزير الدفاع السعوديّ، الأمير سلطان، يزورنا باستمرار لتناول الشاي، ولم تكن مثل هذه الزيارات لتمرّ من دون أن تثير حفيظة الحسن الثاني. إلى أن كان ذات يوم أن شاهدنا عددًا مدهشًا من سرايا الحرس الملكيّ تصطفّ أمام بيتنا قبل وصول الأمير سلطان، وأن تابعنا التلفاز الوطنيّ يذيع أنَّ والدي استقبل وزير الدفاع السعوديّ بناء على توجيهات من القصر. أقلّ ما يُقال إنّ هذا السلوك كان يدعو للشفقة. لقد تصرّف الملك يومها كعاشقٍ هجرِتْه محبوبتُه.

تحوّل والدي، في السنوات الأخيرة من حياته، تحوّل من رجل مُجهد لجذب انتباه شقيقه، وعمل من أجل الظفر برضا الملك، إلى رجل مختلف يسخر من البلاط الملكيّ ومن تشريفاته ومسرحه. شيئًا فشيئًا أدرك أنّ الحسن الثاني سلبه ما لا يعوّض: سلبه أجمل عشرين عامًا من حياته. حافظ والدي على أدبه وعلى طيب خلقه، ولكن دون إفراط في المجاملة، وأولى جلَّ اهتمامه لتحضير أطروحة دكتوراه حول قانون البحار، متخلّيًا عن عاداته القديمة كحضور الحفلات والسهرات. لقد بات يستيقظ عند



التاسعة من كلّ صباح، ويمارس رياضة الغولف يوميًّا، ويواظب على أداء صلواته وانتظمت حياته كما لم تنتظم من ذي قبل.

يوم ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، دُعينا إلى مأدبة عشاء لدى عائلة أحمد الدُليمي، المسؤول الأمني الكبير وما هي إلّا لحظات والهاتف يرنّ. غادر الدليمي المنزل على عجل لأنّ احتجاجات شعبيّة لم يتوقّعها أحد اندلعت تلك الليلة في الدار البيضاء. لدى عودته، طلب الدليمي أن يتحدّث إلى والدي ـ الذي كان آنذاك في خصومة مع الملك ـ على انفراد ليشرح له الوضع. في اليوم التالي والتوتّر على أشدّه في أكبر مدن المملكة، استدعى مولاي عبد الله، دون علم الحسن الثاني، إدريس البصري إلى المنزل لكي يسمع منه ملخّصًا عن الوضع. في هذا السياق اكتشفتُ للمرّة الأولى أن المغرب ليس في منأى من الفقر. حتّى أواخر السبعينيّات من القرن الماضي لم أكن أدرك ذلك. في محيطي كثيرًا ما سمعت أن الفقر في المغرب ليس من شيء يذكر. إنه جزء من المشهد كمّا أن الملكيّة جزء من المشهد نفسه، وأن المشهد هذا، في أيّ حال، لن يتغيّر. يومذاك، تبدّى البؤس كما لم يتبدّ من ذي قبل ولم يعد من سبيل إلى إنكاره. ولكن كيف يفهم المرء شيئًا لم يتعرّف عليه بالتجربة؟ لقد اقتضاني سنوات لأستوعب أن الغالبيّة العظمى من مواطنيّ يعيشون في العوز.

في عام ١٩٨١، بعد انتفاضة الدار البيضاء، سافر والدي مع عمّي إلى نيروبي، عاصمة كينيا، لحضور قمّة منظّمة الوحدة الأفريقيّة.



بدا عليهما وكأنّهما قد تصالحا. بعد أسبوع على سفرتهما، وفيما كنت أساعد الحسن الثاني على امتطاء حصانه، نُمي إليَّ صوتُ والدي، الذي لم يتنبّه لوجودي، يسأل الملك بحدّة: "متى ستفتح عينيك على ما يجري في البلد؟ كم من انتفاضة تريد أن تندلع لكي تقتنع بأنّنا نسير في الطريق الخطأ؟" لم ينبس الحسن الثاني ببنت شفة وأصغى بصمت. واقع الحال أنَّ والدي لم يكن الشخص الوحيد الذي يتوجّه بمثل هذا الكلام إلى الحسن الثاني. فمولاي أحمد العلوي رئيس تحرير صحيفة **لوماتان الصحراء** شبه الرسميّة، العارف بتفاصيل البلد وتاريخه، والمشهور بعفويّته،كان يردّد على الملك الخطاب نفسه واللهجة نفسها. أعترف، أنّني لم أفقه حقًّا ما سمعته يومذاك. كان الأمر أعقد من أن أعيه.

في تلك المرحلة من عمري لم يكن الفقرِاء في نظري إلّا أولئك الناس الذين يعيشون خارج أسوار القصر، والذين كنّا نحملهم على محمل العِبَر. كان فقرهم في عينيّ بعضًا من طبيعة الأشياء ونظامها، بل لم يكونوا عبيدًا وإنّما أناس لهم طريقتهم الخاصّة في الحياة مع كونهم جزءًا من عائلتنا الموسّعة. في القصر كان يعيش من بينهم بضع مئات من الموظفين للقيام بمهامٍّ محدّدة يتوارثها الأبناء عن الآباء والبنات عن الأمّهات. كنّا نعرفهم جيّدًا ونحفظ أسماءهم، ولكنَّ بَوْنًا شاسعًا كان يفصل عالمهم عن عالمنا.

وليس في ما تقدّم أدنى مبالغة. فإن رغبت أسرةٌ من هؤلاء بمغادرة



القصر والخروج إلى أرض الله الواسعة فإنّ الحصول على الإذن بذلك يقتضي مشقّة ما بعدها مشقّة، لأن نظام التصريح يلحظ هذا الاحتمال. صحيح أن الزواج كان مسموحًا به داخل القصر، لكنّ مغادرة شاب لمتابعة دراسته في الخارج كانت أشبه بالأمر المستحيل، اللهم إلّا بناءً على حلّ وسط لا يفكّ المغادر معه كامل ارتباطه بالقصر بل يبقى بصيغة أو بأخرى في خدمة السلطان. إستمرّت هذه التقاليد الغريبة العجيبة إلى أن توفّي الحسن الثاني عام ١٩٩٩. يوم تبوّأ محمّد السادس العرش ألغى هذا النظام، علمًا أنّه نظام سلطانيّ أكثر منه ملكيًا، ويتعارض كليًا مع مفهوم المواطنة في الديمقراطيّة الحديثة.

في خضمّ شهر الاحتجاجات والشغب ذاك، وكنت في السابعة عشرة من العمر، اجتزتُ امتحان البكالوريا الأميركيّة بالرباط، وحصلت على نتائج جيّدة تؤهّلني أن أراسل أفضل الجامعات. بموافقة والدي عزمت على متابعة دراستي في الولايات المتّحدة. كان مقتنعًا أنّه من المفيد التمكّن من أدوات المعرفة الغربيّة، شريطة ألا تتغيّر مفاهيمي الأساسيّة العميقة. كانت الدراسة في الولايات المتحدة استمرارًا منطقيًا لمساريَ الدراسيّ. ولكن الحسن الثاني لم يوافق على ذلك. صحيح أنه وافق على ارتيادي مدرسة أميركيّة في المغرب ولكنّ السماح لي بالسفر إلى أميركا كان شأنًا آخر لأنه، في العمق، لم يتقبّل فكرة خروجي عن سيطرته. تحدّثنا في الموضوع مرارًا وتكرارًا دون التوصّل



إلى اتّفاق. كان القرار بيد أمي وأبي ولكن الحسن الثاني بوصفه رأس العائلة الملكيّة، كان له حقّ الفيتو، ولقد استعمله بكثير من التعسّف: "أنت تعرف أن أميركا عبارة عن سوق كبير وأنّ المدارس هناك مثلها مثل المخازن الكبرى، السوبر ماركت، فيها الصالح والطالح". لم أقتنع بهذه المقارنة، فذكَّرته أن الأميركيّين حصدوا عددًا لا يستهان به من جوائز نوبل ووصلوا إلى القمر.

بعد أيام، اقترح عليَّ صفقة أخرى: "أوافق شرط أن تلتحق بإحدى هذه الجامعات الثلاث: هارفارد أو ييل أو برنستون! اتفقنا؟ وإلّا فأنا أفضّل أن تتسجّل في جامعة السوربون". كان الحسن الثاني قد قام على الأرجح بتحريّاته، وخلُص إلى أن حظوظي بأن أُقبَل في واحدة من هذه الجامعات المتميّزة على الصعيد الأميركي كلّه ضئيلة، لا مستبعدًا أن يكون قد تدخّل بطرقه الخاصّة لعرقلة خططي.

قامت أستاذة أميركية في مدرستي بالرباط بالتواصل الإداري بين المدرسة والجامعات في أميركا، وقد ضيّق عليها المخزن ما استطاع للحيلولة دون إرسالها ملفّ التسجيل الخاصّ بي إلى تلك الجامعات. قام حميدو العنيكري، وهو وقتئذ ضابط في الدرك الملكيّ بترهيبها، ولكن دون طائل فتدخّل رجال الشرطة مباشرة وقاموا باقتيادها للقاء أحد كبارهم الجنرال حسني بنسليمان الذي طلب منها أن تسحب نفسها من هذا الموضوع، فما كان منها لمعرفتها الجيدة بي إلّا أن شرحت كلّ ذلك لوالديَّ



على محضر منّي. استمعت والدتي باهتمام لما قالته السيّدة ثمّ وجّهت الكلام إلى والدي: "هل رأيت؟ بعد أن فرغ من تدميرك أنت، ها إن الملك يسعى حثيثًا لتدمير ابنك. هذه أفعال مبرمَجة". غادر والدي الغرفة مغتاظًا. انتهزنا الفرصة ووضعنا خطّة سريّة تشتّت الانتباه: رسميًّا، سأرسب في كلّ الامتحانات التحضيريّة ولن أترشّح إلا لجامعات متواضعة حيث سنرسل إليها ملفات الترشيح عن طريق البريد، الذي تتجسّس عليه مختلف الأجهزة. بالتوازي سنرسل الملّفات الحقيقيّة إلى الجامعات الكبرى التي أطمح إليها عن طريق بريد سريّ يمر عبر قاعدة روتا الأميركيّة المقامة في إسبانيا.

في أيّار (مايو) ١٩٨١، أُشعرت بقبولي في جامعتيْ برينستون وييل. نزولًا عند إصرار والدتي اخترتُ برينستون، التي درَّس فيها المستشرق الكبير فيليب خوري حتّي. إنتظرتُ التأكيد المكتوب وعندما وصل التلكس حملته وهرولت إلى الملك. قطع الحسن الثاني إفطاره لاستقبالي، فقرأ التلكس وراح يتحقّق على الفور من أنّ الوثيقة ليست مزيّفة! تحقّق من صحتها ومرّت أسابيع بقيت خلالها مسألة سفري معلّقة. هنا رجّحتُ أن يكون الحسن الثاني يبحث لنفسه عن مخرج مشرّف، فالتَزمتُ الصمت بدوري. في غضون ذلك علمت أن حليفتي الأستاذة بالمدرسة الأميركيّة في الرباط توقّفت عن العمل فزرتها في منزلها وساءني أن لاحظت عليها علامات عنف ظاهر. لقد دفعت ثمن مساعدتها لي ضربًا



مبرحًا على يد زوجها المغربيّ الضابط في سلاح المدرّعات، الذي اعتبر أن تصرّفها قد يؤثّر سلبًا على مساره المهنيّ. إنتهى الأمر بالزوجين أن افترقا، فعادت هي إلى الولايات المتّحدة، حيث لم ينقطع التواصل معها، لما أقدّره من شجاعتها وأحفظه من جميلها. سقط الحسن الثاني ضحيّة فخّنا وتجرّع الهزيمة، ثمّ اغتنم فرصة زيارة رسميّة إلى الولايات المتحدّة وضمّني إلى الوفد المرافق له، عساه يحفظ بذلك ماء وجهه لأنّه بهذا يثبت أنني لم أغادر إلى نيويورك من تلقاء نفسي بل في معيّته. قد يبدو الأمر سخيفًا ولكن ذلك كان السبيلَ الوحيدَ المتاحَ له ليوهم نفسه أنّي لا زلت تلك الدمية التي يتحكّم فيها حسب هواه.

كانت برينستون بالنسبة إليّ اكتشافًا لعالم آخر شيئًا أشبه بما يصوّره ديفيد لودج في كتابه الصادر عام ١٩٧٥ والمُعَنْوَن **تغيير الديكور**، حيث تنظر العجوز بريطانيا الهرمة لنفسها في مرآة أميركا التي تفيض حيوية وشبابًا.

يا لها من نشوة! لقد أفلتُّ من براثن المخزن وشعرت كأنّي أولد من جديد في عالم بلا حدود وبلا محظورات: أُكلّم من أشاء، وأفعل كلّ ما يخطر ببالي، دونما اعتبار لما يُرتّبه هذا أو ذاك على النظام العام وعلى محلي منه. وصلت إلى الجامعة وتوجّهت إلى غرفتي في الحرم الجامعيّ. في الطريق لاحظت ثلاث فتيات ينظرن إليَّ ويتهامسْن هازلات: "ما خطبه هذا؟". لم أجد الوقت الكافي للتأمّل في لحظات البداية هذه، إذ سرعان ما اندمجت في



مناخ من المرح والبهجة. عند الثانية فجرًا اقتحم غرفتي، بلباس مدنيّ أحد مساعدي عمّي الملك وخاطبني قائلًا، بعد أن طالعني بأنّه حاول الاتصال بي مرارًا خلال الساعات الماضية هاتفيًّا: "الأوامر تنصّ على أن تتفضّل معي إلى المغرب!" رفضتُ بشدّة واحتججت. وأخيرًا هاتفت الحسن الثاني رغم الوقت المتأخّر: "مولاي، آسف جدًا، ولكن غدًا أولى المحاضرات. لقد كنت متوتِّرًا جدًّا وآثرت أن أحتوي توتّري بالتنزُّه والمشي".

ـ هل تسخر منّي؟ هل تحتاج إلى خمس ساعات لتخفِّض من توتّرك؟ ما هذا الهراء! عد فورًا مع المرافق. ناقشت وفاوضت، وأخيرًا حصلت على الموافقة بالبقاء. وفي اليوم التالي رافقني المرافق إلى الدرس...

كانت بداياتي بهلوانية بعض الشيء. عندما يدخل الأستاذ إلى الفصل كنت الطالب الوحيد الذي يقف لتحيّته، وكنت لا آكل إلّا جالسًا وفي أوقات الوجبات، بينما أقراني لا يتقيّدون بوقت موقوت لالتهام وجباتهم من الهامبرغر وسَلَطة الكرنب بالتوابل التي تعوّدت شيئًا فشيئًا على الاستمتاع بها. ذات ليلة كنت أراجع درس الكيمياء استعدادًا لامتحان في اليوم التالي، ثمّ خرجت في نزهة مع صديق هنديّ، وإذ بسيّارة شرطة تتبعنا ثم تعترضنا ويطلب منا رجال الأمن أن نرفع أيدينا. امتثلتُ للأمر فورًا، أمّا صديقي فرفض رفضًا قاطعًا قائلًا: "عندي حقوق ولن أرفع يديّ". كنت أرتجف من الخوف وأنا أتساءل ما الذي



يضيره لو رفع يديه، كان هذا أوّل نقاش أشهده حول الحريّات المدنيّة - في الشارع وفي جوف الليل. فيما بعد قال لي صديقي: "لقد غادر والدي الهند بوصفه لاجئًا سياسيًّا، ولن أوافق أن أفعل هنا ما كنّا نرغم عليه هناك"، فأجبته: "إسمعني، أمّا نحن فنطيع الأوامر هناك ونطيع الأوامر هنا، فلا تتعبني من فضلك!" بالنسبة لي، السلطة هي السلطة، سواء كانت ترتدي القبّعة أم الطربوش.

بعد التأكّد من هويّاتنا، أطلق رجال الأمن سراحنا موضحين أن رجلين قاما باعتداء مسلّح وملامحهما تشبه من بعيد ملامحنا.

لم يُرضِ ذلك صديقي فعقّب: "لو كان لون بشرتنا أبيض لما أوقفتمونا أصلًا!"، وهنا كانت مفاجأتي الثانية لأنّه أثار انتباهي إلى العنصريّة والتمييز.

شيئًا فشيئًا بدأت أتحرّر من عاداتي القديمة، فاستبدلت السراويل الأنيقة بالجينز وأحذية الرياضة. ومن المفارقات أنّي صرت أقدّر اللغة العربيّة حقّ قدرها بينما كنت في السابق لا أشعر بأيّة متعة في استعمالها، بل كنت أعتبرها أداةً لتعذيب الذاكرة. هناك، آنذاك بعيدًا عن موطني، اكتشفت أنّها لغة حيّة وأنّها "بيت الوجدان" كما قال الفيلسوف هايدغر، وليست فقط وعاء للقرآن الكريم والوحي الإلهيّ.

في الولايات المتّحدة حقّقتُ رغباتي. إكتشفت موسيقى الروك الإنجليزيّة وحضرت سهرات فرقة "الرولينغ ستونز" و"الهو" و"يو تو" ولم أتردّد بقضاء خمس ساعات في القطار لحضور



حفل موسيقيّ. كما أنّني سافرت كثيرًا للمشاركة في بطولات الفروسيّة التي كنت أمارسها على مستوى الشباب الدوليّين. بل غالبًا ما سافرت خلال عطل نهاية الأسبوع، للمشاركة هنا أو هناك في تلك المسابقات، وللمشاركة في ألعاب كرة المضرب والسكواش. خلال هذه السفرات لم أحتج حقًّا لمغادرة الحرم الجامعيّ، لقد كان فيه كلّ شيء: المطعم والسينما ومجالس النقاش. كنّا حقًّا نبحر في فضاءات من الفكر والثقافة. فجامعة برينستون أشبه بمجرّة جامعيّة، أو إن شئت فهي ريال مدريد العِلم. ليس بالأمر العابر أنّها الجامعة التي درّس فيها ألبرت أينشتاين، في قاعاتها استمعنا إلى محاضرات شخصيات بارزة من شتى بقاع العالم، مثل دان يال أورتيغا من نيكاراغوا، وجيري أدامز من حزب الشين فين الإيرلنديّ، وديسموند توتو من جنوب أفريقيا، والناشط الأميركيّ رالف نادر، وكارل إيكان، رجل الأعمال المشهور بصفقات البورصة حتّى لقبّوه بـ"ذئب وول ستريت"... أتيحت لنا في رحاب ذلك الحرم الجامعي فرصة النقاش المباشر مع تلك الشخصيّات، فاكتشفنا السياسة من زاوية أقل تنميطًا وأكثر إنسانيّة وعفويّة، واستطرادًا أقرب إلى الحقيقة.

خلال إقامتي، زارني سيدي محمّد عدّة مرات، وراقه ما اكتشفه في هذا العالم الذي أعيش فيه. رافقني مرّة إلى إحدى المحاضرات وجلسنا جنبًا إلى جنب نصغي مبهورين إلى درس



حول الثورات في أميركا اللاتينيّة. نهاية العام الدراسيّ الأول، عدت إلى المغرب لقضاء عطلة الصيف... تنبّه والدي إلى ما تغيّر في شخصيّتي، حيث أصبحت في نظره أكثر ثقة بنفسي وأحرص على استقلالية أفكاري حَدّ القمّة في الدفاع عنها كما أنّني أصبحت لا أتورّع عن ارتداء الجينز... لم يرقه ذلك منّي كثيرًا ولكن واقع الحال أنّني لم أكن فريدًا من نوعي، لأنّ عددًا لا بأس به من شبان الطبقات الميسورة كانوا يتابعون دراستهم في أميركا، ويعودون منها كما عُدت. كنت عندما ألتقي برفاقي العائدين أيضًا من الولايات المتحّدة أو كندا أجدهم يعانون ما أعانيه من قلّة انسجام مع المنظومة المغربيّة. لم يكن سوء التفاهم في العلاقة مع الوالدين فقط، ولكنه شمل أيضًا النخبة الفرنكوفونيّة التي كان أفرادها يظِنّون أنّهم وحدهم القادرون على تسيير المغرب، باعتباره ملكًا خاصًّا بهم.

ذلك الصيف، متوجِّسًا من تأمركي، ومن باب التدارك العقابي عليه، ألحقني والدي بالأكاديميّة العسكريّة في مكناس. لم يدهشني ذلك. فيافعًا، أرسلني بانتظام إلى الثكنة الواقعة خلف بيتنا لـ"إعادة تأهُّبي" كلّما بدا له ذلك ضروريًا. في مكناس، تكفّل الكولونيل بلمجدوب بي فارضًا عليّ القيام بجملة من التمارين الرياضيّة والعسكريّة المرهقة. كان ضابطًا مستقيمًا وأمينًا، يؤدّي مهمّته ويُرهقني ولكن دون أن يجرح كرامتي. بالطبع كان بوسعه أن يتأوّل السلطة المفوّضة له بشكل مختلف



ولكنه لم يفعل...

في عام ١٩٨٢، مع بداية السنة الجامعيّة الجديدة، غادرت غرفتي في الحرم الجامعي في برينستون لأسكن في منزل وسط المدينة ـ وهو نفسه المنزل الذي أقطنه اليوم ـ عامذاك زار والدي الولايات المتحدة بانتظام لمراجعة فريق طبّي في شيكاغو، متخصّص في أمراض الكبد. بمناسبة هذه الزيارات تكثّفت لقاءاتنا وللمرة الأولى دارت بيننا أحاديث حميمة. فمنذ أن أقلع والدي عن شرب الخمر صار رجلًا آخر وهذا ما أتاح لنا أن نستمتع بالتعرّف على بعضنا. أمّا عن منزل برينستون الذي أقطنه اليوم مع عائلتي فهو منّي بمثابة الشاهد الصامت على "الأمركة" البطيئة التي طرأت عليّ. أذكر أنّني حين انتقلت للسكن في هذا المنزل لم أعرف هل يُعَدّ بيتًا فخمًا أم لا. أيّامها حلّقت خارج قوانين الجاذبيّة، وسواها من المقاييس ومن قواعد ارتكاز. في عام ١٩٨٢، كانت مساحة هذا البيت المتوسطة، تمليها ضرورة إيواء حرّاسي الشخصيّين وضابط اتصال بيني وبين العائلة في المغرب. على عكس السعوديّين والأردنيّين الذين يتركون أمراءهم يذهبون إلى الخارج دون حسيب أو رقيب لاطمئنان أسرهم إلى أنّ هؤلاء الشبان سوف يكتسبون أدوات المعرفة الغربيّة دون تغيير في طبائعهم، كان والدي وعمّي يتوجّسان مما يمكن، في نظرهما، أن يُخِلَّ بـ"أمني". بمعنًى آخر، أنّه كان لا بدّ من امتلاك أسلحة الخصوم، فالتنكّر للوجدان المغربيّ خطٌّ أحمر يجب الحرص



على عدم تجاوزه. رغم هذه الجهود، أصابتني الأمركة أو هذا ما بدا لأفراد عائلتي، الذين ظلّت عيونهم تشخص إلى باريس. أمّا هنا فكنت على ثقة بأنّه ليس ما أخشاه على الإطلاق، وعلى يقين بأنّ روحي المغربيّة في مأمن.

في عام ١٩٨٣، بلغ والدي السابعة والأربعين. عامها أيضًا صارحه الأطباء بأنّه مصاب بسرطان الرئة وأنّ الورم قد امتدّ إلى الدماغ. راجت حينها أيضًا شائعة مفادها أن والدي عاد إلى المسكر. عوض السعي إلى نفيها ساهم الحسن الثاني في ترويجها وكأنّه مرتاح إليها. والحقيقة أنني لم أغفر له هذا التصرّف المقيت إلّا يوم أصيب هو نفسه بعد سنوات بالمرض نفسه.

في المغرب، لم يعرف إلّا بعض المقربّين من مولاي عبد الله أن أيّامه باتت معدودة. من هؤلاء، المعارض عبد الرحيم بو عبيد الذي زار والدي خريف ١٩٨٣، أي قبل أسابيع من وفاته. خلال تلك الزيارة قبّل بو عبيد يد والدي بحرارة، محوّلًا تلك الإيماءة البروتوكوليّة إلى حركة إنسانيّة، ترمز إلى الوداع الأخير. أدّى بو عبيد، ذو القناعات الاشتراكيّة، دورًا هامًّا في الحياة السياسيَّة المغربيّة. لقد عارض الحسن الثاني بشجاعة وأدّت به معارضته هذه إلى السجن. كان رجلًا في زمن عزَّ فيه الرجال. كان الملك يحترم أولئك الذين لا يرضخون له، وفي الوقت نفسه يستخدمهم لإذلال المسبِّحين بحمده الواقفين على أعتابه وكأنه يُعيِّر هؤلاء



بأولئك أو يخاطبهم قائلًا: "انظروا يا جبناء إلى شجاعة هؤلاء، تبًّا لكم، لن تكونوا أبدًا مثلهم". ذهل الحسن الثاني عندما انتهى إليه أن بو عبيد قبّل يد والدي وهو الذي لم يقبِّل يومًا يد الملك، فاستدعى كلّ الخدم الذين شهدوا الواقعة ليتأكّد من صحّتها، وكان أحد الذين استدعاهم رجل مسن توجّه إلى الملك بالقول: "إنّها الحقيقة ولا داعي للاستغراب لأنّ صداقة تجمع الرجلين منذ ثلاثين عامًا". لم ينبس الملك ببنت شفّة لأنّه، على الأرجح، لا يعرف ما تعنيه الصداقة بين متساوييْن.

في العشرين من كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٨٣، توفّي والدي عن ثمانية وأربعين عامًا. كنت آنذاك في المغرب أقضي عطلة منتصف سنتي الجامعيّة الثالثة. ذلك اليوم، ذهبت كعادتي إلى مدرسة المهندسين في المحمّديَّة حيث كنت أعمل مع مجموعة من الطلّاب. جاءني الخبر بأنّ والدي مريض جدًّا فعدت إلى المنزل فورًا. وجدته على فراش الموت، والجميع من حوله. حتّى الأطبّاء كانوا يبكون. أدركت أختي الصغيرة أن أمرًا خطيرًا يحدق بنا ولكنّها لم تستوعب ما هو تمامًا، فبدت تائهة لا تلوي على شيء. كان سيدي محمّد يمسك بيد والدي فيما جدّتي صامتة. حتّى الحسن الثاني بدا مذهولًا، إذ تبيّن أنه على وشك أن يفقدَ الشقيق ورفيق الدرب والأمين على أسرار النظام وقناة التواصل مع الخصوم والشريك أحيانًا. هنا خاطبَت والدتي الملك: "هيا انطق، قل له شيئًا ما! في الحقيقة، كان يستمع إليك



أنت فقط. لقد أحبَّنا طوال حياته نحن الاثنين أنت وأنا، هيّا، حدّثه من فضلك..."، بعد ستّة عشر عامًا، عند وفاة الحسن الثاني، قُدِّر لي أن أعيش المشهد نفسه. إنّها لحظات حرجة يختلّ فيها فجأة نظام القصر برمَّته وتتهاوى الأعراف التي تحدد السلوكيَّات في الأيّام العاديّة وكأنّ شبح الموت ينسفها نسفًا ويعرِّي زيفها. بين يدي الموت تبهت منظومة المخزن. على عكس المخزن، يعامل الموت الجميع بالتساوي، فيعود الملك إنسانًا. نعم، للموت مفعول مشابه لقنبلة النيوترون التي تعطّل أجهزة الملاحة. إنّه نقطة الضعف في النظام الملكي.

قبل وفاة والدي بسنوات، قال له الحسن الثاني يومًا: "أريدك أن تصبح بابا حسن لأطفالي" وبابا حسن هو لقب شقيق محمّد الخامس، العمّ المُدَلِّل لأبناء الملك، مولاي الحسن، ومولاي عبدالله وأخواتهما، الذي كان يَدَع لهم أن يركبوا على ظهره وأن يشدّوا لحيته وهكذا... روّعت هذه الرغبة التي عبّر عنها الحسن الثاني يومذاك والدتي. فإن يُرِد الحسن الثاني من والدي أن يكون بابا حسن يلخّص التباس العلاقة بين الشقيقين لما تحتمله من قراءات: فهي قد تعني "أريدك أن تصبح العمّ المختصّ في اللعب والدعابة بينما أنا أحتكر السلطة والمجد"، كما قد تعني "يسعدني أن تكون لأولادي في محل الأب". ندم الحسن الثاني على قولته هذه عندما أدرك أن والدتي قد حملتها على محمل التبخيس. فكانت، كلّما عرّض والدي نفسه لازدراء



أخيه، ذكّرته بلقب "بابا حسن". من جانبه لام الملك والدتي على رغبتها أن يصير زوجها لورد مونتباتن المغرب، آخر نائب للملك في الإمبراطوريّة البريطانيّة بالهند. بالمختصر، كانت أمّي والملك في منازلة دائمة يعمد فيها الواحد منهما إلى تشويه رؤية الآخر ونواياه.

في آب (أغسطس) من العام ١٩٨٣، قبل وفاة والدي بأربعة أشهر، رافقه الحسنَ الثاني إلى ملعب الغولف. كان منهكًا لا يقوى على المشي فاستقلّ العربة الكهربائيّة، وركبتْ معه بنات أخيه. وإذ أرادت أصغرهنّ، الأميرة للّا حسناء، أن تتسلّى بقيادة العربة بنفسها، صاح بها الحسن: "توقّفي فورًا! إنّه عمّك، ابن محمّد الخامس! قبّلي يديه وقدميه ورأسه... ما هذا التصرّف؟" إحتضن مولاي عبد الله الطفلة بين ذراعيه، وأجابه أمام الحضور المذهولين: "ليتك تدري. لقد أردت دومًا أن أكون من أبنائك بابا حسن!". إرتبك الحسن الثاني وطرح عصا الغولف وتوقّف عن اللعب. يومها رأيت علامات الارتياح والفخر في عيني والدتي. لقد أعطى زوجها درسًا بليغًا للملك، وكأنّه يقول له: "يا للحسرة، ليتك كنتَ أيّها الملك أكثر بساطة وصدقًا وأقلّ مكرًا وخبثًا. لو كنت كذلك لحصلتَ من شقيقك الأصغر على ما لم تحصل عليه بالإهانات والمؤامرات، ولكان حقًّا "بابا حسن" وعن طيب خاطر."

بعد وفاة والدي وعملًا بالتقاليد، أصبح الحسن الثاني ربّ



أسرتنا، يبسط عليها حمايته ويمارس عليها استبداده. إحتضن أخي الأصغر مولاي إسماعيل وسلك به المسلك التقليديّ: الدراسة في المولويَّة والمران على المنصب. نشأ مولاي إسماعيل نشأة حفيد للحسن الثاني لا سيّما أنه كان فعلًا في عمر أحفاده. لاحقًا، درس مولاي إسماعيل إدارة الأعمال في جامعة إفران، ثم شقّ طريقه في مجال الأعمال والتجارة. إلى ذلك تابع القيام بواجباته البروتوكوليّة بجانب الملك في المغرب والخارج. إنه شابٌّ مهذّب ليّن الجانب، ورغم فارق السن بيننا (١٨ سنة)، فلقد حرصت على عدم معاملته معاملة أبويّة. صغيرًا اعتاد أن يناديني بابا خويا، وهو لقب متداولٌ في العائلة المالكة، تمامًا كما كانت عمتّي الصغرى تنادي والدي، ولكن عندما علم الحسن الثاني بالأمر منعها من ذلك باعتبار أنه وحده من يستحقّ لقب "بابا"! لا أذكر أنّني أسديت له من نصيحة غير هذه: "الإمارة منصب لا مهنة، فابحث لنفسك عن مهنة حقيقيّة وإيّاك أن تكون جزءًا من البلاط الملكيّ. نعم للعائلة ولكن لا للبلاط. إيّاك من استغلال النفوذ ومن الامتيازات الخاصّة، مهما كانت الإغراءات، لأنّك إن فعلتَ سيأتي يوم تدفع فيه الثمن باهظًا". ما خلا هذه النصيحة لا حديث في السياسة بيننا وكأنّي من الأفضل لنا ألّا نتحدث فيها.

غداة وفاة والدي زارنا الملك في منزلنا ليسأل على مسمع من الملأ عن الرغبات الأخيرة للفقيد، فأجابته والدتي أنّه أوصى



بأن يُدفن جوار والده. كان الحسن الثاني يقصد الأمور الماليّة فنزل عليه جواب أمي نزول المفاجأة السيّئة، فشكّك في كلامها وتحوّل إلى الحاضرين سائلًا: "هل عبَّر مولاي عبد الله حقًّا عن هذه الأمنية الغريبة؟ ولم ينتظر طويلًا إذ بادره مرافق والدي العسكريّ، الليوتنان الكولونيل أحمد الدغيمي:

ـ إن الأميرة لا تقول إلّا الحق، وقد حدّثني الأمير مرّات عدّة إنّه يرغب عند وفاته بأن يُدفن بجوار والده، وقد كتب ذلك على بطاقة.

ـ لماذا قال ذلك لكَ أنت ولم يقله لي وأنا أخوه؟

ـ لقد قال لي ذلك خلال زيارة إلى ضريح والده، أقسم بشرفي العسكريّ على ذلك".

كان يُمكن لهذه الجرأة أن تقضي على مستقبل الدغيمي المهنيّ ولكن، لحسن الحظ، فإن العكس هو الذي حصل؛ إعترف الحسن الثاني للدغيمي بشجاعته ورَفَّعَهُ لاحقًا إلى مناصب هامّة.

لم تنتهِ المسألة عند هذا الحدّ، فقد تدخّلت جدّتي إلى جانب الحسن الثاني في هذا الصراع الرمزيّ حول مكان قبر والدي، حيث إنّها لم تتصوّر أن يدفن مولاي عبد الله بجوار محمّد الخامس. كيف لا والحسن الثاني نفسه لم يكن ليجرؤ على أن يتصوّر أن يدفن هو نفسه بجوار والده. هنا أقدَمت للّا لطيفة، زوجة الملك، وكنت أناديها "ماما" تودّدًا، على فعل لا يكاد



العقل يُصَدّقه: عندما كانت ساعة استقبال التعازي، وبينما كان حشد من حوالى ألفي شخص يتوجّه صوب منزلنا، ولدى وصول الحسن الثاني على متن سيّارته وتأهّبه للنزول منها، ارتمت للّا لطيفة على الأرض أمام السيّارة وكشفت عن وجهها ليراها الجميع وصاحت مخاطبة زوجها: "أناشدك وأتوسّل إليك، لم يطلب منك مولاي عبدالله شيئًا أبدًا طوال حياته، فانزل عند رغبته بأن يدفن بجوار والده ولا تخيّبه ميتًا". لم يستطع الحسن الثاني أن يرفض هذا الطلب، ولا يُعقل أن تكون هي أحرص منه على احترام رغبة شقيقه.

لفهم خلفيّات هذا التصرّف من قبل للّا لطيفة، لا بدّ للمرء أن يتذكّر بأن أَحد أعمامها قُتِل خلال انتفاضة شهدها الأطلس الأوسط في ١٩٧٣ـ١٩٧٤، كما أُلقِي القبض على العديد من أفراد عائلتها. وكان الموكّل بهم أحد أقسى ضباط الأمن، وقد تدخّل والدي آنذاك للحدّ من غلواء ذلك الضابط، ما تسبّب بمشادّة عنيفة بينه وبين الحسن الثاني. من هنا فلقد جاء ضغط للّا لطيفة على الملك من باب ردّ الجميل لوالدي على ما كان من تصرّفه الإنسانيّ.

في النهاية رقد مولاي عبد الله في ضريح إلى جانب والده محمّد الخامس. ولعلّ الحسن الثاني عندما رأى ما يناهز المليون ونصف المليون من الناس يشيّعون جنازة والدي، أدرك حجم الخطأ الذي ارتكبه عندما وافق على تلبية رغبته بأن يُدفن بجوار



والده، لأنّه فهم أنّي سأرث نصيبًا من هذا الرصيد من التقدير والتعاطف، والحال أنه لولا ذلك الحماس الشعبيّ الذي واكب الجنازة لما اعتبرني الحسن الثاني مصدر تهديد لعرشه.

في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٤، عقب وفاة والدي، انفجرت انتفاضة اجتماعيّة جديدة كان محرّكها الجوع، وتزامنت تلك الأحداث مع ذكرى الأربعين على وفاته. خلال هذه الموجة من الاضطرابات. جاء الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتّحدة للتعزية بوفاة والدي، عشيّة مشاركته في مؤتمر القمّة الإسلاميّة في المغرب. وافيته في إفران لشكره على ذلك، وإذ سألني عن أسباب "الاضطرابات"، أجبته أن الناس يريدون الخبز وأنّ قيمة الدرهم، العملة المغربيّة، تتآكل بسبب حجم الديون المستحقّة للجهات المانحة. ذكّرني الشيخ بتقديره البالغ لدور الوسيط الذي لعبه والدي أكثر من مرّة لديه، ثمّ أضاف: "قل لعمّك إنّني سأقِف إلى جانبه لمساعدته"، فسارعت بإبلاغ الرسالة إلى الحسن الثاني، الذي طلب مني أن أحيط بها علمًا الكولونيل العنيكري الذي رُفّع في عهد الملك محمّد السادس إلى رتبة جنرال، وكان في تلك الفترة قائدًا لفرقة من رجال الدرك المغربيّ معارة إلى أبو ظبي ومكلّفة بالأمن الشخصيّ للشيخ وأسرته. إنتقل العنيكري إلى إفران برفقة وزير الماليّة المغربيّ للقاء الشيخ زايد، فسلمهما شيكًا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وهكذا سدّدت الديون المستحقّة بجرّة قلم



واحدة!

غداة دفن والدي، وبحجّة الحداد، وضعنا الحسن الثاني في ما يشبه الإقامة الجبريّة. ثمّ طلب منّا، وطلبه لا يُرَدّ، أن نسافر إلى لندن لحضور حفل زفاف ابنة خالتي وابن شقيق أحمد الجلبي، ناظر مالية النظام الملكيّ العراقيّ السابق، ثمّ، في وقت لاحق، وفي سياق غزو العراق عام ٢٠٠٣، رجل المحافظين الجدد الأميركيّين. تكفّل الملك بإقامتنا في فندق دورشيستر، ووضع بتصرّفنا بعضًا من خدمه الخاصّ، كما هيَّأ لنا سيّارة رولز رويس للذهاب إلى قصر كروزفنور هاوس حيث أقيمت مراسم الزفاف، وهناك حرص على أن تكون مقاعدنا على طاولة الشرف. كان ذلك ولكن بعد عودتنا إلى المغرب وجدنا أنفسنا، من جديد، في منزلنا معزولين عن العالم.

في اليوم التالي على دفن والدي، جاء الحسن الثاني إلى المنزل، وطلب أن نفتح له خِزانات شقيقه التي كانت أمّي تحتفظ بمفاتيحها بعناية. رفضت أمّي أن تسلّمه المفاتيح قائلة له: "أنت ملك، ولكنّك لست ملكًا في غرفة زوجي".

ـ "أنا أمير المؤمنين"، هذا ما أجاب به الملك قبل أن يخلع الأقفال أمام الجميع. كانت هذه طريقته لإشعارنا أن مساحة الحريّة التي كان منزلنا ملاذًا لها وَلَّت إلى غير رجعة. سقطت حرمة منزلنا وبات الملك الآمر الناهي فيه وعليه، حتّى إنّه لم يتورّع عن وضع الأختام على خزانات غرفنا. هكذا وجدنا أنفسنا نعيش



في منزل لا نملك مفاتيحه. وليس بالمعنى المجازي فقط، لأن بعضًا من هذه الخزائن بقيت مختومة بالمعنى الحرفي للكلمة. خلال عبثه بأغراض والدي، عثر الحسن الثاني على نسخة من أطروحة القانون البحريّ التي وَقَفَ والدي نفسه على إنجازها بعد مغادرته البلاط الملكيّ. على صفحة الإهداء قرأ الملك هذه الجملة بالعربيّة: "إلى التي ألهمتني"، أي أمّي. إنتزع الملك الصفحة بعنف ثمّ قذف بالكتاب أرضًا غضبًا لأنّه لم يتقبّل أن يكون الإهداء لغيره.

في عام ١٩٩٢، بعد تسع سنوات من وفاة والدي، عاد الحسن الثاني إلى منزلنا واختلى في غرفة أخيه المتوفى ليصلّيَ بضع ركعات وحيدًا.

يومها رأى الأقفال المخلوعة عن أبواب خزائننا والأختام التي أمر بوضعها (لا زلت حتّى يومنا هذا أحتفظ ببعضها فلا أنسى أبدًا هذا الفصل الأليم). صُدِم الملك وأصابه الاشمئزاز من فَعلته المشينة فغادر الغرفة مسرعًا لا يلوي على شيء، ناسيًا سُبحته المفضّلة التي ورثها عن والده محمّد الخامس. في اليوم التالي، قصدت القصر لإعادة السّبحة فقال لي وقد غمره الشعور بالندم: "كيف أقدمتُ على فعل قبيح من هذا القبيل؟ كيف استطعتُ أن أخرِّب غرفة أخي...".

يوم فعل ذلك، لم تحرّكه أيّة عاطفة إنسانيّة. فبعد وضع الأختام على الخزائن أمر بتغيير حرّاس بيتنا ومنعَ أن يُرفع عليه العَلم الوطنيّ



بل أمر بإزالته، وهذه مسألة رمزيّة غاية في الأهميّة، وهكذا أخذت برفعه فوق سطح البيت كلّ صباح وبتنكيسه كلّ مساء بدلًا من ضابط الصفّ الذي كان موكلًا بذلك. علماً أن هذا العلم هو الذي لفّ به نعش والدي. في أيّ حال لم يكن بوسع الملك أن ينتزع منّي الولاء لهذا العلم. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل فرض الحسن الثاني علينا أن يدفع هو رواتب العاملين في بيتنا، فأصبحنا أشبه بضيوف لديه نسكن جناحًا ملحقًا بالقصر. كذلك أرسل الملك بأحدهم لإحراق الأوراق الرسمية التي كان مولاي عبد الله يستعملها في مراسلاته وقد طُبع عليها اسمه... بل ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أمر بوقف العمل في مطبخنا وبدأ يرسل لنا الطعام الذي يطلقون عليه اسم الملزومة في التقاليد المخزنيّة، أي الهدية التعاقديّة. إستاءت والدتي جدًّا من هذا الإجراء، ولتفادي الاصطدام مع الملك علانيّة، زعمت أنّها أصبحت نباتيّة تتّبع حمية فريدة للغاية ولا تأكل إلا السلَطات... كان الملك يسأل كلّ يوم: هل قبلت الأميرة الطاجين الذي أرسل إليها، فيأتيه الجواب بالنفي، كانت تُحيل الوجبات التي تأتينا إلى العمال المنزليّين، وقد غضب الحسن الثاني غضبًا شديدًا لمّا علم بذلك، فأمر بأن يُكَفّ عن إرسال الطعام إلينا. بعد حين على ذلك، قالت له أمّي ساخرة: "هل تدري، لقد انخفض معدّل الكولسترول في جسمي ويمكنني الآن أن أعود إلى تناول الطاجين من جديد"، فلم يزْدَد إلّا غيظًا وإهانة. ممّا كان أيضًا أنّنا لم نعد أحرارًا في تحرّكاتنا. رغم ذلك قام ياسر



عرفات الذي عرف والدتي منذ طفولتها في بيروت بزيارتنا. لم يتمالك الحسن الثاني نفسه فأرغى خلال خطبة له على التلفاز وأزبد، متذرِّعًا بلقاء جمع بين عرفات وجبهة البوليساريو في الجزائر، ذهب الملك إلى حد القول: "إنّ المغاربة الذين يتعاملون مع عرفات يستحقون أن تُلَطَّخ أبواب بيوتهم بما لا نتلفّظ باسمه". نعم، حطّ نفسه إلى هذا المستوى، كان الملك مستاء ومكفهرّ المزاج ويريدنا أن نبقى معزولين عن العالم الخارجي، وعن شبكة علاقاتنا التي لا يتحكم بها. وممّا أسرّ لي به عرفات يومذاك أنّه يخشى على سلامة والدتي.

مع الوقت أصبح هذا الحصار يهدّدنا بالموت الاجتماعيّ لأنّه في غياب التواصل مع الخارج لا يبقى إلّا الاختناق في مملكة الحسن الثاني. لقد بات ملحًّا أن نسعى إلى تخفيف القيود التي تكبِّلنا. ثمّ إنّ بروتوكول القصر أضاف إلى عزلتنا عزلة عندما بات يختلق الأعذار لتثبيط عزيمة طلاب زيارتنا: "الأميرة مريضة لا تستقبل أحدًا، مولاي هشام في الولايات المتّحدة" وهلمّ جرًّا. كفّ الهاتف عن الرنين في البيت وتحوّلت كلّ المكالمات إلى القصر الذي لا يحوّل لنا إلا من رحم ربي وكان اسمه على قائمة وضعَها الحسن الثاني بنفسه! هنا أطلّ بأعجوبة الشيخ سحيم، شقيق أمير قطر، الذي كان على صلة وثيقة بأبي والذي كنّا نعتبره فردًا من أفراد العائلة. إتّصل الشيخ بالبروتوكول بادئ الأمر، معبّرًا عن نيّته المجيئ لتقديم تعازيه للعائلة وزيارة "أخته" لمياء. لم يكلّف



أحد نفسه عناء الردّ عليه فكتب رسالة يعلن فيها قدومه. بقيت الرسالة بلا جواب إلى أن جاء إلى المغرب، حاول البروتوكول أن يثنيَه عن زيارتنا، ولكنّ الشيخ تجاوز الحواجز ومكث معنا يومين في الدار، فكان أوّل اختراق للحصار ولاحظ الجميع ـ ابتداءً من جيراننا ـ أن شخصًا ما قد تحدّى الملك بنجاح، وأنّنا لسنا بموبوئين يحجر عليهم. مع هذا الخرق للحصار، شعر العديد من الأمراء العرب بأنّه لا بدّ لهم من الارتقاء إلى مستوى ما وإظهار شيء من الوفاء لذكرى والدي. غضب الحسن الثاني ولكنّ الشيخ سحيم كلّمه بهدوء: "يا جلالة الملك، لقد توجّهت إليكم مرتين بكربّ لأسرة شقيقكم ولكنّي في المرتين لم أتلقَّ أيّ جواب، ثم أبلغتكم بوصولي. لا يمكنكم منعي من القيام بواجبي كمسلم تجاه عائلة صديقي الراحل. عندما كنتم بحاجة للمال وجدتمونا إلى جانبكم، فلا تقارنوا بيني وبين الشريد ياسر عرفات، رجاء لا تفعلوا، لست كذلك".

ذلك اليوم، أدرك الحسن الثاني أن معركته ضدّنا ستكون في غاية الصعوبة وأنّه خسر الجولة الأولى، وخاصّة أن والدتي، بمساعدة بعض أركان آل سعود، راكمت لنا ثروة لا يستهان بها. بعد خمسة عشر يومًا من وفاة والدي باعت عقارًا أهدته لنا المملكة العربيّة السعوديّة بمبلغ ٧ ملايين دولار. بالمختصر، لم نكن نشكو من قلّة الموارد، ولو أن هذه الموارد كانت محدودة نسبيًّا.

لقد كان بوسع الملك، بعد وفاة والدي، لو شاء ذلك، أن يفتح



بيننا وبينه صفحة جديدة لكنّه آثر سياسة تغييبنا محتقرًا أمّي وآملًا أن تغادر المغرب بعد فترة الحداد وليس عبثًا أن أشاع بأن "لمياء (أمي) سترجع إلى لبنان لإعادة ترتيب حياتها، سأستعيد الدار وألحقها بقصر الضيافة. سوف يستأنف مولاي هشام جعجعته إلى أن أحطِّمه، وسأتكّفل بالطفلين الاثنين الآخرين". هذا هو باختصار المخطّط الذي رسمه الحسن الثاني. لكنّ والدتي لم ترغب في العيش خارج المغرب. ففي هذا البلد بنت حياتها وصداقاتها، فضلًا عن إرادتها بأن تصمد وبأن تدافع عن البيت وعن شرف والدي بكلّ ما أوتيتْ من قوّة. هكذا وجدنا أنفسنا نتأهّب لحرب طويلة، أو على أقلّ تقدير، نتأهّب لنطبّق مقولة تروتسكي عندما بدأ الروس البيض يستعيدون السلطة، فبعث إليهم قائلًا: "ربما تنجحون في طردنا، ولكن كونوا على يقين أنّنا سنغلق الباب وراءنا بقوّة حتّى يسمعه الجميع". كنّا متضامنين ومصمّمين على المثابرة حتّى الرمق الأخير لإنقاذ عائلتنا. لأنّه كان كذلك، لا مبالغة إذ قلت بأنّ لوالدي أن يرتاح في قبره لأنّ الرباط الزوجي الذي اختاره، هو الذي ضمن لنا من بعده استقلاليتنا عن الملك، وهذه الاستقلالية هي الأُمْنية التي قضى شطورًا من حياته يحاول تحقيقها.

توالت حلقات هذه المعركة تسعة وعشرين عامًا، إلى عام ٢٠١٢، أي إلى ما بعد وفاة الحسن الثاني. لقد كانت في الواقع حربًا اقتصاديةً نشبت بين والدي وأخيه الأكبر يوم أن



تربّع الحسن الثاني على العرش في عام ١٩٦١ واستمرّت حتّى التاريخ المذكور أعلاه. الواقع أيضًا أن لا شيء يجسّد طبيعة المخزن مثل هذا الصراع الطاحن على أصول ممتلكاتنا، وهو صراع ينتقل من جيل إلى جيل داخل الأسرة الحاكمة. ومرد ذلك أننا نعيش في نظام سياسي يُشترى فيه الولاء بالمال، أي ما يسمى في الوسط الأكاديمي نظام "الغنائميّة الجديدة". في هذا النظام، من يملك الثروة يمسك بالسلطة، ومن يُحرم من المال ينقرض سياسيًا. لهذه الأسباب "البنيويّة" كما يقول علماء السياسة، حرص الحسن الثاني على الحيلولة دون أن يتمكّن والدي في ستينيّات القرن الماضي، بعد وفاة محمد الخامس، من أن يتحوّل إلى رقم اقتصادي ذي شأن. والحال أن سلوك الحسن الثاني لا يخرج عن منطق التعاقب العموديّ، حيث يحرص الملك الجديد على قطع الطريق أمام كلّ طامح محتمل للسلطة بمنعه من التحوّل إلى قطب مستقل قادر على مزاحمته. من جانبه، حاول والدي أن يفرض وجوده في إطار هذه المنظومة من موازين القوى التي كان مدركًا تمام الإدراك لقواعد لعبتها. من ثمّ فإن سردي لفصول الحرب الاقتصاديّة بين أفراد السلالة العلويّة، سيحاول قدر الإمكان ألّا يُسفه أيًّا من المشاركين في هذه الحرب. لم يكن والدي الضحيّة البريئة لدهاء الحسن الثاني ولا كان انقلابيًا مسكونًا بالرغبة في السطو على عرش أخيه. بعد وفاة محمد الخامس، والدهما، وجد كلّ واحد منهما نفسه



أسير المنطق الذي يفرضه عليه موقعه، فالأول ملك، والثاني أمير، وهذا في حدّ ذاته امتحان عسير لشخصيتيهما المختلفتين علمًا أن الاختلاف في المزاج، بينهما هو أيضًا، ولو جزئيًا، من مترتّبات المنظومة التي وجدا نفسيهما فيها.

لَيْسَ من شأني أن أجمّل صورة والدي ولا أن أشيطن صورة الحسن الثاني. كان هذا الأخير، على سبيل المثال، قد سلّم في عام ١٩٦١ ما يعادل ٨٠ ألف دولار نقدًا إلى والدي، كجزء من حصّته في إرث أبيه، ليشتريَ أرضًا مساحتها ٩٠ هكتارًا في الرباط، بجانب السفارة السوفياتية. وكان يفترض أن يكون تملّك هذا العقار استثمارًا مربحًا، ولكن والدي أخذ المال وذهب إلى أوروبا وبذّره على ملاهيه. بالمقابل قام والدي خلال العقد الذي تلا وفاة محمد الخامس بتوزيع ما لا يقل عن ٥٠٠٠ هكتار من الأراضي، أي ٨٠ ٪ من ممتلكاته العقارية من أجل استقرار العرش وتوطيد حكم الملك الجديد الجالس عليه. في تلك الأثناء، كان الملك يجهض بشكل ممنهَج كلّ المبادرة الاقتصاديّة التي يحاولها والدي. وأخصّ بالذكر عقدَين للتنقيب عن النفط: الأوّل مع شركة كَنَدْيَان دلهي للنفط المحدودة في عام ١٩٦٣، والآخر مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم في عام ١٩٦٦. الأدهى من ذلك أن الحسن الثاني تدخل في عام ١٩٧٦ لدى ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز لإلغاء صفقة بناء مساكن في المملكة العربيّة السعوديّة كان والدي قد ظفر



بها بالشراكة مع شركة بويغ الفرنسيّة. شعر السعوديون بالحرج فنحّوا وزير الأشغال الأمير ماجد بن عبد العزيز، صديق والدي، ريثما يقوم خليفته الموقّت بإعادة النظر في تلك الصفقة...

في عام ١٩٨٣ بعد وفاة والدي، وضع الحسن الثاني يده على كلّ ممتلكات أخيه، فباع لأصدقائه عددًا من الأصول التي كانت لوالدي أو كان شريكًا فيها، ومنها عدد من العقارات في الدار البيضاء، ومصنع للورق المقوّى ومعمل للإسمنت. كما باع ممتلكات له في الخارج وحوّلت الأموال المحصَّلة من هذه الصفقات إلى المغرب. بموازاة ذلك كان الحسن الثاني يُسوِّق معلومات تحفظ صورته بين الناس، منها أنه عيَّن مدبّرًا لثروة العائلة، هو وزير الصيد البحريّ السابق بنسالم الصميلي. هو كذلك ولكن الصميلي كان في واقع الحال ينفّذ أوامر سيده بحذافيرها. علاوة على ذلك، قام الملك بضغط هائل للتعرّف على هويّات أولئك الذين كان والدي في خضمّ الحرب الاقتصاديّة يسجِّل بعض الممتلكات بأسمائهم بينه وبين أخيه. في الطليعة من هؤلاء وأخلصهم لوالدي كان محمد جنان الذي توجّه إلى الملك عقب وفاة والدي وقال له: "أنت الآن رب الأسرة، تفضّل ها هي ممتلكات الأمير"، فرح الملك بذلك وأجابه: "لقد أحببتُ أخي كلّ الحبّ ومن ثمَّ أحِبُّ أن أراك كلّ يوم...". وهكذا صار الرجل فردًا من حاشية الملك وسُرَّ بذلك كثيرًا، حتّى إن الملك قال له يومًا: "لقد أحسن أخي الاختيار،



فمرحبًا بك عندي!"

إلى جانب محمد جنان، استعان والدي أيضًا بكل من أحمد الشبيهي وأحمد فرشاضو لإخفاء بعض ممتلكاته. غير أن هذين الاثنين لم يكونا بنزاهة جنان، وهما وراء اللقب المقيت "رجل العمولة ٥١٪" الذي يحيل إليه جيل بيرو في كتابه **صديقنا الملك** لدى حديثه عن والدي. لقد أفصح كلّ منهما عن أملاك والدي الموكلة إليه محاولًا الاحتفاظ بنصيبه منها أي محاولًا أن يجري عليها الاتفاق الذي كان بينه وبين والدي خلال حياته، ولكن لا هذا ولا ذاك تنبّه، على ما يبدو، إلى أنّ السمك لا يُعَلّم السباحة وأن الملك أدرى بشعاب مخزنه من أيّ أحد سواه...

كان لوالدي خزنة في مصرف فرنسيّ ضمّت الأغلى عليه من متاعه وأوراقه. بعد وفاته أراد الحسن الثاني الاطلاع على محتوياتها، فحاول إقناع مدير البنك بأنه، بوصفه رئيس دولة وشقيق المتوفّى وأمين أسراره، فمن حقّه الوصول إلى محتويات تلك الخزنة باعتبارها تحتوي لربّما على مستندات تعود ملكيتها للدولة. كلّفت عائلة أمي محاميًا لكي تتم عملية فتح الخزنة بحضوره، ويجري التحقق من خلوّها من أي وثائق تعود للدولة على أن تُقفل من جديد مع الحفاظ على الممتلكات الشخصية بداخلها. وبالفعل فتحت الخزنة وفق هذه الشروط ولم يكن بداخلها أيّة وثيقة تعود للدولة.

أخيرًا لا بُدّ من التوقف عند "ملفّ المجوهرات" الذي



أسهم بتعكير أجواء ملبّدة بالأصل؛ في ما يلي القصّة وما فيها: عرف والدي بجمع المجوهرات، سواء التي أهداه إيّاها رؤساء الدول أو تلك الأحجار الكريمة التي ابتاعها بنفسه، والتي كانت والدتي تتفنن بصياغتها لدى صيّاغ في باريس وطهران وبيروت، فطوال عشرين عامًا شغف والدي بالمجوهرات والأحجار الكريمة. أراد الحسن الثاني أن يستحوذ على هذه المجموعة التي أهداها والدي لوالدتي. لم يكن دافعه إلى ذلك الرغبة في امتلاكها بقدر ما سعى الملك لترسيخ الاعتقاد بأنّه يسيطر على كلّ شيء بالمطلق. لقد كان يعبِّر عن ذلك صراحة وبلا استحياء: "أنا السيد الذي يعود إليه كلّ شيء. المخزن يمنح والمخزن يستردّ ما منح".

زعمَ الملك أن هذه الحلي ملك للأسرة العلويّة، ولذلك فهي تعود إلينا نحن ذرّية أبي، والملك هو الوصي الشرعي علينا. لكنه اصطدم بمقاومة من طرف خالتي مُنى، التي عمدت إلى الحجز على الخزنة في باريس بعد تزوير توقيع والدتي. إكتشف الملك من خلال التجسُّس على المكالمات الهاتفية، (عندما أعيد فتح الخط الهاتفي في بيتنا ولكن عبر المرور بمقسّم القصر) بقضية التزوير هذه التي شكّلت في الحقيقة مادة خلاف بين أمي وشقيقتها. طلب الملك إخضاع التوقيع للتحليل، وإذ تبيّن أنّه ليس توقيع والدتي، باشر الملاحقة القانونيّة. أخذت هذه القضية التي كانت قيد النظر أمام محكمة باريسيّة، منحًى غير مسبوق في



تاريخ الأسرة العلويّة، حيث إنّها أكثر من مجرد فضيحة... هنا طلب الحسن الثاني من والدتي أن تتبرّأ من أختها منى، ولكنّها رفضت بشدة وأجابت : "إذا ما أُجبِرتُ على الاختيار بينك وبين أختي، سأختار أختي".

أخيرًا، طُوي الملف حيث فضّلت العائلة المالكة التستّر على أمورها الشخصيّة. بيد أن الموضوع لم يختم نهائيًّا إلّا سنة ١٩٩٢، عشيّة سفر الملك إلى الولايات المتحدّة، حيث استدعى الحسن الثاني والدتي على وجه السرعة قبل مغادرة المطار، مؤخّرًا إقلاع طائرته خمسًا وأربعين دقيقة ريثما تصل أمي، ليقول لها جملة واحدة: "استردّي المجوهرات، إنّها لأولادك". في الأسبوع نفسه أمر الحسن الثاني بهدم سجن تازمامارت السيّئ الذكر. قد يبدو الربط بين الموضوعين غير لائق ولكنَّ الخيط الناظم بينهما كان حاضرًا على ما يبدو في ذهن الملك: إدراكه بأنه مقبل على مرحلة جديدة، دعاه إلى الشروع في تصفية حساباته وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

بعد رحيل والدي، وجدت في محمد الشرقاوي زوج عمتي الأميرة للّا مليكة ملاذًا آمنًا أهرع إليه فأبثه هواجسي وأشكو إليه أحزاني بكلّ ثقة واطمئنان. شغل الرجل منصب وزير دولة في أوّل حكومة مغربيّة ثم منصب سفير في فرنسا ثم تولّى وزارة المالية وبعدها وزارة التنمية. كان هذا الرجل صاحب شخصية أنيقة، وهو فضلًا عن ذلك من رموز تاريخنا الذين أساء إليهم



الحسن الثاني في أواخر ستينيّات القرن الماضي. ومع ذلك لم يجزع ولم يكتئب مثل غيره ممن لفَظهم المخزن، بل حافظ على سكينته ووقاره، وكأنّه بذلك يقول للملك متحدِّيا إياه: إنّ المغرب أكبر منك، لقد وجد قبلك وسيبقى بعدك فتأمّل. صحيح أنّه كان من المدافعين عن التقاليد، الذين لا يرتاحون كثيرًا للديمقراطية "الغربيّة" غير أنّه كان محبًّا للإنصاف وللعدالة. كان الحسن الثاني مملوءًا حنقًا حيال الشرقاوي، وكان حنقه يتصاعد مع زياراتي المنتظمة إلى بيته، لا سيّما أيّام السبت عندما كان محمد الشرقاوي يستضيف على مائدة الغداء أفرادًا من النخبة فتتحوّل دارِه إلى منتدى للنقاش السياسي. حول تلك المائدة كنت تجد واحدًا من أبناء الكلاوي باشا (مراكش)، والمهدي بنونة مؤسّس وكالة الأنباء المغرِبيّة (ماب) وكبار الموظّفين وآخرين من مشارب شتّى يجمع بينهم كرهِهم لقسوة المخزن وسوقيّته. معظم هؤلاء توقّع لي مصيرًا أسود في مواجهتي مع الحسن الثاني. أمّا أنا فكنت أستمتع في التعبير عن أفكاري إلى حدّ الاستفزاز، مدركًا أنّه صباح يوم الأحد سيصل تقرير إلى الملك يُفصِّل له ما قيل يوم السبت حول مائدة صهره الشرقاوي، فيزداد غيظًا وغضبًا!

رسميًّا، ظل الحسن الثاني يردِّد أنه يقوم "بواجبه" أي برعاية أولاد أخيه "العزيز"، ولكن الخدعة لا تنطلي إلّا على الشعب والغرب. لدى النخبة المغربيّة وفي أوساط قادة العالم



العربي كانت اللعبة مكشوفة. على الرغم من نجاحنا في كسر "الحصار"، فإن منزلنا لم يعد يستقبل أحدًا بعدما كان عامرًا بالأفكار والنقاشات. أصبح ذوو المناصب المالية يتجنّبون لقاءنا خوفًا على مناصبهم. أما أصدقاؤنا الصدوقون فكانوا يشاطروننا الرعب، ومن كان يزورنا منهم يتوقّع أن يلومه الحسن الثاني على ذلك، بل يمكن القول إنّ الملك وجد في ذلك فرصة للانتقام من الذين كانوا يستعصون عليه من قبل.

تحت هذه الظروف، كان أكبر تحدٍّ أمامي هو أن أُنشئ مكتبي الخاص، أي كيانًا رسميًا لي مستقلًّا عن الملك. كان لا بُدّ لي أن أجترح لنفسي هويَّة اقتصادية أتفاعل من خلالها مع المحيط، سواء تعلّق الأمر بأصغر الأمور أو أكبرها. قد يبدو الأمر هيِّنًا لمن هو خارج المخزن، ولكنّه تحدٍّ بكل ما للكلمة من معنى في إطار منظومتنا. لقد جرت العادة أن يصدر الحسن الثاني مرسومًا بإنشاء المكاتب الخاصة لأعضاء العائلة المالكة، وهذا ما كان مع ابنه سيدي محمد ومولاي رشيد. أما أنا فتحايلت على غياب المرسوم، واخترت اسم "المكتب الخاص بالأمير مولاي هشام"، فلم يعترض الحسن الثاني مباشرة ولكنه اقترح أن يتكلّف مكتبه الخاص بنفقاتي، وهو ما رفضته بأدب. بعد حين، فتح الملك الموضوع مجدَّدًا، فسألني وهو يتأمل الرسائل التي يُصدرها مكتبي: "ما الغاية من كلّ هذا؟" فأجبته ما معناه أنني اصطنعت لنفسي بطاقة تعريف، فأجاب بصرامة: "أنظر،



سأنشئ لك مكتبًا خاصًا كما فعلتُ مع أبنائي. سيكون المسؤول عنه هو مكتبي، وتحت إشرافي". ربحًا للوقت اعتذرت بأدب عن هذا "الشرف الكبير" مع اقتناعي بأنّ المماطلة لن تجدي في نهاية المطاف نفعًا، فالحسن الثاني يتحّكم بكل ما يتحرّك في مملكته بما في ذلك الزمن! للخروج من عنق الزجاجة هذا، كان لا بُدَّ من الالتفاف على الملك، وهذا ما كان. كان لفندق حياة ريجنسي بالدار البيضاء دَيْنٌ يناهز ٥٠٠ ألف دولار، في ذمّة صديق والدي علي بوخشيان، الذي جئت على ذكره سابقًا، فقمت صوريًّا بتسديده باسم "مكتبي الخاص". في الواقع، طلبتُ من علي بوخشيان أن يسدي لي خدمة هي أن يسدّد دينه ولكن باسم مكتبي، ففعل، وقد انطلت الحيلة على الحسن الثاني الذي توهّم أنّي قادر على دفع هذا المبلغ الكبير، وفضَّل السكوت. منذ تلك اللحظة، لم أعد في نظره ابن مولاي عبد الله فقط ولكن مولاي هشام الذي يملك من الإمكانيات ما يكفي ليفرض وجوده، وكأنّه يقول للملك: "أنا أمير وفي الوقت نفسه مستقلٌّ ماديًّا عنك". لقد دامت المبارزة من أجل الاستقلاليّة هذه عامين كاملين!

ما إن تحقّق ذلك حتّى عدتُ إلى موضوع يخصُّ والدي فاستفسرت من الحسن الثاني عن كلّ القيل والقال الذي سار حول إدمان والدي على الكحول. كان الأمر يُؤرقني بل ينخر كياني، وكان يلحُّ عليّ اللغز أن أفهم لماذا استمر الملك في



الترويج لهذه الأكذوبة. لقد طالعتُ بعناية الملفّ الطبيّ الخاصّ بأبي مستعينًا بالطبيبين غاي وكيرشنير (الأول أخصّائي في أمراض القلب، والثاني أخصّائي في أمراض الجهاز الهضمي).

كان الطبيبان هذان يعرفان بالتفصيل حالة والدي الصحية. يومًا ما وجدتُ الفرصة سانحة فسألت الحسن الثاني: "لماذا أسأتم إلى ذكرى والدي بترويجكم للشائعات حول إدمانه، في حين أن الثابت من ملفّه الطبي هو إصابته بسرطان؟". إستولت على الملك حالة عصبيّة رهيبة، وكأنّ سؤالي أخرج شبح والدي من قمقم مختوم، من إذ ذاك تصدّعت علاقتي بالملك لم يكتب لها أن ترجع أبدًا إلى سابق عهدها. لا أنسى، يوم جنازة والدي كيف انفرد بي الحسن الثاني وقال لي : "لقد أمضيتَ سنتين في جامعة برينستون، وحقّقت رغباتك هناك. الآن عد إلى الوطن"، وراح يزعم أنه لم يوافق أبدًا على دراستي في الولايات المتحدة، ثم فاجأني بقوله: "هل تعلم أن قاتل الملك فيصل هو ابن أخيه، نعم ابن أخيه ومن أقرب الناس إليه، ولكنه قتل عمه لأن أميركا لعبت بأفكاره". لم أستسلم للموقف بل أجبته: "ماذا تريدون مني أن أفعل هنا؟ هدفي أن أحصل على الشهادة الجامعية، وأتحدّاكم أن تقعوا على خطأ واحد ارتكبته خلال وجودي في الولايات المتحدة ولو على مخالفة سير!"

"هذا ليس الموضوع! أنت اليوم في المركز الثالث في ترتيب الخلافة، وأريدك تحت أنظاري، وأن أسهر على تربيتك كما



ينبغي، فمن يدري... لعلّ مكروهًا أن يصيبني أنا وأولادي".
ـ أن يصيبك مكروه؟ مستحيل، كيف لك أن تتخيّل ذلك، في حين أنّك تعتبر نفسك منذورًا للأبد؟ دعوتك إيّاي للبقاء فخّ لا أكثر ولا أقل.
غضب الملك مرة أخرى وأنزلني من سيارته البولمان ٦٠٠ وهو يصرخ: "على أي حال، لقد اتخذتُ قراري ولن تعود إلى الولايات المتحدّة!" منذ أن حمَّلتُ الحسن الثاني مسؤولية المتاعب التي عانى منها والدي، أصبحت أحاديثنا صداميّة، ودخلنا مرحلة المواجهة الصريحة، مع عزم منّي على عدم الاستسلام. عندما حان موعد السفر صعدت إلى الطائرة للعودة إلى الولايات المتحدة إلّا أنها لم تقلع. وما هي إلّا أن وافاني إلى الطائرة محمد المديوري رئيس جهاز أمن الملك، فوقف أمامي بجلبابه الأنيق وأخبرني أنه مأمور بإعادتي إلى القصر. رفضت أن أرافقه. كنت مدركًا لضعفي في هذه المواجهة ومدركًا أيضًا أن الحسن الثاني لا يحترم إلا من لا يرضخ لسلطته.
"صاحب السمو، بإمكاني أن أنزلكم من الطائرة عنوة".
ـ إن أرغمت على مغادرة الطائرة سأعتبر أنّني خسرت جولة لا المعركة. ونظرت إلى الخلف وأضفت متهكّمًا: "إنّ ابنك خالد هنا في الطائرة، ويجلس خلفي وسيعود لمتابعة دراسته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. هو مبتعث بمنحة ملكّية، أمّا أنا فلا".



طأطأ المديوريّ رأسه وغادر الطائرة. على الأرجح لمكالمة الحسن الثاني. أخيرًا، وبعد تأخير دام ثلاث ساعات، أقلعت الطائرة، والملكُ يستشيط غضبًا، والمعركة مؤجّلة بلا ريب. وصلتُ إلى الولايات المتحدة متيقّنًا بأنّ مرحلة جديدة من مراحل المواجهة قد فتحت، فبادرت على الفور إلى مغادرة البيت الخاصّ الذي كنت أنزل فيه، وسلّمت مفاتيحه إلى القنصل واستأجرت غرفة في الحي الجامعيّ، فيما عاد مرافقي إلى المغرب.

بعد فترة وجيزة، على ذلك، ولدى مغادرتي إحدى المحاضرات، أُبْلغت أن رئيس الجامعة يستدعيني على جناح السرعة. بغمضة عين بدّلتُ ثيابي وتوجّهت إلى مكتبه الواقع في مبنًى مُهيب مصنّف كأثر تاريخي لما كان من إيوائه الكونغرس الأميركيّ خلال الحرب، يوم أن احتلّ الإنجليز المبنى الأصليّ في فيلادلفيا. لا زالت آثار قذائف المدفعيّة ظاهرة على الجدران، وصورة الملك جورج معلّقة في مكتب الرئيس. هناك فهمتُ لأوّل مرّة ما نظّر له بعضهم من أن للملكيّة وجهين، فالملك، وإن كان مستبدًّا، هو رمز وحدة الأمة، ومن ثمّ فصورته تستحقّ أن تعلّق على الجدار، ولو كان موضع اعتراضٍ من الرعية. طمأنني الرئيس بداية ثمّ قال: "لقد اتّصل عمُّك بالجامعة، وهو يريدك أن تعود إلى المغرب".

ـ سيّدي الرئيس، أيستطيع ذلك! أنا أدفع أقساطي الجامعيّة



ووالدتي موافقة ولم تعترض.

ـ ولكن الملك هو الوصيّ القانونيّ عليك إلى أن تبلغ الواحدة والعشرين، وله الحقّ في النظارة على دراستك. نحن ملزمون بأن نطلعه على نتائجك، وعندما يأتي موفدوه سأنادي عليك، ولكن أوّد أوّلًا أن أعرف هل ترغب في البقاء أو المغادرة؟

أؤكّد لك رغبتي في البقاء.

بعد أيّام على ذلك أتى إلى الجامعة محاميان يرافقهما القنصل العامّ للمغرب لدى الولايات المتحدة، عبد السلام الجعيدي، وهو من متملّقي الحسن الثاني المقرّبين، يتكلّف بمشترياته في أميركا، من الملابس إلى السيّارات... كنت وسيدي محمّد نلقّبه بملك المشتريات. فضلًا عن ذلك، كان معروفًا باجتراح الحلول لأعقد المشكلات. كانت محظيّات الحسن الثاني على سبيل المثال يأتين، بين الفينة والأخرى، بالقطط والفئران إلى غرف نوم الملك لإزعاجه لأنّه كان يكره هذه الحيوانات. وإذ سئل الجعيدي أن يجد الحلّ وجده بأن اشترى كلبين ضخمين من فصيلة الأكيتا. وما إن سمح الملك بأن يشاطره الكلبان جناحه ، حتّى اختفت فجأة القطط والفئران!... جلس القنصل أمام رئيس جامعة برنستون ممتقع الوجه: "إنّ الملك يريدك أيّها الأمير أن ترجع. لا بدّ من عودتك إلى المغرب". أكّدت أمام الجميع رغبتي في البقاء، فقال أحد المحاميَيْن إنّ الملك هو وليّ أمري وإنّ باستطاعته استطرادًا أن يرغمني على العودة. هنا أخرج رئيس



الجامعة وثيقة تتضمّن رأيًا قانونيًّا مضادًّا أعدّه محامي الجامعة، وخلاصته، أنّه ليس لأحد أن يرغمني على إيقاف دراستي ما دمت أتابعها بانتظام. تدخّل الجعيدي برعونة مهدّدًا بأن الأمر قد تكون له "تداعيات دبلوماسيّة"، فأجابه الرئيس إنّه سيتّصل بوزارة الخارجيّة إذا ما تطور الأمر في هذا الاتجاه، وأضاف أيضًا على سبيل التحذير إنّه سيتّخذ الإجراءات الكفيلة بضمان سلامتي، ثمّ رافق الوفد إلى الباب معتبرًا أن الملفّ قد طوي.

بعد هذه الواقعة قضيتُ ستّة أشهر في الولايات المتّحدة دون أيّ اتصال مع القصر، متسائلًا متى سيرسل الحسن الثاني من يختطفني في ممرّ مُظلم ويضعني في كيس ليعيدني بالقوّة إلى مملكته. كانت أمّي تُساندني ولكنّ التواصل بيننا كان قليلًا لأنّنا كنا نتدارك التجسّس على اتصالاتنا باستعمال شيفرة خاصّة بنا. نشفّر أحاديثنا بالإحالة إلى كتابين لدى كلّ واحد منّا نسخة منهما، الأول عن النضال البيئيّ بقلم كارول فان ستروم عنوانه: **الضباب المرّ ـ مبيدات الأعشاب وحقوق الإنسان**؛ والثاني هو **قاموس أكسفورد الموجز**. كنّا نتبادل عبر الهاتف أرقام الصفحات والسطور التي تشتمل على الكلمات التي نؤلّف منها جُمل أحاديثنا. كان الأمر شاقًّا لا سيّما أن شبح الحسن الثاني كان يحفّ بنا مهدّدًا بالانقضاض علينا.

بعد عودتي إلى جامعة برينستون، ولكيلا أدع والدتي في موقف حرج، تكفّلت خالتي الكبرى علياء، التي عوّلتُ عليها في



أحلك الظروف، بتمويل دراستي. أُسقط الأمر من يد الحسن الثاني، فتوجّه إلى الملك السعوديّ فهد، بطلب غير مسبوق: أن يستدعي أبناء أخيه، وهم أبناء خالتي، وأن يدعوهم إلى النأي بأنفسهم عمّا بينه وبيني: "إنّه نزاع شخصيٌّ بين ابن أخي وبيني، وإذا أقحمَ أبناء أخيك أنفسهم فيه فتذكّر أن لك أيضًا خمسة آلاف من أبناء الأخوة وباستطاعتي أن أشعِل فتنة في عائلتك". هذا ما أخبرني به أبناء خالتي. يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٤ بعد أشهر من الصمت، وإذ كنت في الجامعة، اتصل بي الحسن الثاني هاتفيّا: "كيف حالك أيّها الغبيّ العنيد؟ لقد اقترب عيد ميلادي، فهل تنوي الحضور؟ ماذا ستحضر لي كهدّية؟ في الواقع، كلّ السجال حول موضوع دراستك هراء في هراء. عليك أن تنسى الموضوع ولك أن تتابع دراستك حتّى تنال شهادتك". أغلِق الملّف إذًا، وعدتُ إلى المغرب بمناسبة عيد ميلاد الملك يوم ٩ حزيران (يونيو)، وكانت معاملته إيّاي على قدر من اللطف. لدى عودتي إلى برينستون اكتفى الحسن الثاني بأن أرسل برفقتي ضابطين من الشرطة الملكيّة هما الليوتنان عميري والليوتنان التوزاني، وأستاذًا في المدرسة المولويّة كان يعلّم آنذاك سيدي محمّد، ممازحًا اتصل بي سيدي محمد وسألني: "هل تعرّفت على أستاذك الجديد؟".

ـ بالتأكيد! يا له من هدية!

ـ أحسنت، ويسرّني أنني قد تخلّصتُ منه. شكرًا لك!



في ثنايا لطفه، كان الحسن الثاني يواري خطّته الرامية بأن تعود والدتي إلى لبنان وبأن يتعهّد شقيقي وشقيقتي حيث ألحقهما بالمدرسة المولويّة. كنت الوحيد المنفلت من سيطرته، ولكنّه اعتقد أنّني بعد عودتي من أميركا لن ألبث أن أعود إلى بيت الطاعة. في الوقت نفسه، كلّما كنت أزور المغرب كان يتعمّد ألّا أقضي وقتًا طويلًا معيّة أخي وأختي، فما أكاد أصل حتّى يرسلهما مع أولاده، أبناء عمّهم، في زيارة رسميّة إلى مكان ما. كان هدفه مزدوجًا: تحطيم حياتنا العائليّة من جهة، وتهميش مَوْئل ذكرياتنا، أي بيتنا في الرباط، لا سيّما أن هذا البيت كان من عناوين التمرُّد على سلطته.

من هنا، فإنّ مصالحتنا الشكلية كانت مدعاة حزن وهزل في الآن نفسه. ذات يوم من أيام سنة ١٩٨٤، استقبلني ديفيد روكفلر شخصيًّا، وأخبرني أن الملك قد فتح لي حسابًا لديه ولكنّه لم يودع فيه إلا سنتًا واحدًا، أي جزءًا واحدًا من مئة جزء من الدولار الأميركيّ! ثم استدعاني الحسن الثاني وقال: "سوف أخصّص لك مبلغًا شهريًّا. سيدي محمّد يحصل شهريًّا على ٧٥٠٠ درهم. أنت ستحصل على ٥٠٠٠ درهم مثل مولاي رشيد". كان هذا المبلغ متواضعًا بالنسبة لي ولو لمصروف الجيب، فقصدت سيدي محمّد أسأله كيف يدبر أمره بمبلغ ٧٥٠٠ درهم، فقال إنّه حاول في البداية أن يحصل على أكثر من ذلك. ذات مرّة طلب من خيّاط ماهر شهير في باريس أن يخيّط له عشرين بزّة



وأن يرسل الفاتورة إلى القصر، لكنّ الفاتورة وجدت سبيلها إلى مكتب والده الذي نادى عليه ووبّخه توبيخًا شديدًا، ورفض أن يدفع المبلغ للخيّاط الفرنسيّ. هنا استنجد سيدي محمّد بوالدي لإنقاذه من ورطته، فدفع عنه المبلغ خلسة.

أصغيت إلى وليّ العهد مذهولًا، لأني لم أتعوّد هذه الأساليب في العلاقة مع والديّ. لكن، ما العمل الآن؟ لم تكن المسألة مسألة احتياجات بل تحدٍّ جديد يواجهني به الحسن الثاني تحت ذريعة مصروف الجيب الذي ينوي التكرّم به عليَّ. وهكذا وجدتني، مع أبناء عمّي، ننخرط في لعبة مراهقة لعلّها من الطقوس التي لا بدّ للأمراء الباحثين عن التحدّي من المرور بها. بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، وهو العام الذي بدأت فيه حياتي المهنيّة، تعاطيت مع أولاد عمّي في لعبة "التسلّل" التي كان جميع من حول الملك يتعطاها حسب قدرته. على سبيل المثال، كان الملك يمنح لكلّ أمير مرّة في السنة رخصة لاستيراد سيارتين مُعفاتين من الرسوم الجمركيّة. لم تكن السيّارات التي يحقّ لنا باستيرادها سيارات أحلامنا، ولكن سيّارات مرسيدس تتمتّع بمواصفات سلامة عالية. كانت تجارتنا الصغيرة تقضي بأن نحتفظ بسيًاراتنا القديمة ونعيد صباغتها بلون جديد ونبيع السيّارات الجديدة المستوردة ونقبض ثمنها نقدًا. كانت العملية تستلزم التواطؤ أولًا مع وكيليْ مرسيدس المحليّين، شركة الإخوة حَكَم وهم أصدقاء لنا يحتكرون استيراد تلك السيارات الألمانيّة. أمّا المتواطئ الثاني



فكان الميكانيكيّ الذي يصبغ السيارات واتفق أنّ الميكانيكيّ الكورسيكيّ مارسيانو هذا كان صديقًا قديمًا لوالدي ومن معارف الحسن الثاني في حلبات الغولف؛ أول مرّة طلبنا منه مساعدتنا فعل ذلك عن طيب خاطر وفي المرّات التالية وجد نفسه متورّطًا فاستمرّ في تلبيتنا، تحت ضغط ابتزازنا اللطيف.

تجارتنا الصغيرة الثانية كانت تذاكر السفر. كان الحسن الثاني يُهدي كلّ واحد منّا، ورفيق سفر من اختياره، تذاكر سفر على الدرجة الأولى إلى الوجهة التي يشاء. كانت الشركة التي تُشرى منها التذاكر هي شركة طام. كذلك كنت أختار وجهات بعيدة ثمّ أوقف رحلتي في باريس وأستردّ فرق الرحلة نقدًا. كان صاحب شركة طام بنسعيد الحريزي يحتكر بيع التذاكر للقصر وللقوات المسلّحة الملكيّة، وكان، على غرار الكثير من المسؤولين المدنيّين والعسكريّين، متواطئًا في هذه اللعبة التي يربح فيها الجميع. ومن ثمّ فإن الجميع أيضًا كانوا يلتزمون التكتّم لتستمرّ البقرة الحلوب تدرّ على الجميع من ألبانها.

لقد اتّفق لي في عداد ما اتّفق أن تاجرت بالرمل! مرّة في العام، بالتواطؤ مع عسكريّ برتبة معاوِن مولج بحماية شاطئنا الخاصّ في تمارة، كنت أنظّم عمليّة شفط لرمل ذلك الشاطئ ثم أقصد في صباح اليوم التالي مركز الشرطة لأشكو سرقة الرمال مدّعيًا أنّني الضحيّة. جرت العادة أن لا يفضي التحقيق إلى نتيجة ولتهدئة روعي كان يعوّض عليّ بالكميّة نفسها من الرمال.



كان البلد يعجّ بهذه الممارسات، حيث يجري تسييل كلّ ما يباع ويشترى. حتّى الهواء لو أمكن بيعه لما تردّد البعض في ذلك. كانت الأحراج الملكيّة الشاسعة مشجرّة بالصنوبر و الأوكاليبتوس، وكانت تشذّب مرّة كلّ أربع سنوات؛ كذلك كان يكفي مثلًا أن ينال الواحد حظوة بيع ما يشذّب من هكتار أو بضعة هكتارات لتجميع مبلغ معتبر.

من الامتيازات التي كنّا نحصل عليها أيضًا، قسائم وقود صادرة عن الجيش والشرطة لنحو خمسين سيّارة. أن نبيعَ قسمًا من هذه القسائم كان أيضًا من الأمور المألوفة. سيرًا على تقليد أرساه هو ووالدي، كانَ الحسن الثاني يمنحني، مرّتين في السنة إجازة صيد في الأطيان الملكيّة التي تُطلق فيها طرائد جرت تربيتها في حظائر خاصّة. هذه المنحة أيضًا كنت أقايضها مع بعض الأثرياء لقاء مبالغ يودعونها في حساب مصرفيّ خارج المملكة. خلاصة الأمر أنّنا كنّا نتدرّب بالمال الحيّ على مقاعد واسعة دونما أن يملك الملك مؤاخذتنا على ذلك، لأنّ المنظومة منظومته وهو نفسه منغمس فيها وسيّدها!

آنذاك لم تكن هذه التجارات، في عرفي، سوى لعبة قطّاع طرق مسلّية. أمّا لِسَدّ حاجات الحياة، بالمعنى الأوسع للكلمة، فكنت أتوكّل على عدد من أصدقاء والدي المنتشرين في دول المشرق والخليج. وفي الطليعة من هؤلاء الملياردير اليمنيّ علي بوخشيان. كان بوخشيان من الجيل الأوّل من المهاجرين



اليمنيّين إلى المملكة العربيّة السعوديّة، أي أولئك الذين وصلوا إلى السعودية قبل بروز طبقة المقاولين المحليّين. كان علي بوخشيان يحبّ والدي حبّه لأبنائه، حتّى إنه رفض عرض الملك أن يتشارك معه على حسابنا. أراده الملك أن يقوم بمشروع عقاريّ على قطعة أرض تعود ملكيتها لوالدي في قلب الدار البيضاء. رفض بوخشيان تحت طائلة المسؤولية أن تتعرّض ممتلكاته في المغرب للمصادرة. لم نحتج يومًا إلى شيء إلّا ولبّى هو أو شقيقه سالم طَلْبَتِنا. من المُلبّين لنا عند الحاجة أيضًا أذكر الأمير عبد الله الفيصل الابن البكر للملك السعوديّ. لقد تعرّض، بدوره، لمتاعب في المغرب بسبب الصداقة التي كانت تجمعنا، كان الأمير عبد الله لا يرفض لي طلبًا أبدًا، وكان يعطي بسخاء ومروءة ونبل، وكذلك الحال مع الشيخ القطريّ سحيم الذي تحدّثت عنه سابقًا.

أخيرًا وليس آخرًا، لا بدّ لي من الإشارة إلى سكرتير الحسن الثاني الخاصّ، عبد الفتّاح فَرج. على الرغم من قربه من الملك، ساندني دومًا ضاربًا عرض الحائط بالخلافات العائليّة، لقد كنت منه ابن أبي، أزوره في بيته، فيقدّم لي الشاي ويُصغي إليّ ولا يردّ لي طلبًا. لا أدري لماذا كان يحرص عليَّ كلّ هذا الحرص. لربّما تحت تأثير زوجته الألمانيّة ريتا التي كانت صديقة حميمة لجدّتي. سألته يومًا من باب الفضول هل يخفي علاقتي معه عن الملك فأجاب: "أنا وفيّ لصاحب الجلالة، ولكن لنفرض أنّي



أتيته يومًا وبسطت بين يديه طلبًا لصالحك، هل تعتقد أنّه سيرفضه في حين أنّه يؤمّنني على المليارات؟".

كان فَرج في المشهد المغربيّ رجلًا فريدًا من نوعه لا تؤثّر فيه المتغيّرات الظرفيّة؛ وكانت زوجته مهووسة بأمور التغذية وتحسب السعرات الحراريّة التي يتناولونها في المنزل بدقّة متنامية، بل كانوا يضعون قفلًا على باب برّادهم علمًا أن هذا البرّاد كان خلوًا إلّا من بضع تفاحات هزيلة ! كانت حياة فرج في المغرب منظّمة كالساعة، ولكنّها لم تكن كذلك عندما كان يأتي إلى الولايات المتّحدة، فألتحق به في نيويورك لتناول العشاء معه. أيامذاك عشق شابّة روسيّة جميلة اسمها لودميلا تعيش في نيويورك. عندما يغيب فَرج وتشتكي لودميلا من الوحدة، كنت أدعوها للعشاء، وأردّد على مسامعها أن فَرج ليس كأيّ رجل وأنّها محظوظة جدًّا لكونه شغوفًا بها، فتغمرها البهجة والسعادة. الخلاصة أنّني كنت أدافع عن فَرج لدى الشابة التي أسرت قلبه كما كان يدافع عنّي لدى الحسن الثاني.

سيدي محمّد، أيضًا، تعاطى رغم الرقابة الصارمة المفروضة عليه من طرف والده تلك التجارات التي تحدّثت عنها. وإذ لم تفلح تلك الرقابة الأبويّة فلأنّ معظم المسؤولين كانوا يفضّلون غضّ الطرف عن تصرّفات الملك المقبل. ولعلّ الوحيد الذي لم يساير الإجماع هذا كان وزير الداخلية آنذاك، إدريس البصري، الأميل إلى مولاي رشيد. كأمراء، كنّا نتواطأ على فكرة الاستفادة



هذه ولكن كلّ واحد، في نهاية المطاف، كان يعمل لمصلحته الذاتية، من نافل القول إن الحسن الثاني كان يدرك جيّدًا أنّ ما نتصرّف به من أموال يفوق بكثير عطاءاته، ولكن ما عساه يفعل وقد التفَّت حوله خيوط شبكة الفساد التي نسجها هو بنفسه. كانت استقلاليتي الماديّة، بغضّ النظر عن مداخيل تلك التجارات الصغيرة، تمنحني القدرة على الصمود. أمّا من وجهة نظر الملك، فكنت بؤرة تمرّد استعصى عليه إخمادها.

في بعض الأحيان، كان مبلغ الـ ٥٠٠٠ درهم المخصّص لي يتأخّر أشهرًا عدّة ثمّ يتدارك الملك الأمر فيرسل إليّ المبلغ المتأخّر في حقيبة مملوءة بأوراق نقديّة من فئة عشرة دراهم. لم تكن المبالغ التي تحتويها هذه الحقائب كبيرة ولكنّ حجمها كان يبدو كبيرًا. كان الحسن الثاني لا يحب أن يقال إنّي أعتمد على موارد غير تلك التي يضعها بتصرّفي، فحرص على أن يشيع الاعتقاد بأنّي لا أعيش إلّا بفضل سخائِه. طبقًا لتقاليد المخزن، كانت هذه العطايا تسمّى "المونة" حيث إنّها مزيج من المال ومن مشاعر المودّة. هكذا، فعندما كان الملك يرسل إليَّ بتلك الحقيبة المحشوَّة بالأوراق النقديّة الصغيرة، فإنّه، في الحقيقة، كان يريد أن يبرهن على وفائه الماديّ والمعنويّ، حيال ابن أخيه على مرأًى من الجميع.

الملك في مملكته سلطان، لا سيّما متى ما كان الملك المعني هو الحسن الثاني. وحذار حذار من اللعب مع الملك تحت أيّ عنوان من العناوين. هذا هو الدرس الذي استخلصته من واقعة "كوكو".



كوكو ببّغاء ذو منقار أصفر وريش أدهم، كان من الحيوانات التي يعتني سيدي محمّد بتربيتها في مدينة سلا في دارته الواقعة في الصابلون. كان الحسن الثاني يكره كلاب الدوبرمان وسيّارات البي أم دابليو، وكان هذا كافيًا لكي يعشق ابنه الأكبر هذا النوع من السيّارات الألمانيّة ولكي يقتني كلبًا من هذه الفصيلة، وديعًا رغم ضخامته وقد أسماه جالوت؛ خلال سهرة سال فيها الخمر بكرم حاتميّ، فاجأنا الملك بزيارة غير متوقّعة. وفيما كان يرتقي السلَّم المؤدّي إلى حيث كنّا، نُمي إلى سمعه رشق من الشتائم. وإذ صار بيننا لم يكتشف الملك فقط أن مصدر الشتائم، هو الببغاء كوكو الذي كنا نلهو ونسقيه الخمر بل إنّ كوكو مدرَّب على سبّ الملك بأقذع الشتائم. بلا إبطاء أصدر الملك حكم الإعدام على كوكو: "أمّا هذا الطائر، فسيُقدّم لي غدًا على هيئة طاجين بالحامض"، ثمّ انصرف حاملًا القفص وبداخله كوكو المسكين. إنتظرتُ حينًا من الزمن أن يهدأ غضب الملك ثم ذهبت إلى القصر أتشفّع للصفح عن كوكو، فقبل الملك تأجيل التنفيذ، ولكنّه أبقى الطائر لديه. بمناسبة العيد المقبل، عدت للتوسّل بأن يُطلق سراح كوكو، لكن دون جدوى. ثمّ كان يوم وجدتني فيه برفقة سيدي محمّد عند الملك، فنادى أن يحضر كوكو في قفصه، وما إن أزيل الستار عن القفص حتّى صرخ كوكو في وجهنا: "أنتم أوباش أيّها الأمراء!"، "عاش الملك!"، فعُدنا ومعنا ببّغاء أخضع لإعادة التأهيل بالحشيش!




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الثَّالث

الوريث

في عام ١٩٨٥، نلت دبلومًا في العلوم السياسيّة على أطروحة موضوعها: الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ثمّ قرّرت مواصلة دراستي، في برينستون نفسها، وإنّما في مجال الهندسة الماليّة، وهي من العلوم التطبيقيّة المتصلة بالواقع. لم يكن في المغرب ما يجذبني حقًّا، لا سيّما أن الملك كان يمرُّ مجددًا بطور من أطوار المرارة والغضب حدّ أنّه قرّر في عام ١٩٨٦ حرماني أنا وأخي وأختي من لقب "صاحب السمو الملكيّ"، واستبداله بلقب "صاحب السمو" الذي يخلو من السمة السياديّة. طوال أسابيع راح مذيعو الأخبار في دار الإذاعة والتلفزة الوطنيّتين يقولون: "الملك الحسن الثاني يرافقه صاحب السمو الملكيّ، آه... لا، عفوًا، صاحب السمو...". لقد أراد الملك من وراء ذلك أن يميّز بوضوح بين ذريّته هو وذرية أخيه المتوفّى. كنت



آنذاك في عنفوان شبابي، معتزًّا بنفسي، فتأثّرت بهذا القرار الذي جرح كبريائي في الصميم. من حسن الحظّ استدعتني جدّتي لأبي، للّا عبلة لتقول لي: "إسمع، كلّ هذه الألقاب أتتنا من الغرب وهي مجرّد ألقاب، فلا أنت صاحب سموّ ولا ملكيّ، أنت من الأشراف. وإذا اتّخذ الحسن الثاني القرار فلخشيته أن تسرق الأضواء من ابنه". كانت تعرف كيف تخاطب عواطفي فساعدتني على تجرّع هذا القرار الذي اعتبرتُه مُهينًا. اليوم ومع مرور الوقت، أدركت كم كانت على حقّ. أليس أنني لم أدع لقبًا إلّا حملته: "صاحب السمو الملكي"، ثمّ "صاحب السمو"، ثمّ "الأمير الأحمر" وبعدها "الأمير الأخضر"، وحتّى "الأمير الأصفر" عندما عملت في آسيا... كان كلّ ذلك ولكن الحساب المصرفيّ الذي افتتحه الحسن الثاني يوم كنت طفلًا بقي يحمل هذا اللقب: "صاحب السموّ الملكيّ مولاي هشام".

أدّت للّا عبلة دورًا هامًّا في القصر. لقد استقرّت هناك لأنّها تحبّ أن تجد نفسها في قلب السلطة، وأن تمارس ما تتيحه السلطة من تأثير وهذا على خلاف من سبقنها من أمهات الملوك. رغم مستواها التعليميّ المتواضع كانت ذات فطنة وحسٍّ سياسيٍّ. كانت حقًّا سيّدة عظيمة، وكنتُ معجبًا بإرادتها القويّة لأنّها، رغم تقدّمها في السن، ظلّت تدرس اللغتين الفرنسيّة والعربيّة لتتدارك ما فاتها من التعليم أيّام الصبا. كانت صارمة وخصوصًا مع نفسها، وكانت تنادي ابنها الحسن الثاني "سيدنا" أمّا هو



فكان يعاملها باحترام كبير. يقال، في أوساط العائلة، إنّها هي من أقنع الملك الشابّ بالحفاظ على الحريم، وهذه نصيحة فيها مصلحتها، لأنّ كثرة النساء حول الملك تقوِّي موقع أمّه. أعتقد أن الحسن الثاني لامها في قرارة نفسه على سلطتها الخفيّة دون أن يبدي لها ذلك.

وافقت للّا عبلة على انتقالي من المدرسة المولويّة، لأنّها رغم حرصها على أن يكون ولائي لابنها مطلقًا، رغبت أن يتحقّق عن اقتناع بعيدًا من أيّة مقايضة ولا إساءة لكرامتي. من ثم فهي لم تدّخر جهدًا لتنقية الأجواء بيني وبين الحسن الثاني أو بيني وبين وليّ العهد. وكثيرًا ما كانت تردّد على مسامعي هذه النصيحة: "لا تظهِر ذكاءك، بل ارتكِبْ الأخطاء لكي يتمكّنوا من تصحيحها لك"، بل إنّها كانت تنصحني أن "أكتب إلى الحسن الثاني رسائل فيها أخطاء إملائيّة" و"ألّا أتحدّث عن أمور تعلّمتُها في أميركا وقد يجهلها هو". كانت الحكمة عند للّا عبلة ترادف البساطة، وقد غمرتني بعنايتها إلى أن وافتها المنيّة في عام ١٩٩٢، وأملها أن أعود، يومًا ما، "سالمًا" إلى كنف العائلة الملكيّة، ولكنّ أملها هذا لم يتحقق مع الأسف.

عام ١٩٨٦ مرضت والدتي. أصيبت باضطراب عصبي غريب يظهر في حركة الفكّ. من المرجّح أنّه مرض نفسيّ يتطوّر بفعل أسباب عصبيّة أو جرثوميّة غير معروفة، أو بسبب تضافر هذه الأسباب معًا. أوّل الأمر أصاب هذا المرض بعض الطيّارين



الأميركيّين خلال الحرب العالميّة الثانية، فافتُرض أنّ سببه الإرهاق. على أيّ حال، رافقتُ والدتي إلى مستشفى بنيويورك، ومكثت جوارها لرعايتها. هناك حذّرني الدكتور بلومب وهو طبيب أعصاب شهير، أن العقاقير التي تُعالج بها قد تؤدّي إلى الإدمان، وهذا ما حدث فعلًا حيث أصبحت والدتي، مع مرور الوقت، لا تستطيع الاستغناء عنها. كادت شدّة المرض تفقدها القدرة على الكلام، فكانت تختلس المزيد من الدواء للتخفيف من معاناتها، ولكن أيضًا لتلبية الحاجة النابعة من الإدمان. كان الوضع مؤلمًا ومحبطًا، فتهاونتُ في متابعة دروسي من أجل العناية بها، وكنت أرافقها في نزهات طويلة على الأقدام في الغابة أو في مسالك وعرة إرغامًا لها على التركيز في كلّ خطوة بهدف مساعدتها على استعادة يقظتها الذهنيّة. لكنّ والدتي كثيرًا ما انهارت جسديًا وعقليًا خلال التمارين، ناطقة بعبارات لا معنى لها. كلّ ليلة، قبل أن أتمنّى لها ليلة هانئة، كنت أفتّش جيوبها وسوى ذلك من المخابئ للتأكّد من أنها لم تدسَّ هناك أو هنالك حبوب الدواء. إنتهى بي الأمر أسير شعور بالعجز والحَيْرة فقرّرت الاستغاثة بأخواتها. قدِمت خالتي علياء، ركن الأسرة الركين، وبدأت تنام بجوارها لتمنعها من تناول جرعات زائدة من الدواء المخدّر، وبهذه الطريقة الصارمة أفلحنا في فطامها. خريف عام ١٩٨٧ شُفيت والدتي، كما تمكّنت، رغم الظروف، أن أنهي دراستي. عند هذا الحد كان عليّ أن أدخل مجال الحياة العملية



ولكن الأمر، متى ما كان المرء أميرًا، ليس بالأمر السهل. فأن يملك من هو في رتبة أمير المال شيء وأن يتعاطى الأعمال شيء آخر ! إذ بقيَ إرث والدي عالقًا، وبقيت ممتلكاتنا تحت وصاية مدير ماليّ هو في الحقيقة مجرّد واجهة للملك. لكنّ الحسن الثاني لم يكن في وارد التراجع عن رغبته في الهيمنة على ميراث أخيه، ولا، استطرادًا، في وارد السماح لي بأن أستقلّ ماليًّا. من وجهة نظره، كان لا بدّ لي من الانتظار أمّا من وجهة نظري فلم يكن للانتظار من معنى. أخيرًا اتّفقنا على إنجاز مشروع عقاريّ شمال البلاد على شاطئ البحر، أو "الريفييرا المغربيّة"، قوامه بناء ١٨٧ وحدة سكنيّة على مساحة خمسة هكتارات بجانب المضيق قرب تطوان بتكلفة تناهز خمسة عشر مليون دولار، وقد أطلقتُ عليه اسم قصر الرمال.

أيّامذاك، مرّ الحسن الثاني بمرحلة حرجة، انغلق فيها على نفسه، وبلغت خلالها أنانيّته درجة مهولة؛ من سماتِ تلك المرحلة أيضًا ما أصابه من كسل حتّى عن القيام بالواجبات التي يفرضها عليه موقعه. كان على سبيل المثال، يبقى طوال اليوم على الجوارب البيضاء التي تلائم بذلة الغولف وعلى الجلباب الأبيض الذي يرتديه لاستقبال سفير جديد يقدّم له أوراق اعتماده، ويُحجم عن أدنى مجهود ولو بروتوكوليّ ويلعب الغولف طول الوقت، بالإضافة إلى تأخّره المتكرّر عن المواعيد بما فيها الرسمية منها. لقد بلغ به الأمر أن ترك الملكة إليزابيث تنتظر، حيث اضطرّت



طائرتها إلى الاستمرار في التحليق لمدّة ساعة ريثما يصل الحسن الثاني إلى المطار لاستقبالها، وقد ناقش البرلمان البريطانيّ هذه الإهانة خلال جلسة مساءلة حكومية... من وقائع تلك الزيارة أيضًا أن الملك وصل متأخرًا لتناول العشاء الرسميّ، ولكي يبرّر ذلك تكلّم عن انقطاع في التيار الكهربائيّ في القصر، وبما أنّه تبرير غير مقنع فقد أمر أن تُطفأ الأضواء فجأة في منتصف العشاء! هل أراد بهذه الصبيانيّات أن يثبت أنّ النظام الملكيّ العلويّ أعرق من الملكيّة الإنجليزيّة؟ لقد تصرّف الحسن الثاني بالوقاحة نفسها مع الملك حسين عاهل الأردن عندما كان في زيارة خاصّة للمغرب. لقد استقبله مرتديًا سروالًا يصلح لركوب الخيل، وكأنّه يقول له: "عرشك المتواضع لا يستحق منّي أن أرتدي غير هذا السروال لاستقبالك". غضب الملك حسين وعاد إلى عمّان مساء اليوم نفسه.

وبما أنّني كنت واعيًا لتصرّفات الملك المزاجيّة، فلقد قرّرت أن أتّخذ كلّ الاحتياطات لتجنّب أيّة عرقلة قد تسيء للمشروع أو تُطيح به من طرف الحسن الثاني. لهذه الغاية استعنت بأحسن الشركات في منطقة الشرق الأوسط. فتكفّلت دار الهندسة التي يملكها الأردني كمال الشاعر والتي يقع مقرّها الرئيسيّ في بيروت ولها مكاتب في جميع أنحاء العالم بوضع الدراسات وتكفّلت شركة اتّحاد المقاولين التي يرئس مجلسها التنفيذي الفلسطيني سعيد خوري ومقرّها في أثينا، والتي سبق تصنيفها في المرتبة



السادسة عشرة ضمن أكبر شركات البناء في العالم بأعمال البناء، وأخيرًا، لتمويل المشروع، التجأتُ إلى الفلسطينيّ عبد المجيد شومان رئيس المصرف العربيّ الذي يتّخذ من عمّان مقرًّا له. بلا ريب، لم تكن أحجام هذه الشركات الضخمة متناسبة مع مشروعي المتواضع، ولضمان استمراريّته لجأتُ إلى استراتيجيّة القوّة الساحقة التي بلورها كولن باول لاحقًا. لقد قبل شركائي الثلاثة الانخراط في المشروع، كلّ لدواعيه الخاصّة. فكمال الشاعر أقرب المقرّبين لعائلتي وقد لعب بالنسبة لي دور الموجِّه في ميدان الأعمال. إنّه رجل رائع من أصل شركسيّ، شديد بياض البشرة، وقد علّمني كيف أفكّر بشكل استباقيّ، وفتح أمامي أبواب مؤسّسته، فكنت أعوِّل عليها كلّما احتجت لإنجاز دراسة مشروع. أمّا سعيد خوري فشخصيّته مختلفة: إنّه شريك الأمير السعودي طلال زوج خالتي مُنى السابق؛ إنّه رجل فلسطينيّ عصاميّ، بدأ حياته العمليّة يجوب الصحراء وينام تحت الخيام، يُعبِّد طريقًا هنا ويبني جسرًا أو أنبوب نفط هناك، وقد عاملني كأحد أبنائه. أمّا الفلسطينيّ عبد المجيد شومان وكان من كبار المصرفيّين في العالم العربي، فقبِل المغامرة لإزعاج ذلك الملك "المعتدل" الذي ينصاع بسهولة لأميركا وسياستها في الشرق الأوسط. علمًا أنّ شومان كان بطبعه لا يثق بأهل السياسية.

ولكن لا يُستخفّنّ بدهاء الحسن الثاني... فعندما رآني الملك محاطًا بهذا الفريق الاستثنائيّ القادم من الشرق الأوسط، قرّر



استيعابي، مقترحًا، بادئ الأمر، أن يشاركني في المشروع، وهذا الاقتراح سابقة في المملكة حيث يهيمن الملك على الجميع، فحاولتُ التهرّب قائلًا: "سيدي، أنت ملكي، فكيف لك أن تكون شريكي؟" لم يُبال وكان جوابه: "بل سنفعل، لأنّي أرغب في ذلك!".

لم يترك لي مزيدًا من الوقت وسلّمني على الفور شيكًا بقيمة تعادل خمسة ملايين دولار. أخذني على حين غرّة ولكنّي أدركت أنّ القبول باستلام هذا الشيك يعني نهاية استقلاليّتي، فاستجمعت شجاعتي كلّها وأعدت الشيك إلى الملك. حدّق في وجهي بذهول وقال:

"ما بك؟ أهذا أوّل شيك بيننا؟!"

ـ صحيح! ولكنّ الأمر مختلف هذه المرّة. لا أريد أن أكون شريكًا في الأعمال التجاريّة مع عائلتي، إنّها مسألة مبدأ.

في اليوم التالي، أرسل إليَّ الحسن الثاني شاحنة مليئة بحزمات من الأوراق النقديّة، قيمتها الإجماليّة تعادل خمسة ملايين دولار. بينما كان السائق يردّد ضاحكًا: "هذا من عند الملك، هذا من عند الملك"، فهمت بسرعة أنّ الحسن الثاني ارتكب زلّة، لأنّ التعامل التجاريّ لا يكون بهذه الأكداس من النقود إلّا في بلاد المافيا، فقفزت إلى الشاحنة ورافقت السائق إلى القصر لنعيد المال لصاحبه. أدرك الملك أنّه لم يوفّق في مناورته هذه المرة فتراجع دون عناد: "حسنًا، كما تريد، ولكن عليك، أنت



وفريقك الثلاثيّ، أن تطلعاني على التصاميم والدراسات وكلّ شيء... أنت أمير، وعلى مشروعك أن يكون متماسكًا!".

إستدعانا الملك للامتحان أمامه، ولكي يلعب كعادته على البروتوكول والعامل النفسيّ، تركنا ننتظر أوّلًا لمدّة ثلاث ساعات، ثمّ أجبر أصدقائي على خلع أحذيتهم، رغم أنّه استقبلنا في مكتبه وهو فضاء عامّ. أمرني، دونهم، أن أبقى منتعلاً حذائي وكأنه أراد عمدًا التمييز بين أفراد العائلة المالكة وثلاثة رجال أعمال أتوا لتنفيذ مشروعي: قصر الرمال. كذلك استدعى الملك المدير العامّ للشركة الأفريقيّة للسياحة ساتل لتكتمل عناصر المشهد، علمًا أنّ ساتل منافسنا الرسميّ في المشاريع العقارية على شاطئ البحر... إحتججت على هذا التعامل غير المتكافئ، فقال الملك: "وما الضرر؟ إنّ الشركة الأفريقيّة للسياحة شركة تابعة للدولة، والدولة هي أنا، وأنا غير متحيّز. لذلك فكلّ شيء على ما يرام". إستدعى هذا السلوك مفعولًا عكسيًا، فعندما انتهت المقابلة خرج شركائي الثلاثة أكثر حرصًا على الاستجابة للتحدّي: "لقد سعى إلى إحباطنا، ولكنّه في الحقيقة حفَّزنا أكثر من حيث لا يدري". بالفعل، رأى المشروع النور وخرج قصر الرمال إلى الوجود!

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، إلى جانب دراسة القانون، التحق سيدي محمّد بمكتب رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك، جاك ديلور، في بروكسل بصفة متدرّب. من جانبي، التقيت



الأمير الأردنيّ الحسن شقيق الملك حسين ووليّ عهده آنذاك، وكانت تربطه بوالدي صداقة وطيدة. كان نجم الأمير الحسن ساطعًا في الشرق الأوسط في تلك الفترة، وهو رجل حداثيّ وذكيّ، درس في جامعة أكسفورد، وكان يظهر وجهًا جديدًا لـ"الأمير العربيّ". طلبت منه أن يتفضّل ويتّخذني متدرّبًا في مكتبه. بعد الحصول على موافقته أسرعت لمطالعة عمّي بالأمر: "أنا محظوظ جدًّا! الأمير الأردنيّ الحسن يقترح عليّ أن أنضمّ إلى مكتبه لفترة تدريبيّة. لقد بدأ سيدي محمد علمه في الشرق وهو يتابعه في الغرب، وأنا بدأت في الغرب والآن أريد أن أواصل تعليمي في الشرق". لم يستطع الحسن الثاني الرفض بعد كلّ ما قاله عن "مخاطر" أميركا، فسمح لي بأن التحق بمكتب الأمير الحسن ولكن على مضض.

لسنة ونصف سنة، عملت إلى جانب الأمير الحسن في عمان؛ ألفتُ هذه العاصمة ذات الهندسة المعماريّة المميّزة، بأحجارها الجيريّة الناصعة البياض التي تبهر العين تحت نور الشمس. أتاحت لي هذه الفترة التدريبية أن أفهم، من الداخل، بلدًا قليل الموارد، هش البنية الاقتصاديّة، منقسمًا ديموغرافيًّا وكيانه مرتبط بشكل لا رجعة فيه بالصراع العربيّ الإسرائيليّ. كنت أتعامل خاصّة مع المنظّمات غير الحكوميّة، وأشتغل كذلك مع خليّة التفكير التي أسّسها الأمير، وعلى الحوار بين الأديان والعلاقات مع دول الخليج. كما ساهمتُ في جميع المشاريع، من استغلال



الفوسفات من قاع البحر إلى التعاون الثنائيّ مع إيطاليا في حقبة رئيس الوزراء بيتينو كراكسي، الذي حاول ابتكار صيغ جديدة في ميدان التعاون من أجل التنمية. كان كمال الشاعر سخيًّا بلا حدود، لا يتردّد في إنجاز أيّة دراسة جدوى أو استشارة أطلبها منه لما فيه مصلحة وطنه الأصليّ. هناك بدأت أشتغل على قواعد البيانات ودراسات الجدوى وأقدِّر فضل أستاذيّ في برينستون هارولد كون وجورج روس اللذين تعلمتُ على يديهما مادّة بحوث العمليّات (أو ما يسمى المساعدة على اتّخاذ القرار).

كان الأردن هو المدرسة التي تعلّمت فيها اتّخاذ القرارات. حظيت بثقة رجل صارم هو الأمير الحسن الذي كان يقوم مقام المكتب الخلفيّ لأخيه الملك حسين، وهو المقام الذي حلم به والدي! كان الأمير الهاشميّ بمنزلة العمّ بالنسبة لي، وللتعبير له عن احترامي العميق كنت أقبِّل كتفه أمام الناس بأحَرَّ مما أُقبِّل يد عمّي الحقيقيّ، الحسن الثاني. في الأردن كثيرًا ما التقيت الملك حسين، حيث كان يدعوني لتناول العشاء ويأخذني معه لزيارة عشائره وهي أساس عرشه. والملك حسين رجلٌ ذو ذكاء تكتيكيّ لا شك فيه، مجيدٌ لفن المناورة، ولو على قدر أقل من الجاذبية قياسًا بالحسن الثاني.

خلال الأشهر الـ ١٨ التي قضيتها في الأردن، كنت كثيرًا ما ألتقي سيدي محمّد خلال عطل نهاية الأسبوع، في بروكسل أو في هذه العاصمة أو تلك من عواصم الشرق الأوسط أو في المغرب،



فنسَرُّ أيّما سرور باللقاء خارج أسوار قصر الحسن الثاني. بل إن الملك نفسه كان يجد راحته في الهدنة العائليّة التي تترتّب على ابتعادنا نحن الاثنين عن المغرب.

في تلك الأثناء استعاد الملك زمام المبادرة في قضيّة الصحراء الغربيّة بمناسبة الإعداد لاستفتاء تقرير المصير الذي قبِله عام ١٩٨١. قُسمت خطّته إلى مرحلتين. أراد أوّلًا ترسيخ الوجود المغربيّ كأمر واقع بعد المسيرة الخضراء، عن طريق إغداق وسائل الرفاه والامتيازات على مجتمع الصحراء (الغربيّة)، فأصبحت السلع الأساسيّة مدعومة إلى حدّ كبير في أقاليمنا الصحراوية، ورُفعت الرواتب في الوظائف العامة بنسبة ٢٥٪ كما تحوّلت مدينة العيون إلى حاضرة حديثة. لقد أمر الملك أجهزة الدولة ببذل هذه الجهود من أجل تحويل شرعيّة الأمر الواقع التي أدّت إليها المسيرة الخضراء إلى شرعيّة قانونية من خلال صناديق الاقتراع، ثمّ أراد أن يرتفع عدد الناخبين من ١٠٠٠٠٠ أحصتهم الأمم المتحدة إلى ٢٠٠٠٠٠ ناخب بما يؤدّي إلى أن يصبح الصحراويّون المؤيّدون لاستقلال الصحراء أقليّة أمام كتلة الناخبين الراغبين في الاندماج مع المملكة. كان الحسن الثاني على استعداد لقبول الاستفتاء شرط أن يكون "استفتاءً تأكيديًّا"، وكان مقتنعًا أن نتائج الاستفتاء ستأتي لصالح الاندماج ولا تسعى لشرائهم، واليوم يخامر الكثير منهم الشعور بأنّهم مُستعمَرون، بينما يعتقد المغاربة أنّهم ببساطة عادوا إلى وطنهم.



على أواخر ثمانينيّات القرن الماضي، وإلى جانب جهوده الخاصة بملفّ الصحراء، قام الحسن الثاني بأنشطة دبلوماسيّة مكثّفة. كان العالم العربي منقسمًا بين "معسكر الرفض" و"معسكر الاعتدال"، وملك المغرب كما هو معروف يُعَدّ الزعيم العربيّ الأكثر ميلًا إلى الغرب. وإذا كانت النزعة القوميّة العربيّة قد تلاشت بعد موت جمال عبد الناصر، فإن بعض نفحاتها بقيت تهبّ هنا وهناك. في مواجهة مؤيّدي القوميّة العربيّة وقف الحسن الثاني مدافعًا عن فكرة التحرّر الوطنيّ التي جسّدها رجوع والده من المنفى، وتثبيته شرعيّة نضاله ضد الاستعمار بالإضافة إلى حمله لقب أمير المؤمنين. وبما أنّ والده عمل على حماية اليهود المغاربة، فإن الإسرائيليين، لا سيّما ذوي الأصول المغربيّة، ينظرون إلى الملك بعين الرضا. ثمّ إنّ الطريقة التي رسّخ بها محمّد الخامس هذه الحماية اعتُبرت في العالم العربيّ عملًا نبيلًا مستلهمًا من المبادئ الكبرى للعصر الذهبيّ الإسلاميّ. كما أنّ خشية عرب الخليج من الظهور كحلفاء للغرب أعطت للحسن الثاني مجالًا للمناورة، ولم يتغيّر موقفهم هذا إلا بعد انخراط الولايات المتّحدة في حربيْ الخليج، حيث كان الحسن الثاني قبل عام ١٩٩١ يتمتّع بشبه حصرية لهذا القبيل من الديبلوماسيّة. إلى ذلك، فلقد كان في مأمن من الانتقادات الغربيّة باعتبار أن واشنطن وباريس ولندن لم تكن لتجازف بالتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في المغرب تحت ذريعة الخصوصيّة العربيّة.



كلّ هذه العوامل علاوة على مهارة مشهود بها وجرأة مدهشة، جعلت من الحسن الثاني شخصيّة رئيسة على الساحة الدوليّة.
أمّا الجانب السلبيّ فهو أنّ الملك بات يشعر بالملل في المغرب. لقد انتهى به الأمر إلى اعتبار المغاربة طيِّعين ومتملّقين وقليلي الكرامة علمًا أنه هو من صيرهم كذلك. في الواقع، أصبح الرجل يظنّ نفسه أكبر بكثير من بلده الصغير.
هكذا تحوّل المغرب إلى قِبلة لمؤتمرات القمّة العربيّة ذات الطقوس المكرورة: يجتمع وزراء خارجيّة الدول العربيّة في مكان ما، ويطلبون من المغرب تنظيم القمّة، فيقبل المغرب وتنعقد القمّة فتصادق على قرارات حصل التفاوض عليها مُسبقًا. يفتتح الحسن الثاني المؤتمر بخطاب يبدو فيه أذكى من الآخرين، ويحرص على الظهور في هيئة أمير المؤمنين مقارنة بآخرين هم خليط من البدو ومن مغتصبي السلطة ومن الضبّاط الانقلابيين، فيخاطبهم باستعلاء ولا من يتجرّأ منهم على مضاهاته إلّا سعود الفيصل، خِرِّيج جامعة برينستون. خلال المداولات التالية، يُهمل الحسن الثاني سمّاعته ويستمتع بتدخين سيجارة مارلبورو لايت مستعملًا مبسِمه. هذه هي الصورة التي ينقلها عنه التلفاز، فيبدو مسترخيًا كما لو أنّه في مطعم يتأهّب للإجهاز على قطعة من اللحم، فينبهر المغاربة ويشعرون بالفخر بملكهم. بعد القمّة يُشكّل فريق اتصال ويُطلب من الحسن الثاني أن يتحمّل عناء السفر إلى الولايات المتّحدة لشرح الموقف العربيّ. الخلاصة أنّ



الحسن الثاني أصبح يجسّد القضية العربية، أو على الأقلّ القضية العربيّة كما يتمّ تسويقها في الغرب. مبادرات الملك السعوديّ فهد، مثل خطّة السلام العربيّة التي أقِرّت في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في مدينة فاس، أضيفت إلى رصيد الحسن الثاني لأنّه من رعاها. في الوقت نفسه، تعّزز حضور ملك المغرب في الشؤون الإسرائيليّة الفلسطينيّة عبر رئاسته لجنةَ القدس، فضلًا عن تواجده في صلب اتّحاد المغرب العربيّ. أخيرًا، أدّى الحسن الثاني دورًا أساسيًّا سنة ١٩٨٩ في التوصّل إلى اتفاق الطائف لإنهاء الحرب الأهليّة في لبنان. بعد فترة وجيزة من إقرار اتفاق الطائف، جرى تضمين بنوده في الدستور اللبناني، ورغم أنّه هدّأ من روع المدافع، فلقد كرّس هذا الاتفاق كما رأى الكثير من اللبنانيّين السيطرة السورية على لبنان، وهو ما تفطّن له الحسن الثاني خلال المفاوضات فطلب من السوريّين الالتزام بجدول زمنيّ للانسحاب من لبنان. ولكّن الملك فهد اكتفى بأن يلتزموا بذلك من حيث المبدأ، وستبدي التطوّرات أن الحسن الثاني كان على صواب.

في أوج تألّقه الدبلوماسيّ، كان للحسن الثاني محاورون من أعمدة حقبة الحرب الباردة، وكلّ هؤلاء من الشخصيّات التي تضع مصالح دولها فوق كلّ اعتبار. من هؤلاء الأميركيّ هنري كيسنجر والفرنسيّ ألكسندر دومارانش مدير الاستخبارات الفرنسيّة، اللذان كان يحلو للملك الحديث معهما طوال ساعات



حول كلّ القضايا الاستراتيجيّة. ومنهم أيضًا الجنرال الأميركيّ فيرنون والترز، وهو رجل استخبارات من الطراز الأوّل. لقد أغرى هذا الوسط الحسن الثاني، لاقتناعه العميق أن القرارات الحقيقية تتّخذ في الظلّ. بعد موافقته وعلى سبيل المثال، على تأسيس الاتحاد العربيّ الأفريقيّ مع معمّر القذّافي في عام ١٩٨٤ ـ وهو القرار الذي أثار هلع الإدارة الأميركيّة ـ لم يقم الملك باستدعاء السفير الأميركيّ في الرباط ليشرح له خلفيّة الأمر، ولم يرسل دبلوماسيًّا مغربيًّا إلى وزارة الخارجية في واشنطن بل أرسل أحد مقربّيه رضا أكديرة، إلى مركز وكالة الاستخبارات المركزيّة سي.آي.إيه. في لانغلي بولاية فيرجينيا لأنّه يعتبرها المركز المحوري للسلطة الأميركيّة.

في التاسع من تشرين الثاني (نوفمنبر) عام ١٩٨٩، يوم سقوط جدار برلين، كنت في باريس، أتأهّب للسفر إلى ألمانيا مع صديق لي، عندما اتصل بي الحسن الثاني وطلب مني العودة إلى المغرب. كان تأويلي لسقوط الجدار أن كلّ شيء أصبح ممكنًا وأنّ المرء يمكنه أن يعيش شتّى الأحداث في حياته. لا أصدّق نظرية نهاية التاريخ التي بلورها فرانسيس فوكوياما والتي تبشّر بخلود العالم الغربيّ في ظل اقتصاد السوق والديمقراطيّة. أما كارل ماركس فهو عندي مفكّر من سلالة مفكّرين آمنوا بحركيّة التاريخ أكثر منه فيلسوفًا "ملكوت الحاجة"، في عُرف هؤلاء هو المحرّك الرئيس لكلّ شيء ولكلّ المتغيّرات. على المستوى



الشخصي، لست ماركسيًّا بل ليبراليًّا. بين ريمون آرون وجان بول سارتر، أميلُ دون تردّد إلى آرون الذي لم يكن من المدافعين عن قانون الغاب بل مقتنعًا بدور الدولة في تنظيم الاقتصاد، وهنا أجد راحتي في النزعة "الديمقراطية الاجتماعيّة" وفقًا للمصطلحات الغربيّة.

في اليوم التالي، سائرًا جنبًا إلى جنب رفقة الحسن الثاني وهو يلعب الغولف، قال لي وهو يتحدّث عن الأنظمة المهدّدة بالسقوط بعد نهاية الحرب الباردة: "إنها لعبةٌ قاعدتها هل تملك الورقة الأساسيّة؟ مفتاح النجاة أن تكون حذرًا لكيلا يمسَّك اللهيب، ثمّ تهدأ العاصفة وتنتهي اللعبة". لقد أبى أن يحرقه هذا اللهيب، أو أن يودي به هذا الانهيار الممنهج المحتوم. كان فخورًا بصفته وريث الملكيّة المغربيّة العريقة، ومن ثم كان من المستحيل أن يفرّط بها.

في تلك الآونة أيضًا، قمنا بزيارة القصر الملكيّ الكبير في مدينة مكناس، قلب المملكة سابقًا، وقد هُجر اليوم، واستولى الخرابُ على كلّ أجنحته ما عدا السور المحيط به. متربّعين على بسطٍ أُحضرت للمناسبة تناولنا طعام الغداء. وحدها غرفة السلطان مولاي إسماعيل تم تجهيزها لقيلولة الحسن الثاني. في تلك الأثناء، وبينما كنت أنا أتجوّل بين أطلال المكان، فاجأني الملك وقد استفاق من قيلولته: "تعال أريك شيئًا". اجتزنا ممرًّا صاعدًا يعبُر باحات متعاقبة، حتّى وصلنا إلى قبو كبير هو عبارة عن غرفة



ضخمة عالية السقف، تتوالى على جدرانها حلقات حديديّة كبيرة. كان المكان إسطبلًا في سرداب: "هذا إسطبل عملاق سعته آلاف الخيول"، قال الملك؛ "هذا التجمّع يوازي اليوم الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط، وهذه طريقة مولاي إسماعيل "إبراز قوّته أمام القوى الخارجية". شعرت وكأن الملك يتساءل في هذه اللحظة النادرة عن معنى المجد الحقيقيّ، هذا المجد الذي كان يعترف بأنّه يتجاوز شخصَه، وأنّ الشخص وعاؤه الموقّت. بهذه المقاييس، كان الحسن الثاني يضطر إلى التواضع. ثمّ قال وكأنّه يخفف من الحرج: "هيّا، سأريك شيئًا آخر". غادرنا القبو وتوجهنا إلى فناء يحيط به سور عال من الطين. عندما اقتربنا لفت نظري أن قسمًا من السور قد تم تجديده. وضع الحسن الثاني يده على الجدار وقال: "تحكي الأسطورة أن للّا ياقوت ابنة مولاي إسماعيل دُفنت هنا لرفضها الزواج من رجل اختاره لها السلطان في إطار تحالف سياسيّ، ويقال إنّ صرخاتها تسمع في الليل، ولذلك أمرتُ بترميم الجدار لأنه إذا انهار وانكشفت رفاتها سنقع في حرج كبير.

ـ ولكن إن لم نجد شيئًا، لسوف يدرك الجميع أنّها مجرّد أسطورة.

ـ نعم، وسيكون ذلك أسوأ!"

بيت القصيد أنّه سواء كانت الحكاية حقيقيّة أم خياليّة، فهي تبقى درسًا في سياسة الناس، نقوم على حماية الأساطير للحفاظ على



استمراريّة السلطة عبر التاريخ كي تتجذّر في المخيّلة الجماعيّة وكي تتقبّل هذه المخيّلة أن تتحوّل جريمة قتل إلى قرار سياسيّ هدفه الاستقرار.

في عام ١٩٨٩، أبلغني الملك حسين أنّ ساعة عودتي إلى المغرب قد دقّت. شخصيًا لم أكن في عجلة من أمري. فور عودتي من الأردن، استدعاني الحسن الثاني بحضور زوجته، وخاطبني بلهجة توسّمت فيها صدقًا لم أعهده منه منذ زمن بعيد: "إسمع، لقد راكمنا، أنا وأنت، الكثير من سوء التفاهم. لعلّك لم تفهمني دائمًا لصغر سنّك. أمّا الآن فصرت راشدًا. إن كنت تريد إنجاز مشروعك في الشمال فافعل، ومع الشريك الذي تريد. اليوم أنت ابني الثالث لأنّني اخترتك، وليس لأنّني ورثتك من والدك. مرحبًا بك في بيتي!". تحوَّل هذا الحديث إلى نوع من الالتزام العلنيّ بسبب حضور زوجة الملك، التي أكنّ لها مودّة خاصةّ والتي تبادلني الودّ ومن ثمّ شكّل هذا اللقاء منعطفًا في علاقتي مع عمّي. منذ ذلك اليوم وحتّى عام ١٩٩٤، بذل الحسن الثاني جهودًا كبيرة للتفاهم معي، وصرنا نلتقي كلّ يوم، فأعطاني الانطباع، لأوّل مرة، بأنّني مقرّب منه وحرّ في الوقت نفسه.

في الحقبة نفسها كُتب عليّ، لسوء الحظّ، أن أشهد على تدهور العلاقات بين الحسن الثاني وابنه الأكبر. كان الملك في صراع مع وليّ عهده، يؤنّبه أمام الملأ في السيّارة، ساعة اصطحابه للصلاة، وعند انفضاض مجلس الوزراء. لم يكن الحسن الثاني



ظالمًا بل غيورًا من أن سيدي محمّد سيخلفه. في الوقت نفسه، كان يشعر بالغيظ والاستياء لأنّه فشل في تربية وليّ العهد على صورته ومثاله. فلقد كان الخلودُ، لا أقلّ من الخلود، طموح الحسن الثاني ومبتغاه. ذات يوم، في لحظة غضب جارف، صِحت يومًا في وجه أحد مستشاريه: "إن الملك ليس خالدًا. هو أيضًا فانٍ!" أبلغ المستشار الحسن الثاني بذلك، فأجابه بأنّه سيحكم حتّى من قبره. واليوم، أتساءل أحيانًا إن لم تصدق نبوءته تلك.

اليوم وقد صارت تلك الأحداث من الماضي أتساءل: ألم يَتَلَعّب الملك بنا: سيدي محمد وأنا؟ أي إنّه تصالح معي لأكون شاهدًا على الإهانة التي كان يلحقها به؟ كان لا يكفّ عن مؤاخذة سيدي محمد على افتقاده الحسّ السياسي مُسمّعًا بأنّني أملك منه لهذا الحسّ. بذا كان الملك يسمّم علاقتي بابنه، ابن عمي ووليّ العهد، من بعد أن كانت على خير ما يرام. ورغم وقوفي في كثير من الأحيان موقف المدافع عن سيّدي محمد، فإن دفاعي هذا لم يُجدِ نفعًا.

في عام ١٩٩٣، أعطى سيدي محمّد حديثًا لمجلة باري ماتش جاء فيه: "يقول لي والدي، إن لم تحسّن من أدائك، سأسلّم ولاية العهد لأخيك أو ابن عمّك". أخذتُ نسخة من المجلّة وقصدت الحسن الثاني: "هل رأيتم الورطة التي وضعتموني فيها؟ أنتم تذرون الشقاق بيني وبين ابن عمّي". فأجاب: "وهل تعتقد



أنّنا عائلة من البقّالين نفتح صباحًا ونغلق المحلّ في الخامسة مساء؟ أنا حرّ في تصرّفاتي! وما عندي لابني هو لخير بلدنا".
ثمّ نادى على سيدي محمّد: "ورّطتني بنشرك لخصوصيّاتنا على الساحة العامّة!" ثمّ تطوّر الحديث إلى مشادّة بيننا. لطالما بذل الملك جهده لتأجيج الخصام بيني وبين وليّ العهد وها هو قد بلغ مبتغاه يومذاك. ربما اعتقد وقتها أنّه سينمّي لدى ابنه، بفعل الصراع معي، تلك الروح القتاليّة التي كان يظنّ أنّ سيدي محمد يفتقدها، ولكن النتيجة جاءت سلبيّة للغاية وترجمت عن نفسها على شكل إحساس دفين بالضغينة المحضة لدى ولي العهد.
لقد نجح الحسن الثاني في نهاية المطاف في إذكاء هذا الشجار الهائل الذي لا نفع فيه للبلاد.
عندما فات الأوان، ندم الملك وحاول أن يصلح ما أفسده بنفسه من قبل، فجمعنا أنا وسيدي محمّد ليقول لنا أنتما أخوان، وإنّ الأمور قد ذهبت بعيدًا، بيد أنّ مبادرته جاءت ضعيفة، متأخّرة...
ساءت علاقتي مع سيدي محمّد في مطالع التسعينيّات جرّاء السموم التي ما انفكّ الحسن الثاني ينفثها.
لم أدرك أيّامذاك عواقب هذا الخلاف. بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٤، عشت متلذّذًا بالحريّة المتاحة لي. إعتقدتُ أن الملك يفكّر في خلافته ويهيّئنا كلّ واحد من جهته، لشغل مناصب مختلفة في الدولة، كلّ حسب كفاءته. في هذا السياق، أصبحت لا أتردّد في أخذ المبادرات، وأخذ رؤساء دول، كالرئيس



السوريّ حافظ الأسد، يتّصلون بي كي أُوصّل رسائلهم إلى الملك، فأنفّذ مهمّة الساعي ذهابًا وإيابًا على أكمل وجه، فبين الرجلين نفور متبادل وأقنية الحديث المباشر بينهما موصدة. عام ١٩٨٥، أراد عمّي تنظيم مؤتمر قمة لدعم ياسر عرفات الذي كان قد أغضب سوريا عندما نقل مقرّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة من طرابلس اللبنانيّة إلى تونس بدلًا من دمشق. أراد حافظ الأسد إجهاض القمّة وبعث إلى الحسن الثاني برسالة تهديد، فأجابه عمي باقتضاب أنّه لا يخشى شيئًا، وأنّه معتاد على منطق القوّة والعنف منذ أيّام نضالنا التحرّري، وعليه دعا الملك للقمّة الداعمة لعرفات.

لم يثق الحسن الثاني يومًا بحافظ الأسد، وكان يرى فيه وحشًا من وحوش الحرب الباردة. إستاء من رؤية أميركا تغازل رجلًا احتقره كما احتقر أيّ ملازم يصبح فجأة جنرالًا، على عجز تام عن تركيب جملة مفيدة دون أخطاء نظرًا لثقافته الهزيلة. على أنّه لا بد للاعتراف للأسد بأنّه أجاد اللعب على خيوط الشرق الأوسط لدرجة أنّه استطاع أن يجعل من بلاده حجر الزاوية في المنطقة. في هذا الصدد كان كيسنجر يقول للملك: "لا يمكنك أن تشعل الحرب من دون مصر، ولا يمكنك تحقيق السلام من دون سوريا". من جهته لامَ حافظ الأسد الحسن الثاني على التدخّل فيما لا يعنيه. وهنا ومن باب الإنصاف لا بدّ من الإشارة إلى أن عمّي منح رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوريّ، الذي قاد



عصيانًا مسلّحًا ضدّ أخيه، جوازات سفر مغربيّة له ولعائلته، ممّا أثار حفيظة حافظ الأسد وضغائنه.

يوم الثاني من آب (أغسطس) عام ١٩٩٠، غزا صدّام حسين الكويت. كانت أولى النتائج بالنسبة لنا هي أنّ الحسن الثاني اكتشف قناة سي أن أن الأميركيّة. استدعاني لأعرّفه بمن هو تيد تيرنر فشرحت له، ثمّ أمر بتركيب الصحون اللاقطة وأجهزة التلفزيون في الديوان الملكيّ وفي غرفة نومه، ثمّ أقرّ لي أنه وجد هذه القناة التلفزيونيّة أكثر ثقة من المعلومات التي ترده من القيادة العامّة العسكريّة! لما كان المغرب قد وقّع اتفاقيّة دفاع مشترك مع المملكة العربيّة السعوديّة، انضمّ إلى القوّة المتعدّدة الجنسيّات رغم أن عواطف الشعب المغربيّ كانت تميل للعراق. إثنان أزعجا الحسن الثاني في قراره هذا: أمّا الأول فاتّباع سياسة معارضة لتوجّهات الرأي العام، وأمّا الثاني، ولأنّه الملك المطلق، في اضطراره للإصغاء إلى شعبه... ولعلّه قال في قرارة نفسه أيّامذاك: "تبًّا لهذا الزمن، كيف يضطرّني، وأنا أمير المؤمنين، أن أنزل إلى هذا المستوى!".

راهن الحسن الثاني على الانتصار الأميركي، بيد أنّ أمرًا ظلّ يؤرّقه: كيف لرجل بحكمة الملك حسين، عاهل الأردن، أن ينضمّ إلى الائتلاف المعارض إلى جانب صدّام حسين؟ إقتنع الحسن الثاني بوجود مبرّر لهذا الاختيار. فبعد اجتماع لمجلس الوزراء، تساءل أمام مجموعة ضيّقة من الخلّص كنت أنا منهم:



"أنا لا أفهم، صدّام حسين رجل يعرّض نفسه وبلده لدمار واحتلال شبيهين بما أصاب ألمانيا، فكيف لرجل ذكيّ مثل الملك الحسين أن ينساق وراء هذه المغامرة الرعناء؟ اللهم إلّا إن كان يعلم أن صدّام يخفي سلاحًا محظورًا...".

شرح لي الملك حسين لاحقًا أنّ موقفه بُني على عمليّة حسابيّة سياسيّة: كان الملك الأردني يعتقد أن صدّام حسين، وهو مموّله الرئيسيّ، سيتصرّف بعقلانية وفي منأى من أيّ تهوّر فينسحب من الكويت قبل فوات الأوان، أو يضع يده على حقل بوبيان النفطيّ، ولكن دون أن يترك الفرصة لتشكيل تحالف عالميّ ضدّه. لو نجح هذا الرهان لأصبح الاثنان، الرئيس العراقيّ والملك حسين بطلين في العالم العربيّ، ولأصبح الحسين هو الوسيط الذي لا غنًى عنه. لم يكن الملك حسين يتصوّر أن صدام، البدويّ الذي لم يغادر أبدًا محيطه ويعيش محاطًا بحاشيته التي لا تعرف إلا السمع والطاعة، سوف يعاند إلى آخر رمق كما فعل.

على أيّ حال، استدعاني الحسن الثاني ليكلّفني بمهمّة: "أريدك أن تجليَ لي حقيقة هذا الأمر. أريد أن أعرف ما إذا كان صدام الذي يصلّي أمام الكاميرات ويضرب علم بلاده بشعار الله أكبر لا يعدو كونه "ناجوسًا" منافقًا، وأن أعرف هل لديه أيّ مخطّط ما أو سلاح سريّ. فأنا لم أصل إلى أيّة نتيجة، والدول الغربية لها رغبة شديدة في الهجوم على العراق، وأنا لا أحصل منهم على أية معلومات موثوق بها". عدت إلى القصر في اليوم



التالي، وأوضحت له أنّي لا يمكن أن أقوم وحدي بعمل جهاز استخباريّ بأكمله، وبالتالي فأقصى ما يمكنني فعله هو تجميع القرائن دون الوصول إلى اليقين. وافق الحسن الثاني على هذا الرهان وقال: "حسنًا، أنا أعطيك شيكًّا على بياض، ولكن أريد أن أعرف بسرعة." على الفور باشرت اتصالاتي بأصدقاء لي في عمّان، من أصحاب المراكز الحسّاسة في الجيش وممّن هم على اتصال بضبّاط صدام حسين وأسرته. إستقبلتُ عددًا كبيرًا من الناس ووزّعت الهدايا بسخاء، علب السيجار والسترات وخمس سيارات مرسيدس ٥٦٠ *SEL*. الخلاصة أنّ القضيّة كبرت، وكلّ يومين يستدعيني الحسن الثاني، ودون أن يرفع رأسه من فوق مكتبه، يسألني وهو يلوّح بفاتورة جديدة: "لمصلحة من هذه؟". فأجيب: "هل تريدون المعلومات أم لا؟" وأخيرًا، استدعاني الملك ليقول إنّني لا يمكن أن أستمرّ في دفع مصاريف المبيت في فندق بلازا أثيني في باريس، ثمّ انفجر غضبًا: "في آخر المطاف، هل عندك الجواب عن سؤالي الأصلي هل يمتلك صدام حسين سلاحًا سريًّا أم لا؟" اعترفت بأنّني ما زلت لا أدري. "أنت تقول هذا لتستنزفني ماليًّا!".

هنا قرّرت أن أجازف بقوّة، فطلبت من صاحب خزينة الملك أن يضع بتصرفي ٢٥٠٠٠٠ دولار. أردت أن أسافر إلى جنيف لألتقيَ جورج سركيس، أحد تجّار الأسلحة الكبار، وهو رجل بَدين يزن حوالى ١٥٠ كيلو غرامًا، عاش مدّة في عمّان وباع



أسلحةً لصدّام. الفكرة هي أن أغريه بصفقات ضخمة مع المغرب وما مبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار إلّا عربونها، ولكن عندما علم الحسن الثاني ما رتبت مع سكرتيره لأتسلّم المبلغ في سويسرا، استدعاني وعاتبني على الزجّ به في عمليّات من البلطجة التجاريّة المشبوهة، وأمر بإلغاء كلّ الترتيبات، لا هدايا، ولا فندق بلازا أثينيًا، ولا مبلغًا ماليًا... "لن أسمح لك بالسفر لتبذّر أموالي! نجحتُ على الرغم من ذلك في التعرّف على نوع السلاح الذي باعه سركيس لصدّام، واستنتجنا بناءً على هذه المعلومة أنّ صدّام لم يكن ليشتريَ هذا السلاح لو كان حقًّا يخطّط لحرب كيميائيّة أو نوويّة، ومن ثمّ اقتنع الحسن الثاني بخدعة صدّام، وتوقّع أن ينهزم شرّ هزيمة، وهو ما حدث فعلًا. قبيل منتصف ليلة الحرب على العراق، ألقى الملك خطابًا قويًا عبر شاشة التلفاز ناشد فيه صدّام أن يخرج من المأزق، ولكنّه بعد الخطاب همس لي وللأمير مولاي رشيد: "أرجو ألّا يسمع هذا النذل نصيحتي"!.

بقي الحسن الثاني وفيًا لحسّه السياسيّ أوّلًا، فلم يردّ الجميل بمثله لصدّام حسين، علمًا أنّ هذا الأخير كان الأكثر سخاء تجاه النظام المغربيّ. كان يغدق الكثير: ولا سيّما الكثير من النفط، كما كان يكنّ لعمّي احترامًا عميقًا نظرًا لثقافته التي تجمع بين الشرق والغرب، ولقدرته كملك علويّ على التعامل مع الديمقراطيّات الغربيّة. بدوره أشاد الحسن الثاني بصدّام الذي وحّد بلاده. علاوة على ذلك، جمعهما رفضهما للمواقف السوريّة، ولكن



الأمر لا يتجاوز هذا الحدّ، لأن الحسن الثاني في مقابل إعجاب صدام حسين به، احتقر "رجل بغداد الجاهل".

كلّفتني أسفاري عبر العالم للبحث عن خلفيّات حرب الخليج الأولى، أن أخسر معركة عاطفيّة، علمًا أنّ الحسن الثاني كان شاهدًا على هذه الهزيمة. لم أكن متزوّجًا آنذاك ولكن كانت لي صديقة أميركيّة تعمل ممثّلة وعارضة أزياء. بسبب من مشاغلي اختُزلت علاقتنا إلى مكالمات هاتفيّة تصلها من أوروبا أو من الخليج (حيث لم تكن هناك هواتف نقّالة)، فقررتْ، بعد أن نفد صبرها، أن تأتي إلى المغرب لجلاء الأمور بنفسها. وصلت إلى مطار الرباط مرتدية لباسًا أنيقًا وقبّعة، ولكونها لا تعرف شيئًا عن البلد ولا تعرف أحدًا، طلبتْ من سائق سيّارة الأجرة أن ينقلها رأسًا إلى القصر! وصلت إلى المشور ونجحت في إحداث بعض الارتباك وهي تلحّ لمقابلتي. شاءت الصدفة أن يكون الحسن الثاني في تلك الأثناء يتناول طعام الغداء وحيدًا على الشرفة ويتفقّد جنبات القصر بالمنظار، فأثارت صديقتي انتباهه فنادى عليها، واستمع إلى حديث الغرام، متبرّعًا لها بمنديله كي تكفكف دموع الشوق والهيام، ثمّ نصحها بأن تعود إلى أميركا وتنساني في أسرع وقت ممكن. عند عودتي إلى المغرب كنّا نتناول الطعام، وإذا بالملك يصرّح بتفضيله الدجاج البلدي (المحلي) على الدجاج الرومي (الأجنبيّ) المنتفخ بسبب الهورمونات التي يُحقن بها. لم أفهم مغزى حديثه، وعندما انتهينا من الغداء انتحى



بي جانبًا وهمس في أذني: "عليك أن ترّتب شؤونك العاطفيّة"، ثمّ أضاف: "إنّ تصرّفاتك غير وديّة".

=

راهن الحسن الثاني على انتصار أميركا في حرب الخليج، كما راهن في الماضي على انتصار فرنسا في تدخّلاتها العسكريّة في إقليم كاتانغا في الزائير إبّان حكم الرئيس موبوتو أواخر سبعينيّات القرن الماضي، وإن كان يعتبر أن باريس تتصرّف نيابة عن المعسكر الغربيّ ككلّ، وتحظى بضوء أخضر أميركي. أُعجبَ الملك بأميركا وبحيويّتها العفويّة، بتشبّعها بروح المبادرة وبقوّتها العظيمة. كان يدرك أيضًا أنّ الأميركيّين قادرون على التخلّي عن أيّ حليف لهم بعد أن يستنفدوا حاجتهم منه، لذلك كان حذرًا جدًّا، ويحاول ما أمكن أن تبقى علاقاته جيدة مع البلدين "الكبيرين".

بصفته مسلمًا، حبّذ تعدد الزوجات الشرعيّات، فكانت زوجته الحقيقيّة أميركا، أما فرنسا، فعشيقته. بطبيعة الحال، كان الحسن الثاني أكثر تقاربًا مع فرنسا من الجانب الثقافي، ولكن "اللعبة الكبيرة" التي أراد أن يشارك فيها لا يمكن أن تُلعب إلا مع الأميركيّين. إبتداءً من أوائل ثمانينيّات القرن الماضي شرع الملك في التحرّر التدريجيّ من إطار ما بعد الاستعمار الفرنسيّ، أو على الأقلّ من الوصاية الفرنسيّة الحصريّة، فقام بعدّة زيارات رسميّة إلى الولايات المتّحدة، وبدأ يؤدّي الدور الجيوسياسيّ المرسومة



معالمه الكبرى في أميركا، وقد حصل بالفعل من واشنطن على المقابل الاستراتيجيّ لتحرّكاته.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، أحدث نشر كتاب **صديقنا الملك** لمؤلّفه جيل بيرو شرخًا عميقًا بين باريس والرباط، واندلعت بينهما أخطر أزمة ثنائيّة منذ اختطاف بن بركة. للمرّة الأولى، لجأ الحسن الثاني لتطبيق مبدأ البدائل الدبلوماسيّة، فأوضح لفرنسا أنّ أرض الله واسعة، وأنّها إذا أصرَّت على إنهاكه فسيغيّر وجهته نحو أميركا أو إسبانيا.

من نافل القول إنّ العلاقات بين المغرب وفرنسا معقّدة بسبب ما تنوء تحته من أثقال التاريخ. على الرغم من أنّ الاستعمار الفرنسيّ كان حقبة قصيرة نسبيًّا لم تدم إلا بين ١٩١٢ و١٩٥٦، إلّا أنّها غيرت المغرب بعمق. فهذه الحقبة هي التي أنقذت المخزن وأعادت له، من وجهة نظر مغربيّة، الحيوية. ولا ضير هنا من الاعتراف بالدور البارز الذي أدّاه المارشال ليوطي الذي أعاد ابتكار "تقاليدنا" عندما استبدل السلطنة بالملكيّة. لقد نقل الاحتكاك بين الغرب والمغرب من نظام يتّسم بالاستبداد والطغيان، إلى سلطة بقيت مقيّدة بالتوازنات الواجب الحفاظ عليها مع القبائل والزوايا، كما بقي نظامًا ملكيًّا مطلقًا له جهازه البيروقراطيّ، ويستخلص ضرائبه، وتحظى فيه صلاحيّات الملك بصفة قانونية. أمّا عن قدسيّة شخص الملك، فإنّها في الحقيقة مقتبسة من أوروبا على الرغم من استنادها الجزئيّ إلى



الإرث الإسلاميّ. كان الاستعمار وراء البحث عن حلّ وسط بين الاستبداد الشرقيّ والحكم المطلق المقدّس الأوروبيّ، والملكيّة المغربيّة الحالية هي ثمرة هذا التلاقح، والدليل على ذلك هو أن دستور المملكة لا يحرص على الحد من صلاحيات الملك، بل على العكس من ذلك يُعنى بصيانة تلك الصلاحيّات وضمانها!

من هنا نجد ذلك الاهتمام الشديد الذي أولاه الحسن الثاني لميثاق نظامه، فكلما تعلّق الأمر بتعديل الدستور، استعان بالفقهاء الدستوريّين الفرنسيّين، وخاصّة موريس دوفيرجيه وميشال روسيه. لم يكن الملك يخاطبهم قائلًا: "هذه ملامح الديناميّة الاجتماعية في بلدي. كيف يمكنني أن أترجمها بالقانون؟"، بل كان يقول في المجمل: "هذه ملامح الديناميّة الاجتماعيّة في مملكتي، كيف يمكنني أن أجد لها أطرًا دستوريّة أبقى معها سيّد الأمور والممسك بزمامها". وهكذا كان هؤلاء المتخصّصون يترجمون رغبته في نصوص قانونية، ثمّ يأتي مستشارو الملك مثل أحمد رضا أكديرة وعبد الهادي بوطالب وإدريس السلاوي فيضفون إلى النّص الفرنسيّ صياغة محليّة وصبغة إسلاميّة، ثمّ يأتي الدور على "الوزير الأوّل" لتكييف جهاز الدولة وفق الدستور الجديد. وفي النهاية يقوم الحسن الثاني، من موقع قوّة، بالتفاوض مع المعارضة حول "التعاقد" الجديد، وهو في الحقيقة عقد قانونيٌ فقط وليس عقدًا اجتماعيًّا.

لقد أعادت الفترة الاستعماريّة هيكلة النظام المغربيّ، ولو أن هذا



الموضوع لا يزال من التابوهات داخل الأسرة الحاكمة. ذلك أنّ تاريخنا الرسميّ يفضّل الرواية التالية: "لقد اختار المستعمرون محمّد الخامس ظنًّا منهم أنهم سيسيّرونه، ولكنّه برهن على أنه خير خلف لأبيه، وبالتالي فإن الفترة الاستعمارية لم تؤثّر أبدًا على العهد المجيد للملوك العلويّين..."، ثمّ يتمّ القفز بسرعة فوق حقبة السلطان مولاي عبد العزيز، ويوصف محمّد الخامس على أنّه ملك مارس صلاحيّاته كاملةً على الرغم من التحكّم الفرنسيّ بمملكته؛ ولعَمَري ما هذا الزعم إلا أضغاث أحلام ودعاية مغرضة، لا علاقة له بالواقع التاريخيّ.

ورث الحسن الثاني سَلطنةً أعاد المستعمر رسم ملامحها، فلبس لباس مَلِك، وجمع بين دوره كرئيس لدولة حديثة وكأمير للمؤمنين، ذي شرعيّة ربانيّة. كان الحسن الثاني ملكًا من نسب شريف، على رأس جهاز دولة لم يسبق لأحد من أسلافه على العرش أن حظي بمثله. أحسن عمّي استيعاب هذه الازدواجية البنيويّة في النظام، فكان مغربيًّا حتّى النخاع، يحرص أشدّ الحرص على أن نتكلم العربية الدارجة في القصر الملكيّ، وأن نأكل على الطريقة العربية التقليدية باليد اليمنى وبما أنني أعْسَر فقد حاول جاهدًا أن يغيّر طبيعتي، فكانت النتيجة نسبيّة، إذ تدرّبت على الأكل باليد اليمنى، مع استمراري باستعمال اليد اليسرى للكتابة ولسواها من الأغراض. في الوقت نفسه، كان الحسن الثاني فخورًا بإتقانه للغة الفرنسيّة، وبدرايته بالشأن



الفرنسيّ، فضلًا عن حرصه على الإبقاء على شبكة من العلاقات لم تخلُ من علاقات خاصّة جدًّا أحيانًا، وكان إذا قدم أحد هؤلاء إلى المغرب وجد في غرفته في الفندق هدية تلائم ذوقه وميوله. كانت أهم وأكثر الزيارات الوزارية الفرنسيّة تُخصّص للمغرب، وكان للمغرب حضور لا يستهان به في باريس، ومن قبيل ذلك إعطاء الملك مرتين في السنة مقابلة لصحيفة **لوموند** إلى الصفحات الأولى المتفاوض عليها مع مجلة **باري ماتش**، ومن ثم لم يكن غريبًا أن يتساءل المرء عن الطرف ذي النفوذ الأقوى على الآخر، المغرب أم فرنسا. ففي هذه العلاقة العائليّة الفرنسيّة المغربيّة لم يكن "الشاويش" هو من يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، حيث اختلطت الخيوط بين الدمية ومحرّكها.

ساعدت فرنسا المملكة ماليًّا بطرق شتّى، من بينها على سبيل المثال التسريع بشراء رخصة الهاتف النقّال، وفي المقابل كان أفراد الطبقة الحاكمة الفرنسيّة يجدون في المغرب أحسن ملاذٍ يأوون إليه للراحة والمتعة ذات اللمسة الشرقية، فيحلو لهم المقام وخاصّة أنّ بلادهم ساهمت تاريخيًّا في صنعه.

هل يسري هذا الكلام حتّى اليوم؟ في كتابهما المشترك **باريس مراكش** الصادر في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢ يزعم كلّ من جان بيير توكوا الفرنسيّ وعلي عمّار المغربيّ، أن الجواب نعم، ويقدّمان أمثلة شتى لدعم هذا الطرح. ومع ذلك، فإذا وضعنا هذا التحليل في سياقه التاريخيّ يتبيّن أن مراكش أصبحت واحة



للنخبة العالمية، وأن اقتصاد المملكة أصبح "مستعمرًا" تتقاسمه مجموعة من الشركات المتعدّدة الجنسيات بعضها لا علاقة لها بفرنسا. الخلاصة أنّ الهيمنة الفرنسيّة ما زالت حاضرة، ولكنّ حدّتها تراجعت ضمن إطار أوسع بكثير من العلاقة الثنائيّة الضيّقة القديمة بين البلدين.

إضطرب الحسن الثاني بعد صدور كتاب جيل بيرو، الذي كان بمثابة حملة شعواء عليه. ثمّ واجه الملك تحديًّا آخر تمثّل في الإضراب العام في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٠ وما رافقه من أعمال شغب خلال يومين في مدينتي فاس وطنجة. إعتبر الملك هذا الإضراب إهانة لمشروعيّته، وهو ما حزَّ في نفسه أكثر من عدد الضحايا الذين سقطوا جرّاء القمع (أحصت هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشأها محمّد السادس في تقريرها الذي نشرته عام ٢٠٠٥) ١٠٦ قتلى في مدينة فاس. على هذا واصل الحسن الثاني دعمه للأميركيّين ولم يغيّر خطّه السياسيّ بل أصرّ على توشيح وزير الخارجيّة الأميركي كولن باول بالوسام العلوي الأسمى، ثمّ توقّف عند هذا ولم يتجاوزه. لا زلت أتذكّر أني ناقشت معه عندما جاءت الأحداث مصدّقة لتحليله وحدسه إمكانية القيام بمزيد من المبادرات بعد نهاية حرب الخليج الأولى، لكن الحسن الثاني رفض الفكرة، معتبرًا أنّ الحكمة تقتضي الإحجام عن أي نوع من الاستفزاز.

عندما وضعت الحرب أوزارها وهدأت الاحتجاجات في



المغرب، شرع الملك في عام ١٩٩١ في استخلاص الدروس من كتاب **صديقنا الملك** الذي زعزع أركان قصره. مضطرًّا قرّر عمّي أن يعيد النظر في المشهد السياسيّ على ضوء ما بعد الحرب الباردة، مع الأخذ في الاعتبار الرأي العام الدولي واهتمامه بحقوق الإنسان، ولو بازدواجيّة في المعايير. في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ قرّر أن يغلق سجن تازمامارت وأطلق سراح أبراهام السرفاتي ولم يلبث أن طردَه من المملكة بذريعة أنه "برازيليّ". شكّل السرفاتي كابوسًا بالنسبة للحسن الثاني الذي رفض أن يرى فيه مواطنًا مغربيًّا... هل ذلك لأنّه يهودي وماركسي ثم ينشط في إطار الحركة الوطنية؟ أم لأن زوجته الفرنسيّة كريستين دور السرفاتي كانت المصدر الذي استقى منه جيل بيرو المعلومات لكتابه المليء بالاتهامات في حقّ الملك؟ لا أدري. إلتقيت أبراهام السرفاتي للمرّة الأولى عام ٢٠٠١، في مؤتمر عقد في مدينة قرطبة الإسبانية. كنت أعرف واحدة من بنات أخيه، وهي فتاة من جيلي كانت شأني تمارس رياضة الفروسية في الدار البيضاء، وحكت لي الكثير عن عمّها، لكنّه لم يحدث أن تطرّقت يومًا إلى موضوعه مع عمّي. في قرطبة اكتشفت رجلًا لطيفًا ذا قناعات، ولكن، على الرغم من احترامي لاستقامته، لم نتبحّر في النقاش، فلو فعلتُ لخنتُ ذكرى الحسن الثاني.

في عام ١٩٩٣، بعد فوز المعارضة المغربيّة في الانتخابات



التشريعيّة، بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة وحزب الاستقلال، رفضتْ هذه الأحزاب المشاركة في الحكومة فغضب الحسن الثاني، وردّ عليها بخطاب من أجمل الخطب السياسيّة يكاد أن يكون نموذجًا في فنّ التواصل. لم يعتل منصّة ولا منبرًا ولم يترك حاجزًا بينه وبين الجمهور. كان مدهشًا: لقد قفز على كلّ الهيئات الوسيطة ليخاطب "شعبه" مباشرة كأنّه رب عائلة يتحدّث مع بناته وأبنائه، فأسهب في بيان الصلاحيّات التي وافق أن يمنحها للمعارضة، وعدَّد واحدًا تلو الآخر أسماء الوزارات الأربعين ومرّ سريعًا على ما يسمّى الوزارات السياديّة التي احتفظ بحقّه في تعيين من يتولاها. "لقد أعطيتهم كلّ شيء فماذا يريدون؟" يبدو أنّهم يريدون شيئًا آخر، ولكن ماذا؟ إنه الشيء الذي لا يمكنه التنازل عنه. ثمّ لجأ إلى خدعة من خدعه البلاغية ليعيد النقاش إلى فترة الستينيّات من القرن الماضي، متّهمًا المعارضة ضمنيًّا بالرغبة في التجنّي على موقعه كملك وبالتالي بتهديد النظام الملكيّ. أثار هذا الخطاب الشكوك لدى العديد من المغاربة، الذين يتطلّعون إلى تعايش على النمط الفرنسيّ وإلى غد أفضل، فينتظرون من المعارضة الصراحة والنزاهة، ويطلبون من الملك أن يكون قائدًا محافظًا على الاستقرار.

في الحقيقة كان الملك متشبّثًا بالحفاظ على وزير داخليته إدريس البصري، "الوزير الأوّل"، ولو تطلبّ الأمر إجهاض مشروعه



الانفتاحي برمَّته. ندم الحسن الثاني في وقت لاحق على قراره هذا بعد أن سعى جاهدًا وبشتّى الطرق لإعادة الحيويّة لنظامه، حيث هدف إلى إرساء تداول على السلطة يبقى هو بموجبه الآمر الناهي. في نهاية حياته، خلال نقاش طويل بيني وبينه، أشار إلى أنّه في عام ١٨٧١، أقدم الإمبراطور الألماني بسمارك على إصلاحات ديمقراطيّة من فوق، وأنه في عام ١٩٠٩ بدأ العمل بنظام الاقتراع العام في الدول الإسكندينافيّة، جنبًا إلى جنب مع التصويت النسبي. بعبارة أخرى، كان يرى هذه الأمثلة نماذج على حالات ساعد فيها الانفتاح الديمقراطيّ على إطالة عمر النُظُم القديمة. كان الملك في استلهامه أحداث التاريخ، يؤمن بفكرة "التناوب" إيمان المتصوّفة، ولكنه أخطأ التقدير فيما يتعلّق بالمعارضة، وعندما وصلت هذه الأخيرة في نهاية المطاف إلى الحكم، ذُهل الحسن الثاني من هزالها ومن ضعف مناعتها أمام إغراءات السلطة ومظاهرها، من سيّارات المرسيدس، والهواتف النقالة، والبزّات المذيّلة بالماركات الراقية، وحفلات الاستقبال ومآدب الزفاف الباذخة.

=

كان للدعم المقدّم من الملك الحسين، عاهل الأردن لصدّام حسين خلال حرب الخليج الأولى، تأثير مديد على العلاقات بين المملكة العربية السعوديّة والمملكة الأردنيّة، لقد اتّفق أن كانت علاقتي متميزة مع الجانبين. في عام ١٩٩٣ استقبلني



الملك الحسين وعرض عليَّ مشاكله مع السعوديّين. لم تبعث حالته على الارتياح، حيث كان الغالبون يتشفّون منه، بما في ذلك الأدنى مرتبة من أمراء المملكة العربيّة السعوديّة فينشرون في الصحافة العربية رسائل مفتوحة تسيئ إليه، وغير ذلك من أدبيّات التحقير. أبلغته بأنني سوف أحظى بلقاء الملك فهد في الأسبوع التالي على لقائي به، وطلبت منه أن يسمح لي بنقل هذه التفاصيل إلى مضيفي، لعلّنا نجد هامشًا لإصلاح ذات البين. وافق الملك الحسين منبِّهًا إياي في الوقت نفسه إلى صعوبة المهمّة. بالفعل، وكما كان متوقّعًا، فلقد طال حديثي مع الملك فهد إلى وقت متأخّر من الليل، محاولًا إقناعه بأن الملك حسين، رغم القرار الخاطئ الذي اتخذه في ظل إكراهات حقيقيّة تعرفها بلاده، رجل صادقٌ في رغبته بالتهدئة. في النهاية سألني الملك فهد لماذا يصرّ الحسين على اتخاذ لقب "الشريف"؟ أليس للتذكير بنسبه وتاريخ عائلته ومطامعه في حكم مكّة المكرّمة؟ هل يريد أن يصبح أميرًا على الأماكن المقدسة الإسلامية؟ فأجبته أنني بدوري شريف من ذريّة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأنني معتزّ بهذا الانتماء دون أن أحمِّله غمزًا ولا مطامعَ مُضمَرة. عدت إلى الملك حسين، فوعد ألّا يثير بعد اليوم غضب الملك فهد بهذا الموضوع، فأخطرتُ الملك فهد بهذا القرار. بعد ذلك بوقت قصير، وبرغم عدم استئناف العلاقات الدبلوماسية، فتحَت المملكة العربيّة السعوديّة حدودها أمام البضائع الأردنيّة، فكانت



بشارة خير على بداية التقارب الذي قُدِّر لي أن أساهم فيه.

على أن الوساطة هذه لم تعد عليَّ إلّا بنقمة الملك. فبمجرّد عودتي إلى المغرب استدعاني الحسن الثاني وصب عليَّ جام غضبه. لقد وصله النبأ فعاتبني لأنّي قمت دون أن أعلمه بمبادرة دبلوماسيّة تلزمه ويتحمّل مسؤوليتها المعنويّة. أدركتُ أني قد ارتكبت خطأً لأن كلّ إجراء من جهتي يُنظر إليه أنه صادر عن الملك. للمرّة الأولى في حياتي قدّمتُ اعتذاري إلى الحسن الثاني، ولكنّ صدق نيّتي لم يفلح في التخفيف من امتعاضه بعد مبادرتي. لقد تلاشى بسرعة كلّ رصيد الثقة الذي بنيناه على مدى ثلاث سنوات، حيث توجّس الملك أنّي حاولت تجاوزه بانتهاك صلاحيّاته، وفوق ذلك أزعجه كثيرًا أن يرى مدى تعلّقي بالشرق وشجون الشرق! من جهتي كنت أشك في إرادة الملك أن يهيّئ لخلافته. كنت إلى ذلك الحين أعتقد أنه يسهر على إعدادنا نحن الثلاثة، ولداه وأنا، كلّ بحسب موقعه، في أفق من الأهداف الواضحة، مع توزيع للأدوار. كما كنت أظنّ أنّ الملك صارم إزاءنا عن عمد، وخاصّةً مع وليّ العهد، بلحاظ مسؤوليّاتنا المستقبليّة. لقد أردت أن أصدّق حقًّا هذه الفرضية.

ومع ذلك، لم نكن أبدًا حاضرين أثناء المداولات الهامّة التي تؤخذ بنتيجتها القرارات الكبرى، وفي كلّ مناسبة يُحتمل فيها أن يعارضَ الملكَ شخصٌ ما فيقول له كلمة لا، لم نكن، لا سيدي محمد ولا مولاي رشيد ولا أنا، من المدعوّين. كنا



نحضر اللقاء مع رئيس الغابون أو رئيس بولونيا، ولكن لم يكن لنا من محل خلال المفاوضات مع زعماء المعارضة الثلاثة، عبد الرحمن اليوسفيّ ومحمّد بوستة وبنسعيد أيت إيدر، ولا خلال المحادثات مع جيمس بيكر حول الصحراء الغربيّة. من جهة أخرى حُظِرَ علينا حضور اللقاءات الثنائية مع أمراء دول الخليج، وهي اللقاءات التي تتناول الحصول على الهبات، أو ما سمّيناه أنا وابن عمي مازحين عملية السطو الملكية على البترودولار تمثّلًا بمغامرات بطل الويسترن جيس جايمس. لم يكن من المقبول أن نشهد انحطاط أمير المؤمنين إلى منزلة أمير الشحّاذين بحسب تعبير جريدة **الكنار أنشينيه** الفرنسيّة الساخرة. أقول هذا لأعترف بأنّني خُدعت عندما صدّقتُ نوايا الحسن الثاني: لم يكن هناك من خطّة ولا من يحزنون، وبل إعادة لـ"المسرحية" إياها التي أرخت بظلالها على طفولتي.

كانت استفاقتي من هذا الوهم مؤلمة. تفطّنت لهذا الأمر وأن الحسن الثاني قرّر العزوف عن تكليفي أيّ مهمّة خلال واقعة مؤسفة جرت سنة ١٩٩٢ عندما رافقته في زيارة قام بها إلى المملكة العربيّة السعوديّة. يومها منعني أن ألج إلى قاعة الاستقبال بذريعة أنّني لست عضوًا في الوفد الرسمي المرافق له. في ذلك اليوم، عدت إلى المغرب دون أن أخبره مستقلًّا طائرة أحد أصدقائي. علمت أن سيدي محمد مُنع بدوره من حضور ذلك الاستقبال. في هذا السياق، لا بأس من التصريح



بنكتة ماكرة يتداولها الناس في القصر تريد النكتة هذه أن: الحسن الثاني، خلال زيارة إلى الجزائر، قدم سيدي محمد ومولاي رشيد إلى الرئيس الشاذلي بن جديد قائلًا: "أقدّم لكم خليفتيّ، وفي الفرنسيّة تستعمل للتعبير عن خليفة بالمعنى السياسي لفظة "دلفين" "*Je vous présente mes dauphains*"، فما كان من الرئيس الجزائريّ إلّا أن التفت إلى الجنرالات المصطفّين وراءه وأجاب: "وأنا أقدّم لكم خلفائي مستعملًا لفظة قرش *Requins* وكأنّه يقول إنّ سمك القرش يتربّص بسمك الدلفين لينقضّ عليه فور موت الملك.

=

في ٢ شباط (فبراير) ١٩٩٤، حكمت محكمة الجنايات في مدينة نيس الفرنسيّة على عمر رداد، البستانيّ المغربيّ المتّهم بقتل ربّة عمله غيلين مارشال في شهر تموز (يونيو) ١٩٩١، بالسجن لمدة ثمانية عشر عامًا. أثار هذا الحكم استياءً واسعًا في المغرب وتعاطفًا مع المحكوم؛ والحق أن قضية رداد تختزل جملة من المواضيع الحساسة المرتبطة بالهجرة والاندماج في فرنسا، ولا سيّما ما يتعلّق منها بالأجانب العرب والمسلمين. إشتهرت القضية تحت عنوان "قتلني عمر". واقتناعًا منّي ببراءة رداد قرّرتُ أن أسانده. كان والده عبد السلام وزوجته لطيفة قد طلبا المساعدة من المحامي المعروف الأستاذ جاك فيرجيس، وهو محام بارع اشتهر بمرافعاته السياسيّة وبتبنّيه في الدفاع عن



موكّليه ما يسمّى استراتيجيّة القطيعة، وهي استراتيجية لم تبدُ لي الأوفق في حالة رداد. عند صدور الحكم، صرّح الأستاذ فيرجيس: "لقد أدين البستانيّ لأنه عربي. نحن في بداية المعركة فقط، إنّها معركة ضد العنصريّة."

من جهتي، كنت أعرف وأقدِّر الأستاذ بول لومبار فاتّصلت به في ٤ شباط (فبراير)، بعد يومين من صدور حكم محكمة البداية لنشرع في استئناف الحكم. ثمّ اتّصلت بعبد السلام رداد الأب يوم ١٢ شباط (فبراير)، فأتى للقائي في الرباط واتفقنا أن يزور ابنه في السجن لإقناعه بسحب وكالته من الأستاذ فيرجيس وبتكليف الأستاذ لومبار، وهذا ما حصل يوم ٧ آذار (مارس).

جاء ردّ فعل الحسن الثاني سريعًا: خلال أقل من أسبوعين، أوعز لعائلة رداد بأن تطلب مجدّدًا تكليِف الأستاذ فيرجيس (وقد تولّى ذلك الملك بنفسه)، فتنحّى الأستاذ لومبار تلقائيًا عن القضية يوم ١٦ آذار (مارس)، قبل أن يتمّ سحب الوكالة منه ولكنه بقي محاميًا للأب، وبهذه الصفة أمكنه أن يتدخّل خلال المحاكمة في طورها الاستئنافيّ.

لاحقًا فهمتُ الأسباب التي أدّت بالملك إلى التدخّل على هذا النحو. لقد تبيّن أنّ قوات الدرك اعترضت سبيل عدد من الحافلات القادمة من الريف إلى الرباط التي تقلّ أقرباء لرداد أرادوا شُكْري على مساعدتي لقريبهم، وهذا ما لا يتقبّله نظامنا حيث الملك وحده هو من يدافع عن "رعاياه" القاطنين في الخارج،



ومن ثمّ كان عليه الإسراع بتقويض تدخّلي في الملفّ. النتيجة أنّ عمر رداد وجد نفسه بين أمير وملك يتنافسان على مساعدته، وقد لعب دون خجل على الحبلين، خلافًا لأبيه الذي بقي وفيًّا لالتزامه، على عادة أهل الريف المعروفين بالجدّ والاستقامة.

أخيرًا، وبعد انعطافات كثيرة سلكتها القضية، انتزع الحسن الثاني من جاك شيراك في أيّار (مايو) ١٩٩٦ عفوًا جزئيًّا عن عمر رداد، حيث خفّض الحكم عليه من ١٨ سنة إلى ٥ سنوات، أما أنا فكان الملك أقل رحمة بي من ردّاد. كانت حفلة عيد العرش يوم ٣ آذار (مارس) ١٩٩٤ آخر مرّة أظهر فيها رسميًّا على شاشة التلفزة المغربيّة إلى جانب الحسن الثاني. بعد ذلك اختفيتُ من الوجود. كنت ألتقي الملك في إطار العلاقات الخاصّة، أما في المناسبات العامّة وفي كلّ ما يتعلّق بالبروتوكول الرسميّ للدولة فلم يعد لي أيُّ حضور.

عند هذه النقطة، لم يعد ليُضير الحسن الثاني، أو يزعجه، أن أضمحلّ اقتصاديًّا أو أن أصبح أميرًا مُفلسًا. صحيح أنّه سمح لي ببناء قصر الرمال شمال المغرب، لكنّه، في المقابل، وأد في المهد جميع محاولاتي للقيام بمشاريع اقتصاديّة في مملكته، ولو كان الشركاء الأجانب من قبيل شركة رون بولينك المعروفة.

بالشراكة مع عمر العقّاد، وهو رجل أعمال من منطقة الشرق الأوسط، طوّرت مشروعًا لتصنيع منتجات بي. في. سي، وكانت خطتنا أن نشتري الموادّ الخام، مشتقّات البترول، من



شركة سابك السعوديّة. إستقبلني الحسن الثاني مع شركائي، تحت ذريعة العطف الأبويّ، ولكنه قصد، في الحقيقة، نسف المشروع برمّته وقد أفلح، حيث أصيب الشركاء بعد اللقاء بالإحباط والاشمئزاز. أتى إلى الاجتماع الأول حاملًا عصيَّ الغولف، ثمّ تتالت اللقاءات وطال التسويف، وفي نهاية المطاف تخلّينا عن المشروع أصلًا.

ردًّا على استراتيجيّة التضييق والخنق، اخترتُ استراتيجيّة تغيير المواقع بسرعة، فانتقلت للاشتغال في منطقة الشرق الأوسط التي لا يملك الحسن الثاني أن يزيحني منها. ومرّة جديدة وجدت إلى جانبي كمالِ الشاعر وسعيد خوري، لكن الرجل المفتاح كان الشيخ محمّد بن زايد آل نهيان، "أخي" الاختياريّ. تابع الشيخ محمد معي ومع سيدي محمّد الدراسة في المولويّة حتّى سنّ العاشرة. يوم تعرّفت عليه لم يكن سوى واحدٍ من الأولاد الاثنين والعشرين لمؤسّس ورئيس دولة الإمارات العربية المتّحدة، أعني بذلك أنه لم يكن مقدمًا في ترتيب الخلافة، علمًا أن الأمر لم يعنني. كنا نمارس الفروسيّة معًا، ونقضي العطل معًا ونسافر إلى أنحاء العالم معًا ولم أشعر يومًا أن متعة معيّتنا قد انخفضت. عندما عُيّن على رأس مجموعة أوفستس غروب في أبو ظبي عام ١٩٨٧ عمد إلى إشراكي في بعض مبادراته. أمضيت بعض الوقت لأستوعب معنى أوفستس أو التعويض. كانت الفكرة هي إرغام الشركات الكبيرة، وخاصّة في ميدان الأسلحة، أن تعيد استثمار



جزء من أرباحها في التنويع الاقتصاديّ لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة الغنيّة بالنفط. الفكرة جيدة، أقلّه على الورق. ولكن في الواقع تعطي شركات السلاح الوعود السخيّة قبل التوقيع، ثمّ تتملّص منها فيما بعد.

شخصيًّا، اكتويتُ بنار هذا التملّص في ملف شركة طومسون سي أس أف التي فازت بصفقة ضخمة لتزويد الإمارات العربيّة المتّحدة بمعدّات التغطية بالرادار والدفاع المضادّ للطيران. لقد أدّيتُ دورًا حاسمًا في تمكين الشركة من إبرام الصفقة بعد أن أفلحتُ في تحريك المفاوضات المتعثّرة. كنت، في ذلك الوقت، أنا ومصطفى العلوي، وهو صديقي وعمل معي لفترة طويلة، نقوم بعمل استشاريّ تعاقديّ لمصلحة طومسون، وكان دوري هو تسقّط عقود التعويض وفُرص لنقل التكنولوجيا. كانت لي ثقة كاملة في مصطفى العلوي، الذي عرفته منذ سنوات الدراسة الجامعيّة في الولايات المتّحدة، وهو الذي وقّع باسم شركتي عقدًا مع مصرف باتيف التابع لطومسون.

عندما علم الحسن الثاني بمشاركتي في هذه الصفقة، أقام الدنيا وأقعدها لكي أخرج منها وبالفعل، فقد انتصرت الاستراتيجيّة الملكيّة. كان الحسن الثاني يدرك جيدًا أن مردود الصفقة مرتفع للغاية وبالتالي فإنّ هذه الأرباح قد تكون مفتاحًا لاستقلاليتي الماليّة. فأرسل على الفور بعبد الحقّ القادري، مدير الاستخبارات العسكريّة إلى باريس للقاء آلان غوميز الرئيس المدير العامّ لشركة



طومسون، وأرسل مبعوثًا آخر إلى الإمارات العربيّة المتحدة للقاء رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والد صديقي. فطمأن الشيخ زايد مبعوث الملك شارحًا له أنّ مولاي هشام لا علاقة له ببيع الأسلحة، بل يساهم في مشاريع يأتي تمويلها ممّا يعادل ضريبة التنمية، وبناء عليه فسُمعته ستبقى جيّدة وشرفه آمن، ولكن الحسن الثاني لا تهمّه هنا السمعة ولا يكترث للشرف. لقد غضب غضبًا شديدًا ولم يجد سوى المسكين مصطفى العلوي ليبطش به سعيًا لإجهاض جهودنا. عندما أخبرتني زوجة صديقي أنّه لا يردّ على الهاتف وأنه، رسميًّا، في "مهمة" انتابني الرعب، ورغم ذلك لم أكن أتصوّر أنّ الملك سيستعمل معه كلّ أدوات الإرهاب، من التهديد بالمسدّس على طريقة العجلة الروسيّة إلى الجولة على متن طوّافة والتهديد بإلقائه منها، وذلك قبل أن تتدخّل زوجة الحسن الثاني شخصيًّا لإطلاق سراحه. عانى مصطفى العلويّ، الذي يعيش الآن بين دبي ومونتريال، أصنافًا من الأهوال حتّى إنّ فكّه تزحزح من مكانه، وقد تطلّب علاجه ستّة أشهر في الولايات المتحدة.

الحسن الثاني لا يمزح في مثل هذه الظروف، أما شركة طومسون فقد فرحت واعتقدت أنّها تخلّصت مني ووفرّت المبلغ المالي المستحقّ لي في ذمّتها. ما العمل؟ إنتقلتُ إلى باريس وأقمت مع خالتي علياء الصلح، التي تقطن في الدار الرقم ١٢، جادة الإليزيه. ترقّبنا لمدّة أسبوع مرور الرئيس فرانسوا ميتران، الذي



يمشي بانتظام على قدميه تحت نافذة بيتها. كانت خالتي تعرف الرئيس الفرنسيّ فخاطبته قائلة: "أناشدكم باسم كرامة وشرف فرنسا، هذا ابن أختي وأرجوكم أن تستمِعوا إليه من فضلكم". توقّف فرانسوا ميتران وأشار إليَّ أن أوافيه، ثمّ زعم بتودّد أنه يتذكّرني إذ قُدِّمت له في مناسبة بروتوكوليّة في المغرب. وقفتُ إزاءه على الرصيف وأوجزتُ له في بضع كلمات قصّتي مع طومسون، فطلب مني أن أسلِّم لخالتي نسخة من العقد. بعد أسبوع نادت عليّ خالتي: "لقد قال لي ميتران إنّنا هنا في فرنسا ولسنا في جمهورية الموز"، وكأني به يردّدها مدويّة إذ اقترحَت عليَّ شركة طومسون عقدًا جديدًا ودفعت لي الأتعاب مسبقًا. أبلغت الحسن الثاني: "سيّدي، إنَّ الإخلاص يوجب عليّ أن أقول لكم إن العقد مع طومسون قد تم تجديده". في ذلك اليوم أدرك الملك أن لديّ ما يكفي من الوسائل والإرادة للصمود أمامه.

=

في عام ١٩٩٤، أسّستُ معهدًا للبحوث في جامعة برينستون وفقًا لتقنية توازي في الهندسة المالية ما نسمّيه الوقف في التراث الإسلامي، حيث يمنح الشخص المتبرّع مبلغًا ماليًا كرأس مال ثابت وتستعمل عائداته لتمويل النشاط الخيريّ المنشود. وهكذا وهبتُ مبلغ ٦ ملايين دولار لجامعة برينستون يُخصّص للمعهد، أي إنّ الإيرادات ستغطّي تكاليف مدير وأستاذ زائر واثنين



من الزملاء، وهم من الباحثين في إطار الإقامة الموقّتة. لماذا برينستون؟ أوّلًا، ما أقام الحسن الثاني على قيد الحياة لم يكن بوسعي إنشاء معهد في المغرب يُعنى بمناقشة القضايا السياسيّة باستقلاليّة وحريّة. ثمّ إنّ برينستون، تلك الحاضنة الجامعيّة التي أويتُ إليها شابًّا، تظلّ معقلًا للتميّز، وأنا ممتنٌّ لها بالتربية التي اكتسبتها فيها. من جهة أخرى، طمحت إلى تشجيع النقاش الفكريّ والتعريف بهذا الجزء الذي أنتمي إليه من العالم. أخيرًا تطلّعت إلى المساهمة في نشر إشعاع العالم العربيّ الإسلاميّ.

كان من ضيوف المعهد، على سبيل المثال، بنازير بوتو، أوّل امرأة انتُخبت رئيسة للحكومة في بلد مسلم هو الباكستان، وقد زارت المعهد لتشرح سياستها. في الولايات المتحدة كثيرًا ما يحافظ قدماء الخرّيجين من الجامعات على علاقة مع جامعتهم يمتزج فيها التكوين المستمر بالاستفادة من شبكة النفوذ وبالتبرع للعمل الخيري. مدركًا لهذا السياق أنشأتُ هذا المعهد بناءً على نصائح كلّ من جون واتربري والراحل إدوارد سعيد، وبناءً على كلّ الأفكار التي استلهمتُها منذ فترة طويلة من صديقي ومواطني عبد الله حمودي، عالم الأنثروبولوجيا في جامعة برينستون.

أرسلت إلى الحسن الثاني ورقتين تعريفيّتين عن المعهد لإخباره بأني بصدد تأسيسه. لم أتلقّ منه أية ردّة فعل فواصلت العمل دون موافقة صريحة منه. لم يبرز اعتراض الملك الشرس إلا عندما رغبت أن أطلق على المعهد اسم والده محمّد الخامس، وليس



اسمه هو. في ١٢ أيّار (مايو) ١٩٩٤ صدر عن القصر بيان، لا يأتي على ذكري بالاسم، يعلن عن اعتراض الملك على هذه التسمية. في أعقاب ذلك استدعاني الحسن الثاني وقال: "إسمع، سواء كنّا نتبادل الودّ أم لا، علينا أن نتعايش حفظًا للمظاهر. هناك قانون للسير علينا احترامه. ليس بإمكانك أن تقرّر هكذا إطلاق اسم محمّد الخامس على معهد لمجرّد أنّه جدّك، إنّه قبل صلات الرحِم ملك من ملوك المغرب.

ـ ولكنّي لن أطلق اسم محمّد الخامس على حانة!

ـ التفاصيل لا تهمّني، لقد شرحت لك المبدأ."

لم يمرّ هذا الحوار، وكان حوار طرشان، مرّ الكرام، بل كانت له تبعات. في يوم ٢٥ أيّار (مايو) ١٩٩٤، قام الملك بتعيين وزير أوّل جديد هو عبد اللطيف الفيلالي، كإشارة منه برغبته في الانفتاح على أفق "التناوب" الذي كان يتمنّاه. بعد ذلك بعث الأمين العام للحكومة المغربيّة الجديدة برسالة إلى رئيس جامعة برينستون، هارولد شابيرو، يوضّح فيها أنّ المعهد ينتهك "تقاليد وأعراف النظام الملكيّ المغربيّ"، ثمّ زار الجامعة، مرة أخرى، فريقٌ من المحامين ليطالبوا بإصرار أن يتمّ التخلّي عن اسم محمّد الخامس؛ لكن هارولد شابيرو أجابهم أنّ القرار الأخير يعود إليَّ. لم يقف الحسن الثاني عند هذا الحدّ بل هدّد بالملاحقة القضائيّة. تجنّبًا لمزيد من التصعيد، ورغم ترجيحي أن يخسر الملك القضية، قرّرتُ أن أتخلّى عن الاسم الذي وقع



عليه اختياري. لم يكن من مصلحة أحد أن يُهدر ماء وجه الحسن الثاني، ولا أن يتنازع العلويّون على اسم محمد الخامس أمام المحاكم. ثم إنّه، من وجهة نظر سلاليّة ملكيّة، لم يستحقّ الأمر كلّ هذا الصخب والضجيج.

هكذا وجدتُني أعيد جدي العزيز إلى مرقده الآمن، وخرج المعهد إلى الوجود تحت اسم أكاديميّ طويل: معهد الدراسات الإقليميّة حول الشرق الأوسط المعاصر وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

بذل سفير المغرب في واشنطن، محمد بن عيسى، كلّ ما في وسعه لتقويض المشروع، وراح يضايق رئيس جامعة برينستون حتّى إنّه لاحقه يوم الأحد إلى الملعب حيث كان يتابع مباراة كرة قدم ليتمكّن من التحدّث معه حول القضية! ردًّا على ذلك، كتبتُ رسالة إلى بن عيسى حثثته فيها على أن يتصرّف كسفير للمملكة المغربيّة وليس كسفير لمملكة "ميكي"، كما حذّرته من أنّي خلال زيارتي المقبلة إلى المغرب، سأطلب مقابلةً من الملك لطرح هذا الموضوع. في أعقاب ذلك استدعانا الحسن الثاني نحن الاثنين إلى قصر الصخيرات في صيف ١٩٩٤، فاستقبلَنا في ملعب الغولف وهو على متن عربة قطار تعود لفترة الحماية. على عادته في العناية بالتفاصيل كمخرج مسرحيّ، خاطبنا مُطلًّا من عربته كأنّه الإله زوس (جوبيتير) فوق جبل الأولمب، ليبرز هيبته أمام ضآلتنا: "مولاي هشام، كيف تسمح لنفسك بالحديث عن ميكي ماوس مع سفيري الذي يمثّل المملكة المغربيّة؟! من



تكون ومن تظنّ نفسك؟!

ـ سيدي، كان هذا هو السبيل الوحيد لإثارة انتباهكم حول هذه المسألة. وقد حصل... الآن، هل يمكنكم أن تطلبوا من ممثّل الدولة أن يكفّ عن إزعاجي في هذا الملفّ؟".

عند هذا الحدّ طُوي الملف. ولكن بعد فترة وجيزة استدعاني الملك مجددًا، وكان هذه المرّة مرهقًا قد أنهك المرض جسمه. طلب منّي أن ألحق به إلى الصخيرات، هذه المرّة وجدته جالسًا على دِكّة صغيرة. عادة، عندما يريد إلقاء اللوم على أحد يختار موضعًا مرتفعًا لمخاطبته، أو يقف في نهاية ممرّ طويل لا يراوح مكانه ويكتفي بالتحديق في ملامح الزائر المسكين القادم نحوه متسائلًا ماذا ينتظره. ذلك اليوم، عندما دعاني للجلوس بقربه على مقعد شبيه بمقعده عبَّر عن مكنونه حتّى قبل أن ينطق. سألني بتُؤَدة: "متى تستقرّ علاقاتنا؟" ثمّ دار بيننا حديث عقلانيّ هادئ، ساعد على ترميم الشرخ القائم بيننا ردحًا من الزمن. لا أنكر أني واجهتُه بقوّة في كثير من الأحيان سعيًا إلى فرض نفسي أمامه، وتجاوزتُ الحدود في بعض المرّات. في أيّ حال لا بدّ من الاعتراف بأنّ كلّ المحاولات التجميلية لم تفلح في التغطية على اختلافاتنا الجوهريّة. لقد بدأ غيابي عن شاشة التلفاز وعن المناسبات الرسميّة يغذّي الشائعات. وأينما ولّيتُ وجهي صرت أُسأَل عن الموضوع فلا أعلّق، لكنني بالمقابل لم أتردّد في التعبير بحريّة عن مواقفي من القضايا التي تستأثر باهتمامي،



ممّا لم يخلُ من إزعاج الحسن الثاني. كنت كلما قدمتُ إلى المغرب ذهبتُ لأسلّم على الملك واكتفيتُ بذلك. ذات ليلة، بعدما انتهت مراسم إحياء ذكرى وفاة محمّد الخامس التي تَغيّبتُ عنها، ذهبت للقاء الحسن الثاني في ملعب الغولف. كان يلعب تحت الأضواء الكاشفة، فعاتبني عن غيابي:

" لم تأتِ لتحيي ذكرى جدّك!

ـ ولكن، يا سيدي، هذه مناسبة سياسيّة.

ـ لا، بل هي مناسبة دينيّة. ثمّ إنّها قضيّة أسرة".

في تلك الليلة فهمتُ أن الملكيّة المغربيّة تمارس على الدوام الخلط بين الدين والقرابة والسياسة، فتعتبر هذه المكوّنات متّصلة ومنفصلة في الوقت نفسه، وتوهم الناس أنها "الحقيقة المطلقة". لقد أيقنتُ أنّ لعبتنا، لعبة القطّ والفأر لن تؤدّي إلّا إلى الصدام. بإحجامي عن حَضور تلك الأمسية قطعت ما تبقى من شعرة معاوية التي كانت لا تزال موصولة بيني وبين بالملك، وهي رابطة القرابة العائليّة.

هكذا بدأت رحلتي إلى المنفى والعزلة. فليس بالأمر الهيّن، في المغرب، أن يجد المرء نفسه على حين غرة، عرضة لسيْلٍ من الشائعات، كلّ واحدة منها أخبث من الأخرى، فيتجنّب السلامَ عليك الوزيرُ والسفير، وتتحاشاك برجوازيّة الدار البيضاء ونخبة الرباط، وتعيش نوعًا من المنفى الداخلي، ولا يبقى حولك إلا الأصدقاء الأوفياء فقط، ولحسن الحظ أنّهم لا يخلون رغم قلّة



عددهم.

في الوقت نفسه الذي بدأ فيه حصار شخصي المتواضع، ساءت العلاقات بين وليّ العهد ووالده الملك، علمًا أن أمارات المرض كانت تتزايد على الحسن الثاني ولا من يعرف بالضبط طبيعة مرضه. ابتداءً من عام ١٩٩٥ أصبح الحسن الثاني وسيدي محمد كزوجين مطلّقين يحاولان الحفاظ على المظاهر أمام الأطفال والعالم الخارجي: شكليّات لا عمق لها، ومجاملات للاستهلاك ليس إلا وهكذا... ولكن هيهات. لم تكن علاقتي بسيدي محمد أحسن حالًا من علاقتي بالملك حيث كنّا ضحايا معادلة ذات ثلاثة متغيّرات، وقد بذل الملك قصارى جهده للإيقاع بيننا فأفلح. لم أعد أدعى إلى عيد ميلاد وليّ العهد ولا إلى تناول العشاء معه. لقد انهارت علاقتنا أيضًا.

من حُسن الحظ، عرفت حياتي الخاصة في هذه الفترة لحظات من السعادة والبهجة. في عام ١٩٩٥ تزوّجتُ مليكة بنعبد العالي. كنّا قد تعارفنا صغارًا لم نتجاوز التاسعة. كان جدّها لأمّها، وهو من عائلة الغزاوي، من كبار موظّفي الدولة. أما والدها عبد الرحمن بنعبد العالي فهو من مؤسّسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبيّة ومن أصدقاء المهدي بن بركة. بعد وفاة محمّد الخامس، هُمِّشَ الرجل وتوفي في سنٍّ مبكرة، حيث لم تكن مليكة قد تجاوزت الأشهر الثماني من العمر، لاحقًا تزوّجت والدة مليكة سفيرًا للمغرب هو أحمد الطيبي بنهيمة،



ومن هنا فإنّ أسرة زوجتي تجمع بين المخزن والحركة الوطنية.
درست مليكة الاقتصاد ثمّ أنشأت مع شقيقها شركة للهواتف في المغرب اسمها بيل كندا. طوال سنوات خطّطنا، مليكة وأنا، مشروع زواجنا ولكنّ أمي كانت تعترض بحجّة أنّ والدة مليكة قريبة من القصر، وقد زاد تخوّفها عندما رأت الحسن الثاني يوافق بيُسر على زواجي بمليكة، ظنًّا منه أنّ حماستي قد تتدنّى مع المسؤوليّات الزوجيّة. لم أودّ الاصطدام المباشر مع إرادة أمي، إلى أن اطمأنَّت وغيّرت رأيها، بل اعترفت لاحقًا بأنّها أساءت التقدير إزاء مليكة.
وافق الحسن الثاني على حضور حفل الزفاف شريطة أن يكون راعي الاحتفال. أراد أن يشرف على كلّ الترتيبات بما في ذلك جولة على متن سيّارة مكشوفة. ببساطة، كان يريد اغتنام الفرصة لإعادتي إلى بيت الطاعة، ولكننَي رفضت فانتقم بشكل غريب.
يوم الزفاف، في ١٦ تمّوز (يونيو) ١٩٩٥، وصل الحسن الثاني إلى الحفلة مرتديًا لباسًا لا يليق بالمناسبة وعليه علامات الغضب. بداية، لم أفهم من الأمر شيئًا ثمّ أدركت أنها طريقة للتعبير عن امتعاضه. طلب الملك من متحف غريفان في باريس أن يصنع تمثالًا من الشمع لوالدي واستقدمه على متن الطائرة، ثمّ أراد وضعه في شاحنة صغيرة، وكان ينوي إحضاره إلى حفل الزفاف لولا... لم أشكّ عندما نمي إليَّ الأمر بأن وراء ذلك نيّة سيئة ما، ولو أنّني لم أقف عليها على الفور. قبل الحفل أفضى الملك



لمهرّجه المفضّل، عبد الكريم لحلو، ولولي العهد، عن خطّته. أصيب هذا الأخير بالصدمة وصرّح لوالده أنّ تمثال الشمع يثير لديه الرغبة في البكاء وأنّ هذا "الشيء" ليس هديّة مناسبة. أما لحلو، فأضاف أن الحسن الثاني بوسعه أن يفعل ما يريد لأنه هو الملك، لكنه سوف يتسبّب في جرح عميق لن ينفع معه دواء: "سيدي، هل يمكنكم أن تستسيغوا العيش بعد هذا الفعل؟ إذا كان الجواب بنعم، فليكن ما تشاؤون. وإن كان لا، فمن الأفضل أن تحجموا عنه". على الرغم من هذه التحذيرات، استمرّ الحسن الثاني في عناده، ولكن عندما رُفع التمثال لإدخاله إلى الشاحنة اعترضه ولي العهد بقدمه عمدًا وأسقطه على الأرض فتكسّر: "لن أسمح لك أن تقدم على هذا الأمر الفجّ احترامًا لروح عمّي!"، وساد توتّر كبير بين الأب وابنه! عندما وصل وليّ العهد إلى المنزل، همس في أذني بسرعة: "لا تحاول أن تفهم فالأمر معقّد جدًّا. سأوضح لك في وقت لاحق".

في عام نفسه ١٩٩٥، أهداني أبراهام السرفاتي واحدًا من كتبه، **بين الأسود والرمادي**، أرسله إليّ عن طريق محمّد مجيد، الذي كان حينئذ رئيس الاتحاد الملكيّ المغربيّ لكرة المضرب، وقد كتب عليه هذه العبارة: "إلى الأمير المواطن، على أمل العيش في ظل نظام ملكيّ مستنير بعد إصلاحه". في الحقيقة، فوجئت بهذه الإشارة إلى الملكيّة من طرف السرفاتي ولو كانت دستوريّة، هو الماركسيّ والجمهوريّ الصريح... بعيدًا عن أيّة



رغبة في الاستفزاز أطْلعتُ الحسن الثاني على الكتاب فأخذه ورفض إعادته، فوجدتني مضطرًّا إلى سؤال السرفاتي موافاتي بنسخة أخرى موقّعة وشرحتُ له ما حدث. لا شكّ أنه سُرَّ عندما علم أنّه استطاع مرّة أخرى أن يثير حساسيّة الملك!

في تموز (يوليو) ١٩٩٥، نشرتُ في الصحيفة الشهريّة **لوموند ديبلوماتيك** مقالًا بعنوان "أن تكون مواطنًا في العالم العربي". كنت أعرف رئيس تحرير الصحيفة إغناسيو رامونيه، الذي كان أستاذًا في المدرسة المولويّة. في هذا النصّ الأكاديميّ نوعًا ما، الذي لا يخلو من حدّة في المضمون ولو أنّ صياغته غير عنيفة، شرحتُ أنّ مفهوم المواطنة ما يزال ينتظر أن يتحقّق على أرض الواقع في العالم العربي ـ كان ذلك قبل الربيع العربي بخمسة عشر عامًا. لقد كتبت يومها: "إنّ لفظ مواطن، الذي تتباهى به معظم دساتير الدول العربيّة، ما هو إلّا تعدٍّ على المصطلح. فكلمة المواطن هنا تحمل دلالة مختلفة تمامًا، لكونها تشير إلى الكائن السياسيّ الذي تعتبر تبعيّته للدولة أمرًا حاصلًا ولكنّ ولاءه يبقى موضع شبهة، أمّا حريته فهي في الوقت نفسه ممنوحة وموقّتة".

أصاب المقالُ الحسن الثاني بالذهول، فتأبّط عددًا من نسخ الصحيفة وراح يزرع الخطى في أرجاء قصره الصيفي في الصخيرات إلى أن برز أمامه أحد مستشاريه، فبادره قائلًا: "انظر بالله عليك ما فعل بي مولاي هشام! إن كنت لا تعرف، فاعرف الآن: أنت لست مواطنًا!" وقذف نسخة من الصحيفة في وجهه،



ثمّ مضى في سبيله وكلّما لقي أحدًا أعادَ الكرّة مشتكيًا كالأب الذي خذله ولده – أضف إلى ما في ذلك التصرّف من سخرية مسرحية.

كانت **الموند ديلوماتيك** آخر همّه. فهو، في نظر نفسه، فوق الجميع ولا سيّما فوق الوسط اليساري. إنتهى به الأمر أن استدعاني إلى قصر الصخيرات. كان سيدي محمد برفقتي عندما جاءني الاستدعاء، فقال لي: "إذا نجوتَ هذه المرّة، سألقّبك بإنديانا جونز".

رافقني سيدي محمد إلى الصخيرات وتوارى وراء إحدى الأشجار ليسترق السمع إلى الحديث بيني وبين والده، وكان كلّما أشاح الحسن الثاني بنظره، أطلّ سيدي محمد من مخبئه وحرّك ذراعه بحركة غير لائقة أكاد لا أتمالك نفسي معها من الضحك. كانت تلك المغامرة آخر ذكرى طيّبة أحفظها عن سيدي محمد.

خاطبني الملك قائلًا: "أنظر، ربما أعرف أنا كيف أتعامل معك، ولكن هل تغفل عن العالم العربي من حولنا؟ لستُ متأكّدًا أنهم يسكتون عنك بسببي. كأنّي بهم يريدون أن يضربوا بك المثل ويجعلوا منك عبرة للآخرين، لأنّهم يخشون من انتشار العدوى، ولذلك من الصعب أن تستمرّ على هذا النهج". لزمت الصمت لتجنّب المواجهة، ثمّ إن قصر الصخيرات ليس المكان المناسب للدفاع عن حقوقي كمواطن، وقد قلت ما عندي على الملأ،



ولكنّ الملك يظنّ أني إنّما أسعى لأجلب له المتاعب والشجار على الساحة السياسيّة، وأني تعدّيت حدوده. بدا لي أنّ الصمت في مثل هذا الموقف أبلغ وصمتت. كان جوّ اللقاء ثقيلًا والحقيقة أنه، من إذ ذاك، لم ينفرج.

في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، غادرتُ المملكة لمتابعة الدراسات العليا في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا، بعيدًا عن المغرب، وهذا أمر جيّد في حدّ ذاته. لو ذهبت إلى باريس لما وجدت راحتي لأنّ باريس تضبط ساعتها على توقيت الرباط، بالمعنى "ما بعد الاستعماري"، أمّا أميركا فهي عالم آخر لا يحمل ندوب هذا الماضي، ولا يخضع للإكراهات نفسها. أميركا بالنسبة إليّ هي، ببساطة، الحريّة.




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الرَّابع

القطيعة

إنتقلت إلى ستانفورد قرب مدينة سان فرانسيسكو، لمتابعة دراستي في العلوم السياسيّة. كاليفورنيا كما هي لي أسطورة حيّة، وهي منطقة أعرفها لأني كنت أزور بانتظام ابني خالتي الأميرين الوليد وخالد، الذين درسا في كليّة مينلو بارك في أثرتون، وهي كليّة للتجارة في وادي السيليكون. في جامعة ستانفورد بدأت أدرس آليات جَرّبها التاريخ السياسي للانتقال من السلطويّة إلى أنظمة أرحم، ولا سيّما في أميركا اللاتينيّة. لقد حاولت أن أفهم تحت أيّة شروط يحصل التحوّل من الأنظمة العسكريّة أو غيرها من أشكال الدكتاتوريّة إلى الديمقراطيّة، فكان هذا موضوع رسالتي البحثيّة.

ما إن استقررتُ في ولاية كاليفورنيا في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٩٥، كاد العالم الذي غادرته أن ينهار: خلال زيارة إلى



لنيويورك لإلقاء كلمة في الأمم المتحدة، أصابت الحسن الثاني وعكة صحيّة. نشرت وكالة الأنباء المغربيّة بيانًا مقتضبًا تشير فيه إلى أن "أطبّاء جلالة الملك طلبوا منه أن يأخذ قسطًا من الراحة"، قررّت بلا تردّد أن أوافيه حيث هو. وصلت عند الساعة السابعة والنصف صباحًا إلى المستشفى في نيويورك، وجلست في غرفة الانتظار. أخبرني الحاضرون من مسؤولي النظام الكبار، بوجوه مكفهّرة، أن الملك في وحدة العناية المركّزة. إنتظرت وانتظرت ولكن لم يحدث شيء، ولا أستطيع أن أفعل شيئًا، فقررّت العودة إلى الفندق، لكنّ الجنرال القادريّ، مدير الاستخبارات العسكريّة في المغرب، لحق بي إلى الشارع وأخبرني أنّ الملك يريد أن يراني. عندما دخلت إلى غرفته وجدت معه سيدي محمّد وللا مريم، ابنته الكبرى. قبّلت يده وتبادلنا بضع كلمات، ثمّ طلب منّا المكوث معه بينما كان يسأل أطباءه، بدون تزويق أو زخرفة. كانت حالته خطيرة. إضطربتُ كثيرًا واهتزّ كياني عندما طلب منّا البقاء بجانبه، التفت إليّ وقال: "أمّا أنت فإني فقدت أثرك، ما هي قصة كاليفورنيا هذه؟ ماذا تفعل هناك؟" شرحت له كما لو أنّه لا يدري، أني أواصل دراستي. فسأل ممرّضة كانت هناك، باللغة الإنجليزيّة: "هل ستانفورد كليّة جيدة؟" فأجابت: "أوه، نعم يا صاحب الجلالة، كليّة مرموقة!" كان جوابها، وهو عادي، بمثابة مفتاح العفو. ثمّ ضحكنا بحرارة وانتهى الخصام بيننا.

عدت إلى الفندق مع سيدي محمّد، وتبادلنا نظرات لا لَبس



فيها حول صحّة الملك. لم نتحدّث عن بقية الأمور، يعني عن خلافاتنا وعن تجنّبنا بعضنا لبعض لعدّة أشهر. وليّ العهد يدخّن باستمرار وأنا ألْتهِم الأكل بشراهة وعصبيّة. في اليوم التالي، غادر الحسن الثاني المستشفى إلى فندق بلازا، حيث انضمّ إليه طبيبه الخاصّ وبعد ذلك فريق من أحسن الأطبّاء الأميركيّين، ومن بينهم اختصاصيّ الجهاز الهضميّ في جامعة شيكاغو، الأستاذ كيرشنر، الذي تقاعد عن العمل ولكنّ الملك طلب منه على وجه التحديد أن يأتيَ لعلاجه: "لقد تتبّعتَ الحالة الصحيّة لأخي في الأوقات الصعبة، وأنا أريد منك أن تتتبّع حالتي أيضًا".

لم يفصح لنا الحسن الثاني بوضوح عن نوعيّة مرضه. لا يمكن لملك أن يصير بين عشيّة وضحاها عرضة للموت، لكنّه رفض الخضوع لعمليّة جراحيّة معقّدة كانت ستطيل حياته لربما بضع سنوات. لقد شرح لنا ما مضمونه أنّه متشبّثٌ بالحياة ولكن ليس بهذه الطريقة، لأنه لا يودّ أن يقوم بواجباته في حالة ضعف، وكأنّه يعني: سأحمل الشعلة بكرامة حتّى النهاية، دون أيّة محاولة لتطويل المدة.

تصرّف الحسن الثاني وفقًا لعادته القديمة، فوظّف السرّ الطبيّ كوسيلة للحكم. لقد اجتهد لزرع البلبلة حول حالته الصحيّة وتضليل محيطه القريب لخلط الأوراق حول نهاية فترة حكمه. قام الحسن الثاني بتسريب خبر في المغرب مفاده أنّه مصاب بمرض نادر يصيب الأمعاء، وهو مؤلم لكنّه غير قاتل، يدعى مرض



كرون. حتّى عام ١٩٩٧، وربّما حتّى عام ١٩٩٨، اعتقد صادقًا أنه سيغلب المرض، وكنا نشاطره الشعور نفسه أو لنقُل الأمل نفسه. واجه الملك موته بعزّة وبرباطة جأش، فلم يغلبه المرض بل على العكس من ذلك، استلهم من تجربته قوّة وحكمة. ذات مساء وهو يتأمّل غروب الشمس من الشرفة، قال لي: "يا لروعة المشهد وضآلة البشر!"، تحت تأثير المرض، استعاد الحسن الثاني هدوءه وإنسانيّته. من الناحية السياسيّة، استخلص من دروس خواتم نهاية الحرب الباردة المشاكلَ الناجمة عن حكمه الاستبداديّ ليباشر بداية تحوّل عميق في النظام. وجد الشجاعة لإعادة صياغة منجزاته السابقة، فقدّم بعض "التنازلات" بل ذهب أبعد من ذلك عندما رجع عن أخطاء أساءت لمستقبل الملكيّة والبلاد.

=

عدتُ إلى ستانفورد بقلب مثقل بالشجون رغم التحسّن الظاهر في حالة الملك الصحيّة. إستردّ شيئًا من وزنه وعاد لممارسة الصيد. ظلّت علاقتنا خافتة لأنّه ونظرًا لحرصه على الترتيب لخلافته، كان لا يودّ أن تساهم عودة الدفء لعلاقتي معه في التشويش على موقف سيدي محمّد، وهذا أمر أتفهّمه جيّدًا. من جانبي سعدتُ في ستانفورد، وكأنّ الفرق الكبير في التوقيت يُريح النفس ويُلطّف المزاج! أصبح المغرب بعيدًا، ولا أحد يرهقني بالهاتف، أستمتع بالراحة وزوجتي تنتظر مولودًا. في



شهر نيسان (أبريل) ١٩٩٦، وبينما بلغت الشهر السادس، ألمَّ بها وجعٌ استدعى التوجّه بسرعة إلى قسم الطوارئ، وهناك تبيّن للطبيب أن حالتها تستدعي الحذر وأن احتمال الولادة المبكّرة وارد. المشكل هو أنّني كنت حريصًا أشدّ الحرص على أن يولد طفلنا فوق التراب المغربيّ. بدا الأمر أكثر من ضروريّ بل غير قابل للتفاوض، لكنّ رئيس الأطباء حسم الأمر عندما أعلن لي ببساطة أن ذلك مستحيل لأن السفر في هذه الظروف يهدّد حياة الأم والطفل معًا. رغم ذلك أصررت ولم أرتدع، لدرجة أن رئيس قسم العلوم السياسيّة في الجامعة عندما وصله الخبر دعاني لتناول الغِداء لفهم دوافع عنادي هذا. هل هي جرعة زائدة من الوطنيّة؟ لا أستطيع أن أشرح ما أشعر به، إحساس رهيبٌ ينبع من أعماق الوجدان، هو أبسط منِ الكلام ولكن يعجز عنه الكلام. إزداد موقف رئيس الأطباء تصلّبًا وفطِن إلى أني أخطّط لإخراج مليكة من المستشفى سرًّا، فهدّد باستدعاء الشرطة.

وسط هذه المأزمة، هاتفني الحسن الثاني: "إسمع، لا تغامر بحياة زوجتك. أنا أعرف شعورك بالتمام، فابنتي كما تعلم وُلدَت في روما، وقد تولد ابنتك في أميركا، وأنا أعلم أن هذا الأمر ليس متعمّدا من طرفك، ثقافتنا مرنة في هذه الظروف. عندما تلد زوجتك سوف أنظّم لك حفل عقيقة في ستانفورد بالشاي والشواء، سترى سيكون حفلًا مغربيًّا مئة في المئة."

تأثّرت، فلهذا الكلام وقع طيّب عليّ، وبرغم ذلك ظللت معاندًا.



إتّصلت بطبيبة شهيرة مختصّة في التوليد، فوصفت لزوجتي دواء من شأنه وقف الطلق، وأتت بنفسها إلى المستشفى لتعطيها الدواء دون علم الطبيب الأوّل. بالفعل، هدأت تلك الطلقات العرضيّة الموجعة وتحسّن حال زوجتي فسمح لها الطبيب بمغادرة المستشفى وهو يشدّد في الوقت نفسه على منعها من السفر تحت أيّة ذريعة، فوعدتُه بالتقيّد بكل توجيهاته بل إني استأجرت شقّة على مرمى حجر من المستشفى كي تظلّ مليكة قريبة إن عادت الأوجاع، بحسب زعمي. في الواقع، بمجرد ما عدنا إلى المنزل، أخذتُ مليكة إلى الطائرة في اتجاه المغرب، وهناك وُلدَت ابنتي فايزة. أما ابنتنا الثانية هاجر، فقد ولدت في المملكة أيضًا في عام ١٩٩٩ دون مغامرات. إنّ المثير للسخريّة على مستوى الأسرة هو أنّ حسن، أخو مليكة الأكبر، كان في الآن نفسه يبذل أقصى الجهود لتغادر زوجتُه الحامل المغربَ وتلد بأمان على التراب الأميركيّ...

كالعادة، يرتبط انفراج الضغط السياسيّ على الصعيد الوطنيّ مع انفراج الضغط عليَّ وعلى عائلتي من الناحية الماديّة وذلك طبقًا لسلوكيّات المخزن العجيبة. فقد سمح لي الحسن الثاني بتطوير مشروع عقاريٍّ في مدينة الناظور، عاصمة الريف الشرقيّ وثاني مركز مالي في المملكة بعد الدار البيضاء (وهذه خصوصيّة أقلّ تداولًا) وذلك بفضل تدفّق أموال المهاجرين وتجارة الحشيش... كانت المساحة الإجماليّة تناهز أربعة وخمسين هكتارًا وعليَّ



أن أقوم بتجهيزها وتجزئتها ثمّ بيع العقارات إلى مغاربة الخارج الراغبين بالاستثمار في وطنهم. لمعالجة هذا الموضوع، استعنت بخبرة صديقي كمال الشاعر وشركته دار الهندسة، كما تشاركت ماليًا مع المصرف الشعبيّ بالمغرب. سارت الأمور على ما يرام، وبدأ تسويق الأراضي إلى أن جاء شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦، نُشر لي مقال في صحيفة **لوموند ديبلوماتيك** بعنوان "من أجل ضمان الانتقال الديمقراطيّ واستمراريّة العرش: النظام الملكيّ المغربيّ يحاول الإصلاح". نزلت وجهة نظري على الرباط كالصاعقة ولو أن رد فعل الملك كان أقل حدّة من المقال السابق. أيّامذاك، بدأ الانفتاح السياسيّ في المغرب، واقترح الملك على المعارضة التاريخيّة المشاركة في الحكومة، وتمّ تعديل الدستور في عام ١٩٩٦ بإنشاء مجلس المستشارين بالإضافة إلى مجلس النوّاب، وبذلك اختفت الانتخابات غير المباشرة لثلث أعضاء البرلمان الذين لم يخترهم الشعب مباشرةً. في الوقت نفسه رفع الحسن الثاني عدد المنتخبين غير المباشرين وأنشأ لهم غرفة عليا: "مجلس المستشارين". بعبارة أخرى لقد عزّز الملك قبضته على السلطة التشريعيّة ومنح المعارضة تمثيل الشعب الذي طالبت به من قبل ولكن فقط في مجلس النواب.

لم يفقد الملك المبادرة إذن، لذا رغبت في التعبير عن موقفي في هذا السياق الجديد، فجاء مقالي مدافعًا عن فكرة مفادها أن مصدر الشرعيّة هو الشعب. إنّه موقف صريح، ولكنه على عكس



المقال السابق، لا يناقش جوهر الحكم الملكيّ في المغرب، بل يطرح أفكارًا حول توزيع الصلاحيّات والمسؤوليّات، ومتطلّبات الوضع الاقتصاديّ ودور الأحزاب. لماذا كتبت هذا المقال بينما علاقتي مع عمّي قد تحسّنت وأنا أعلم أنه مريض؟ أعتقد أنني بدأت في تطوير فكري السياسيّ، ولا شكّ أني شعرت أيضًا بتلك الرغبة الدفينة في العودة إلى مبارزة الحسن الثاني.

على هذا الصعيد، جاء رد الفعل ملكيًّا بامتياز. لقد أعطى الملك أوامره إلى المصرف الشعبيّ لكي يجمِّد، بين عشيّة وضحاها ودون ضجيج، مساهمته الماليّة في تطوير مشروعي العقاريّ. وللإجهاز عليَّ قامت الإدارة بتحويل مطار عسكريّ إلى منطقة سكنيّة ليرتفع العرض وينخفض سعر القطع الأرضيّة المجهّزة للبناء. عندما اقترح إدريس البصري هذه الفكرة على الملك، اعترض أحد كبار العسكريّين لأنّ إلغاء المطار العسكريّ يعني استحالة نقل الجنود بسرعة في حالة تمرّد في المنطقة، ولكنّ الحسن الثاني لم يكترث له. أراد أن أذوق وبال الأمرّين وأصبِح مفلسًا وقد كاد أن يفلح! لقد توقّف بيع العقارات ووجدت نفسي صاحب تجارة كاسدة لا أدري ما العمل بنصف الأربعة والخمسين هكتارًا! هنا أراد القصر أن يمعن في الإجهاز عليَّ، فعمد إلى رجل أعمال من الريف وهو في الحقيقة تاجر مخدرات، زعم أنّه يريد شراء الأراضي، ولولا الألطاف الإلهيّة لوجدت نفسي متورّطًا في تبييض أموال المخدّرات، وعندئذ فقُل يا زلّة



القدم! شاءت الصدفة أن ألتقيَ في المدرسة الأميركيّة بالرباط على هامش مباراة في لعبة البيسبول، رئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في المغرب، فاقترب منّي وحذّرني من الفخّ، فأحبطتُ الخبيثة ووجدت مشتريًا لانتشالي من هذه الدوّامة: ميلود الشعبي. هذا الرجل نموذج العصاميّ الذي انطلق في الأعمال من وسط متواضع ثمّ أصبح من كبار الأثرياء، وقد عاش كثيرًا من الصراعات الاقتصادية مع النظام منذ سبعينيّات القرن الماضي. في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٩٦ جاء يهنّئني على "المقال الشجاع" المنشور في **لوموند ديبلوماتيك**، فاغتنمت الفرصة لأقترح عليه دون خجل أن يشتري مني المشروع الأعرج في الناظور ويخلّصني من متاعبه، فوافق الرجل بسرعة لحسن حظّي! بيد أنّ المفاجأة حدثت عندما قصدته في مراكش لأستلم الشيك على هامش دعوة للغداء، فإذا به قد تراجع عن الصفقة وأفصح لي عن السبب: "إلتقيتُ هذا الصباح إدريس البصري في الغولف، ولم تكن مجرد صدفة، وقد حذّرني قائلًا: "إنّ الملك يريد معاقبة ابن أخيه، فلا تعترض طريقه وإلا فلا تلومنّ إلا نفسك"، وفي هذه الظروف لا أستطيع إبرام الصفقة معك وأنت لا شكَّ تتفهّم الوضع."

إنتفضتُ بعد سماع هذه الرواية وصرختُ: "كيف ذلك؟!" وأسرعت إلى الهاتف لأكلّم إدريس البصريّ وقد شغَّلتُ مكبّر الصوت ليسمع الشعبي حوارنا. خاطبت البصريّ بعنف ثمّ



سألته: "هل الملك هو من طلب منك تخويف صديقي؟" بالطبع، كلّ مَن خَبِر أحشاء النظام يعلم يقينًا أن الجواب سيكون بالنفي، لأن وزير الداخلية لن يتجرّأ أبدًا على توريط الملك مباشرة: "لا أيّها الأمير، لقد أخذتُ المبادرة من نفسي استباقًا للأحداث."
بدأ الشكّ يراود ميلود الشعبي ولكنه لم يطمئنّ، فقفزت من مكاني: "هيّا بنا إلى القصر لنسأل الملك ونقطع الشكّ باليقين!" ثمّ أخذته في سيّارتي وانطلقنا، وبما أن أمن القصر يعرفني فقد عبرتُ كلَّ الحواجز بسهولة إلى آخر مرحلة وهي القائد مرجان، ذلك العبد الواقف على باب الحسن الثاني، فأومأت إليه دون أن يتفطّن ميلود الشعبي، واعدًا بإكراميّة كبيرة وأنا أفرك أصابعي الثلاثة ففهم القصد، فقلت له وأنا أغمزه: "هل يمكن أن نرى الملك؟"
ـ بطبيعة الحال أيّها الأمير، سيدنا سيستقبلكما. إضطرب ميلود الشعبي لمجرّد فكرة المثول أمام الحسن الثاني، وتذكّر أنه منذ سنوات خلت تسرَّع فعبَّر علانية عن انشراحه بعد محاولة الانقلاب الأولى، معتبرًا أنها الخلاص الذي ينتظره البلد، ولما فشل الانقلاب غادر المغرب على عجل ونمَّى ثروته في ليبيا في ظلّ القذافي وكذلك في مصر. طلب منّي الشعبي أن نعود أدراجنا: "مولاي هشام، أنا أثق بك، لا مشكلة الآن، سأشتري منك الأرض كما اتّفقنا"، بدا موقفه أريَحِيًّا وجرت الصفقة بالفعل، ثمّ أصبح ميلود الشعبي صديقًا مخلصًا لا يردّ لي طلبًا.



قال لي يومها: "شكرًا لك، لقد منحَتني الفرصة أن أضع الحسن الثاني في موقف الخاسر مرة واحدة على الأقلّ". ثمّ إنه انتظر زهاء عقد من الزمن قبل أن ترتفع أسعار العقار في الناظور ليستطيع بيع الأراضي دون خسارة تذكر.

=

في المقال الذي نشرته في شهرية **لوموند ديبلوماتيك**، عقب سلسلة من الأسئلة حول مستقبل البلاد، كتبتُ جملةً على وجه الخصوص أجّجت غضب الملك: " ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، سيكون لزامًا على الحزب الحاكم أيًّا كان، وعلى الملك المقبل محمّد بن الحسن، أن يأخذ هذه القضايا على محمل الجدّ، مدعومين من جميع المواطنين. على المغرب اغتنام هذه اللحظة التاريخيّة إن أرادِ أن يتجنّب النكوص إلى الوراء". شعر الحسن الثاني وكأنّي طرحته جانبًا على رؤوس الأشهاد، وهذا قول وجيه، فقد تعمّدتُ "قتل الأب" للمرّة الألف...فأخذ انتقامه منّي وجوهًا شتّى، لأنه لم يكتفِ بإجهاض مشروعي العقاريّ في الناظور، بل أوعز لإدارة الضرائب أن تباغتني بمساءلة ضريبيّة لا تُبقي ولا تذرّ، ما اضطرّني إلى تسوية وضعي المالي، وبذلك يكون قد أسدى إليّ خدمة نفيسة من دون أن يدري. هذا أمر جيّد، وقد اقتنعتُ بجدواها إلى درجة أنّني أسديتُ النصيحة نفسها إلى سيدي محمّد مباشرة بعد اعتلائه العرش. لقد أتيحت له فرصة استثنائيّة لتسوية الحسابات الماليّة للملكيّة



وتنقيتها، وإضفاء الشرعيّة على ممتلكاته بإدماجها في الميزانيّة العامّة للدولة كموارد ضروريّة للقيام بمهمّة التمثيل الوطنيّ من طرف العائلة المالكة. للأسف، لم يستمع محمّد السادس إلى نصيحتي، وما زالت حتّى الآن ممتلكاته فاقدة للشرعيّة، ما يجعل الملكيّة المغربيّة في وضعيّة هشّة للغاية بالمنظور الديمقراطيّ.

إنّ المشكلة الجوهريّة في نظامنا الملكيّ هي علاقته العضويّة بالاقتصاد. لقد ترسَّخ لديّ اليقين أكثر من أيّ وقت مضى أنّ ارتباط القصر بمجال الاقتصاد لا مسألة احترام حقوق الإنسان أو قبول الديمقراطيّة هو "المشكل" الأعظم وهو أصل الداء، الذي يحول دون التحوّل المؤسّساتيّ لنظامنا.

لنطرح السؤال بمنتهى الصراحة، ومن وجهة نظر الأسرة الملكيّة: إلى أيّ مدى تستطيع الملكيّة المغربيّة، التي تقوم ثروتها على ممتلكات عقاريّة وتراثيّة هائلة، الاستمرار في التهرّب من التحديث الاقتصاديّ دون تهديد مستقبلها؟ إنّ المؤسّسات الماليّة الدوليّة تنتقد المملكة بسبب إرادتها المتذبذبة في مباشرة الإصلاح الاقتصاديّ. لنَفرضْ أنّ الملك قبِل بقواعد اللعبة الليبراليّة بجديّة، ودفع المغرب إلى الانخراط القويّ في العولمة، ألا يعني ذلك أنه سيهيّئ الظروف المواتية لنهاية سلطته؟ الجواب ليس محسومًا لأنّ من الضروريّ التمييز بين الملكيّة والمخزن. إذا تمكّنا من فكّ الارتباط بين هاتين الواجهتين للنظام، قد يضمحلّ المخزن أو يموت ولكنّ النظام الملكيّ قد



ينجو، بل ربّما يستعيد حيويّته ويتزوّد بأسباب البقاء، لأنّ دوام الوضع الراهن يبدو مستحيلًا. إنّ بقاء المؤسّسة الملكيّة رهينٌ بتخلّصها من المخزن الذي يشكّل عائقًا هائلًا أمام التحديث الاقتصاديّ للمغرب، وبالتالي أمام تحديث البلاد كلّها. إنّ المخزن يعمد إلى توزيع العطايا الريعيّة، ويمنح الامتيازات، ويكافئ أو يعاقب من خلال السيطرة "النيوباتريمونياليّة" على مصادر الدخل (النيوباتريمونيالية هي النظرية الجديدة لاحتكار السلطة عبر التحكّم في الثروة). إنّ تجديد الملكيّة وتحريرها يستلزمان تفكيك هذه المنظومة الفريدة، بل إنّ هذا التفكيك بالإضافة لكونه واجبًا أخلاقيًّا فهو قبل كلّ شيء ضرورة سياسيّة. وبالفعل، ففي نظام يُراد له أن يكون خاضعًا للمراقبة والمحاسبة، من يراقب ويحاسب الملك والمقرّبين منه، علمًا أن الملك هو وليُّ نعمة هؤلاء المقرّبين جميعًا؟ من سيجبر القصر وبلاطه على أن يصلحوا نظامًا يستفيدون من وضعه الحالي؟

من باب النزاهة لا بدّ من الاعتراف بأن لا أحد يستطيع أن يدَّعي أن نهاية المخزن ستكون دون مخاطر ولن تنجم عنها "رضوض وكسور"، فلا توجد أيّة ضمانات عند الانتقال من النظريّة إلى الممارسة وخاصّة أنّ نطاق الممارسة وأبعادها بحجم البلد بأكمله. هذا ما علّمتني إيّاه التجربة ولو في حقل مختلف تمامًا، وبالتحديد في مصنع في مدينة شيفيلد بإنجلترا، حيث حاولنا إنتاج وقود الديزل البيولوجيّ، فأنتجنا الوقود في المختبر ولكن عندما



أردنا توسيع التجربة إلى الحجم الصناعيّ أنتجنا... الصابون! نعم، الصابون، لأنه على نطاق صناعيّ اختفى مكوّن عضويٌّ في تسلسل التفاعلات الكيمائية، فأسقط في أيدينا. ما عساني أن أقول لأبناء وطني لو انطلقت التغييرات اللازمة لإصلاح النظام الملكيّ لدينا؟ ليس هناك نجاح دون مخاطر، ومن يزعم العكس فخطابه ديماغوجي. قد يقول قائل إنّ الرغبة في إصلاح النظام قد تؤدّي به إلى الهلاك، ولكنّ احتمال هلاكه أكبر في حالة التربّص والانتظار، ولو أنّ الانتظار يسمح بربح بعض الوقت، أمّا على المدى الطويل فإنّ وقوع الكارثة حتميٌّ، ومن ثمّ تتأسّس قناعتي أنّه لن تقوم للمغرب قائمة ولن ينعم جلّ أبنائه بتقدّم جدير بهذا الاسم ما دمنا نعيش في ظلّ دولة المخزن.

ما أسهل أن يمطر المرء الطبقة السياسيّة المغربيّة بوابل من الازدراء والتقريع؛ ولكن في حدود الإطار المفروض عليها تبقى خياراتها مختزلة في معضلة تتعامل معها ويداها مغلولتان: هل تقبل المخاطرة الفوريّة بالنظام برمّته، أم تتوجّه في أفق زمنيّ نحو انهيار نظام أصبحت هي جزءًا منه؟ إنّ السياسيّين مغلوب على أمرهم، خصاة، ينعتهم المحلّلون بأفدح النعوت فماذا سيفعلون لو كانوا في مكانهم؟ لن يكونوا أفضل منهم لأنّ مجال الخيارات ضيّق، اللهم إلّا إذا حسم المرء أمره وقرّر التصدّي للمخزن جهارًا. أمّا من اختار أن يستظلّ بظلّ النظام، فإنّ النظام يفرّغه من لبّه ويتركه عرضة لسخريّة الساخرين! إنّ الطريقة الوحيدة



لمن أراد انتزاع كرامته وحريّته هي تكسير القالب والتخلّي عن الامتيازات، وبعدها يكون جديرًا بأن يطالب الملكيّة بأن تتخلّى بدورها عن امتيازاتها.

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦، بعد أسابيع قليلة من نشر مقالتي في صحيفة **لوموند ديبلوماتيك**، اتصل بي عبد الرحمن اليوسفي، وتناقشنا مطوّلًا حول المستقبل. إكتشفت رجلًا صادقًا ونزيهًا تحذوه الرغبة في خدمة بلاده، كما أنّه رجل سياسيّ متمرّس وداهية، هو في نظري رجل الحزب. قبل منفاه في مدينة كان الفرنسيّة، بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، كان قد اتصل بي وطلب منّي أن أحمل إلى الحسن الثاني الرسالة التالية: "محيطكم يغرق في الدسائس والحسابات الضيّقة، أخصّ بالذكر (إدريس) البصري و(رضا) أكديرة"، (اللذان تبوّآ تباعًا منصب وزير الداخلية وأحد المستشارين الأكثر تأثيرًا على الملك)، أوصلتُ الرسالة كما هي إلى الحسن الثاني، فلم يعجبه أن يكون مقرّبوه موضع مساءلة من طرف عجوز مترّهل وشابّ نذل كما وصفنا، يعني اليوسفي وأنا، الرسول المتواطئ حسب زعمه. صحيح هناك أرضيّة مشتركة تجمعنا، فقد كان اليوسفي واعيًا أن الأمراء وحدهم لهم مصلحة أن تستمرّ الملكيّة، وهذا لا ينطبق بالضرورة على حالة البصري أو أكديرة. كان معظم أفراد حاشية الملك من المتملّقين الطامعين، وكان الحسن الثاني واعيًا لذلك يحتقرهم، ويعتقد أنّ كلّ واحد له ثمن كالسلع، إلّا أنّه كان



يستخلص من هذه الحقيقة استنتاجًا مدهشًا: كان يُبعد عنه أولئك القلائل الذين لا يمكن شراؤهم، كان هذا السلوك أهوَن عليه من محاسبة نفسه، ولديه وسائل متنوّعة للضغط على المقرّبين منه: القوّة، مظاهر الجاه، المال، والغواية ... فإذا فشلت كلّ هذه الأسلحة يسجّل هذه الخلاصة: " أهنّئك، أنت الاستثناء لهذه القاعدة. لذا فسوف نراك مرّة واحدة في السنة بمناسبة حفلة عيد العرش، شكر الله سعيك ومع السلامة!"

في بداية محادثتي مع اليوسفي عام ١٩٩٦، حذّرته أنّه رغم اعتقادي أن "التناوب" يمكنه تحقيق الاستقرار للملكيّة، فإنه يظل خصمًا محتملًا لعمّي، وهذا يضعني في موقف معنويّ حرج، فلم أوافق على التحدّث معه إلا بشرط أن يُخبر الملك، فوعدني أن يفعل. على هذا الأساس، تنبّأتُ أنه في حال حصول الاتفاق مع الحسن الثاني، سيقتصر دوره على التدبير ولن يكون له نصيب من السلطة: "هل سيكون لديكم هامش كافٍ للتحرّك، لتغيير الأمور في إطار هذا الاتفاق الذي سيكتنفه حتمًا بعض الغموض وسوف يتحكّم فيه الملك على كلّ المستويات؟

– "إذا كان لدي الدعم من الخارج، والأغلبيّة في الانتخابات، ولو مرقّعة شيئًا ما، وديناميّة مجتمعيّة والحقّ في تدبير الملفات الرئيسيّة في البلاد، فسأفلِح، وهذا سوف يسمح لي بأن أكون راسخًا في مكاني عندما تقع الواقعة." كان الفرنسيّون قد أطلعوه على مرض الملك وتصوّر أن تحكّمه في الثلاثي المتمثّل في



الحكومة والبرلمان والهيكل التكنوقراطيّ في الإدارة سيقوّي موقفه بعد وفاة الحسن الثاني.

لقد أكّد لي ماريو سواريز، الرئيس البرتغالي السابق، والذي كنت على صلة وطيدة معه، أنّ اليوسفي يستعدّ لتبوّؤ منصب مهمّ لأنّه عرف أنّ الملك قد أنهكه المرض وأيّامه معدودة. كانت في ذهنه سيناريوهات أخرى خياليّة وواقعيّة تدور حول مولاي رشيد وإدريس البصري وكبار ضبّاط الجيش. بعد مرور الزمن أستطيع القول إنّ اليوسفي هو صاحب المؤهّلات اللازمة لتنفيذ استراتيجيّته، لكنه في نهاية المطاف وجد نفسه على رأس حزب بعيد عن الواقع. ظهر هُزال الاتحاد الاشتراكيّ طوال فترة معارضته للنظام، وهو حزب يفتقر إلى العصب وإلى المناضلين الأشدّاء. حتّى اليوسفي لم يكن صقرًا في نزاله المرتقب مع المخزن. أمّا عن ضعف مقرّبيه وضحالتهم، فحدّث ولا حرج، ألا يكفي أن يكون أحد أقرب المقرّبين له رجلًا وفيًّا "للأجهزة"، يبلّغ القصر عن حركاته وسكناته... والمفارقة هي أن الحسن الثاني لم يكن في حاجة إلى ذلك ليتّقي ضربات خصمه السياسيّ بقدر حاجته لمنع إدريس البصري من نسف "التناوب"... كان الملك يمسك بالأدوات للسيطرة على الاتحاد الاشتراكيّ من داخله، للأسف، لم يكن الأمر أصعب عليه من إدخال يده في قفّاز.

=



حصلتُ على الشهادة من جامعة ستانفورد في حزيران (يونيو) ١٩٩٧، وبدلًا من العودة إلى المغرب، حيث بدأت أجواء نهاية حكم الملك الحسن الثاني ترخي بظلالها على البلاد، انتقلت إلى أبو ظبي في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة. كنت أشعر أنه لا مكان لي في بلدي، الذي قد أجد نفسي فيه سجينًا لترتيبات التداول المرتقب على العرش. إلتحقتُ إذن بصديق طفولتي الشيخ محمّد بن زايد، دون المرور بالمغرب. ترقّبتُ ردّة فعل عمّي فإذا بها إيجابيّة. لا شكّ أنه شعر بالارتياح لأن غيابي سيجنّب ابنه الأكبر ذلك التوتّر الذي يطبع علاقتي معه؛ من جهتي كنت مرتاحًا في أبو ظبي وانهمكتُ هناك في مشروع لتربية أسماك ذئب البحر والروبيان بطريقة صناعيّة. بسرعة أدرِجتْ شركة "أسماك" التي أنشأتُها لهذا الغرض في البورصة وارتفعت قيمة أسهمها. من جهة أخرى، أطلقتُ عددًا من المشاريع في إطار نظام "التعويض" المفروض على شركات الأسلحة، مثل مجموعة داسو، وعندما أدرِجتْ تلك المشاريع في البورصة جنيتُ أرباحًا لا بأس بها. كانت علاقتي مع محمّد بن زايد قويّة، وكنت أزوّده بالاستشارات بشأن قضايا حسّاسة للغاية. أحيانًا كنّا نقرّر رحلاتنا فجأة، يوقظني في منتصف الليل ويطلب منّي أن أوافيه إلى المطار بعد ساعة فقط، فأسأله ممازحًا هل آخذ معي "السيغ سووير" وهو سلاح نمساويّ، ممّا يعني أنّنا سنذهب للصيد في باكستان أو أفغانستان أو أفريقيا، أو



"السيد رالف"، أي رالف لورين، وفي هذه الحالة فوِجهتنا هي أوروبا. كنت عنصرًا نشيطًا في مؤسّسته الفكريّة، ولديَّ امتياز الاتصال المباشر مع فريق مشاريع التعويض غروب، فأتتبّع كلّ أنشطته. تابعت مشاريع كثيرة على رأسها "أسماك" الذي واكبتُه من الهمزة إلى الياء جوار مشاريع أخرى، أنظّم ملفاتها مستفيدًا من معرفتي في هذا المجال. ليس هناك أيّ خرق للقانون إذ إنّ الأسواق الناشئة غير مقوننة إلى حدٍّ كبير. كغيري استفدت من الثغرات ومن القُطَب المخفيّة...

=

في نهاية فصل الصيف، شكّلت خطوبة شقيقتي مناسبة للقائي العلني مجدّدًا بالحسن الثاني. كان الجو وديًّا، ولو أنّ فريق التصوير التابع للتلفاز المغربيّ أخبرني أن الملك أمرهم بعدم تصويره معي، لا شكّ لتجنّب التعقيدات مع سيدي محمّد. لم أظهر على شاشة التلفاز الوطنيّ إلا بعد عامين، بمناسبة جنازة الملك. بعد اللقاء في الخطوبة، صرتُ أزور الحسن الثاني مرَّة كُلَّ شهرين أو ثلاثة أشهر حين أكون في المغرب، وفي أكثر الأحيان مع ابنتي الكبرى. لقد أضحتْ علاقاتنا عائليّة وهادئة. كان الملك يكرّر أنّه هو الجدّ "العلويّ" لأولادي، وكأنّه يعني أنه قد صفح عنّي وأن الماضي بتوتّراته عبرة مفيدة عزّزت علاقتنا. لقد أصبح الحسن الثاني نحيف الجسم بعد أن نخَره المرض. كنّا نتحدث بحرية عن المغرب، وعن السياسة، وعن تداول المراكز



في السلطة؛ وقد عبّر عن خيبة أمله من هذه التجربة التي، من وجهة نظره، أظهرت واقع اليسار، المختلف عن الصورة التي شاءَها عن نفسه كقوة بديلة. لقد أقرّ الحسن الثاني مرّة: "كان عليَّ أن أدعوهم إلى الحكومة منذ خمسة عشر عامًا"، وأضاف وهو يستفزّني أنّ "أصدقائي" الاشتراكيّين أناس مبتذَلون، فأجبته أنّهم لم يعودوا أصدقائي فهم خذلوني لصالح ابنه!

في نهاية حياته، وعى الحسن الثاني أنه ليس من جيل الإنترنت، وأنّه غريب عن عالم الشباب الذين يشكّلون غالبية الشعب. كان يلخّص القضيّة هكذا: "أنا أستطيع أن أفهم فن البيتلز ولكن أنا لا أفهم فنّ الراب". لقد وصل الملك إلى الاقتناع بأنّ "الحريّة هي الشيء الذي يسحر الناس"، وأنّ مستقبل الملكيّة سيرتبط بالحصول على كثير من الحريّات المدنيّة، وقرّر ألّا يعرقل السير نحو المستقبل، ولو أنّه يرغب في إبقاء الأمور هادئة حتّى رحيله. لقد استبْطن فكرة أنّه أصبح اليوم عبئًا على البلاد بدل أن يكون عنصر قوّة بالنسبة للمغرب.

كما اكتشف الحسن الثاني، في الوقت نفسه، محاسن الليبراليّة الاقتصاديّة. لقد فاجأتْه عمليّة بيع رخصة الهاتف النقّال التي سمحت للدولة أن تجني ١,٥ مليار دولار، هنا تجدر الإشارة إلى أنها من المناقصات القلائل التي مرّت بشفافيّة دون تدخّل، ودون عمولات، ودون وجود رسالة سياسيّة (على عكس الترخيص الممنوح للكنديّين لكي تفهم باريس، في أوج الأزمة الفرنسيّة



ـ المغربيّة، أنّ المملكة ليست حديقتهم الخاصّة). في الوقت نفسه الذي أصبح فيه الملك مغرومًا بالليبراليّة الاقتصاديّة، بدأ يؤثّث خطابه بكلمات مثل "سينرجي"، أو مصطلحات إنجليزيّة مثل "ليفريج"، كما أنشأ مجموعة للتفكير تضمّ أربعة عشر عضوًا (ج ١٤)، لقد استمتع وهو يكتشف نفسه، ولو متأخرًا، في دور الرئيس المدير العامّ أو الرئيس التنفيذيّ للمغرب.

بدت الانتخابات البرلمانيّة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ فريدة من نوعها. لم تتميّز بالفولكلور المعتاد، من حشو صناديق الاقتراع إلى تصويت الأموات، ولكن هذا لا يعني أنّها لم تكن خاضعة للتحكّم والسيطرة. فقد عرفت توزيعًا للأموال واستخدمت الإدارة نفوذها، لأنّ النظام له ما يكفي من الخبرة والمرونة لكي يمنع ولو من وراء حجاب، أن تتشكّل أغلبيّة واضحة، وهكذا يحافظ الملك على وظيفة الحَكَم. لقد قرأت الطبقة السياسيّة في مجملها أنّ نتائج التصويت عبارة عن ضمانة للتداول الذي منحه الملك. ثمّ "رتّبت" لليوسفي أغلبيّة برلمانيّة غير مريحة ولكنها كافية ليستطيع أن ينشئ ائتلافًا حكوميًا.

في يوم الرابع من شباط (فبراير) ١٩٩٨ عُيّن عبد الرحمن اليوسفي وزيرًا أوّل لحكومة التداول. بعد بضعة أسابيع، أخذت الزيارة الرسميّة التي قام بها للمغرب ليونيل جوسبان، رئيس الحكومة الفرنسيّة، منعطفًا دراميًا. لقد خاطب جوسبان اليوسفيّ علنًا: "إن جميع هيئات الجمهوريّة الفرنسيّة تساندكم"، وكأنّ الرسالة



معناها: "إنتهى عهد الملك". لكن الحسن الثاني أدرك بسرعة أن تكنوقراط المعارضة يتلاشون بسرعة بمجرد احتكاكهم بالسلطة، فخاب أمله بهم، ولم يجد فيهم أيّ سند يُعوَّل عليه. لقد طمح أن يساهم الانفتاح على الاتحاد الاشتراكيّ في استقرار العرش، ومنح بعض الأوكسجين لنظامه، فلا يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الشارع. هنا أشعرُ كأنّه، وبعد سنوات عديدة، والكثير من الوقت الضائع، يعود إلى مفترق الطرق القديم نفسه عندما تخلّى عن خيار الملكيّة التي تحقّق الإجماع وفضّل الملكيّة الشعبويّة. هذا هو "الفلاش باك"، عندما يلقي المرء نظرة إلى الخلف من وراء ثقل السنين، وهذه هي النهاية الحقيقيّة لقضيّة بن بركة...

بدوري، لم تكن علاقاتي مع الاتحاد الاشتراكيّ جيّدة. كانت مصلحة الاشتراكيّين وهم في الحكومة أن يتقرّبوا من وليّ العهد، وهو فعلًا ما هرولوا إلى تحقيقه، وها هو النموذج: لقد دُعيت من طرف مؤسّسة بو عبيد بالرباط لإلقاء محاضرة حول التحوّلات الديمقراطيّة في العالم العربيّ، وإذا بهم يخبرونني في آخر لحظة عن تغيير في البرنامج. لقد عمدوا إلى إلغاء محاضرتي وعوّضوني بوليّ العهد سيدي محمّد. هكذا، لقد أراد أن يُظهر أنّه الآن منخرط في الشأن العامّ فقبضة والده آخذة في التراخي؛ في ذلك اليوم، خرج من الظلّ ـ على حسابي ـ واقتحم عالم السياسة. أمّا أنا فقد واراني الضباب وأخذتُ مسافة من المغرب فانطلقت في



بعثات المراقبة الانتخابيّة لصالح مؤسّسة كارتر، أوّلًا في فلسطين ثمّ في نيجيريا للانتخابات النيابيّة لنيسان (أبريل) ١٩٩٨.

ساهم ملفّ الصحراء الغربية أيضًا في تعقيد نهاية عهد الحسن الثاني. طوال مدّة غير يسيرة، اكتفى الملك بتدبير الوقت لكي يحضِّر على مهلٍ التصويتَ الحاسم بالنسبة للمغرب وهو الاستفتاء حول تقرير المصير في المستعمرة الإسبانيّة السابقة. ولهذه الغاية، تـمَّ تأجيل الانتخابات التشريعية في المملكة لمدّة عامين، بناء على اقتراح من المُعارض عبد الرحيم بوعبيد، أي في دور غير دوره، لدرجة أن الملك أسرَّ لبعض مقرّبيه وهو بالغ الابتهاج: "هذه أجمل هدية أهداني إياها بو عبيد على الإطلاق".

إلى حدود عام ١٩٩٧ اعتقد الحسن الثاني أن المغرب قد يربح الاستفتاء، ولم يكن تريُّثه إلّا ليحصل على فوز باهر. كان الحساب على النحو التالي: إذا قمنا بالنفخ في عدد الناخبين من ١٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ ناخب، فإن نتائج الانتخابات ستكون أكثر موافقة لمصلحة المغرب، وبالتالي فقد اتُّخذت العديد من الإجراءات لزيادة عدد الناخبين، وتمَّ تكليفُ المستشارين إدريس السلاوي وأحمد السنوسي بمهمّة إقناع الأمم المتّحدة. أمّا على أرض الواقع، فإن إدريس البصريّ له الخبرة الكافية في التلاعب بالانتخابات في المملكة، بالتنسيق المباشر مع عمّال الأقاليم الذين يشتغلون معه. أخيرًا، فإن الجنرال القادري مدير جهاز الاستخبارات (الإدارة العامّة للدراسات والتوثيق) يتكلّف



بعمل الظلّ، مثل تجميع المعلومات من مخيمات اللاجئين في الجزائر، التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو، والتي أضعفها التحاق عدد من أعضائها بالمغرب، ولو أنّ هذه العودة لم تكن دائمًا نتيجة تغيّر صادق في القناعات بل ساهمت فيها خشونة "الأجهزة". على صعيد آخر، فإن الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في تندوف، العاصمة الصحراويّة فوق التراب الجزائريّ، كانت تصب في مصلحة المغرب، فضلًا عن حالة "الأمر الواقع" التي أنشأها وجود المغاربة الفعليّ في الصحراء الغربيّة. لم يدّخر الحسن الثاني أيّ جهد لتحسين ظروف الحياة في "الأقاليم الجنوبية"، فأصبحت أجور القطاع العام هناك تزيد بنسبة ٢٥٪ عن باقي البلاد، وتمّ دعم أثمان السلع الأساسيّة، بالإضافة إلى إطلاق أشغال كبرى لتزويد المنطقة بتجهيزات البنية التحتيّة.

في عام ١٩٩٧ وعلى خلفيّة هذا المشهد، تم تعيين جيمس بيكر، وزير الخارجيّة السابق للرئيس بوش، في منصب الممثّل الشخصيّ للأمين العام للأمم المتّحدة في الصحراء الغربيّة. هذا الاختيار أزعج الحسن الثاني كثيرًا، لأنه يعلم أنّ هذا اللاعب الكبير على الساحة السياسيّة الأميركيّة قادر على أن يضغط عليه، كما تفطّن الملك إلى أنّ الأهميّة الاستراتيجيّة للمغرب، لدى الولايات المتحدة، تراجعت بشكل كبير، منذ نهاية الحرب الباردة. لكلّ هذه الأسباب بدأ الملك يستعدّ لأول لقاءات له مع بيكر بدقّة متناهية، وكان يخاطب فيه الدبلوماسيّ الأميركيّ أكثر



من الممثل الأمميّ، مشدّدًا على الرهانات الجيوسياسيّة لقضية الصحراء. فهم جيمس بيكر لعبة الملك، وقد كانت تناسبه هو أيضًا، في البداية على الأقلّ (وهذا ما أكّده لي في وقت لاحق، بمناسبة لقاء جمعنا في فيينا). كان واثقًا من أنّ الملك إذا التزم معه فسيبقى وفيًّا لالتزامه. أما بعد وفاة الحسن الثاني، فقد أصابه الإحباط من محاوريه المغاربة الجدد إلى أن يئس وقدّم استقالته في عام ٢٠٠٤. منذ ذلك الحين إلى اليوم والملفّ يراوح مكانه وسط كثبان الرمل.

في ١٤ تموّز (يوليو) عام ١٩٩٩، كان الحسن الثاني ضيف الشرف خلال الاستعراض العسكريّ، على جادّة الشانزليزيه بباريس بمناسبة العيد الوطني الفرنسيّ، وهي هديّة حرص الرئيس جاك شيراك على أن يقدّمها للملك في خريف عمره. منذ عدة شهور وعمّي يعرف أنه يحثُّ الخُطى إلى قدره المحتوم. عندما كان الملك حسين يحتضر في شباط (فبراير) الماضي، تابعنا جميعًا على شاشة سي. أن. أن. تلك اللحظات الأخيرة. كانت واحدة من المناسبات النادرة التي رأيت فيها عمّي يذرف الدموع، فقد تأثر متأمّلًا نهاية حقبة بأكملها، حقبته هو أيضًا، رأى وهو متعب موتَه في موت الملك حسين ملك الأردن. رغم ذلك فلا أحد يجرؤ على أن ينصحه بالتقليل من العمل والخلود للراحة. عندما كسرتُ هذا التابو، قال لي بنظرة ثاقبة: "أنا الملك وهذه وظيفة تستغرق الوقت كلّه. أنا لا أبحث عن المبرّرات



لأنسلخ من مسؤوليّتي يومًا لأني متعب، ويومًا آخر لسبب آخر ويومًا ثالثًا لسبب ثالث أو رابع. متى ستفهم أني أعاملك باستثناء فريد عندما أطرح موقّتًا جبّة الملك، لأكون عمّك فقط وبكلّ بساطة؟" طوال حياته، لم يتناول الحسن الثاني حبوباً منوِّمةً أو مسكِّنات، أراد أن يحافظ على يقظته الذهنيّة في جميع الأوقات ولم يستثنِ لحظات الألم، ولم يتناول الفيتامينات ولا المكمّلات الغذائية. شجاعته الجسديّة تركته يواجه الموت برباطة جأش ودون أدنى جزع، بيد أنّه تحمّل وحده الثقل الرهيب وهو ينتظر أجله.

في مساء يوم الثاني والعشرين من شهر تمّوز (يوليو)، كنتُ بباريس، حين وصلني خبر إدخال عمّي إلى قسم العناية المركّزة. تمكّنت من الاتصال برئيس فريقه الطبيّ فأكّد لي النبأ، فأجبته: "حسنًا، سأكون على أوّل طائرة متجهة إلى المغرب"، لكنّ الحسن الثاني، الذي ما زال في أتم وعيه، أمسك السمّاعة من يد الطبيب ليقول لي: "لا تتسرَّع، انتظر، غدًا تأتي"، ثمّ أعاد السمّاعة للطبيب فسمعته يردّد: "قل له لا داعي للهلع، فليأتِ غدًا بكلّ هدوء." حجزتُ على رحلة الغد بعد الظهر. في يوم الثالث والعشرين؛ وأنا أتناول طعام الغداء مع غسّان سلامة، اتّصل بي على الهاتف سيدي محمّد، ولم نكن قد تحدّثنا منذ مدة طويلة: "عمُّك متعب جدًّا، إحضر من فضلك"، فسألته المزيد من التفاصيل فقال: "نحن نحاول إنقاذه هنا في المستشفى، ولم



أخْبِر أحدًا إلّا أنت والوزير الأوّل لأسباب سياسيّة." في الواقع، لم يكن سيدي محمّد يعرف أنّني في باريس، وفي صباح اليوم نفسه طلبت من الشيخ زايد أن يؤمّن سفري من أبو ظبي إلى المغرب، وقد حطّت بالفعل طوّافة في أرض خلاء بالقرب من داري في الإمارات العربيّة المتّحدة.

وصلتُ إلى القصر جوار الساعة السابعة والنصف مساء، وفهمت بمجرّد وصولي أن الحسن الثاني قد توفّي. لفت انتباهي حادث غريب: رأيتُ اثنين من عناصر الدرك في فرقة حرّاس الملك المقرّبين يمسكون إدريس البصري في أحد المكاتب ويهدّدونه على بعد أمتار قليلة من الجنرالين عرّوب وبنسليمان، وسمعتُ البصري يصيح: "أوقفوا هذا الاستفزاز! على رِسلِكم! إنّي وزير الداخليّة!" فاستفسرتُ الجنرال عرّوب، فأجابني إنّه إجراء وقائيّ، فأشرت إلى أن هذه الطريقة سيّئة للغاية، وأنّ وسائل الإعلام العالميّة في حالة ترقّب وإن علمت بالخبر ستعطي صورة بائسة عن الملكيّة. مات الملك الذي كان يحمي البصريّ، وها هو وزير الداخلية يتلقّى الضربات بعدما أسرف في تسديدها، فسبحان مبدّل الأحوال.

في وقت لاحق، وعندما تفاقم سوء التفاهم بيني وبين الملك الجديد محمّد السادس، الذي لقِّب "بأم. ٦"، راودني هذا التساؤل: ألم يسارع وليّ العهد طالبًا قدومي على وجه السرعة كي أبايعه أوّلًا ثمّ يُنحّيني جانبًا بعدها؟ لقد طرحتُ هذا السؤال



لأنّ حضوري، بالنسبة إلى من يتذكّرون تاريخ سلالتنا ذو أهميّة بالغة: بعد وفاة محمّد الخامس المفاجئة، وفي انتظار الكشف عن ملابساتها، وقّع والدي عقد البيعة ولكنّه رفض حضور المراسم التي أعقبتها. مع ذلك، فإنّ المعلومات التي استقيتُها تؤكّد أن محمّد السادس لم تكن لديه أيّة نيّة مُضمَرة للانتقام من التاريخ. لقد قمتُ بالتحرّي مع أطباء القلب في مستشفى ابن سينا، ودقّقتُ أيضًا مع الوزير الأوّل، فتأكّد لي أنّ ما قاله وليّ العهد عبر الهاتف كان مطابقًا للواقع بالتمام والكمال.

عند الساعة العاشرة ليلًا، وقّعتُ مع الآخرين عقد البيعة، في قاعة العرش؛ تعمّدتُ ألّا أرتديَ الجلباب، وهي طريقتي للتعبير عن أنّني عابرٌ ليس إلّا، فكنتُ الوحيدَ الذي يرتدي البذلة. صحيح أن الأمر شكليّ لكنّه ينمّ عن حدس وعن قناعة عميقة بأنّني سأُبعَد عن هذا العالم. هناك أيضًا تفصيل آخر يعبّر عن مزاج المخزن: لا أحد يحمل معه قلمًا للتوقيع. حتّى البروتوكول أغفل الأمر! مرّت برهة قصيرة، وفي خضمّ الشعور العام بالحرج، اقترحتُ قلمي، وهكذا سُطِّر بمدادي التوقيعُ على نصّ البيعة الذي يجدّد الولاء بين المحكومين والحكّام.

سأتوقّف هُنيهة عند البيعة ورمزيّتها في الثقافة الإسلاميّة إنّه اتفاق تعاقديّ بين أمير المؤمنين وأهل الحلّ والعقد، فهو إذن تطبيق محليّ لإجراء مألوف في جميع أنحاء العالم: إنّ المتعاقدين هم صفوة المجتمع، أولئك الملأ الذين يضعون في الميزان ثقلهم



الاجتماعيّ. فالتقليد قبل الماريشال ليوطي، أن يكون لكلّ مدينة كبيرة من يمثّلها ولكلّ مركز حقيقيّ في السلطة من يمثّله، وبالتالي فعقد البيعة موعد جليل للأخذ والعطاء، ثمّ أفرِغت المناسبة من مضمونها، ولم تعد مسبوقة بالمفاوضات، فلم يبقَ منها إلا استدعاءٌ يتبعه على الفور توقيعُ عقد للقبول دون أدنى نقاش.

أرى أن نعود إلى بيعة تعاقديّة لا تُوقّع إلّا بعد التفاوض حول شروطها. في المغرب المثاليّ، سيكون لهذا الطقس قوّة رمزيّة تمنحها المؤسّسات المنتخبة بدءًا بالبرلمان. إنّ العودة إلى التقاليد ستشكّل في الحقيقة نوعًا من التقدّم نحو مجتمع أكثر ديمقراطيّة، ومتجذّر في تقاليده. في هذه الحالة أقترح أن تشمل البيعة النساء، لأنّهن اليوم غائبات عنها باستثناء الوزيرات.

هل يُعتبر تعديل البيعة مسًّا بالمقدس؟ لا أعتقد ذلك. في التقاليد الإسلاميّة، هو من الطقوس الروحيّة التي تشمل البعد الإلهيّ. بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، برزت عدّة تأويلات حول الشكل الذي ينبغي أن يأخذه الحكم الرشيد المستوحى من نموذجه. هناك من قال بوجوب اختيار خليفة واحد، وهناك من قال بإمكان تعايش عدّة خلفاء، وهناك أيضًا من رأى أن لا حاجة أصلًا إلى قيادة سياسيّة. أخيرًا، تمّ ترجيح شكل من أشكال الخلافة من أجل ضمان بقاء الأمّة بفضل سلطة موحّدة. وهكذا فما الغرابة اليوم إذا أعدنا رسم ملامح الشكل المثاليّ للحكم السياسيّ في إطار الإسلام؟



خلال الساعات التي تلت وفاة الحسن الثاني، كنّا زهاء خمسين رجلًا يفترضُ أنّنا نجسّد قوى الأمّة الحيّة: الأمراء، مولاي رشيد، أخي وأنا؛ الوزراء وكبار موظّفي الدولة، كبار الضبّاط والعلماء. في وقت لاحق، هناك من لامني لأني قبّلتُ ابن عمّي الملك الجديد بدلًا من تقبيل يده. لقد فعلتُ ذلك عفويًا ودون ترتيب مسبق، والصحيح أيضًا هو أنّني منذ مدّة وأنا أعتبر تقبيل يد الملك من الجانبين حركة مُهينة ينبغي حذفها. لقد سبق للحسن الثاني أن غضب عليَّ مدة ستّة أشهر لأنّني لم أقبّل يده وجهًا وبطنًا، ثمّ شرح لي سيدي محمّد سبب الغضب. بالنسبة إليّ ما من فرق بين تقبيل يد الملك من جانب واحد أو من الجانبين. ومع ذلك، اعتبر الحسن الثاني الأمر طقسًا أساسيًا. عندما يستاء من أحد فإنّ أقصى درجات العقاب ألّا يسمح له بتقبيل يده فيسحبها منه على الفور قبل أن يستطيع المغضوب عليه إمساكها. أما أنا، فقد جاء عقابي أخفّ، إذ قدّم إليّ الملك يده مقبوضة غير مبسوطة، فاضطررت إلى جذب أصابعه واحدًا واحدًا لتنبسط اليد! الخلاصة أنّه في لغة السلطة يُعتبر تقبيل اليد من أعقد التعابير البلاغيّة. إذا ترك الملك يده لأحد خدّامه يقبّلها على مهل فتلك علامة الرضا، أمّا إن سحبها بسرعة فهذا نذير سوء. عندما بدأ "التناوب" كان الملك يعلم أنّ الوزير الأول الاشتراكيّ عبد الرحمن اليوسفيّ لن يقبّل يده، فتقدّم صوبه فاتحًا ذراعيه... هناك أيضًا "متمرّد" مفترض آخر، إنه الصدِّيق بليماني، نائب رئيس شركة بوينغ، والذي



يحمل الجنسيّتين الأميركيّة والمغربيّة، حيث تعامل معه الملك بشكل استباقيّ فأوعز إلى البروتوكول: "قولوا له إنّ سيدنا فخور جدًّا بنجاحك لدرجة أنّه يأمرك ألّا تقبّل يده." هذه الوقائع تبرز كلّها إلى أي درجة بَرَعَ الحسن الثاني في استغلال هذا التقليد الذي يجسّد الخضوع، والذي تبنّاه ابنه وخليفته بمجرّد ما وضع قدميه في نعال السلطة.

عند الخروج من مراسم التوقيع على البيعة، نشبت مشادّة كلاميّة بيني وبين زهاء عشرة معارضين، منهم الاستقلاليّ محمد بوستّة وهو سياسيّ متمرّس وواقعيّ يتحلّى بروح الدعابة. بادرني بوستّة قائلًا: "ما هذه الممارسات التي تجاوزها الزمن؟ كان الأحرى أن يجري هذا التوقيع أمام البرلمان! سوف ترى العواقب." من جهتي دافعتُ عن النظام الملكيّ: "لن يبدَأ الإصلاح بالتشكيك في سلطة الملك، لا بدّ له من أن يرسّخ حكمه." كنتُ الوحيد من العائلة المالكة الذي يواجَه بهذه الطريقة العنيفة من طرف أولئك السياسيّين، وكأنّهم يريدون استشفاف ما أُضمِره من نوايا.

على الرغم من هذه الحركة الدؤوبة، أحسستُ بفراغ كبير في نفسي، كما لو أن بوصلتي فقدَت الاتجاه فجأة. عند الساعة الواحدة ليلًا، قرّرت العودة إلى القصر، إذ وُضع جثمان الحسن الثاني في القباط، في قلب القصر، حيث يصل إليه الأقرباء بحريّة، وتسمّى هذه القاعة قبّة سيّد أحمد البخاري، وهو محمّد بن إسماعيل البخاري صاحب كتاب الأحاديث النبوية المشهور،



صحيح البخاري. هذا المكان هو مركز السلطة، قاعة من ثلاثين مترًا مربّعًا، زخارفها بسيطة وكأنّها تعبّر عن سلالة لا تنال منها تقلّبات الأيّام. هُنا يبدأ الاحتفال بعيد العرش، فلا يدخلها الملك إلّا مرتديًا زيّه الرسميّ، ويعود مساءً لقراءة القرآن؛ وهنا تُلتَقطُ الصورة الرسميّة كلّما تزوج أحد أفراد العائلة الملكيّة. في تلك الليلة، اقتربت منّي امرأتان لا أعرفهما وسألتني إحداهما بصوت خافت: "مولاي هشام، قل لنا الحقيقة، هل مات حقًّا؟" بالنسبة إليهما وكذلك بالنسبة إلى كثير من المغاربة، وبعد حكم دام ثمانية وثلاثين عامًا، يُعتبر رحيلُ الحسن الثاني من المستحيلات.

وأنا أغادر المكان، التقيتُ محمّد السادس وهو يهمّ بالعودة إلى بيته للنوم، فقلت له: "لا يمكنك الذهاب إلى سلا! أنت الآن ملك، وعليك أن تقضيَ الليلة هنا." حدَّق بي ولم ينبس ببنت شفة، وبقي في القصر. عدتُ إلى بيتي مرهقًا، وأخبرت زوجتي الحامل بابنتنا الثانية: "لستُ متفائلًا، إنّ الاصطدام بيني وبين سيدي محمّد أمر لا مفرّ منه. في الحقيقة أريدهم أن يطردوني. أشعر بانطلاقة خاطئة، وأنّ الأمور تمضي حسب منطق الاستمراريّة بدل منطق القطيعة، ولا أعتقد أنّي سأصبر عدّة أشهر أو سنوات في ظلّ هذا الانفصام المرَضيّ، فلو بُتر رأس المخزن سينمو له آخر وبسرعة. إنه يحيط بنا من كلّ مكان، ويريد أن يعيش وسوف يلتهمنا، ما العمل؟"

شعرت بالعذاب، وأعلم أنّه من واجبي أمام التاريخ والمغاربة



أن أطلع ابن عمّي على ما يدور في خلدي، فعزمتُ على الوفاء بهذا الالتزام، على الرغم من أن فرص تحسين علاقتي مع محمّد السادس بعد وفاة والده تكاد تكون منعدمة. الملك الجديد سيفرض نفسه، وقد كان ساكتًا لمدّة طويلة بينما كنتُ أتحدث بصوت عال في الأماكن العامّة للوقوف في وجه الحسن الثاني، والآن قد حان وقته. بغضّ النظر عن مشاعر أحدنا إزاء الآخر، فإنّ منطق المواقع يحتّم علينا الخلاف. لقد حرف منطقُ مصلحة الدولة مساراتنا، واستمرّت في التباين مع مرور الأيّام.

لقد فاجأنا الحسن الثاني حتّى بعد موته، حيث اعتقدنا جميعًا أنه سيدفن في المسجد الكبير في الدار البيضاء الذي يحمل اسمه، لكنّ رغبته الأخيرة هي أن يرقد في الضريح الذي دفن فيه والده وشقيقه في الرباط. قبل بضع سنوات، يوم كان الملك في أوج سلطته وجبروته، مليئًا بنفسه، كانت رغبة من هذا القبيل أمرًا لا يُتصوّر، لكن الحسن الثاني عندما اقترب أجله تواضع وفضّل أن يوارى الثرى جوار محمّد الخامس. يوم ٢٥ تمّوز (يوليو) ١٩٩٩، أقيمت للملك جنازة استثنائيّة، مثل صاحبها، فحضرها كلّ من الأمير تشارلز من إنجلترا، وملوك الخليج وأمرائه، والرئيس بيل كلينتون، والرئيس جاك شيراك...أمواج بشرية في حالة هستيريّة وتنظيم فوضويّ. لقد فقد الشعب أباه وملكه وأميره وأيضًا حاكمه المستبدّ. رحل كلّ شيء معه، ولو أن محمّد السادس حظي بالقَبول فورًا كملك جديد، ومحاور



لرؤساء الدول الأجنبيّة، وأمل للشعب المغربيّ.

لقد تظهّرت وسط تلك القبّة إنسانيّة محمد السادس، حيث سُجّـِيَ جثمان الحسن الثاني في انتظار دفنه. أخذ الابن يلامس رأس والده برفق، في حركة لم يكن ليتجرّأ عليها أبدًا في حياته، وقد تأثّرتُ بهذا المشهد وسالت دموعي، كما أبصرتُ الابن وهو يرتدي لباس الـمُلك، وقد جعل منه التسلسل العائليّ وريثًا للحكم، يمارس السلطة ويجسّدها حدّ التماهي.

=

غداة يوم الجنازة، استجمعتُ شجاعتي وذهبتُ للقاء محمّد السادس في القصر لأصارحه برأيي في النظام الملكيّ، والمخزن، وحول الجيش والتناوب. بحضور وجهاء القصر والأسرة، خلال حديث عفوي، قلت له إنّ ثروة العائلة المالكة يجب أن تعود إلى الأمّة، وناشدته ألّا يعطيَ أيّة ضمانات لجنرالات الجيش، وألّا يعقد اجتماعاته في مقرّ القيادة العامّة للقوّات المسلّحة، ألا يكفي أن تكون شمال أفريقيا كلّها محكومة من طرف العسكريّين؟ كما طلبتُ منه تنحية إدريس البصري برفق، وأخيرًا ألححتُ عليه لأجل تعزيز انفتاح النظام على اليسار. لم يجبني محمّد السادس وظهر كأنه لا يدري ما يقول، وتجنّب أن أكلّمه على انفراد. تكفّل الوجهاء الحاضرون بتقويض كلّ طروحاتي واقتراحاتي بقوة، مع احترام اللياقة. مع ذلك، فإن الخطاب الأول لمحمّد السادس، الذي كُلِّف بصياغته عبد الهادي بوطالب، جاء يعكس



وجهات نظري، وقد ألقاه يوم ٣٠ تموز (يوليو) بمناسبة عيد العرش، لكنّ النبرة تغيرت في خطاب ٢٠ آب (أغسطس)، ويا لها من مفارقة، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب. جاء هذا الخطاب رجعيًّا بلا مواربة لأنّه أعلن استمرارية المخزن، أو بدقّة أكثر، إعادة ترميمه على أسس جديدة. من جميع السيناريوهات التي توقّعتها، كان هذا هو الأسوأ.

فيما يخصّ وضعي، بدا لي أن القرار قد حسم من قبل. داخل القصر، ما إن طرحتُ على الملك أفكاري حتّى سقطت من أعين الكثيرين، وأصبح الجميع يتجنّبني كقنبلة قابلة للانفجار في كلّ لحظة، فأحسستُ بعدم الارتياح. لم يَطُل الانتظار، فبعد ثمان وأربعين ساعة من التعبير عن موقفي، أبلغني مدير البروتوكول الملكيّ، عبد الحق المريني، أنه تلقّى تعليمات ليزورني في البيت مع وفد يضم واحدًا من أبناء عمومتنا، مولاي عبد الله. عندما دخلوا إلى الدار، قال مدير البروتوكول: "أنا مكلّفٌ بإبلاغكم رسالة من صاحب الجلالة، وما أنا إلّا مُبلِّغ وقد التمستُ إعفائي من هذه المسؤوليّة. إنّ جلالة الملك يطلب منكم الكفّ عن زيارة القصر الملكيّ ما لم يجرِ استدعاؤكم. لقد تسببتم له بما يكفي من المتاعب". لم تدهشني الرسالة. إنتابني مزيج من الارتياح العميق والشعور بالإساءة. تدخّل مولاي عبد الله مقاطعًا مدير البروتوكول: "إخرس، إنّ حديثك لطيف أكثر من اللزوم. مولاي، أنت مزعج، فالْزَمْ بيتك!"، فأجبته أن لا حاجة للإصرار.



حرصت على ألا أشبه هؤلاء الذين أتوا لإهانتي في عقر داري، واقترحت عليهم الشاي، أنا المتمسّك بكرم الضيافة المغربيّة.

في اليوم التالي، اتصل بي مجدّدًا مدير البروتوكول ليخبرني أن وفدًا ثانيًا سيزورني، ويضم رشدي الشرايبي، مدير الديوان الملكيّ، وفؤاد عالي الهمّة، زميل الملك محمّد السادس أثناء الدراسة وصديقه المقرّب. الذي خاطبني قائلًا: "إن جلالة الملك يعتقد أنّ أفراد عائلته لم يوفَّقوا في إبلاغكم رسالته وفقًا لتعليماته، ولذلك سنعيد إبلاغها لكم بشكل مختلف. إنّ صاحب الجلالة يقول لكم إنه سيطلب لقاءكم عند الحاجة، ونحن في خدمتكم." إختلق محمّد السادس إشاعة وسرّبها، ومفادها أني ذهبت إلى الديوان الملكيّ وطلبتُ قائمة مستشاري الملك الجدد لمعرفة من يصلح من وجهة نظري بالطبع للمنصب من بينهم. بعبارة أخرى، لقد مارستُ نوعًا من التدخّل في اختيارات الملك الجديد. وتضيف الإشاعة أنّ زيارتي المفترضة إلى الديوان الملكيّ قد نقلتها زوجة مولاي عباس، التي تعمل هناك، ومولاي عبّاس ضابط في الحرس الملكيّ، وهو علويّ وزوجته علويّة، فشهادتها مصدر ثقة. لا يهمّ بعد ذلك إن تدخّل مولاي رشيد لدى أخيه الملك ليقنعه أن هذه الإشاعة لا أساس لها. فهو لم يفلح، ولكنّه برهن ذلك بتصرفه الودود معي، فضلًا عن كون فكرة السعي إلى مراقبة عمل الملك لم ولن تخامر ذهني أبدًا. على كلّ حال فمحمّد السادس يبحث فقط عن ذريعة لإزاحتي من



المشهد وها هي بين يديه. ما العمل إذن في ظلّ هذه الظروف؟

كان ردّي على الوفد: "امتيازي الوحيد جواز سفر دبلوماسيّ، وها أنا أعيده إليكم، تفضّلوا واحملوه معكم." شعر المبعوثان بالحرج، وابتعدا قليلًا ليتكلّما بسرعة عبر الهاتف في ركن الصالون ثمّ أعادا إليّ الجواز.

توفّي الحسن الثاني يوم الجمعة ودُفن يوم الأحد. يوم الاثنين صارحتُ خليفته بكل ما يخامرني، وبعد ثمان وأربعين ساعة، يوم الأربعاء، أبعدت عن القصر. أسبوعًا بعد وفاة الملك، أدّى محمد السادس صلاة الجمعة، لأوّل مرة بصفته ملكًا، وتوجّهت بدوري إلى المسجد لأداء هذا الواجب الدينيّ ولكني لم أمكث إلا قليلًا، لأنه طُلب مني ألا تطأ قدماي القصر. مساءً، اتصل بي عبد الرحمن اليوسفي وهو في حالة ارتباك، فذهبتُ لرؤيته. أراد الوزير الأوّل أن يعرف لماذا لم أرافق الملك، وعاتبني لأني تجاوزت الحدود، ولأنّ محمّد السادس بحاجة لمن يُطمئنه. هنا أعدتُ عليه القصّة التي رويتها لمحمّد السادس ثلاثة أيام بعد وفاة الحسن الثاني، وهي حوار دار بين والدي ومحمّد الخامس بعد القطيعة بين مولاي العربيّ العلويّ والسلطان. سار آنذاك مولاي عبد الله عند أبيه وقال له: "لقد سجنتم جميع المعارضين من الحركة الوطنيّة، ألا تظنون أنكم قد تماديتم؟"، فأجابه والده الملك: "مغلوب أنا، جبّة الحكم لا تُفصّل إلّا على قياسات محدّدة، بمجرّد ما ترتديها تلتصق بك، فأنت اللقب واللقب أنت".



بعد وفاة الحسن الثاني افترضت أنّه على عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأوّل، أن يطالب الملك بمزيد من الديمقراطيّة، ولكنّه قال لي عدّة مرّات: "عليّ أن أنتظر." وخلافي معه يختصر بكلمات قليلة: "الانتظار هو الفشل."

مكثتُ في المغرب أربعين يومًا احترامًا لفترة الحداد على عمّي. لقد آلمني أن يعاملني ابن عمّي بهذا النفي الظالم، بينما أنا مقتنع بصواب الخيار السياسيّ الذي أدافع عنه. في اليوم التالي للذكرى الأربعينيّة، غادرتُ المغرب وأنا مصمّم على بدء حياة جديدة في مكان آخر، ولكن دون أدنى شعور بالانكسار. سافرت أوّلًا في رحلة عمل إلى لندن حيث طُرح عليّ السؤال بالطبع عن حالة المغرب وعن دوري في مملكة محمّد السادس. على الرغم من الأصداء التي تناقلتها الصحافة، لم يصدّق الناس أني حقًّا مُبعَد، بل يتصوّرون أنّ هناك تقاسمًا خفيًّا للأدوار. أمّا أنا فأعلم حقيقة الأمر. سافرت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة لأرتاح بضعة أيام قبل التوجّه نحو الشرق الأوسط في شهر آب (أغسطس) ١٩٩٩، لكي أنهي إطلاق مشروع كنت قد بدأت العمل عليه منذ عامين في أبو ظبي: إنشاء شركة للطاقة الخضراء المتجدّدة. قمت بتأسيس شركة تحت اسم "الطيّار للطاقة"، ولعلّه اسم يعكس حالتي النفسيّة آنذاك، أو يشير إلى مستقبلي كرجل أعمال مستقلّ.

رأيتُ محمّد السادس آخر مرّة في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩



بمناسبة حفل عقيقة ابنتي. لقد طرق باب منزلي وقال: "ماذا ألمَّ بك؟ ألا تدعوني للحفل؟" فأجبته أنّه هو رأس العائلة ومن ثمّ لا يحتاج للدعوة، ولذلك فهو في بيته كلّما حلَّ ضيفًا عليَّ. لم أكن أتصوّر إلى أيّ حدّ ليس العكس صحيحًا.




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الخامس

مكائد

لا سيّد على الملوك إلّا الزمن، إنّ طول مدّة الحكم أو قصرها يقوّي الملكيّة أو يضعفها. عند رحيل ملك ومجيئ آخر، يبدأ عهد جديد، فتنتهي دورة زمنيّة وتنطلق دورة أخرى بإيجابيّاتها وسلبيّاتها. كما أنّ لحظة انتقال الـمُلك تُعدّ فِترة استراحة لأفراد الحاشية، تمامًا كما يستريح الممثّلون إذ ينتقلون من مسرحيّة أنهكها الزمن ليتكيّفوا مع أدوارهم في مسرحيّة مخرج جديد. هذه لحظة حسّاسة. إذا هتف أحدهم "عاش الملك!" بينما السلف لا يزال حيًّا، يكون عقابه الاستبعاد. بالمقابل فإن المبالغة في إظهار الولاء للملك المقبل والتأهّب لخدمته قد تجلب منافع جمّة، وخاصّة لمن ليس له كرامة ولا عزّة نفس.

في يوم ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٩٨، أي خمسة عشر شهرًا بالضبط قبل وفاة الحسن الثاني، أتى لمقابلتي بشير بن يحمد،



مؤسّس ومدير مجموعة **جون أفريك** الإعلاميّة، في أحد مقاهي باريس. كنت أعرف الرجل من قبل لأنّي سبق أن ساعدته أكثر من مرّة. جاء ممسكًا نسخة من آخر مجموعة من افتتاحيّاته المعَنوَنة: "هذا ما أعتقد" وقد طبعها في كتاب بعنوان: **في مواجهة الأزمات**. كانت النسخة ممهورةً بإهداء وديّ مكتوب بخطِّ يده: "هذه النسخة من **في مواجهة الأزمات** مهداة للتعبير عن الصداقة الأخويّة مع رجل عاش وسيعيش المواجهات، وكذلك لمواكبة مصير سيكون، على ما أعتقد، في مستوى طموحاته".

في اليد الأخرى كان بشير بن يحمد يمسك رسالة مؤرّخة في اليوم نفسه، تقول:

"صديقي العزيز،

أنا بحاجة إلى قرض بمبلغ ٣ ملايين دولار بفائدة عاديّة (زهاء ٥ ٪) يُسدّد على مدى خمس سنوات ابتداء من كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، (٦٠ قسطًا شهريًا، مبلغ الواحد ٥٠٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى الفائدة) وذلك لاقتناء العقار حيث مكاتب مجلّتنا **جون أفريك** منذ ما يقارب العشر سنوات، ومساحته ١٥٠٠ متر مربّع وهو في الحي السادس عشر بباريس، وعنوانه ٥٧ مكرر شارع أوتوي.

يقع العقار في أحد الأحياء الراقية في باريس (أوتوي)، وهذا ثمن منطقيّ يناسب الأسعار في السوق، وبما أنّ الأزمة العقاريّة اقتربت من نهايتها، فسوف ترتفع قيمته كثيرًا في



السنوات المقبلة (انظر التوصيف المرفق).

أرجو من سيادتكم التفضّل بإقراضنا هذا المبلغ أو مساعدتنا لأجل العثور على هذا القرض بضمانتكم.

أنا أعلم أنّكم قادرون، ولهذا السبب أتوجّه إليكم بهذا الطلب وأنا مقتنع بأنّكم لن تألوا جهدًا في مساعدتنا.

سيبرم عقد القرض تحت إشراف المحامين وكتّاب العدل، وسيحصل مانح القرض على كلّ الضمانات بما فيها، إذا لزم الأمر، الرهن العقاريّ على المبنى.

وهكذا فإن مانح القرض سيكون لديه اليقين المطلق أنه سيستردّ رأسماله عند نهاية المدّة. كما يمكن أن يُمنحَ القرض إمّا لفائدتي شخصيًّا أو لفائدة شركة سيفيجا القابضة صاحبة مجموعة **جون أفريك**، بحسب اختيار مانح القرضِ الذي سيحصل على ضمانة الاثنين".

ثم أرفِقت الرسالة باسم المكتب القانونّي الذي اختاره بشير بن يحمد لتوثيق العقد، وأخيرًا هذه الفقرة الأخيرة قبل توقيعه:

"إذا وافقتم، كما أرجو ذلك، على طلبي هذا، يمكننا مباشرة الإجراءات خلال شهر أيّار (مايو)، وفي هذه الحالة سوف أكون ممتنًّا لكم على الدوام".

سألخّص بقيّة الأحداث: لم أجتهد للعثور على ٣ ملايين دولار خلال شهر واحد لتتمكّن مجموعة **جون أفريك** من امتلاك العقار الذي يؤوي مقرّها، وبالمقابل لم يتكرم عليَّ



البشير بن يحمد بشكره الدائم، فلا شكر ولا صفقة.

في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩، شهرين بعد اعتلاء محمد السادس العرش، اندلعت تظاهرات في الصحراء الغربيّة، فقام وزير الداخلية إدريس البصري بقمعها بشدة، وبعد ذلك قرّر الملك الشابّ تنحيته من منصبه. لكنّ هذا الإبعاد لا يجيب عن السؤال حول ما سيحدث لو أنّ المغرب خسر "صحراءه"، علمًا أن هذا الملفَّ الشائك ما زال تائهًا ولا حلّ له في الأفق. خلال لقائي الأخير مع المعارض عبد الرحيم بوعبيد، قُبيل وفاته في العام ١٩٩٢، قال لي: "إنّ مشكلة الصحراء لن تجد حلًّا إلا إذا أصبح المغرب كلّه ديمقراطيًّا". أعتقد أنّه كان على صواب، وعندما أتحدّث مع من أعرف من الصحراويّين، هذا ما يعبّرون عنه باقتضاب: "لماذا تريدون دمجنا بالمغرب؟ ألا تكفيكم مشاكلكم الاجتماعيّة، وفسادكم وانعدام الديمقراطيّة. نحن نملك الموارد الطبيعيّة وتعدادنا السكّاني ضئيل، لسنا مديونين ويمكننا بناء دولة قابلة للحياة تلتزم القوانين الدوليّة، بما فيها الحماية ضدّ تجاوزات قادتنا." كلّ هذا صحيح، والحلّ الوحيد المستدام هو قيام ديمقراطيّة حقيقيّة في المغرب.

قبل الحسن الثاني وبعده، كيفما نظرنا للمشاكل التي يعيشها المغرب وكيفما قلّبنا أسئلته الحارقة، من الصحراء الغربيّة إلى الصحوة الأمازيغيّة، مرورًا بمعضلة الفساد، نصل أبدًا ودومًا إلى الخلاصة نفسها: لا يمكن العثور على أيّ حلّ دون إعادة



صياغة الميثاق الاجتماعيّ في أفق إرساء ديمقراطيّة حقيقيّة. إنّ الاستقرار السياسيّ والازدهار الاقتصاديّ لبلدنا، وحتّى وحدته الوطنية، كلّها مرتبطة بهذه العمليّة.

كانت المسافة التي أخذتُـها من المغرب سنة ١٩٩٩ مناسبة للتفكير والتأمّل في مستقبل الملكيّة. لم تتغيّر قناعاتي فواظبت على التعبير عنها في الفضاء العام. في الأوّل من كانون الأول (ديسمبر) ألقيتُ محاضرة عنوانها: "تحدّيات الديمقراطيّة في العالم العربيّ" بالمعهد الفرنسيّ للعلاقات الدولية إيفري في باريس. إنتقلتْ نخبة الرباط إلى العاصمة الفرنسيّة واحتشد مئات الأشخاص في قاعة لا تتسع لمثل هذا الجمهور. حاول سفير المغرب في فرنسا التدخّل لإلغاء الحدث، أما عناصر الاستخبارات المغربيّة فقد كانوا يلتقطون صورًا للجمهور علانيّة، وقد علّق ريمي لوفو المتخصّص في الشؤون المغاربية ساخرًا: "يرحل الرجال ولكن النظام يظلّ على حاله"؛ وهو بالمناسبة أحد أساتذتي الذين أنـهَلُ من أفكارهم. بعض الطلاب المغاربة طرحوا عليَّ أسئلة حسّاسة عن النظام الملكيّ ما تسبّب لهم بمتاعب فيما بعد. كان محمّد السادس قد قضى في السلطة ستة أشهر ويتمتّع بشعبية استثنائية وصورة إيجابية. أَطلق عليه الإعلام لقب ملك الفقراء، يُغدق الوعود بسخاء دون أن يحدّد كيف سينفّذها. ولكنّ الجميع في داخل البلاد وخارجها ينوِّه به وبوعوده دون تريُّث. خاطب كلًّا بلغته، بكلام أحبّوا سماعه،



لا بأس إن كان الخطاب انتحارًا سياسيًا، يفتقد النضج ويبتعد عن الواقعيّة، طالما أنه يختلف عن خطاب الحسن الثاني نبرةً ولهجة. كم هو سهل أن نوظّف الماضي المخيف لنرسُم ملامح الأمل في المستقبل.

كانت هذه القطيعة مع إرث الحسن الثاني وليدة رغبة حقيقيّة لدى محمّد السادس في التغيير، ولكن سرعان ما تحوّلت إلى أداة تسويقيّة وتعبير عن تدمير صورة الأب، وهكذا فالملك يأخذ مبادرات مُبالغًا فيها وغير كافية في الوقت نفسه. بالغَ في القرارات النامّة عن عقدة أوديب ولكنّه أحجمَ عن التحوّل المؤسّساتيّ للبلاد. على سبيل المثال، في مغرب محمّد السادس تجري تصفية ملفّات القمع التي طبعت الماضي ولكن دون المسّ بهياكل النظام التي سمحت بذلك القمع، وهذا ما يسجّله الواقع، حيث تتكرّر الممارسات نفسها. إبّان عهد الحسن الثاني كان اليسار هو الضحيّة الأولى للقمع، ومع محمد السادس أخذ الإسلاميّون النصيب الأوفر منه، وبما أنّ الخارج لا يتعاطف معهم كثيرًا، خاصّة في الدول الغربيّة، فالاحتجاج ضد الانتهاكات يكون ضعيفًا أيضًا.

في أوائل العام ٢٠٠٠، تقدّمتُ بطلب للعمل مع الأمم المتحدة. كنت بحاجة ماسّة إلى تجربة جديدة مختلفة تمامًا عن تجاربي السابقة، فأرى عن قرب واقعًا آخر، ولو كان مطبوعًا بويلات الحرب والمعاناة. ودِدْتُ الابتعاد عن بيئة المغرب الفاقدة



لمقوّمات الذوق، وعندما أتأمّل في ما طبع المملكة تلك السنوات، أرى جمهرة من الأشخاص أصابهم نوم اليقظة فساروا يمشون بدون وعي على حافّة هاوية سحيقة. طلبتُ موعدًا مع كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، فاستقبلني. حاول سفير المغرب لدى الأمم المتحدة نسف مشروعي ولكن بعد ذلك تلقّى تعليمات جديدة من محمّد السادس من قبيل: "دعه يمضي حيث يشاء وليتركنا وشأننا"، وهكذا أصبحتُ مستشارًا للشؤون المجتمعيّة غير الألبانيّة لدى برنار كوشنير، ممثل الأمم المتحدّة في كوسوفو. إشترط كوفي عنان شرطًا واحدًا: أن تكون سلامتي مكفولة، لأنه يعتبر أنّي كشخصية مسلمة قد أكون هدفًا رئيسيًا للاغتيال من طرف ميلوسيفيتش وجنوده، فصرت أتحرّك بمواكبة خمسة حراس شخصيّين، ولم يكن الأمر غريبًا عليّ لأني معتاد منذ الطفولة الإجراءات الأمنيّة.

وصلت إلى مقدونيا في آذار (مارس) ٢٠٠٠، وانتقلت عبر طوّافة روسيّة من مدينة سكوبجي إلى مدينة بريشتينا. وصلت وسط الفريق الأمنيّ الأميركيّ المكثّف إلى هذه القاعدة حيث وجدت في انتظاري ضبّاطًا روسًا، فقلت في نفسي: " لماذا أتيت وما شأني بما يحدث هنا؟!".

في الأسبوع الأول كانت علاقتي مع برنار كوشنير متوتّرة جدًّا. كان ينظر إليّ شزرًا ويحاول أن يرسُم في ذهنه صورة عمَّن أكون، فيدعوني لتناول الغداء أو العشاء معه ولكن لا نجد ما



نتحدّث عنه لتبديد التوتر، وظلّ الأمر على ما هو عليه. ذات يوم، تناولنا العشاء مع زميلة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الموقّتة في كوسوفو، وفي نهاية السهرة، اقترحتُ أن أرافقها إلى مكان إقامتها. ما إن غادرتها حتّى سمعتُ دويّ انفجار قويٍّ ورائي، فعدت أدراجي مقتنعًا أنّ زميلتي راحت ضحية هجوم شنّه جيش تحرير كوسوفو، حركة الاستقلال الألبانية. في الواقع، تضرّرت شقّتها من جرّاء انفجار القذيفة ولكنّها لم تكن الهدف المقصود، فقد علمنا في وقت لاحق أن جيش تحرير كوسوفو سعى لاغتيال رجل صربيّ يسكن في العِمارة نفسها. بادر على الفور حرّاسي الشخصيّين إلى الدرج لعلّهم يُغيثون المرأة ولكنها لم تُصَب بسوء. بعد قليل وصل إلى عين المكان رجال الشرطة ومعهم برنار كوشنير، كان يرتدي معطفًا وحذاء، ولا لباس تحت المعطف. إنه مشهد كوميديّ في واقع مأساويّ. إلتفت كوشنير إلى آثار الانفجار على واجهة العمارة وقال لي: "هذه هي ترجمة كلمة ليلة سعيدة باللغة الألبانيّة".

غلب علينا الضحك لبضع لحظات، بينما صحافيّة البي. بي. سي. المشهورة جاكي رولاند توثّق المشهد بالكاميرا. هنا خاطبني كوشنير بانفعال: "منذ أسبوع وأنت تلقاني بوجه عَبوس، هل تظنّ أنّي أتنبّأ بالغيب؟

– لا، ولكنّك عنيد، لديك مجموعة من المستشارين ولا تصغي إليهم.



– أنا أعرف، أنا أنانيّ، فما هي المشكلة؟

– أبدًا، لا مشكلة بالنسبة إليّ. فمن تعامل مع الحسن الثاني بلغ قمم الأنانيّة".

هكذا وبسرعة تكسّر الجليد بيننا، واشتغلنا معًا في وئام. استأجرت منزل سائق كوشنير، وانهمكت في العمل. كوسوفو بلاد صعبة، وأهلها صعاب المراس وعنيفون. الطقس بارد، حيث تصل درجة الحرارة إلى ـ ٢٠ درجة. التربة وعرة ووسائل الترفيه نادرة. ومع ذلك، كنت أستفيد من فرص اللقاء مع دبلوماسيّين بارزين تقاطروا على مقرّنا في تلك الفترة، منهم ريتشارد هولبروك، ممثّل الولايات المتّحدة لدى الأمم المتحدة، والأخضر الإبراهيميّ، الممثّل الخاصّ للأمم المتّحدة في العراق وأفغانستان، وبادي آشداون، وهو برلمانيّ بريطانيّ سابق أصبح ممثّلًا للأمم المتّحدة في البوسنة، والجنرال ويسلي كلارك، وإسماعيل شيم، وزير الخارجيّة التركيّ الذي استقبلني كثيرًا في أنقرة لمناقشة وضع السكان الناطقين بالتركيّة في جنوب كوسوفو... كانت المهمّة صعبة، أمّا نهاية الأسبوع فللراحة. كلّ يوم أحد أتجوّل لزيارة الوحدات العسكريّة، مع ميلي للوحدة الإيطاليّة (ذات المطبخ الجيّد) والوحدة التركيّة. في بعض الأحيان كنت أقضي عطلة نهاية الأسبوع في فيينّا أو سكوبجي.

في إطار مهمّتي كان عليّ أن أعزّز اندماج الطوائف غير الألبانيّة وغير الصربيّة في عملية إعادة البناء السياسيّ، وهم البوسنيّون



والغجر والغورانيّون، أي المسلمون السلاف من مقدونيا. كما أعطيناهم الانطباع بأنّ الأمم المتّحدة مهتّمة بوضعهم. قمنا بإحصائهم وتعداد انتهاكات حقوق الإنسان التي طالتهم أيام حكم ميلوسيفيتش وأنواع التمييز الذي ما زال يستهدفهم. لقد ساعد وجودي بجانبهم كمسلم لنثبت لهم بالملموس أن المجتمع الدولي إلى جانبهم. حاولتُ المساهمة في ديناميكيّة اندماج السكّان المسلمين في قلب أوروبا عبر اللقاء مع زعماء الأحياء داخل المدينة للاستماع لهم أوّلًا ونقل انشغالاتهم ثانيًا. لقد كانت الجلسات الأسبوعيّة لمجلس كوسوفو الانتقاليّ ـ وهو نوع من البرلمان يتكوّن من ثلاثين عضوًا وصلاحيّاته استشاريّة ـ شيّقة للغاية.

كان المعارضون الصربيّون يأتون إلى كوسوفو للاجتماع في كاتدرائيّة بيزنطيّة جميلة بمنطقة غراشانيكا، وهي ضاحية من ضواحي بريشتينا، تشتمل على قطاع صربيّ. كان الكاردينال بارتولومي، وهو رجل قصير القامة ولكنّه شخصيّة معنويّة كبيرة، يسيِّر النقاشات، وهو يمثّل الأب الروحيّ للكوسوفو الأرثوذكسي. لقد استمتعت بحضور اجتماعاتهم مستعينًا بمترجم، ولكن في نهاية الأمر أصبحتُ رمزًا للمعارضين لأنّي مسلم. لقد شعروا كيف كنت منبهرًا بحيويّتهم، وكأنّ التاريخ يُكتب مباشرة أمام ألحاظي.

كما تابعنا ملفّ المسجونين الذين فقدوا أيّام حكم ميلوسيفيتش.



بعضهم لا يزال في السجن في صربيا بتهمة الإرهاب، وبعضهم عُذّبوا أو ظهروا مجدّدًا ويريدون إسماع صوتهم، وأخيرًا هناك من قُتلوا وتريد عائلاتهم استعادة جثامينهم. أنشأنا قاعدة بيانات، كما سعينا لضمان معاملة السجناء وفقًا للمعاهدات الجارية المفعول. في هذا الصدد كان عليَّ أن أحضر دروسًا مسائيّة لأنني لم أدرس القانون أبدًا من قبل. أخيرًا فقد ساعدتُ المحكمة الجنائية الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة في مهمّة إحصاء الجثث والتعرف على هوية أصحابها من خلال اختبار الحمض النوويّ، ثمّ تتبّع ظروف وفاتهم؛ وعمل معنا مفتّش أجنبيّ عن البلقان يشرف على التحقيق، وهو عمل شاق. أتذكر ذات يوم ونحن نمشي وراء أحد الشباب في حقل وهو يردّد: "هنا، في هذا المكان حدث ذلك"، فسألناه وما الذي حدث بالضبط؟ فكان يجيبنا: "ألا تفهمون ؟! لقد حدث هنا!"، فحفرنا التراب وإذا نحن نكتشف تحت أقدامنا مقبرة جماعيّة تغصُّ بالجثث.

مع اقتراب موعد الانتخابات البلديّة، والتي كانت تُعتبر بالنسبة لنا امتحانًا رئيسيًّا، طلب مني كوشنير إعداد حملة تحفّز الناس على التصويت. هذه المهمّة التي أنجزتُها بكل ما أوتيتُ من حماس، نظرًا لاقتناعي الراسخ بأهميّة التصويت الديمقراطيّ، كانت آخر مساهماتي في الكوسوفو وتتويجًا لمهمّتي، وبعدها غادرنا برنار كوشنير وأنا، البلد في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠٠٠. كانت حصيلة عملنا لا بأس بها رغم أننا، مع



الأسف، تركنا الأقليّة الصربيّة في وضع دقيق. لقد حاولنا أن نرسّخ احترام التنوّع ولكن في النهاية أصبح الكوسوفو موحّدًا من الناحية العرقية. في هذا الصدد، يُرعبني أن أرى التعصّب يُعيد إنتاج نفسه: فضحايا الأمس وما إن يستردّون أنفاسهم، حتّى يسارعون إلى بناء هيمنتهم العنيفة فيحلّون محلّ الجلادين السابقين، مستعيرين مرجِعيًّا دور مَن كانوا ضحاياهم مِن قبل، ويستنجدون بهم كملاذ أخير.

أحتفظ بذكرى طيّبة عن نهاية مهمّتي في الكوسوفو. في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠، اقترح عليَّ كوشنير أن ألحق به في الطابق ٣٧ من مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، حيث مكاتب إدارة عمليّات حفظ السلام. من هناك توجّهنا إلى قاعة اجتماع مجلس الأمن، لكي يعرض كوشنير تقريره بعد انتهاء مَهمّته، فجلست على كرسيٍّ خلفه. بعد أن ختم عرضه عبّر له أعضاء المجلس عن التحية والتنويه، وثمّنوا على الخصوص مساهمة حملة التوعية *Outreach Campaign* التي كلّفني بها، وهنا تحلّى كوشنير بمروءة فائقة وشكرني أمام الجميع، وقد دوَّن لاحقًا مغامرته في كوسوفو في كتاب بعنوان: **مقاتلون من أجل السلام**.

كانت لحظة من أعظم لحظات حياتي. للمرة الأولى، شعرت أني مواطن من مواطني العالم ذو نفع للآخرين. بالطبع، كان بودِّي لو أنفع بني وطني.

نعم لقد اشتقت كثيرًا لوطني ولذويه، وقد أدركت ذلك عندما



مررت عبر باريس بعد مغادرتي كوسوفو، ونزلت في فندق موريس. لقد استفاقت حاسّة الشمّ لديَّ فجأة فلم أتمالك إلّا وأنا أجوب ممرات الفندق بحثًا عن مصدر تلك الرائحة الجذّابة، حتّى طرقتُ باب غرفة ينبعث منها أريج له في النفس ذكريات، وفُتح الباب، وإذا بشقيقي الأصغر مولاي إسماعيل يستخدم بقيّة من قوارير الطِّيب التي تركها الحسن الثاني، فيها مزيج من العنبر وعِطر الصندل...

لقد استمتعتُ بالعمل ضمن بعثة كوسوفو، رغم بيروقراطيّة الأمم المتحدة. لكنّني، لم أتقدّم لمهمّة جديدة. في كوسوفو، فهمت مدى صعوبة إرساء بعثة لحفظ السلام، وصعوبة أن تصل إلى بلد غريب وبيدك مخطّطٌ نظريٌّ رُسم مسبَقًا، ثمّ تحاول إسقاطه على الواقع المحليّ، علمًا أنّ كثرة انتقال موظّفي الأمم المتحدة من وظيفة لأخرى تزيد المهَمّة تعقيدًا. ما يكاد أحدهم يستوعب المعارف الضروريّة لعمله حتّى تنتهيَ مدّة عقد عمله أو يُنادَى عليه لمهمّة أخرى. أخيرًا، فإن محمّد السادس، ربما خطر بباله أنّ الأمم المتحدة قد تصبح منبرًا أعبِّر من خلاله عن مكنونات صدري، فتفضّل وساعدني على تسريع الوداع، وقد أخبرني فيما بعد إقبال رضا، مدير ديوان كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة وقتئذٍ، أنّ محمد بنّونة، الذي يشغل اليوم منصب عضو في محكمة العدل الدوليّة، قد زاره بأمر من محمد السادس ليعترض باسم المغرب على أن تُسند إليّ مهمة جديدة،



بينما كان الحديث جاريًا عن احتمال مشاركتي في لجنة لتقصّي الحقائق في مجزرة جنين الفلسطينيّة في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢. مع الأسف، أو بالأحرى لحسن الحظّ، فقد بدأت أنزعج من جو الأمم المتحدة حيث العلاقات مرتَّبة بعناية وعلى المرء أن ينتبه لكلِّ كلمة يتلفّظ بها لكيلا يثير حفيظة الدول الأعضاء. كما أنّي اشتقت كثيرًا لأسرتي التي بقيت في المغرب، فكنت سعيدًا بلقائها، وخاصّة ابنتي التي وُلدت في تلك الفترة فكنت لا أكاد أعرفها.

عدتُ إلى المملكة، حيث لا يزال محمد السادس "ملك الفقراء" في مرآة وسائل الإعلام، والوزير الأوّل عبد الرحمن اليوسفيّ يتضاءل ويذوب في صمت أسرع مما تذوب حبة الدواء في كوب من الماء. خلال إقامتي في كوسوفو، واكبت التطورات في بلدي. في عام ١٩٩٩، قام محمد السادس بتغليف التغيير المتوقّع منه في خدعة تسويقيّة بارعة اخترعها وسمّاها "المفهوم الجديد للسلطة". في الواقع، مضمون هذا الاختراع أنّ الملك له حقّ النقض على السلطة التنفيذيّة، وبالتالي الحقّ في النقض على صلاحيّات الحكومة. أدركتُ أنّنا لانتوجّه نحو المزيد من الديمقراطيّة، بل على العكس من ذلك أنّ الملك كان يستعدّ لختم مرحلة السماح السياسيّة، ويمكن تلخيص مشروعه على النحو التالي: "كفانا سياسة من أجل السياسة، التي ينهمك فيها فقط رجال مسنّون، وبالتالي فهي أمر سلبيّ، فلنركّز اهتمامنا



على النموّ الاقتصاديّ تحت إشراف الملكيّة ولما فيه خير الشعب". كان الملك يريد أن يحاكيَ العديد من الناشطين في المجتمع المدنيّ، الذين يحبّون ممارسة السياسة هكذا مباشرةً دون وساطة الأحزاب، ممّا أدى إلى وضع أصبحت فيه السلطة متلبّسة بالمنظّمات غير الحكوميّة. لقد عُرف محمّد السادس بنفوره من السياسة ومن زعمائها ومن "لعبة المؤسّسات". إنه يريد أن يتموضع في فضاء آخر، ولعلّ أحسن توصيف لموقفه من الطبقة السياسيّة المغربيّة هو ما كتبه الصحافي المغربيّ أبو بكر الجامعيّ على سبيل النكتة: "إنّ تلاميذ هذا القسم كسالى، علينا إحراق المدرسة كاملة".

بعد عودتي، لبِثتُ في حَجْرٍ سياسيّ. منذ وفاة الحسن الثاني، انقطع الاتصال بيني وبين ابن عمي الجالس على العرش. ومع ذلك، بما أنّ الملك يزعم أنه يريد إرساء الديمقراطيّة والسماح للمعارضة بالتعبير، فليكنْ ما يريده الملك! فلنُعبِّر ولنُناضلْ! هذا هو الوقت المناسب، وبالفعل فقد بدأ المغاربة يعبّرون عن مطالبهم. بعد فترة قصيرة اتصل بي أبو بكر الجامعيّ المذكور أعلاه، مدير أسبوعيّة **لوجورنال**، ولم أكن أعرفه بعدُ، فطلب منّي أن أذهب للتفاوض مع ستّين من الخرّيجين من الجامعات العاطلين عن العمل والذين يخوضون إضرابًا عن الطعام في مدينة تمارة بالقرب من الرباط. كانوا ملتفّين في أثواب كالأكفان، وقد صبّوا عليها البنزين ويهدّدون بإحراق أنفسهم، وذلك عشر سنوات



قبل الربيع العربي، الذي انطلقت شرارته بانتحار اليائسين!

إنتقلتُ إلى عين المكان، وتحدّثنا طيلة اليوم. أخيرًا، اتفقتُ مع الجامعيّ وفاضل العراقي، مالك جريدة **لوجورنال** الأسبوعية، على إنشاء صندوق اجتماعيّ برأسمال يناهز ١٥٠ ألف أورو تديره لجنة متابعة برئاسة فاضل، حيث سيدفع الصندوق منحة شهريّة لهؤلاء العاطلين ريثما تبحث اللجنة عن الحلول لإدماجهم في عالم العمل. إنفرجت هذه الأزمة دون مأساة، ولكنّ هذا "الحل" لا يمكن تعميمه بطبيعة الحال، كما أنّه لا يُصْلِح الإفلاس الكليّ للنظام التعليميّ المغربيّ، وقد تبيَّن لي فيما بعد، أنّ الشباب الذين اختبرتُهم في أفق تشغيلهم في شركاتي، لا يملكون أدنى فكرة عن سير العالم، وأن معظمهم غير قادر على ترتيب ثلاث حجج في تسلسلٍ منطقيّ. هذا ليس مستغربًا، ففي المغرب، لا تتجاوز نسبة المتعلّمين للقراءة والكتابة ٥٦٪ مقابل ٧٣٪ في الجزائر. في الجزائر يذهب ٩٨٪ من الفتيان و٩٥٪ من الفتيات إلى المدرسة الابتدائيّة؛ في تونس تبلغ النسبة ٩٧٪ من الفتيان و٩٨٪ من الفتيات؛ أما في المغرب فإن ٩٠٪ من الفتيان و٨٥٪ فقط من الفتيات يتابعون تعليمهم في أقسام التعليم الابتدائيّ. في الوقت نفسه، فإنّ معدّلات الرسوب مرتفعة في مدارس المغرب: ٨٠٪ فقط من الأطفال يكملون المرحلة الابتدائيّة، والنتيجة أن ربع أطفال المملكة ـ ٢,٥ مليون طفل من أصل ١٠ ملايين في المجموع يُحرمون من التعليم أو يغادرونه



مبكّرًا. ليس الوضع أحسن حالًا في مراحل التعليم العليا. هناك حوالى ٣٠٠٠٠٠ طالب جامعيٍّ في المغرب، ويحصل حوالى ٥٠٠٠ سنويًّا على دبلوم للتخرج، ومرة أخرى تُبرِز المقارنة الإقليميّة تأخّر المملكة: في الجزائر يلتحق حوالى ٢٠٪ من كلّ فوج جامعيّ بالمرحلة الثالثة، ويقفز الرقم إلى ٣٠٪ في تونس، ولكنّه في المغرب ينخفض إلى ١١٪ فقط. في مقابل ذلك نجد أنّ الدولة التي تُنفق أكثر على التعليم هي بلادنا بنسبة ٢٧٪ من الميزانيّة العامّة، مقابل ٢٠٪ في تونس و١٦٪ في الجزائر. باختصار، مردوديّتنا هزيلةٌ مقارنة بجيراننا، رغم أنّ مصاريفنا أعلى بكثير.

من بين ١٤ دولة من بلدان المغرب العربيّ والشرق الأوسط (*MENA*)، يحتلّ نظام التعليم في المغرب المرتبة العاشرة حسب مؤشّرات التسجيل والجودة والنجاعة والمساواة، ولا يتقدّم المغرب إلّا على العراق واليمن وجيبوتي. إذا استمرّ الوضع هكذا فإنّه بحلول العام ٢٠٣٠ سنجد أن خُمسَ البالغين لن يحصلوا على الشهادة الثانويّة، وإذا أضفنا ضحايا الهدر المدرسيّ، فإن رُبع سكان المغرب سيكونون تقريبًا "بدون صلاحيّة" في هذا الأفق الزمنيّ في إطار اقتصاد المعرفة، وسيصطدم اندماج المغرب في الاقتصاد العالميّ بهذه المشكلة. أمّا إذا قارنّا المملكة، على سبيل المثال، بالصين والهند في مجال تربية الأجيال الناشئة فإنّ الفرق شاسع. فقط بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، لها مؤشّرات



أسوأ من وطني.

هناك تفسيرات مختلفة لهذا الأداء الضعيف: الرداءة النوعيّة للمدرّسين المغاربة وقوّة النقابات، وكذلك سيطرة الثقافة "الاستبداديّة" والأسلَمة الزاحفة على التربية والتعليم... كما يعتبر صندوق النقد الدوليّ أنّ الدولة تهيمن على القطاع وحدها ويتمنى أن ينخرط التلاميذ والطلاب وأولياء الأمور أكثر في التدبير، فيصبح التعليم مستجيبًا أكثر لتطلّعات هؤلاء وليس فقط لرغبات أصحاب القرار، وكلّ من يعرف جيّدًا النظام التعليميّ في البلاد يدرك أنّ تحوّلًا كهذا سيشكّل وحده ثورة صامتة! وفي انتظار ذلك يُضطرّ الناس إلى تسليم أطفالهم إلى نظام مدرسيّ عاجز عن تكوينهم، وهذا أمر تصعب استساغته، خاصّة وأنّ المغرب بصدد الانتهاء من "تحوّله الديمغرافيّ" الناجح بعد أن انخفض معدّل الخصوبة إلى ٢,٧ طفل لكلّ امرأة في سنّ الإنجاب. نظريًا، يجب أن يستفيد المغرب من هذه "الهدية الديمغرافيّة"، بمعنى أن تصبح نسبة السكّان العاملين مقارنة بنسبة المعتمِدين على الغير في صالح البروز الاقتصاديّ. نظريًا فقط لأنّ ما يحدث هو أنّ عائقيْن هائليْن يهدّدان مستقبل المملكة، هما عائق المنظومة التعليميّة أوّلًا، وعائق الاقتصاد الوطنيّ العاجز عن خلق فرص العمل ثانيًا.

يوم ٢١ أيّار (مايو) عام ٢٠٠١، ألقيتُ محاضرة جديدة في المعهد الفرنسيّ للعلاقات الدوليّة في باريس، وهذه المرّة



تحت عنوان: "الملكيّات والتعاقب الأسريّ وتحوّلات الأسر الحاكمة في العالم العربيّ." دافعتُ عن فكرة ابتعاد الملك عن التدبير اليوميّ وناديتُ لتجديد "الميثاق الملكيّ" للاهتمام أكثر بتطلّعات الطبقات المحرومة، فاقترحتُ ملكيّة تسود ولا تحكم، تضمن الاستقرار والتكافل الوطنيّ وتلعب دور التحكيم بين التوازنات وأخيرًا تتحمّل مسؤولية الإمارة الأخلاقيّة والدينيّة للمجتمع. ثمّ أضفت أن هذا "الميثاق الأسريّ" حول العرش سيتطوّر مع تطور الممارسة الديمقراطيّة.

بعد المحاضرة بيومين، خلال حوار مع قناة تي. في. ٥ (حاول بعض المقرّبين من اليوسفي إلغاءها ولم يُفلح)، أكّدتُ على ضرورة وضع دستور جديد، فشعر المعارضون المغاربة بالحرج لأنّي ذهبت أبعد منهم، ثمّ عاودتُ الكَرَّة يوم ٢٧ حزيران (يونيو) عندما نشرتُ على أعمدة جريدة **لوموند** مقالًا بعنوان: "الانتظار القاتل في المغرب"، فاستحضرتُ الفرص الضائعة منذ وفاة الحسن الثاني، والشلل السياسيّ، وخيبة الأمل التي بدأت في الانتشار، كما استنكرتُ المماطلة بدل بلورة استراتيجيّة للخروج من الأزمة. كان النصّ صريحًا: "إنّ الجميع يعرف، أو ينبغي أن يعرف، أنّ أسلوب الحُكم القديم قد أصبح في عداد الأموات، ولا يمكن الاحتفاظ به أو إعادة الروح إليه"، كما لم يفتْني أن أعبّر عن خشيتي من أن يُفضي ضعف السلطة لدى النظام إلى عودة الجيش. في الوقت نفسه أقررتُ بالتقدّم الذي



أنجزه محمّد السادس خلال سنتين في مجال حقوق الإنسان وإصلاح الإدارة، التي أصبحت أكثر فعاليّة، ولكن رفضتُ أن "يتحوّل طرح الأسئلة المقلقة للنقاش إلى الخوف من الدولة".

وأخيرًا اقترحتُ عقد مؤتمر وطنيّ لتشريح كلّ مشاكلنا الأساسيّة قبل انتخابات عام ٢٠٠٢. على الرغم من أنّ وجهة نظري كانت مدعّمة بالحجج، فإن ردود الفعل كانت في غالبيتها سطحيّةً وعدوانيّةً من قبيل: "إنكم تبالغون، اتركوا الوقت للملك لأنه يُدبّر إرثًا ثقيلًا، والحكومة هي التي لا تفعل شيئًا"، فشرحتُ من جديد فكرتي يوم ٣٠ حزيران (يونيو) في حوار مع صحيفة **لوجورنال** الأسبوعيّة: "لا ينبغي إعادة إنتاج نمط الاستبداد المستنير كما تدافع عنه بعض النخب. بدلًا من ذلك، من الضروريّ أن ينخرط الملك حقًّا في مسار ديمقراطيّ للبلاد وأن تلعب الملكيّة هنا دورًا طلائعيًّا".

في هذا السياق، نشرت صحيفة **لوموند** يوم ١٣ تموّز (يوليو) مقالًا وقّعه ستيفن سميث وجان بيير توكوا بعنوان "بانتظار محمّد السادس"، فأثار حفيظة الأوساط المقرّبة من الملك. صحيح أنّ تحليلهما للسنوات الأولى من العهد الجديد كانت قاسية، كما أنّهما لم يتورّعا في استحضار ألقاب تستخفّ بمحمّد السادس مثل "ملك الملذّات" و"الملك الكسول" و"محبّ التزلّج على الماء" الذي يفضّل ممارسة رياضته المحبوبة فوق الدرّاجة المائيّة بدل الجلوس وراء مكتبه والعمل لمصلحة البلد... أمّا



المغاربة المعتادون ضبط ساعاتهم بحسب "الشمس" كحقل من عَبّاد الشمس فقد عاتبهم الصحفيّان بأنّهم قد جدّدوا ضمنيًّا ما يقوم مقام العقد الاجتماعيّ في المغرب: "لا تشغل نفسك بالشأن العامّ، فالملك يسهر عليه، والمخزن لا ينام".

وجد القصر نفسه تحت وابل من القصف الثقيل، فحشد كلَّ قوّاته الاحتياطيّة. في الأسبوع التالي لنشر المقال، انتقل "وفد من المجتمع المدنيّ" ـ سيلقّب فيما بعد بـ "وفد عبّاد الشمس"ـ إلى باريس للقاء رؤساء تحرير الجرائد الفرنسيّة، ثمّ قام ثلاثة من الوفد، منهم سميرة سيطايل، مديرة التحرير في قناة دوزيم المغربيّة، بنشر رسالة استنكار مفتوحة في الصحافة المغربيّة بعنوان: "في انتظار **لوموند**"، ولم يتوانوا عن مهاجمتي أيضًا. أمّا أحمد لحليمي وزير الشؤون العامة، والرجل الثاني في الحكومة، فقد صرّح لمجلة **جون أفريك** بتاريخ ١٤ آب (أغسطس): "كنت أودّ لو طرح أفكاره ضمن حدود العائلة المالكة بدل نشرها في الصحف. إنّه يترك الانطباع بأنّ تصريحاته مخطّط لها بعناية ويُهمس أنّ هناك مؤامرة خارجية أداتُها الأمير". لقد كتبتُ ردًّا نشرتْه بالعربيّة صحيفة **الأحداث** المغربيّة أواخر آب (أغسطس)، وبالفرنسيّة أسبوعيّة **لوجورنال** أوائل أيلول (سبتمبر)، وأكّدتُ أن مواقفي ليست بدافع الرغبة في السطو على العرش، ولكنّها "امتداد لنضال جميع المغاربة منذ الاستقلال من أجل الإصلاحات التي ينتظرها بلدنا"، كما



أشرتُ إلى تراكم المشاكل على مدى عقود، التي دفعتني للاقتناع بضرورة إصلاح النظام الملكيّ، وعرَّجت على فكرة عقد مؤتمر وطني لتفكيك كلّ هذه المشاكل. أخيرًا وصفتُ أحمد لحليمي بالرجل "الذي أمضى حياته في إلقاء الخطب الطنّانة وفي خداع نفسه بالاعتقاد أنّه أنجز مشاريعَ حقيقيّة بينما هو اكتفى بالكلام عنها." أعيد اليوم سرد هذه الوقائع هنا من أجل الاعتراف بكل تواضع بأنّني أحيانًا انسقتُ وراء الجدل والجدال، وما كان ينبغي أن أفعل. لم أستوعبْ أبعاد السجال إلّا مع مرور الوقت، فعزمتُ ألّا أتأثّر بهذه الأمور، وأنّ من واجبي الاهتمام بصلب الموضوع وتجاهل الهجمات الشخصيّة المتحكّم فيها عن بُعد.

أفتحُ هنا قوسين للحديث استطرادًا عن شخص أدّى دورًا هامًّا في قضيّة عبّاد الشمس، وفي قضايا أخرى، إنه أندريه أزولاي. سيكون من المجحف أن يُصنّف ضمن من يُنعتون غالبًا في المغرب بـ"يهودِ البلاط." أوّلًا، لا أريد أن أتبنّى هذا التعبير، ولو أنه وُضع في سياقه التاريخيّ الذي يعود لقرون بعيدة. ثمّ إنّ أندريه أزولاي على أي حال لا ينتمي إلى هذه الفئة المشكّك فيها، وسواء كان المرء مُعجبًا به أو ناقمًا عليه فلا يمكن إنكار مقدراته المهنيّة. لقد ساعد الحسن الثاني على ترميم واجهة نظامه. قبل أزولاي، لم يكن للقصر سياسة إعلاميّة تذكر، فهو الذي افتتح هذا التجديد الذي سرعان ما تنبّه الحسن الثاني إلى فوائده. أقنعه أزولاي بالتخلّي عن أسلوبه القديم بإلقاء خطبه،



فبدل المكاتب الضخمة والمنصّات العالية، اقترح عليه الجلوس على عرشه وكوبٌ من الشاي في متناول يده، فبدا أكثر إنسانيّة أقرب إلى مخاطبيه. ثمّ علّمه تنسيق ألوان وأشكال قمصانه كي تلائم الكاميرا، وأخيرًا ساعد الحسن الثاني على النظر بعين الرضا للسياسة الاقتصاديّة الليبراليّة بل فتح شهيّته عليها وبما أنّه لم يهدّد مصالح رجال الحاشية الآخرين فقد تركوه وشأنَه.

كما أنه هو الذي نظّم عمل مجموعة الأربعة عشر G١٤، وهي مجموعة تفكّر وتخطّط تضمّ شخصيات مغربيّةً منتقاة لكفاءتها الاقتصادية تعمل تحت قيادة الملك. أخيرًا، وهذا عمل يُحسب له أيضًا، فقد حاول إصلاح ذات البين بين الأب وابنه، بينما غيره من الحاشية لا يكترثون للأمر أو يؤجّجون الخصام بينهما.

لكنّ أندريه أزولاي يظلّ رجلًا ذا جانب صلِف، وذا وجهين، أحدهما بالغ في شرّه. في البداية، مثّل الواجهة الليبراليّة للمخزن، ثمّ تجلّى بعد ذلك الوجه الثاني: وسيط الشركات الفرنسيّة الكبرى. هذا الدور الخفيّ نال من صورته كليبراليّ مقتنع. بعبارة أخرى، على المدى الطويل طغى الليبراليّ الاقتصاديّ على الليبراليّ السياسيّ.

في الوقت الذي اندلعت فيه قضيّة عبّاد الشمس، بعد الإهانة المفترضة التي لحقت بالمغاربة من طرف صحيفة **لوموند**، أصبحت سيدةٌ يهودية مغربيّة المولِد، وهي ليليان شالوم، تؤدّي لدى أندريه أزولاي دور حلقة الاتصال في نيويورك حيث تقيم،



وقد أصبحت فيما بعد نائب رئيس الاتحاد العالميّ لليهود الشرقيّين. كانت تلقّبه بـ"العيون الزرقاء"، مثل فرانك سيناترا، وتلك طريقتها للتعبير عن جانبه "المافياويّ الأنيق"، وهو لقب موفَّق. في شباط (فبراير) ٢٠٠٢، عندما نشرت جريدة **لوموند** بورتريه عن شخصي المتواضع، بتوقيع الثنائيّ السابق الذكر سميث وتوكوا، ضغط أزولاي على الصحيفة الفرنسيّة لتنشر بورتريه ملكيًّا آخر، لعمّتي للّا فاطمة الزهراء، كنوع من التوازن لتخفيف مفعول البورتريه الأوّل. لقد شرحت لي المرحومة عمّتي فيما بعد، والتي كنت أتودّد إليها منذ صغري، أنّ مبعوثًا من طرف أزولاي ألحَّ عليها لتقبل لعبة السؤال والجواب في أفق إنجاز البورتريه بينما لم تكن راغبة، ثمّ تكفّلت صحافيّة من **لوموند** هي أنيك كوجان بصياغة الورقة، فأطنبت في تعداد المناقب وأسهبت في المدح والثناء. شكرًا جزيلًا لفرنسا، الابنة البارّة للمملكة الشريفة!

في قضيّة عبّاد الشمس، كان أندريه أزولاي يُدير عمليّات الهجوم المضادّ عن بُعد ومن وراء حجاب، فهو الذي أوعز بفكرة إرسال وفد "المجتمع المدنيّ" ليستنكر أن تكون النخبة في المغرب خاضعة للملك تسبِّح بحمده وتدور في فلكه، كما تدخَّل أزولاي بنفسه لدى وكالة الأنباء الفرنسيّة ولدى أسبوعية **جون أفريك**، ولكن بعد ذلك سحب المحيط الملكي الضيّق ـ الراغب بمعالجة ملفّي علنًا ـ الملفّ من يده نهائيًّا. حسنًا فعلوا!



لو بقي أزولاي لاستطاع أن يوجِّه إليّ ضربات موجعة، فهو على الأقلّ ذو كفاءة مهنيّة ودراية بالتواصل، ولو أنّه لا يوظّفها دومًا في الاتجاه السليم.

وقعت هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. قبل وقوعها بعام كنت أرصُدُ عن كثب صعود ما يسمّى شبكات الجهاديّين. كنت من بين المتتبّعين الذين خالجهم الإحساس أنّه بعد الجهاد الداخليّ في أفغانستان، أي المقاومة ضد السوفيات، ستمتدّ هذه الشبكات إلى الخارج. في يوم ١١ أيلول (سبتمبر) كنت في منزلي بالرباط، وكان أوّل رد فعل لي وليد عقدة النقص الجماعيّة: "من المستحيل أن ينجح العرب في التخطيط لمثل هذه العمليّة المعقّدة!"، لقد أصبحت الهزيمة واحتقار الذات جزءًا من كياننا في العالم العربيّ فلا ننتظر إلا الفشل. في البداية رجّحتُ أن يكون الهجوم صادرًا عن ميليشيات متطرّفة أميركيّة، أو عن حركةٍ مناهضة للعولمة، قبل أن أتقبّل الواقع.

في هذه الظروف، بانت شجاعة وبصيرة محمّد السادس في ردّ فعله. أدان الهجوم على الفور بشكل لا لُبس فيه، وهذا في حدّ ذاته استثناء، لأنّ زعماء وشعوب العالم العربيّ لا يجرؤون في أغلبيّتهم الساحقة إدانة جريمة تُرتكب باسم دينهم. من جهتي، أرسلتُ رسالة إلى سفير الولايات المتحدة، وجّهتُها السفارة إلى وكالة **أسوشييتد بريس** قصد نشرها، ثمّ أجريتُ حوارًا مع راديو فرنسا الدولي *RFI* أقول فيه إنني أعترف للولايات المتحدة



بالحقّ في الدفاع عن نفسها، شريطة أن تخبر "الأمّة الإسلاميّة، وهي تعيش حالة من القلق، أهداف الضربات، ولماذا يجري توجيهها وكم من الوقت سوف تستمرّ"، وختمتُ بالتذكير بمسؤوليّتنا نحن المسلمين: " لكيلا نترك القِوى التي تدعو إلى العنف وتدمير الحياة البشريّة تسطو على دين الإسلام، وهو دين السلام".

إلّا أنّ الغموض ظلّ مخيّمًا على أفكاري. فبرغم تعاطفي الكبير مع الولايات المتّحدة وإدانتي للهجمات، وشعوري بأنني أميركيٌّ من باب التضامن، انتابني إحساس بالنشوة لأنّ مواطنين من العالم العربيّ استطاعوا أن يكبّدوا أوّل قوة عالميّة ضربةً من هذا الحجم. لعلّ هذا الإحساس مرتبط بالكبرياء المجروحة لدينا جميعًا منذ غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨. شعرتُ بالتضايق من هذه الأفكار ثمّ قلت في نفسي: "الآن والآن فقط، سوف يفهم الأميركيّون ما معنى المعاناة ويتذوّقون الشعور بالظلم، وسوف يستيقظون ويستوعبون حجم المآسي التي تجرّعها العالم على يدهم".

في البداية لم يكن لديّ مشكلة مع ردّ فعل الأميركيّين، وهو حقٌّ مشروع للدفاع عن أنفسهم وملاحقة المعتدين عليهم، بما في ذلك على الأراضي الأفغانيّة، لكنّ الأمر اختلف تمامًا عندما تمّ الكشف عن معتقل غوانتانامو باي، وممارساته، وتبيَّن أنّ الولايات المتحدة لا تحترم اتفاقيّات جنيف. في رأيي، هذا جزء من خطّة المحافظين الجدد لتغيير قواعد اللعبة الدوليّة لفرض



هيمنة القوّة العظمى الأميركيّة.

في عام ٢٠٠٢، قلتُ في مقابلة مع المجلة الفرنسيّة **السياسة الدوليّة** إنّ الإسلام السياسيّ قد ولد من ثورة ضدّ الأنظمة الظالمة بعد فشل الأيديولوجيّة القوميّة والديكتاتوريّات "المدّعية الحداثة" التي زعمت أنّها الطريق الأقصر لمجاراة الغرب. في تاريخ العالم المسلم، غالبًا ما تأخذ الحركات الاحتجاجيّة شكلًا دينيًّا، والجديد هذه المرةّ هو بزوغ إسلام سياسيّ عابر للحدود. ومن ثمّ فإنّ "ظاهرة بن لادن تختلف كثيرًا عمّا ألِفَه الناس من قبل، لأن غرضه ليس إصلاح دولة واحدة أو حتّى إقامة دولة إسلاميّة في مكان ما، بل إشعال حرب شاملة ضد القوات المعادية للإسلام على كوكب الأرض. السؤال الكبير هو هل يستطيع هذا التيار الإسلاميّ، القادر على القيام بعمليّات مذهلة، أن يكونَ مرتبطًا بالقواعد الشعبيّة في البلدان التي ينتمي إليها أعضاؤه؟ "

إنّ زعماء هذا التيار المتفرّقين عبر البلدان يدركون أنّهم لا يحتكرون تمثيل الإسلام، وبالتالي فهم حريصون على الاندماج في اللعبة السياسيّة واحتلال الخانة الراديكاليّة في المشهد القائم. إنّهم يريدون التحدث باسم المحرومين، وأن يصبحوا أبطال مناهضةٍ للعولمة. وَلِمَ لا، لا أنظر إلى الإسلاميين كضحايا من وجهة نظري. في المقابلة نفسها حاولتُ أن أحلّل أسباب تقدمهم: "بالإضافة إلى المشاكل البُنيَويّة، يرتبط ظهور الإسلام السياسيّ بعوامل ثقافيّة. ذلك أنّ التعبير عن الاحتجاجات ينشَط



في المساجد والمدارس القرآنيّة والبيوت الخاصّة، من خلال خطب الجمعة والامتثال لمنظومة أخلاقيّة. ثمّ إنّ آثار العولمة، وخصوصًا الصدام الثقافيّ وتراجع الدولة الوطنيّة، لها مفعول قويّ يدفع الناس إلى البحث عن هويّات جديدة للتمسّك بها. في أوروبا يشعر المواطن بانتمائه الأوروبيّ والإقليميّ، أما في العالم العربيّ فالرجوع إلى الذات يصطبغ بالإسلام، وبالتالي يجري التوظيف السياسي لهذا الشعور."

من المفارقات أن الملكيّات تتفوّق على الأنظمة الأخرى في توفير الأدوات الضروريّة لمقاومة الإسلام السياسي، بسبب رسوخ شرعيّتها التاريخيّة والثقافيّة، ولديها العمق الكافي لبناء مؤسّسات للتحكيم تحظى بالاحترام، وبالتالي فإنّ المواجهة العسكريّة بين الدولة والإسلاميّين ليست حتميّة. آنذاك، أي عشر سنوات قبل الربيع العربيّ، بدا لي من المرجّح أنّ جميع البلدان الإسلاميّة ستسعى إلى تنفيس الصمّامات لتخفيف الضغط، ولأجل هذه الغاية توقّعتُ اللجوء إلى "الاستبداد الانتخابيّ"، وهذا يعني احترام الشكليّات الانتخابيّة لاستمرار هيمنة النخب الحاكمة نفسها. أمّا القاسم المشترك لهذه الأنظمة شبه الديمقراطيّة فوجود "مساحات محفوظة" و"خطوط حمراء" لا يجوز الاقتراب منها.

في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ دُعيت لإلقاء محاضرة في جامعة برينستون، ضمن فعاليّات ندوة كجزء من مؤتمر حول العلاقات



بين أميركا والإسلام والعالم المسلم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. هناك التقيتُ صحافيًّا من **الواشنطن بوست** يدعى بارتون جلمان، درس معي في برينستون، فأخبرني (والأمر آنذاك غير متداول إعلاميًّا) أنّ المغرب يحتضن "موقعًا أسود" ما معناه أن بلادي متورّطة في عمليات الترحيل السريّ الاستثنائيّة، أي من البلدان التي توافق على أن تستقبل على ترابها، على نحو غير قانونيّ، سجناء وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة لاستجوابهم بطريقتها المعروفة. زَعَم بارتون جلمان أنّه يمتلك الأدلّة، وبالفعل فقد نشر تحقيقًا بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ وقّعه مع الصحافيّة دانا بريست والتي تزوّجتْ أحد أصدقائي المغاربة، عبد السلام المغراوي زميلي في جامعة برينستون. كان ذلك كافيًا لكي يقتنع الجنرال حميدو العنيكري مدير مراقبة التراب الوطني (جهاز الاستخبارات الداخليّ في المغرب *DST*) أنّني ساهمت في تسريب الخبر إلى **الواشنطن بوست**، والذي تناقلتْه فيما بعد على نطاق واسع وسائل الإعلام، وخاصةً قناة سي. أن. أن في برنامج يقدّمه آرون براون. بقي العنيكري وفيًّا لعادته، تضخيم التفاصيل وتجاهل صلب الموضوع. أصبح هاجسه هو مهاجمتي ولم يحاول أن يفهم أن أمرًا مهولًا قد حدث، وأنّ المغرب لن يعود كما كان بعدما رضيت السلطة بأن "تهشّم" الإسلاميّين ليرضى عنها جورج دبليو بوش. في ذلك الوقت، كان رئيس الولايات المتحدّة لا



يفرّق بين الإسلام ككلّ وإرهاب الإسلام السياسي. إنّه من العار أن يتواطأ المغرب مع هذه الرؤية المختزَلة المخزية، ويسجل بذلك وصمة في تاريخنا، بعد أن قام بتنفيذ أعمال دنيئة، ممتثلًا لأوامر "المحافظين الجدد" الأميركيّين.

في هذا السياق الجيوسياسيّ المثقَل، بلغت علاقتي بالقصر مرحلة مقلقة. بعد هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، أصبح انشقاقي العلنيّ والمعبّر عنه بلا مواربة يُنظر إليه من زاوية "الخطر الأمني"، وبالتالي فقد تجاوز التعامل معي كلّ الحدود، حيث انضاف الهَوَس الأمنيّ إلى ركام التهجّم والحقد ضدّي. وها هي الأحداث سأسردها بأسلوب تقرير الشرطة المقتضب، فهي بليغة بما فيه الكفاية ولا تحتاج إلى تعليق.

كانت الحلقة الأولى من هذه السلسلة من الملفّات هي التي عُرفت في المغرب باسم "قضية الجمرة الخبيثة الكاذبة"، وقد بدأت أطوارها في شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠٠١ عندما اجتاحت العالَم موجة من الذعر بسبب انتشار جرثومة قاتلة هي الجمرة الخبيثة (الأنثراكس) وذلك لأغراض إرهابية. كان بطلاها الأوَّلان من أصدقاء طفولتي وهما هشام القادري وعبد القادر علج، المعروفان بميلهما للدُعابة ونصب الأفخاخ والمقالب لبعضهما لأجل المرح، بما في ذلك التلاعب بشؤون لا تتحمّل الهزل. عاد هشام من سفرٍ إلى الولايات المتحدة على وجه السرعة بعد أن أفزعه صديقه بخبر مزيّف هو وفاة والدته!



فأراد هشام، عندما كشف الفخّ، أن يردّ الصاع صاعين إلى صديقه عبد القادر، فأرسل إليه رسالة كتب فيها: "إذا قرأتَ هذه الرسالة فاعلم أنك قد أصِبت بجرثومة الجمرة الخبيثة." أخبرني هشام بفعلته خلال حديث هاتفيّ ودّي، فضحكت من قلبي، وأثرتُ انتباهه غير أنّ عبد القادر رهيف القلب، ولذلك لا يجوز الإمعان في إفزاعه. مرّت بضعة أيام، وفي ١٨ تشرين الأوّل (أكتوبر) وصلت الرسالة باليد وفتحها عبد القادر وقرأ التهديد بالإضافة لهذه الفقرة: " لقد وصلتك هذه الرسالة لأنّك شريك مع روبير أساراف، وهو يهوديّ صهيونيّ يقدّم مساعدات كبيرة لدولة إسرائيل على حساب الدولة الفلسطينيّة"، وقد كان عبد القادر بالفعل شريكًا مع أساراف في وحدة لتربية الدواجن. عند استلام الرسالة، أصابه الهلع فأخبر الشرطة، خاصّة أنّه يعلم أنّ تجارة الدجاج يهيمن عليها الإسلاميّون.

بعد قليل وصل رجال الشرطة وخبراء من معهد باستور المتخصّص في البيولوجيا. قبل وصولهم، أحرق عبد القادر الملابس التي كان يرتديها عندما تسلّم الرسالة وطهّر سيّارته من الجراثيم. أما أساراف فقد علم بالخبر فأخْطرَ الجنرال العنيكري مدير الاستخبارات *DST* ، فتحرّكت الأجهزة وفُتح تحقيقٌ في الواقعة. في اليوم نفسه ١٨ تشرين الأوّل (أكتوبر) عند الساعة الواحدة والنصف زوالًا، أي ساعات فقط من استلام عبد القادر للرسالة، اتّصل به هشام وكشف له ـ وهو يقهقه ـ حقيقة الفخّ،



فذهب هشام عند الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال إلى الشرطة لسحب شكواه ولكنّه قوبِل بالرفض. بعد ذلك أخبرني عن هذا الرفض بالهاتف، كان متضايقًا ولكنّه جهِل كلّ المتاعب التي سنجد أنفسنا جميعًا في وسطها. عند الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه تمّ استدعاء هشام إلى مفوّضية الشرطة، فطلبوا منه أن يوقّع وثيقة يشهد فيها أنّي أنا هو الرأس المدبّر لهذا الفعل! في اليوم التالي نشرت جريدة **لوماتان الصحراء** شبه الرسميّة بيانًا يعلن أنّ المذنبين ستتمّ ملاحقتهم، في حين تعلم الشرطة أنّ القضيّة كلّها نكتة تثير الاشمئزاز.

بقيَ هشام عند الشرطة إلى منتصف الليل وهو يخضع للضغوطات لكي يعترف أنّني أنا الذي أوعزتُ وحرّضته على نصب هذا الفخ لصديقه، وقد أفلح في إخباري مستعملًا هاتفه النّقال، ومكث ثلاثة أيام في النظارة. في اليوم التالي استجوبت الشرطة زوجة هشام، ودائمًا بهدف توريطي، ولكي يكتمل المشهد ويزداد ارتباكًا، أكّدت وكالة الأنباء المغربيّة **ماب** يوم ١٨ تشرين الأوّل (أكتوبر) أنّ السفارة الأميركيّة والسفارة الهولنديّة قد وصلتهما أيضًا رسائل مشابهة تتضمّن مادّة الأنثراكس وهذا غير صحيح. شككتُ أن أمرًا ما يُحاك في الكواليس، وقد تأكّد حدسي عندما أتاني والد هشام ليقول لي إنّه يتعرّض لضغوط لكي يعلن بأنّني كاتب الرسالة "المسمومة"، متحلّيًا بالشجاعة والثبات، رفض الرضوخ كما رفضت زوجته، وكلاهما يردّد أنّني بمثابة نجل



لهما. كانا عاجزين عن إخراج "هشامهما" من السجن ورفضا المساهمة في تلفيق تهمة باطلة لتوريطي فيضاف هشام إلى هشام في المصيدة. أما ابنهما هشام فقد صمد وهو قابع في زنزانته.
مرّت عشرة أيّام ولا مخرج في الأفق، اتّصل خلالها فؤاد عالي الهمّة بمدراء الصحف لإقناعهم أنني حقًّا وراء هذه القضية، فاجتهدت بعض الجرائد التي تأتمر بأوامر السلطة، وعلى رأسها جريدة **المغرب**، في تطوير أطروحة مضمونها "رغبتي الغادرة في زعزعة استقرار المغرب"، ففهمتُ أنّ هاتفي مراقب وأنّ مكالمتي مع هشام القادري حيث يخبرني بالنكتة سوف تستعمل في الملّف بصفتها "الحجّة" الدامغة على تورّطي من البداية. هنّا قررتُ أن استنكرَ بكلّ قوّة في تصريح نشرته وكالة الأنباء الفرنسيّة ـ هذا الأسلوب الاستخباريّ في تلفيق التهم الوهميّة، فاستغل الفرصةَ قائد الدرك الجنرال بنسليمان، الذي كانت له وقتئذ علاقة مضطربة مع الجنرال العنيكري، ليلوم هذا بقوة: "حميدو، ما هذا السيرك؟". هكذا انقلب السحر على الساحر.
لكنّ العنيكري لا يتصرّف دون غطاء من الدوائر العليا، لأنه مباشرة بعد هذه "القضيّة"، اندلعت "قضيّة" أخرى لا تقلّ غرابة. فقد زارني وليد بلحاج، موظّف سابق اشتغل معي وغادر العمل منذ سنتين تقريبًا، فأخبرني أنّ عنصرين بزيٍّ مدنيّ اعترضا طريقه. في يوم ٢١ تشرين الأوّل (أكتوبر)، ثلاثة أيّام



بعد اندلاع قضية الجمرة الخبيثة، أخذه رجلان من الشرطة من أمام منزله وقاداه في سيّارة إلى حي المساكن العسكريّة وراء غابة هيلتون بالرباط. هناك توقّفت السيّارة ولم يغادراها، ثمّ استفسرا الرجل لمدة طويلة عن علاقاتي المهنيّة وعلاقات الصداقة. قالا له على الخصوص: "نحن نعلم أنّ مولاي هشام على علاقة سريّة ومستدامة مع بعض كبار ضباط الجيش الملكيّ (القوّات المسلّحة الملكيّة) يستقبلهم في بيته أو يلتقي بهم في الإمارات. هل يمكنك الإدلاء بشهادتك؟" أجاب بلحاج أنه ليس لديه أية فكرة عمّن أستقبل وأين ولماذا. فاستخرج أحد الرجلين من علبة القفّازات في السيّارة محضرًا وطلب منه أن يؤشّر على كلّ صفحة ويوقّع الصفحة الأخيرة. رفض بلحاج التوقيع، وقد كشف فيما بعد لأسبوعيّة **لوجورنال** بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، عن هذا المحضر المزوّر حول "علاقتي السرّيّة والمستدامة" مع كبار الضباط. بعد رفضه، حاول العنصران تهديده ولكنّهما منحاه مهلة ثمانٍ وأربعين ساعة لعلّه يغيّر رأيه، فاستغلّ الفرصة ليخبرني.

وصولًا عند هذه النقطة، توضّح لي أن الجنرال العنيكري، بعد أن فشل في توريطي في "قضية الجمرة الخبيثة"، صار يحاول ما أمكنه أن يصنع ملفًا آخر وبسرعة لإنقاذ "تحقيقه". رفضتُ التعامل معه، فهو رئيس تلك "الأجهزة"، وقد أصبحت الحقارة والدونيّة من ضمن طبيعته وعمله اليوميّ، ويجسّد أسوأ ما أنتجه



المخزن، بالإضافة لشعوره بعقدة النقص لأنه كان ضابط صف في الجيش الفرنسيّ والتحق متأخّرًا بالقصر. لكيْلا أحذوَ حذوه، تواصلتُ عبر أقنية غير مباشرة بالملك لتوضيح الأمر، فاتصلت برشدي الشرايبي، مدير الديوان الملكيّ، مذكّرًا إياه أنه عندما أُبعدت عن القصر اقترح عليَّ بنفسه أن أتّصل به عند الحاجة، فسألته أن يتحرّى عن كلّ هذه التهم الموجّهة إليّ ويوضِّح لي الصورة. كنت أعرف الجنرال العنيكري بما فيه الكفاية لأقتنع أنه لن يتوقّف عند هذا الحد، ولم أحصل على جواب دقيق من القصر، بل مرّت الأيّام ولم يتجاوز الردّ الذي جاءني كلمات فضفاضةً لا تُسمن ولا تغني من جوع، من قبيل: "هوِّن عليك فليس في الأمر ما يستدعي القلق." بالموازاة مع كلّ هذا لاحظ أصدقائي القريبون وحتّى بعض أفراد أسرتي أنّ سيارات الشرطة تلاحقهم علانيّة، وتلقّت زوجتي تهديدات هاتفيّة، ثمّ نشرت جريدة **المغرب** يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ مقالًا يُعيد تكرار تلك الشائعات السخيفة حول رغبتي في "تعكير جوّ الهدوء في المغرب" فراودني التساؤل: ماذا يريد محمّد السادس بالضبط، وإلى أيِّ مدى هو مستعدّ للمضيّ؟ إنّ السكوت علامة الرضا، والآن ها هو رأس العائلة الملكيّة لا يصدر منه ردّ فعل رغم أن فردًا من العائلة نفسها متّهم علانيّة بتهديد الأمن الداخلي للدولة!

لذلك قرّرتُ أن أصرّح علنًا وأشهِد البلاد على ما أقول وليكن



ما يكون. في يوم ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ نشرت صحيفة **لوجورنال** الأسبوعية ملفًّا مفصّلًا، ولأجل ذلك أنجز كلّ من أبو بكر الجامعي وعلي عمّار تحقيقًا للتأكّد من مزاعمي وكذلك من تصريحات وليد بلحاج، الذي كان من قبل موظّفًا عندي، حيث روى تفاصيل ما حدث له على صفحات الجريدة.

من جهتي، اتهمتُ علنًا الجنرال العنيكري بمحاولة إقحامي في "عملية زعزعة استقرار الدولة". عندما تصدر تهمة من هذا الحجم عن أمير، يصعب غضّ الطرف عنها أو إسكاتها، ولذلك أمر وزير الداخلية آنذاك، إدريس جطو، بفتح تحقيق إداريّ. بُعيْد ذلك، علمتُ من مصادري في القصر أنّ الجنرال العنيكري يعارض هذا التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، مورست ضغوط على والد موظّفي السابق، وهو جنديٌّ سابق كان في خدمة والدي الراحل، فطُلب منه أن يضغط بدوره على ابنه ليتراجع، وقد تمّت مضايقة هذا الأخير لعدّة شهور. أمّا صديقي هشام القادري، فقد دفع لنكتته السيّئة ولوفائه لصداقتنا ثمنًا باهظًا: في يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ حكمت عليه محكمة ابتدائيّة في الدار البيضاء بالسجن لمدة ثمانية أشهر! بعد ثلاثة أسابيع، وربما بعد تمعُّن وتأمّل، حصل على عفو ملكيّ، وهذه حقيقة وليست نكتة...

ما العمل وما هو الموقف الصواب أمام هذا العبث؟ لم أكدْ ألتقط أنفاسي وأحسم تردّدي حتّى اندلعت "قضية" جديدة. في



كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، نشرت الصحافة تصريحًا لمولاي المهدي بودريبيلة، أحد مخبري جهاز *DST* وهو مكلّف بملفّ الصحراء الغربية الفائق الحساسيّة، كشف فيه أنه طُلب منه كتابة تقرير يورّطني في اتصالات مع الصحراويّين الانفصاليّين ومع من يحميهم، أي الجزائر. هذا التوصيف يعني الخيانة العظمى. في ذلك الآن، كان محمّد السادس قد أعلن خياره المتمثّل في طريق ثالث لحلّ نزاع الصحراء لا هو الاندماج الكليّ في المغرب ولا هو الاستفتاء لتقرير المصير. في هذا السياق، كان على بودريبيلة أن يزعم بأنّ بعض ضبّاط القوّات المسلحة الملكيّة من أصول صحراويّة يرغبون في أن أقود "إمارة في الصحراء تحت السيادة المغربيّة تشمل أراضي الصحراء الغربية وجزءًا من الشرقيّة". رفض بودريبيلة الرضوخ وسعى لحماية نفسه من خلال فضح "القضيّة"، فحاول جهاز *DST* تشويه سمعته ونعته بالمهرّج.

من جهتي، كنت أعرف بالتدقيق حبّة الرمل التي أرادت الأجهزة أن تبنيَ بها قصرًا من الأكاذيب: ربيع ٢٠٠١، اتصل بي نشطاء صحراويّون للقائهم، وهذا أمر عاديٌّ من وجهة نظرهم، نظرًا لموقفي لصالح "الانفتاح" في المغرب ونظرًا لصورتي الإعلاميّة ولقب "الأمير الأحمر". مع ذلك لم أستجب لطلبهم، من باب الإحساس الوطنيّ ومن باب التوجّس أيضًا.

لمّا تتالت التهم والملفّات، صرت في وضع مقلق. في مرحلة أولى ظننت أنّ هدفهم هو محاكمتي سياسيًا، فبدأت أستعدّ



وشكّلت فريقًا للدفاع يتكّون من المحاميين الأستاذ الجامعي والأستاذ منّـي، وأخذنا نستجمع الأدلّة لإثبات براءتي. بقيت أتربّص ولكن شيئًا لم يحدث، ثمّ أدركتُ في مرحلة ثانية أنّ تخميني الساذج كان خاطئًا، فلا محاكمة علنيّة ولا تحقيق إداريًّا ولا هم يحزنون. لقد اختار القصر أسلحته وهي الأجهزة والسريّة والصمت والضربات الدنيئة. إنّها مؤشّرات سلبية للغاية. هناك احتمالان لا ثالث لهما: إما أنّ الجنرال العنيكري يصدر بالتوافق مع الملك، وإمّا أن محمد السادس أصبح عاجزًا عن حماية أسرته، وفي كلتي الحالتين أنا في خطر شديد. في غياب أيّ رادع أو كابح، فإنّ هذا المسلسل سيمضي حسب منطقه إلى حين تحقيق مبتغاه. ونظرًا لمعرفتي بالنظام، لأني وُلدت بداخله، قرّرتُ أن أنحّي نفسي على جناح السرعة. أن يربح المرء حياته جائزة لا تقدّر بثمن، فغادرت المملكة في الوقت المناسب.

لكلّ نظام ذاكرته المؤسّساتيّة، وفي هذه الحالة يعتمد المخزن على خبرته للقضاء على أي "روكي"، لأن "الروكي" يخلق الفتنة والاضطراب ويهدّد تماسك الأمّة، جماعة المؤمنين. والروكي هو المصطلح المغربيّ المقابل لمفهوم "الخوارج" المستعمل في المشرق الإسلاميّ بصيغة الجمع، أي الخارجين عن الجماعة بالمعنى القبليّ. عادةً ما يكون الروكي مقرّبًا من الحاكم، وقد يكون من أسرته، ولكنّه يسعى إلى النيل من شخص الملك، وقد أدركتُ أنّ ما حصل يستجيب تمامًا لهذا



المنطق، فلم أكد أصدّق الأمر. بعد الصدمة الأولى عشتُ نوعًا من التحوّل النفسيّ العميق: فجأة انقطع انتمائي لهؤلاء القوم. الملكيّة؟ لم أعد فردًا من أفرادها وأصبحت بالنسبة إليّ مفهومًا مجرّدًا. لقد قيل عنّي إنّي خائن فتغيّرت نظرتي لمعنى الانشقاق، وأصبحت أشعر بتعاطف أكبر مع المعارضين المغاربة. هكذا خُتمت الحرب التي شنها عليَّ محمّد السادس والتي بدأت يوم طردني من بيتي. لذلك قرّرت أن أغادر المغرب إلى فضاء آخر، لا أسمّيه المنفى ولكنّه "ما وراء المخزن"، ريثما أجد له تعريفًا أفضل.

لقد شعرتُ بالارتياح الذهنيّ وأنا أقرأ المقال الذي نشرَته مجلّة **جون أفريك** يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، تحت عنوان: "الرجل الذي أراد أن يصيرَ ملكًا"، وهو بتوقيع الصحافيّ فرانسوا سودان رئيس تحرير المجلة وأبرز أقلامها. كنتُ أعتبره صديقًا، والآن أرى أنّه يشتغل تحت الطلب. تحوّل هذا العنوان "الرجل الذي أراد أن يصير ملكًا" إلى شعار لتلك الفترة، قبل مغادرتي إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة. في هذا المقال المؤلّف من ثماني صفحات كاملة غير منقوصة، لم يبخل عليَّ الكاتب بجميل الأوصاف: فأنا حسب زعمه رجلٌ بلا لجم، بنرجس متضخّم، وأعاني من عقدة الاستكبار. و عيّرني أخيرًا بأنني "حَسَنيّ" لفرط تشبّهي بالحسن الثاني!

قبل نشر مقاله، اتّصل بي فرانسوا سودان من الطوغو يوم ٦ كانون



الثاني (يناير) ٢٠٠٢، عشيّة مقابلة له مع الرئيس غناسينغبي أياديما فقال لي: "من فضلك، هل يمكن أن نلتقيَ مباشرة بعد صدور المقال لنتحدّث عنه؟ هناك أشياء لن تعجبك، وأخرى لن تعجبهم." كان بالطبع يعي جيّدًا ما يقول. لكنّه ظلّ متأمّلًا بأن ينجز مهمّته على أكمل وجه، فيفلح في "المحافظة على شعرة معاوية" موضّحًا لي بعد النشر بالشروحات والاعتذارات الغامضة أسباب كتابة المقال، فلم أسقط في فخّه ولم أتّصل به.
كان بوسعي أن أحدّثه عن الاتهامات المهولة الموجهة ضدّي، وكان باستطاعتي الدفاعُ عن نفسي وإحراجُه، ولكن هذا الصحافيّ اعتدى على حرمة روح والدي فنعته بـ "عاشق الخمر وعاشق النساء"، وهذا ما لم أتقبّله أبدًا. لماذا فعل؟ إنّ الذين طمعوا أن يرضى عنهم محمّد السادس لطّخوا ذكرى والدي جوابًا على ما أورده جان بيير توكوا في كتابه **الملك الأخير** حين كشف لقرّائه العلاقة المقيتة بين الحسن الثاني وابنه البكر.
إنّ نتائج معركة معيّنة لا تكون محسومة بالكامل، ولكنّ الأمر يبقى متروكًا لكل طرف ليختار ميدانه. هذا ما فهمته من هذه "الملفّات" التي شغلت عامَي ٢٠٠١-٢٠٠٢. لقد ترسّخ لدي الاقتناع أنّه لا بدّ لي أن أنافح من أجل آرائي السياسيّة، ولكن بأريحيّة. أما الشتائم والدسائس فليست من قاموسي. ولذلك، فقبل أن أغادر المغرب، أرسلت إلى وزير الداخلية رسالتين مضمونتين، واحدة منها عبارة عن مذكّرة من ثماني



صفحات مؤرخّة في ٧ كانون الثاني (يناير)، موجّهة إلى اللجنة المخصّصة التي أنشأها إدريس جطّو في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ لإلقاء الضوء على ملابسات اختطاف موظّفي السابق. في الأخير طلب منّي جطّو أن أكفّ عن الاتصال به. سواء كانوا من التكنوقراط أو السياسيّين، كانوا جميعًا جبناء. وبعد ذلك أرسلت تلك المذكّرة إلى عدد من الصحف، فنشرتْها حرفيًّا. بعد تذكير شامل بكلّ الملفات، ذكَّرت أنّي أناضل من أجل "إعادة بناء الملكيّة على أسس جديدة ديمقراطيّة وشعبيّة"، وطرحتُ هذا السؤال: "ماذا يريد الجنرال حميدو العنيكري عندما يحاول إثارة الشكوك حول القوّات المسلّحة الملكيّة؟" وفي الختام أعلنت عن نيّتي الاستمرار في النضال من أجل "مغرب منخرط بقوّة في العمليّة الديمقراطيّة، يطبعها التقدّم الاجتماعيّ والحداثة السياسيّة".

بناءً عليه، حزمنا حقائبنا. إنتهت فترة مؤلمة اكتشفتْ خلالها ابنتي البكر، التي بدأت تذهب إلى المدرسة، مرارًا وتكرارًا، مقالات صحافيّة تشبِعني ذمًّا وقذفًا. في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، أي ثلاثين شهرًا بعد وفاة الحسن الثاني، غادرتُ أنا وعائلتي المغرب واستقررنا في برينستون، ولاية نيو جيرسي. على متن الطائرة إلى باريس، نقطة عبورنا، سألتني زوجتي إذا كنّا سنسجّل أطفالنا في المدرسة في أميركا، وما المدّة. ماذا أقول لها؟ إنّها تطرح ضمنيًّا سؤال العودة، فأجبتها: "سنتحدّث



في الأمر بعد خمس سنوات، وسوف تنجلي الصورة بعد عشر سنوات." لمّا توقّفت الطائرة في باريس، تلقّيت مكالمة هاتفيّة من الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة، وهذه جملته التي لن أنساها أبدًا: " لقد قلتُ دائمًا إنّ المخزن المغربيّ أكثر قسوة من جنرالات الجزائر".

وصلنا إلى برينستون، وقضيت ثلاثة أسابيع لا أكاد أستيقظ فيها إلا لأنام من جديد. كنت أشعر بالإنهاك الشديد، وكأنّي قمت بجولة في المملكة دون طائل. في البداية، كان من الصعب أن أروّح عن ذهني بجولة على الأقدام أو بحصّة من الركض، لأنّ الصحافة ترصّدني. كان الصحافيّون يسعون إلى انتزاع تعليق عن الملك، وعن بداية حكمه، وعن الوضع في المغرب... لم أنبس بكلمة عن محمّد السادس. في شباط (فبراير) ٢٠٠٢، صرّحتُ لصحيفة **ليبراسيون** الفرنسيّة بكل بساطة أنّني ابتعدتُ عن المغرب لأضع حدًّا لمناخ غير سليم، حيث يتحوّل النقاش حول الأفكار إلى ملاحقة أمنيّة، وأرى أن لا تظهر على الملأ خلافات العائلة المالكة وأن تكون نموذج الوئام والوحدة. ما فتئتُ أعتقد أنّ التنوّع يقوّي الوحدة وأنّ وحدة الواجهة فقط هي وحدة زائفة. كنت أعتقد أنّنا يمكن أن نعمل في هذا الإطار ولكنّ ذلك يبدو مستحيلًا. اليوم تعيش الملكيّة على إيقاع الخشونة وكذلك العائلة الحاكمة، وهي تحتاج لكلّ مقوّماتها لتؤدّي



دورها كاملًا. لذلك أودّ أن آخذ مسافة ولا أصبح الأداة التي يستعملها آخرون لإضعافها عن وعي أو غير وعي (...). كما أنّي لا أحبّذ أن أنخرط في تصعيدٍ لسنا بالضرورة قادرين على التحكم فيه، للحفاظ على المستقبل.

أجريتُ أيضًا مقابلة مع صحيفة **الموندو** الإسبانيّة نُشرت يوم ٢٤ شباط (فبراير)، وهي ذات طابع سياسيّ أكثر من الأولى، حيث قلت إنّ المغرب "ضيَّع فرصة تاريخيّة ليصبح بلدًا ديمقراطيًّا"، وأنّ المغاربة، ورغم طموحهم إلى التغيير، فشلوا في التنفيذ العمليّ، وأنّه من المهمّ في نظري ألّا نلوم الملك وحده عن هذا الفشل، لأنّه فشلنا الجماعيّ، فشل النخبة والشعب وفشلي أنا أيضًا، فلم نقدر على تحويل الانفتاح الحاصل في نهاية عهد الحسن الثاني إلى اختراقٍ ديمقراطيّ حقيقيّ.

لم أستثن نفسي من هذا الفشل لأنّي أعتبر أنّ عودتي إلى برينستون تجلٍّ له. سجّلتُ ابنتــيَّ في المدرسة الفرنسيّة المحليّة، وكان كلّ شيء على ما يرام، بالنسبة إليهما، أمّا بالنسبة إليّ فالأمر أصعب. كلّما تأمّلت الدناءات التي كُتبت عنّي، وكلّ هذا السُّم الزُّعاف الذي يقطّر من الأقلام المسخّرة وهي تصوّر رجلًا يأكله الحقد وهو يسعى للإساءة إلى ابن عمه الملك وزعزعة عرشه... يا لها من مسرحيّة شكسبيريّة بائسة. لذلك، أصبحت أنظر بعين الإحباط إلى المجتمع المدنيّ والصحافة المستقلّة في المغرب، وبدا لي في تلك الظروف وكأنّ حجمهما الحقيقيّ



أقلّ من صورتهما، وهذا لا ينتقص أبدًا من الاحترام الذي أكِنُّه لبعض الأفراد، منهم على سبيل المثال أبو بكر الجامعيّ مدير أسبوعية **لوجورنال** أو سيون أسيدون، الرئيس السابق لفرع المغرب لجمعيّة محاربة الرشوة. ولكن عمومًا، بدا لي أنّ وزن المجتمع المدنيّ والصحافة المستقلّة مبالغٌ فيه. لقد أفلحت السلطة في اختراق الجمعيّات وتطويعها، والسلطة لها ما يكفي من الأدوات لذلك. أمّا عن الصحافة المسمّاة حرّة، فقد استطاعت فعلًا أن تخلق متاعب جمّة للسلطة دون أن تزلزلها بشدّة. لقد عاشت لحظة مجدها، واستفادت من توسّع مساحة حريّة التعبير، وأصبح لبعض الصحافيّين الشباب سلطة قاضي التحقيق دون أن تكون لهم المسؤوليّات نفسها، وبدؤوا يقتحمون هكذا كلّ أنواع "الملفّات" فيسيئون بسهولة لرجال السياسة أو رؤساء الشركات. إنّه حقًّا دور يَشعر صاحبُه بالنشوة والنفوذ، والمتعة. لقد ظهر بعضهم بشكل مثير على شاشة تي.في.٥ وكتب آخرون افتتاحيات بأسلوب المدّعي العام. عندما ينتهي يوم العمل، يلتقون في ملاهي الدار البيضاء الراقية مثل لو بوزل أو لو فندينغو لشرب قارورة من الويسكي كما يفعل الشباب في عمرهم. أما مواضيع أحاديثهم المفضّلة فقد كانت محدودة: ملك الفقراء، الأمير الأحمر، الجيش، بلطجيّة الأجهزة، المفسدون، والظهير الخارجيّ والشخصيّات البارزة في تاريخنا، كملاذ أخير. لم يعتمد المخزن استراتيجيةً



محدّدة ضد هؤلاء "الصحافيين الجدد"، كما كان هناك من قبل "الفلاسفة الجدد" في فرنسا. لقد استعمل معهم سياسة العصا والجزرة. أما الأحزاب السياسيّة، ففضّلت لو تمّ إخراس هذه الجرائد التي تَبنَّت فجأة خطابًا غير منبطح كالمألوف، والحقّ أنّ مناجاتها الخافتة للملك ومساوماتها المعتادة جرت بإشراف القصر ومباركته. من يكون إذن هؤلاء المتمرّدون الذين لا يعرفون انضباطًا ولا لياقة ثمّ يطالبون بنصيبهم من الغنيمة؟ بأيّ حقٍّ ينبغي للسياسة ألا تبقى حكرًا على من أوصله إليها نَسَبه وحَسَبه؟ رهانهم كان على السلطة، والمكانة البارزة في الساحة العامة وعلى المال الذي يسمح للعجلة أن تدور.

لقد كانت ثورة بدون غد، ولم تساهم في أيّ انتقال، ثمّ تقدّم العمر بهؤلاء الصحافيّين الشباب دون أن يطوّروا الخطاب، وحَكَوْا لقرّائهم كلّ الحكايات الممكنة، صغيرها وكبيرها، من "أسفار الملك" إلى "ثروة الملك"، مرورًا بمولاي هشام وبن بركة والشيخ ياسين، والجنرال أوفقير وأسرته بأكملها، وفضيحة العثور على النفط في منطقة تالسينت، وسجن تزمامرت، إلى أن شحّت المواضيع وفرغت الجعبة ولم يبق هناك ما يستحقّ الكتابة لأنه لا يحصل شيء أصلًا ولأنّ الوضع لم يتغيّر، والحكامة في المغرب بقيت على حالها. كما أنّ بعضهم انساق وراء الربح ومنهم من أعماه الطمع، فتأسّست مقاولات لها رساميل محترمة ومنطقها اقتصادي، ينافس بعضها بعضًا ولا يتردّد أحدهم في



طعن زميله مضحّيًا بالمهنة وبالأخلاق.

أما الأمر المؤسف في هذا المشهد، فهو أن العدد الإجماليَّ للقرّاء لم يرتفع مع مرور الوقت. وعندما يزداد عند صحيفة معيّنة فإنه ينقص عند جارتها، ويبقى المجموع مراوحًا مكانه، وكأنّ "خزّان" القرّاء ظلّ متواضعًا، سواء أصحاب الميول الديمقراطيّة، أو حتّى المواطنون العاديّون الذين يحرصون قليلًا ـ ولهم الموارد الماديّة ـ على ممارسة حقّهم في فهم ما يجري في البلاد. بين الفينة والأخرى تقدّم صحيفة جديدة فتستأثر بالانتباه برهة قصيرة من الزمن ثمّ تتلاشى، ولم ترتفع نسبة المواطنين المشاركين في النقاشات التي أثارتها تلك الصحف بمجهوداتها، ولم تبرز بمفعولها أيّة ديناميّة اجتماعيّة، فظلّ الفاعلون السياسيّون وغيرهم يمثّلون أدوارهم في المسرحيّة أمام فئة ضئيلة وأبواب المسرح مقفلة، يمرّ أمامها الجمهور العريض ولا يكترث لها.

إذا كانت حريّة التعبير قد اكتسبت مساحات جديدة واسعة، فإنّ استغلال هذه المساحة كيفما اتُّفق قاد إلى تبخيس تلك الحرية. ومع ذلك لابد من الإقرار بأنه وبعد سنوات عديدة، لا زال هناك صحافيّون أكفّاء وصامدون، منسجمون مع أنفسهم، لا يساومون ولا يخافون لومة لائم، ولكن قليلة هي المنشورات التي فرضت نفسها بقوّة وتحوّلت إلى مؤسسات يقام لها ويُقعد.

أين هو السبق الصحافيّ والكشف عن المفاجآت، وأين التفاعل السريع مع الخارج، مثلما كانت **لوجورنال** في المغرب **ولوموند**



في فرنسا تُصدران في اليوم نفسه تحقيقًا مشتركًا عن قضية اغتيال بن بركة؟ هل أصبحت الصحافة المغربيّة مهتمة فقط بالأنباء المناطقيّة وبالترّهات؟ كما أن جودة الصحف لم تتحسّن بشكل مستمرّ. ولماذا تكثر الصحف الفضائحيّة المعتاشة على أخبار القصر البسيطة بينما يفضّل جلّ المغاربة متابعة قناة الجزيرة بحثًا عن الأخبار؟

بغضّ النظر عن هذه الهموم، لا بدّ أن أعبّر عن الامتنان العميق لكلّ من دافعوا عنّي بقوة واقتناع، ودافعوا من خلال مؤازرتي عن مبادئ الديمقراطيّة، وعلى رأسهم أبو بكر الجامعي. إنّه صحافيّ ذكيّ ووطنيّ وله أفكار واضحة رغم بعض النزوات الذاتيّة العابرة، كما لا أنسى محمد حفيظ، المدير السابق لجريدة **الصحيفة**، والمسؤول السابق عن الشبيبة الاتحاديّة، الذي تحلّى بالشجاعة ورفض مقعدًا برلمانيًا لأنّ فوزه كان موضوع تلاعب خبيث من طرف إدريس البصري لتشويه سمعته، ثمّ هناك الحسين مجدوبي بحيدة، وهو مدّرس وصحافيّ مقيم في إسبانيا، ثمّ المرحومة لطيفة بوسعدان الصحافيّة والناشطة ضمن الجمعيّة المغربيّة لحقوق الإنسان، التي توفّيت رحمها الله أواخر ٢٠١٢، ثمّ عليّ لمرابط، ذو الميل الانفعالي وقد سبق ذكره، وعلي عمّار الذي يتغلّب عليه الخداع على الذكاء، ومعظم هؤلاء يعيش الآن خارج المغرب.

يوم ١٦ أيّار (مايو) ٢٠٠٣، شهد المغرب "١١ أيلوله"، أي ما



يعادل الهجمات على مركز التجارة العالميّ والبنتاغون في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. لقد خلّفت الهجمات الإرهابيّة في عدة مناطق من الدار البيضاء ٤٥ قتيلًا بينهم ١٢ انتحاريًّا. عندما سمعت الخبر العاجل على الهاتف، وجدتُ صعوبة في تصديقه، حتّى تأكّد لي وأنا أشاهد قناة سي. أن. أن. لقد خشيتُ أن تكون الهجمات مدبَّرة من طرف الأجهزة، ونظرًا "لسوابقي" خشيت أن يسعوا لإقحامي مرة أخرى في هذه المأساة. بعد مرور الوقت، ورغم أنّ الغموض لا زال يلفّ تفاصيل هذه الهجمات، فإن هذا الشعور يعكس حجم الريبة التي أصبحت تلازمني إزاء تلك المخلوقات الاستخباريّة الخشنة أكثر من السؤال عن الحدث نفسه. مباشرةً بعد ذلك، أعلن الملك "نهاية عهد التساهل"، وصدرت عشرة أحكام بالإعدام. في أعقاب القمع الواسع النطاق الذي تلا الهجمات، نشرت أسبوعية **لوجورنال** عددًا تحمل صفحته الأولى عنوانا معبّرًا: "عدالة المجازر".

لقد برهنت تفجيرات الدار البيضاء بما لا يدع متّسعًا للشّك على وجود صيغة للإسلام خارجة عن نطاق مراقبة النظام الملكي ولا علاقة لها بتأويله التقليديّ للدين. هذه هي الرسالة الأولى. أمّا الثانية، وهي لا تقلّ أهميّة عن الأولى، فهي أنّ المغاربة عبّروا لأوّل مرّة بالإرهاب عن احتجاجهم ضد الفوارق التي تشكّل أساس المجتمع المغربيّ. أخيرًا، وهذا هو الدرس الثالث، فقد اضطربت سمعة المنظومة الأمنيّة التي تتباهى بإحكام سيطرتها



على الأوضاع، وانهارت صورة تلك القوة التي لا تُقهر. بالنسبة إليّ، يُعتبر ١٦ أيّار (مايو) علامة فارقة، وإشارة إنذار للمآلات الجديدة. في وقت لاحق، برزت إشارات أخرى مثل تصريح " أنا أميل للنظام الجمهوريّ" الصادر في صيف عام ٢٠٠٥ عن نادية ياسين ابنة الزعيم الراحل لجماعة العدل والإحسان الإسلاميّة، ثمّ انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات إلى أقل من ٢٠٪ عامًا بعد ذلك.

إنّ هجمات ١٦ أيّار (مايو) ٢٠٠٣ تتطلّب إعادة تفكير في العلاقة بين المحلّي والعالمي فيما يتعلّق بالإرهاب. ما هو كُنه هذه العلاقة في حالة المغرب؟ قبل تفجيرات الدار البيضاء، كانت جميع أجهزة الاستخبارات تدرك أنّ المملكة خزّان للإرهاب الدولي، وأن هناك جهاديّين دون أن يكون لهم بالضرورة مشروع راديكاليّ مغربيّ. لكن عندما وقعت الانفجارات في أيّار (مايو) ٢٠٠٣ فوجئ الجميع وهم يكتشفون أن الانتحاريّين لهم خلفية اجتماعيّة مشتركة، ومعظمهم يقطنون الحيّ العشوائيّ نفسه. هل هذا يعني أنّ الفقر هو الدافع المحليّ للإرهاب؟ إذا وسَّعنا الأفق نجد أنّ التهميش يغذّي الفكر الجهادي أكثر من الفقر. أمّا الإرهابيّون المغاربة المشاركون في تفجيرات مدريد بتاريخ ١١ آذار (مارس) ٢٠٠٤، عامًا واحدًا بعد الدار البيضاء، فيبدو أنّهم كانوا مندمجين بشكل جيّد في المجتمع الذي أرادوا تدميره، وكان قاسمهم المشترك مع كلّ المتطرفين الإسلاميّين هو تلك



القناعة العميقة بأن جماعة المؤمنين، الأمّة، باتت مهدّدة، فانْبَروا للدفاع عنها.

إنّ الخطر بالطبع هو أن يستغلّ الجهاديّون الاضطرابات الاجتماعيّة الناجمة عن الفقر. وإذا كانت تفجيرات الدار البيضاء تعتبر إرهابًا مستوحًى من ظاهرة عابرة للأوطان، فإن هذا "الخارج" بدأ يتجذّر في التربة المغربيّة. هم إذن مغاربة يقولون لمغاربة آخرين: "إنّ مجتمعنا منشطرٌ اجتماعيًّا، ونحن نعيش هذا الانشطار كلّ يوم ولا نريد انطلاقًا من اليوم أن نقبله"، وهذا يعكِس فشل الملكيّة العلويّة المزدوج، أوّلًا فشلها في ضمان حدّ أدنى من المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفشل في الحفاظ على إسلام مغربيٍّ متميّز كما كان الحال لعدة قرون، ورمزه الملك في جلبابه الأبيض، راكبًا فرسه ومستظلًّا بمظلّته. فإذا فقدت هذه الصورة معناها الأيقونيّ، فقد الإسلام المغربيّ خصوصيّته وقوّته في الحفاظ على التماسك. إنّ المؤسف هو أنّ السلطات لم تتعلّم شيئًا من تفجيرات الدار البيضاء واستمرّت في حكم البلاد وكأنّ شيئًا لم يتغيّر.

على الصعيد الدولي، جرى استخلاص الدروس السيّئة من العنف الإسلاميّ: بدلًا من تجريم الإرهاب، فضّلت الولايات المتحدة تسييس الجهاد، لقد شكّلت هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ عدوانًا على أميركا ما كان ينبغي أبدًا أن تردّ عليه بحرب تحمل رسالة حضارية، كان عليها أن تلاحق المسؤولين عن الهجمات



على مركز التجارة العالميّ والبنتاغون فقط. ولكنّ المحافظين الجدد في الولايات المتحدة استغلّوا ١١ أيلول (سبتمبر) لمآرب سياسيّة لتشييد تحالفٍ مقدّس في الداخل والخارج وتبرير سيطرتهم على العالم العربي، الأمر الذي عبَّد الطريق أمام أسامة بن لادن. لقد كانت الحرب ضد إرهاب القاعدة فكرة طائشة وغير منطقيّة، عملقت صورة "الوحش" بن لادن ورفعت من شعبيّة جورج بوش، فانخرطت الولايات المتحدة في حملات عسكريّة لتغيير بعض الأنظمة، أو لأجل "بناء" الدول القوميّة في العالم العربي بدلًا من تعزيز الديمقراطيّة داخله. لقد سخّرت قوّات هائلة لضرب صدام حسين وحركة طالبان في أفغانستان، وفي الوقت نفسه بخلت بدعم ولو باهت للديمقراطيّين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كانت أميركا عنيدة في الصراع ضّد الكسالى والضعفاء، في حين بقيت صديقة النِجباء الذين اقتربوا من الهدف وكان بوسعهم الاجتهاد أكثر. بدلًا من تحطيم أنظمة وتدمير آلتها الحربية، كان الأحرى بالولايات المتّحدة أن تدعم بشجاعة الديمقراطيّين في العالم العربي، ولو تضرّرت مصالحها كقوّة عظمى على المدى القصير، في المملكة العربيّة السعوديّة على وجه الخصوص، ولكن أيضًا في مصر والجزائر والمغرب.

في عام ٢٠١١، وبعد لأي، كشف الربيع العربيّ هذا الخطأ الاستراتيجيّ؛ فمع استمرار الحروب، وجدت الولايات المتّحدة نفسها في حرب على جبهات هي التي بادرت إلى إشعالها، بينما



بعض الدول العربيّة تحاول بناء ديمقراطيّتها وحدها فهرولت أميركا وراء قطارٍ قد فاتها.

إنّي أقدِّر أنّه ليس من السهل على أيّ قوّة أجنبيّة أن تعمل من أجل الديمقراطيّة دون اتهامها بالتدخّل فيما لا يعنيها، فلا يمكنها أن ترفع علم قضيّة هي بقوّة الأشياء من صميم إرادة شعب ليس شعبها، ولكنّ الخارج يمكنه أن يساعد على خلق بيئة مواتية للقوى التي تحمل همَّ التغيير. ولكن قبل الربيع العربيّ، ساد عكس ذلك، فأميركا تجنّبت الإساءة إلى حسني مبارك، وفرنسا ظلّت على وئام مع زين العابدين بن علي وعشيرته في السلطة، والأمثلة تَـتْـرى.

حتّى بعد أن انتقلتُ إلى الولايات المتّحدة، استمرّ مطبخ المخزن في إنضاج "المؤامرات" ثمّ وَسْمي بأنّي مُهندسها، فأدافع عن نفسي من الخارج أو أثناء رحلاتي إلى المغرب. رغم منفاي الاختياريّ فأنا أزور المغرب متى أشاء، وأظلّ فردًا من العائلة الملكيّة وإن أُبعدت عن القصر. ليس الشرق وحده معقّدًا... فالمغرب، أقرب البلاد العربيّة من الغرب، يحمل أعباء صراعات خفيّة على أعلى مراكز السلطة.

إعتبارًا من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، باشرت السلطات الإسبانيّة في مدريد تحقيقًا مع ثلاثة عناصر من الأجهزة المغربيّة، ونشرت الخبر وكالة أوروبا برس. في عددها الصادر في ٢٨ كانون الثاني (يناير) أوردت صحيفة لراسون المحافظة أنّ العناصر المغاربة



كانوا في مهمّةٍ لمراقبتي بمعدّات إلكترونية متطورّة. كنتُ في إسبانيا لحضور ندوة حول ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. تسرّبت القضيّة إلى الصحافة ولكن لم تُثِر الانتباه الكافي فاختفت، ثمّ عادت للواجهة يوم ١٦ تشرين الأوّل (أكتوبر) عندما نشرت جريدة **البايس** وبعدها **لوموند** بيانًا وقّعته مجموعة تسمي نفسها "الضباط الأحرار للقوات المسلحة الملكيّة." بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشيّة للعسكريّين، يطالب النصّ الموجّه للملك بمحاربة الفساد المستشري بين كبار الضباط وإحالة الجنرالات المشتبه بهم على التقاعد". حسنًا، ولكن ما محلّي من الإعراب؟ لقد نظّم فؤاد عالي الهمّة في منزل الطيّب الفاسي الفهري، كاتب الدولة في وزارة الشؤون الخارجيّة، اجتماعًا مع ثمانية صحافيّين مغاربة ليشرح لهم أنّي أقوم بالتحكّم من الولايات المتّحدة، عن بُعد وبشكل سرّي بالضبّاط الغدّارين والذين ليسوا أحرارًا على الإطلاق. يا لها من فكرة عبثيّة! عندما أتأمّل الوقائع اليوم، أعتقد أنّ حكاية هؤلاء الضبّاط الأحرار المفترضين، هي من بنات أفكار العنيكري من همزتها إلى يائها. في خضمّ الحدث، يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، دخلت **جون أفريك** على الخطّ عندما كتب فرانسوا سودان أنّ احتمال تورّط مولاي هشام هو من الاحتمالات الجدّيّة. "إنّ أطروحة المبادرة الفرديّة، أو على أبعد تقدير التمثيليّة الهزليّة التي يقودها ضابط واحد أو عدد قليل من الضبّاط الساخطين، والتي يجري قطفها وتضخيمها



وتسييسها من طرف مجموعة ضغط تحوم حول أفكار "الملكيّة الجمهوريّة" التي يجسّدها الأمير مولاي هشام، هي أطروحة لا ينبغي استبعادها." هذا كلام كلّه تعقيد وغموض. لكن ما هو المعنى؟ إنّ هذه الاختلاقات هي طبخات سُمّ طُبِخت كلّها في مطبخ السلطة المغربيّة، وهذا ما يفسّر الاختلاقات الأخرى.

في ٢١ أيّار (مايو) ٢٠٠٣، وفي إطار متابعة قضائيّة ليست هي الأولى التي يتعرّض لها، حُكِمَ على الصحافيّ المغربيّ علي لمرابط بأربع سنوات سجن، وغرامة ٢٠٠٠٠ درهم (حوالي ٢٠٠٠ أورو) وحظر منشوراته الأسبوعيّة: **دومان** الفرنسيّة وأختها **دومان** بالصيغة العربيّة، لأنه أعاد نشر حوار مع المعارض العنيد عبد الله زعزاع، نقلًا عن الصحافة الإسبانيّة، فقرر عليّ لمرابط خوض إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجًا على الحظر.

يوم ١٧ حزيران (يونيو) تمّ تخفيض العقوبة إلى ثلاث سنوات، ولكنّ الصحافيّ لم يتراجع عن إضرابه فأصبحت حياته في خطر حسب الأطباء. في أعقاب ذلك كتبتُ رسالة إلى وزير العدل المغربيّ، أطلب فيها وبأسلوب يحترم الأعراف، أن يُسمح لي بزيارة السجين المضرب عن الطعام، والذي أعرفه منذ التقيته بعد عودتي من كوسوفو عند دبلوماسيّ صديق مشترك لنا. إكتشفت ذلك اليوم شابًا ذكيًا ولكن قناعته الصلبة لا حدود لها ولا كابح لطاقتها. لقد حاول النظام كلّ الأساليب ضدّه، وأخيرًا وصل إلى استنتاج مفاده أنّ التدابير المتطرّفة وحدها قد تنفع معه، فعَمد إلى



استعمالها بالفعل. في أسبوعيَّتيْه العربية والفرنسيّة، كسَّر لمرابط كلّ التابوهات، فهاجم الجيش والملكيّة معزّزًا مقالاته برسوم كاريكاتوريّة لاذعة، فكان منتجه فعّالًا وقويًا.

شاءت الصدفة أن يقع بيت لمرابط في العمارة نفسها التي يقطُنُها السائق الذي اشتغل طوال حياته في خدمة والدي. ذات يوم كنت في زيارة هذا الرجل المسنّ، التقيت في درج العمارة علي لمرابط الذي بادرني: "أيها الأمير، هلّا تفضّلت بالدخول إلى منزلٍ صحافيٍّ بسيط متواضع؟" إنّها دعوة لا تُرفض من باب المروءة... وهكذا وجدُتني في مكان تعمّه الفوضى: أوانٍ مبعثرة، قدورٌ مرميّة فيها فول سوداني، فلا تدري أين تجلس، ولكن ما العمل...

وافق وزير العدل على طلبي بصورة استثنائيّة... في بعض الأحيان تكون صفة الأمير ذات جدوى، فذهبتُ إلى مستشفى ابن سينا يوم ١٩ حزيران (يونيو) وهناك وجدتُ في انتظاري مدير إدارة السجون ومدير المستشفى ورئيس الشرطة، فرافقوني إلى الطابق العلويّ حيث يزدحم خمسة عشر من السجناء المرضى، فصفّقوا وهتفوا: "عاش الملك!". وسط هذا الهرج والمرج أبصرتُ علي لمرابط جالسًا على كرسيّ، نحيفًا، ملتحيًا وحالته يرثى لها، فقال: "آه، الآن فهمتُ لماذا نظّفوا الزنزانة هذا الصباح! هل أنت هنا لأن سِيدْنا أرسلك؟" بدلًا من الردّ عليه، قمت بجولة سريعة لأحيّي الحضور، بينما لمرابط يقدمهم إليّ: "لا تسلّم



على هذا الرجل، فهو من جهاز *DST*، في الصباح يضع ضمّادة **على مؤ**خّرته وفي المساء يركض سريعًا كأنّه في سباق ١١٠ أمتار حواجز!" أخيرًا وجدت نفسي أمام رجل أفريقيٍّ نحيف وصامت وقد كسِرت ذراعه، فعلمت أنه من الكاميرون، حاول العبور إلى أوروبا عن طريق البحر فأُلقِي القبض عليه وينتظر الترحيل. خاطبني فجأة: "هذا أنت، أنا أتابع أخبارك منذ مدّة في الصحافة الدوليّة، وكنت أعرف أن أمرك سينتهي هكذا ويطرحونك في السجن!" ضحك الجميع، فاغتنمت فرصة هذه اللحظة المشرقة وعدت إلى لمرابط. إستمرّ حوارنا ثلاثة أيام. كان الرجل مقتنعًا أنّه إذا أوقف إضرابه عن الطعام سيفقد ماء وجهه. عاملني بأدب لكنّه استرسل في هجاء عنيف للعلويّين لا أستطيع سرده هنا من فرط بذاءته. في الوقت نفسه كان السجن يؤوي صحافيًّا آخر هو مصطفى العلويّ، والذي لاحقني بإلحاح: "إنّ لمرابط معتوه وعنيد، ولا يريد الخروج من السجن، فليمكث فيه! أمّا أنا فعندي أولاد وأحفاد ومريض بالسكري، وليس لدي أيّة رغبة في البقاء هنا. تنخرني الأسقام، فلو تحدّثت معي لكان أفضل!".

كانت أعصابنا متوتّرة لكنّنا ضحكنا كثيرًا. أراد المجلس الاستشاريّ لحقوق الإنسان أن يدخل على الخطّ ليسجَّل في ميزان حسناته توقّفًا محتملًا عن الإضراب عن الطعام. كان لمرابط يشرب الماء بكميات كبيرة أملًا أن يستطيع التبوّل على وفد المجلس عندما يأتي لزيارته، وقد فعل ذلك في غيابي من



حسن الحظّ! لقد حاول أن يمسّ ببوله الفنّان مهدي القطبي بيد أنّه أخطأ الهدف فلم يلطّخ هذا الذي لا يكلُّ ولا يملُّ من مدح محمّد السادس، ثمّ أفلح حين قذفه بحذاء نسائيّ قديم كريه الرائحة، مدسوسٍ تحت سريره، ويعود للمرحومة عمّته... وراء كلّ هذه التفاصيل والاستفزازات الصبيانيّة، بقي لمرابط مصمّمًا على الموت وهو رجل حرّ، راجيًا أن تسيء وفاته إلى صورة محمّد السادس إلى الأبد. من جهتي أعتقد أنّ من مصلحة قضيّة الديمقراطيّة أن يساعد المرءُ النظامَ على تحرير نفسه بدلًا من الدفع به إلى الانغلاق والمزيد من التشدّد والقمع. حاولتُ إقناع لمرابط بلقائي وناشدته أن يكفّ عن التهوّر، كما حذّرته من احتمال إصابته بإعاقة جسديّة دائمة دون أن يموت، وفي هذه الحالة، سيشمت به كثيرون. كما اقترحت عليه، في مقابل إنهاء إضرابه عن الطعام، أن يرتجلني رئيسًا لتحرير مَجلّته، فيضمن أنّ الصحيفة لن تتوقّف عن الصدور، ويستطيع أن ينشر باسمي المقالات التي سيكتبها في زنزانته كي تنتصر حرية التعبير! لقد حاولت معه كلّ الحلول، بل قلت له إنّي أعرف أنه يكنز ماله في إحدى الأواني المهترئة في منزله، ووعدته الذهاب لأخذ ماله لتمويل جائزة عليّ لمرابط، بعد وفاته...

في اليوم التالي تنازل لمرابط بشرط واحد: أن أقرأ نصًّا أعدّه خلال ندوة صحافيّة مبرمجة في اليوم نفسه، ٢٣ حزيران (يونيو)، في مقرّ أسبوعية **لوجورنال**، بحضور روبير مينار، الأمين العام لمنظّمة



مراسلون بلا حدود. بطبيعة الحال يعتبر قبولي لشرطه عنوان استفزاز ضد السلطة، لم يترك لي خيارًا آخر، فقرأت النصّ، وهو في الحقيقة نصّ معتدل. في اليوم التالي مُنعتُ من دخول السجن لزيارته، بينما هو مكث في سجنه حتّى كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤ حيث صدر في حقّه عفو ملكيّ، وظلّت جريدته محظورة. ثمّ التقيته بعد مغادرته السجن ولكن اضطربت علاقتنا بسرعة بعد أن راح يضمّد جراحه في الجزائر، بينما أنا بقيت وطنيًّا على النمط القديم. ثمّ انتقل لمرابط إلى إسبانيا ليشتغل صحافيًّا في جريدة **الموندو**، قبل إنشاء موقعه الرقمي **غداً أون لاين**. ثمّ حافظنا على علاقات ودّيّة لا غير.

في اليوم السابع من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤، تزامن العفو الملكيّ عن عليّ لمرابط و٣٢ سجينًا سياسيًّا، مع إعلان الملك إنشاء هيئة للإنصاف والمصالحة، لجمع شهادات ضحايا سنوات الرصاص. كانت خطوة كبيرة غير مكتملة: من ناحية، سوف يتمّ التدقيق في أحداث الماضي وتعويض ضحاياه، ومن ناحية أخرى، ستبقى الذاكرة الجماعيّة منقوصة بسبب عدم الكشف عن المسؤولين عن الجرائم على كلّ المستويات، ومساءلتهم. إذن سيجري تعويض الضحايا، أمّا الجلادون المجهولون فلن يمسّهم عقاب. حسنًا إذن، ولكن تبقى المبادرة أفضل من لا شيء.

إنّ البحث والتدقيق في تاريخ طويل من التعذيب دون تسمية



الجناة بأسمائهم يبدوان أمرين صادمين للمنطق. من باب الحدس العفويّ، أنا أؤيّد إلقاء الضوء، كلّ الضوء على سنوات الرصاص. في الوقت نفسه، إنّ العمل على الذاكرة لا يمكن أن يتحقّق إن هو جاء معرقلًا للتحوّل الديمقراطيّ. في تشيلي والأرجنتين، مرّت سنوات عديدة قبل أن تُفتح ملفات سنوات الظلام دون المساس بالانتقال الديمقراطيّ. في إسبانيا والبرازيل بقي النبش في الضمائر غير مكتمل. في المغرب، أعتقد أن هذا العمل سيتحقّق في المستقبل، لأنّ قيام ديمقراطيّة حقيقيّة لا يستقيم دون المرور عبر هذه المحطة، ولكن يراودني الشك أن ذلك سيحصل في عهد محمد السادس.

في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ اندلعت "قضية عصير البرتقال". قام عبد الكريم مطيع زعيم الشبيبة الإسلامية، المعارض اللدود للحسن الثاني، والمستقرّ في ليبيا، بإرسال نسخة من كتابه مع رسالة تقديميّة إلى عدد من الشخصيات اختارني من بينها. وصلني الكتاب ومعه رسالة خطيّة، فأرسلت إلى العنوان نفسه رسالة شكر ضمّنتُها التأكيد على مواقفي الليبراليّة. في يوم ٣ نيسان (أبريل) اختطف عناصرُ الشرطة أحدَ الموالين لمطيع يدعى السبابي، وهو سائق سيّارة أجرة في منطقة وجدة، وأجبروه على شرب عصير برتقال يحتوي على مخدّرات. ثمّ أجبروه تحت مفعولها على كتابة اعتراف يؤكد فيه أنّي أموِّل ما تبقّى من تنظيم الشبيبة الإسلاميّة. ولكنّ المخدر أحدث ثقبًا في معدته فنُقل إلى



المستعجلات الطبية وهناك روى ما حدث له للطبيب، فساعده هذا الأخير على تنظيم ندوة صحافيّة ليشرح أنّ ما كتب وهو في ضيافة د. أس. ت لا علاقة له بالحقيقة! وقد كشفت الفضيحةَ صحيفةُ **الشرق الجهويّة**. إنّها فقط مهزلة أخرى تُضاف إلى رصيد الملفّات المفبركة الفاشلة. هل الأمر مضحك أم مبكٍ؟

... حلقات المسلسل مستمرّة. ففي شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٤ انفجرت "قضية المنظري". في ليلة الثالث إلى الرابع من آب (أغسطس) قُتل هشام المنظري بالرصاص في مرأب للسيارات تحت الأرض في منطقة كوستا ديل سولا الإسبانيّة، وهو فرد من البلاط الملكي... كانت علاقتي الوحيدة به هي أنني ذات يوم أشبعتُه لَكْمًا! الرجل بحماية المديوري، رئيس الأمن الملكي في عهد الحسن الثاني، إذ سمح لنفسه أن ينتحل صفتي مرارًا خلال أسفاره عبر العالم؛ يحجز غرف الفنادق باسمي، ويطلب المأكل والملبس باسمي، والحسن الثاني لا يحرّك ساكنًا. ذات يوم تلقّيتُ مكالمة من صديق أردنيّ يسألني: "هكذا تتفاوض حول صفقات الفوسفات نيابة عنّا مقابل عمولة؟ لماذا لم تخبرنا؟" صعقتني المفاجأة، فشرح لي الصديق: "على ما يبدو، أنت لديك موعد قريب في لندن للقاء شخصيّات هنديّة ستبيع لها الفوسفات الأردنيّ." إستقللتُ أوّل طائرة إلى لندن واكتشفتُ فعلًا أنّ المنظري يستغل اسمي وينتحل صفتي فيؤدّي دور الوسيط ويتقاضى عمولات محترمة... اتّصلتُ بسفارة المغرب



فحاولت منع إقلاع طائرة الخطوط الملكيّة المغربيّة التي استقلّها هذا المُحتال، لكنّ المسؤول عن مكتب الشركة في المطار تلقّى اتصالًا من المديوري يأمره فيه بالسماح للطائرة بالإقلاع.

عند عودتي إلى المغرب غاضبًا، قصدت الحسن الثاني، الذي لم ينكر وجود مشكلة، وإن بدا مُحرجًا، لم يعدّ حلًّا لها، لأنّ صاحبنا المنظري هو ابن شقيق فريدة الشرقاوي، خليلة الملك المفضّلة. بالإضافة إلى ذلك، استخدم المنظري جواز سفر يحمل صفة "المستشار الخاص للملك"، "سرقه" أو حصل عليه في ظروف مبهمة كما هي مبهمة كلّ ملابسات القصّة. في غضون ذلك، صادفتُ هشام المنظري في حفل زفاف، فانفردتُ به وحاولت أن أعيدَه إلى رُشده؛ أمام عناده انتهى لقاؤنا في المطبخ حيث كسّرنا بعض الأواني، ثمّ طردتُه من الباب الخلفي وعدتُ إلى العُرس. لم ينْبِس الشهود على المشادّة بكلمة. بعد أيّام، ناداني الحسن الثاني: "هل هذا سلوك أمير؟"، فأجبتهُ أنّه لم يحرّك ساكنًا لحلّ المشكل، ثمّ استفززته قليلًا وأنا أسأله إن هو يعدّ المنظري أكثر أهمية منّي، أحرجه سؤالي، وتهرَّب من الجواب سائلًا بدوره: "أين تعلّمتَ البلطجة في تسوية الحسابات؟"

ـ "عندكم طبعًا أين تريدونني أن أتعلّم ذلك؟"

طبعًا، أبْعدني رمزيًا بركلةٍ في المؤخّرة، أمّا المنظري فكفّ عن انتحال اسمي. بيد أنّه فعل ما هو أسوأ من ذلك. ففي عام ١٩٩٩، وجد الجرأة لتهديد الحسن الثاني، عندما اشترى مساحة إعلانيّة



في صحيفة **الواشنطن بوست**، زاعمًا أنه قد يكشف عن أسرار الملك الأكثر حميميّة، كما أنه أمضى عامين في السجن في ولاية فلوريدا لانتهاكه قوانين الهجرة في الولايات المتحدة، وأخيرًا ادَّعى علنًا أنّه الابن الطبيعي للحسن الثاني.

لقد كان آخر اتصال لي مع هشام المنظري غير مباشر. إتصل بي صحافيّ مستقلّ ترك لي رسالة في فندق بلازا أثيني في باريس، ليخبرني أنّ المنظري يسعى لتصفية حساباته مع "شقيقه" محمد السادس، وأنه يحبّني أنا "ابن عمه" وأنّه مستعدّ لإمدادي بوثائق وصور من شأنها الإساءة للملك. فأجبته أنه قد أخطأ العنوان، لأني لا أعجن في مثل هذا المعجن، وأني أشاهد محمد السادس على شاشة التلفزة بما فيه الكفاية فلا حاجة لي للصور، ثمّ أخبرت فورًا الشرطة الفرنسيّة فدوَّنت محضرًا بأقوالي. ثمّ قُتل المنظري، فإذا بي أفاجَأ وأنا أقرأ في جريدة **ليبراسيون** يوم ٢٣ آب (أغسطس) ٢٠٠٤ أنّ أحد الجوانب الأكثر حساسيّة في هذا الملفّ هو الصلة الوثيقة التي كانت تربطنا أنا وإيّاه. أرسلت على الفور تكذيبًا إلى رئيس التحرير باتريك ساباتيه الذي كشف لي أنّهم استقوا معلوماتهم من مصدر في سفارة المغرب بفرنسا، ثمّ نشر تكذيبي في اليوم التالي. على الرغم من ذلك وبعد ثلاثة أيام أعيد نشر المعلومات نفسها نقلًا عن المصدر المغربيّ من بعض الصحف المغربيّة وعلى رأسها **أوجوردوي لوماروك**. يا لها من حكاية أبطالها الملك ومحتال من القصر يجيد الابتزاز وأمير مشاكس، ثمّ ينتهي كلّ شيء كما يليق



بهذا النوع من القصص، برصاصة قاتلة في مرأب للسيّارات تحت الأرض في إقليم كوستا ديل سول الإسبانيّ!

في شباط (فبراير) ٢٠٠٥، صدر مقال بقلم سيمون مالي في مجلة **لونوفال أفريك آزي** بعنوان "عاصفة تهبّ على الملكيّة"، يتحدّث عن اجتماع عقدَته في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ أجهزة أمنيّة أميركيّة وناقش وجود خطط لاغتيالي. بطبيعة الحال، لا أعرف أيّ شيء عن هذه القصّة، ولكنّ المعلومة أثارت الكثير من الصخب في المغرب وأضفت عليّ هالة الضحيّة. سألتني أسبوعية **لوجورنال** عن رأيي في الموضوع فأجبت هكذا: "مهما كانت المشاكل التي تواجه المغرب، لا أستطيع أن أصدّق أن أحدًا سيبلغ به الجنون إلى حدّ التفكير في حلّها عن طريق اغتيال شخص ما". أخيرًا، في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ اندلعت "قضية نادية ياسين"، ابنة المرحوم عبد السلام ياسين الزعيم الكاريزمي لجماعة العدل والإحسان الإسلاميّة الراديكاليّة. لقد صرّحت لصحيفة **الأسبوعيّة الجديدة** تقريبًا بما أعلنته من قبل خلال ندوة عقدت في بيركلي، وهو تفضيلها الشخصي لـ "نظام جمهوري" بدلًا من "نظام أوتوقراطيّ" الذي تقول عنه إنّه سوف "ينهار قريبًا" وإنّ دستوره الحالي يستحقّ أن ينتهي في "مزبلة التاريخ." في اليوم التالي في الثالث من حزيران (يونيو) استُدعِيت نادية ياسين من قبل الشرطة القضائيّة وجرى تقديمها للعدالة. في باريس، في ختام ندوة نظّمها المعهد الفرنسيّ للعلاقات الدوليّة



حول "اندماج الحركات الإسلاميّة في الأنظمة السياسيّة في الدول المسلمة"، طُلب منّي التعليق على تصريحاتها فقلت إنّ نادية ياسين مخطئة إن كانت تعني أن النظام الملكيّ يتعارض مع الإسلام، لأنّه لا يوجد تحديد لنوعيّة نظام الحكم لا في القرآن ولا في الحديث النبويّ. ظللت محافظًا على اللياقة في جوابي، من باب المبدأ، ثمّ لأنّي مقتنع بضرورة إدماج الإسلاميّين في العملية السياسيّة، ولكن كدتُ أكون الوحيد الذي حافظ على برودة الدم في نقاش تحوّل إلى جدل صاخب، فاختلط كلّ شيء بكلّ شيء وجرت مهاجمة نادية ياسين بعد تصريحها. في هذه الظروف، أرسلت لها رسالة للتعبير عن اعتقادي بأنّه على الملكيّة أن تقبل النقاش، كما أكّدت رأيي حول صلب الموضوع: "إنّ موقفكم يبدو لي خاطئًا، فلا بدّ أن أعبّر عن هذا الاختلاف معكم في وقت تتلمّس فيه بلادنا سبل الانفتاح (...). لقد تشكّل النظام الملكيّ من تجربة تاريخيّة طويلة للمجتمع المغربيّ الذي جعله المؤسّسة المركزيّة للأمة. إنّها مسؤوليّة محفِّزة وصعبة لأنّها تعني أنّه في كلّ مرحلة حاسمة من تاريخنا، يجب على هذه المؤسّسة الاستجابة لتطلّعات شعبنا. في الوضع الذي نعيشه اليوم، تكتسي هذه المسؤوليّة طابعًا استعجاليًّا وشديد الإلحاح، وواجبنا جميعًا هو أن نسخّر جهودنا لتلبية مطالب وتطلّعات الشعب المغربيّ بجميع مكوّناته. أما بالنسبة للدستور، فمن الضروريّ القيام بإصلاحه لكي نرتقي بنظامنا في الحكم إلى



مستوى الأنظمة الديمقراطيّة الحقيقيّة (...). إنّ تحليلي هذا يعكس اختلافي الأساسيّ مع مواقفكم دون أيّ مساس بالمسألة الجوهريّة المتعلّقة بحريّة الرأي.» ثمّ أخبرتُ نادية ياسين عبر محاميها أنّني أعتزم حضور محاكمتها. ما أثار حفيظة المخزن فأرغى وأزبد. أما الصحافة الرسميّة فقد وجّهت إليّ تهمة السعي لقلب نظام الحكم الملكيّ بالتعاون مع الإسلاميّين.

أزهرت المكائد الوضيعة التي سردتها أقلامُ صحافة تمتهن الإساءة المجّانية وكيل الاتهامات بدون أدلّة: لقد زعموا على التوالي أنّني على اتصال مع ضبّاط غير أوفياء، ثمّ مع جبهة البوليساريو، وأنني "قريب" من الإسلاميّين أو أيّ معارضة أو انشقاق خارجيّ أو داخليّ آخر. لقد رسموا صورة إجماليّة ثمّ أضيفت لها التفاصيل الدقيقة، فأصبحت الصورة تجسّد ذلك الشخص المضطرب، اللامسؤول، وبطبيعة الحال، بما أنّه حاقد فلا بدّ أن قلبَه يفيض غيرة من الملك. ولتشويه الصورة أكثر أضافت أسبوعيّة **الحياة الاقتصادية** أنّي متورّط في اختلاسات ماليّة.

إنّ المخزن يشبه إلى حدّ كبير ذلك الغول مصّاص الدماء الذي لا يحبّ الضوء. لقد رددتُ على مكائده علانيّة، وبالأدلة، دون الخروج عن نطاق نقاش الأفكار، رافضًا أن أنحني، داعيًا أصحاب الحجج إلى نقل النقاش إلى المحاكم: هل هناك مشكلة أو شبهة ما؟ حسنًا، افتحوا تحقيقًا قضائيًّا وسوف نرى! لقد انخرطتُ في معركة من أجل الرأي العام، وأجبتُ على المهاجمين دون



الانزلاق إلى مستوى القدح، فدافعتُ عن الملكيّة بطريقتي، فيما كان المعسكر المقابل، يدّعي أنّني أريد دفنها.

عندما ألقي نظرة إلى الوراء، تزيدُ قناعتي أنّ المسلسل كلّه من إنتاج الثنائيّ حميدو العنيكري وفؤاد عالي الهمّة. هذا الأخير، رفيق الملك السابق في الدراسة والذي أصبح أقرب المقرّبين إليه ذو نفسيّة غير سعيدة وهو حريصٌ كُلَّ الحرص على التمسّك بصلاحياته. إنّه يتمنّى لو أن محمد السادس يصبح مَلكه الخاص، وقد استطاع استغلال الجنرال العنيكري، هذا الشبح الخشن الذي يطير من الفرح وهو يتمسّح بأعتاب العرش. وعندما يحاول إقحامي في تهديدات حقيقيّة أو وهميّة، فإنّ رجل الظلّ هذا يسعى لجذب انتباه الملك إليه، وعندما يربطني بالانشقاق والتمرّد على أنواعه فهو، في الحقيقة، يريد تخويف الملك ليصبح هو الرجل الضروريّ الذي إذا اختفى تنفطر السماوات و"تنشقّ الأرض وتخرّ الجبال هدّا".

هل كان الملك يجهل كلَّ ما يحدُث باسمه؟ هل يعقل هذا؟ في مملكة مثل بلدنا، هل يستطيع أحد أن يتهجّم علانيّة على أمير بدون إذن مسبق من الملك؟ إنّ الجواب متضمَّن في طرح السؤال ذاته. ولكن ما الذي كان محمّد السادس يهدف إليه يا تُرى؟ أن أفقد التحكّم في أعصابي؟ في نهاية المطاف، إنّ التهجّم على شخصي هو تهجّم على العائلة الملكيّة التي أنتمي إليها علمًا أنّ رئيسها هو الملك. هل غاب عن محمّد السادس



الوعي إلى درجة أصبح معها يصوِّب مسدّسًا إلى رأسه؟ أعترف بأنّني أصبحت أجد متعة وأنا أتأمّل هذه الحالة الغريبة. على سبيل المثال، ذكرت جريدة **الصحيفة** أن فؤاد عالي الهمّة والجنرال العنيكري طلبا من خبراء في القانون الدستوريّ أن يجدوا مخرجًا قانونيًّا ليسحبوا منّي لقب الأمير، ولكن لسوء حظّهم، طلع الأمر مستحيلًا سابقةً تُسيء إلى الجميع. لم يستطع المخزن أن يذهب إلى هذا الحدّ، ولكنّه واظب على تصويب الطلقات في اتجاهي وإن أُصيبت الملكية برصاصة طائشة. يا له من غباء!

إستنفد المخزن كلّ ذخائره. في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٥ صرّح فؤاد عالي الهمّة لجريدة **الأحداث** المغربيّة أن القصر ليس لديه مشكلة معي، وأنّي عضو في العائلة المالكة ولذلك أستحقّ الاحترام بصفتي هذه. كانت هذه أول إشارة إلى وقف إطلاق النار. بعد ذلك، سوف تحدثُ هنا وهناك بعض المناوشات وتُشَنُّ بعض الحملات الإعلاميّة، ولكن مسلسل الرسوم المتحرّكة الأسود انتهى، ذلك المزيج الغريب بين والت ديزني وهارلان كوبن. لقد تمزّقت بَكْرة الشريط السينمائيّ وعاد النور إلى قاعة العرض، هيّا اخرجوا، اخرجوا، فيلم رعب وانتهى!




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل السَّادس

خليج هافمون

لسوء حظّي، واجهتني متاعب عدّة عندما استقررتُ وأسرتي في مدينة برينستون في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢. أوّلًا سلسلة من النزاعات القضائيّة، مثل تلك الشغّالة الإنجليزيّة التي رفعت شكوى ضدّي زاعمةً أنّها لم تحصل على أجرتها كاملة؛ الواقع أنّ شروط العقد احتُـرِمَت حرفيًّا. هناك أيضًا صديق اشتغل معي كمستشار ثمّ أحالني إلى القضاء، ثمّ اقتفى أثرَه شركاء أو موظّفون يعملون معي، فكّروا بالمنطق الكلاسيكي الدنيء نفسه: "هذا الرجل تخلّى عنه الملك، وضعه هشٌّ إذًا هذا هو الوقت المناسب لمهاجمته وابتزازه وربح المال السريع".... ولأنّي دافعتُ عن نفسي قدر الإمكان، تعلّمتُ ألا أثق في الوعود الشفويّة،بل أوثّق كلّ الالتزامات بدقّة ووضوح، و"أحصِّن" العقود،كما تعلّمت أيضًا ألّا أشتغل إلّا والمحامي بجانبي، لأنّي



دفعتُ الثمن غاليًا كلّما أغفلتُ هذه القاعدة.

مع ذلك، وفي هذه الأوقات الصعبة، أثلجَتْ صدري شهاداتُ صداقة ووفاء عبَّر عنها أصدقاء من ذوي القلوب النبيلة. أولاها من طرف زوجين من الفليبّين كانا يحرسان منزلي في برينستون منذ العام ١٩٨٢. في نهاية كلّ شهر، يشتري هذان الزوجان ورقة يانصيب ويراهنان على الرقم نفسه منذ عشرين عامًا. في يوم من العام ٢٠٠٢، طلبت زوجتي من هذا المستخدم أن يقوم بعمل ما في الوقت الذي كان فيه على وَشك الذهاب لشراء ورقة اليانصيب كعادته، فطلب من مليكة إن كان بإمكانها أن تشتري له الورقة وتراهن بمجموعة الأرقام الملصقة على الثلاجة. كانت المفاجأة أنّ هذه السلسلة من الأرقام فازت هذه المرّة بالجائزة الكبرى! ولكن لسوء الحظّ أخطأت مليكة عندما نسخت الرقم الأخير، فسجّلت ٧ بدل ٢، وبذلك فوَّتت على الرجل وزوجته فرصة ربح عدّة ملايين من الدولارات! فماذا فعل الرجل لمّا علم بالأمر؟ أمسك التذكرة وابتسم لمليكة، ثمّ مزّقها بهدوء وهو يقول: "لا بأس يا سيّدتي، أنا أشتغل عند زوجك منذ عشرين عامًا، وقيمة هذا الأمر أكبر بكثير من الفوز في اليانصيب، فلا تشعري بأيّ إحراج"، ثمّ لم يعد لا هو ولا زوجته للحديث عن الموضوع أبدًا، واستمرّ كلّ شيء كما كان من قبل. بطبيعة الحال، عندما وصلا لسنّ التقاعد وعادا إلى بلدهما الفليبّين، حرصتُ على أن يعيشا بقية



حياتهما دون الحاجة إلى اجترار هذه القصة المؤسفة.

في أميركا بدأتُ حياة جديدة، حياة مهاجر. في البداية سحب منّي محمّد السادس صفتي الدبلوماسيّة بينما احتفظ بها أخي وأختي، وبالتالي فقدتُ امتياز تأشيرة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة. أخبرتني القنصليّة الأميركيّة أنه عليّ أن أسوِّي وضعي القانونيّ لأنّه لم تعد لي أيّة مهام رسميّة بالمغرب، فحصلتُ بسرعة على تأشيرة سياحيّة لمدّة عشر سنوات. بوصفي "سائحًا" لا يمكنني أن أسجّل بناتي في المدرسة! لحسن الحظ كانت زوجتي مليكة قد عاشت من قبل في أميركا فحصلت بسهولة على "البطاقة الخضراء" التي تسمح بالإقامة الدائمة، وبعدها تمّ إصدار تأشيرات طلبة لابنتينا علمًا أنّ الصغرى هاجر لا يتجاوز عمرها ثلاث سنوات. بعدها، وتفاديًا لأيّة عراقيل أو مخاطر تجود بها علينا المملكة، حصلت مليكة والبنات على الجنسيّة المزدوجة، فتذكّرتُ كيف أصررتُ من قبل على أن تنجب زوجتي في المغرب... أمّا اليوم فأنا سعيد أنّ عائلتي بحماية النسر الأميركيّ. أما طلب الجنسيّة الأميركيّة لنفسي، فتلك حكاية أخرى لا يزال حاجز نفسي يحول بيني وبينها، والحصيلة أني أعيش وسط عائلة أتميّز فيها وحدي بصفة غير الأميركيّ!

ثم جاءت الخطوة التالية وهي الحصول على رقم الضمان الاجتماعيّ. لأجل ذلك كان عليّ أن أذهب إلى مدينة ترينتون، عاصمة ولاية نيو جيرسي وقد خرجت من هذه التجربة بعبر



كثيرة. لأول مرّة في حياتي وجدت نفسي وسط طالبي تلك الوثيقة الآتين من جميع أصقاع الدنيا، وخاصّة المهاجرين الجدد ومعظمهم من المكسيك أو من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انتظرت دوري أمام الشبّاك وأنا أرهف السمع للميكروفون كي أسمع اسمي عندما ينادى عليَّ.

فاسمي يطرحُ إشكالًا سأسرده؛ عندما ذهبتُ للدراسة في الولايات المتحدة أصدرت لي وزارة الشؤون الخارجية المغربيّة شهادة تفيد اسمي ـ هشام بن عبد الله ـ مولاي وهو لقب الشرفاء، لكن شهادة الميلاد التي أعطيت لي تتضمن كلمات "صاحب السمو الملكي الأمير" ثمّ "مولاي هشام" كاسم شخصيّ. وبسبب هذا التناقض، كان عليَّ أن أقوم بتصحيح وثائق هويّتي، بإجراءٍ إداريٍّ سمح لأميركا بعَلْمَنة اسم أمير من ذريّة الرسول!

من الواضح أنّي من المهاجرين الميسورين، وقد ساعدتنا الإدارة الأميركيّة على تسوية وضعنا، كما أني حافظتُ على العديد من الصداقات من أيّام دراستي الجامعيّة في الولايات المتحدة، وعلى الأخص في برينستون، كما أعدتُ الاتصال ببعض أساتذتي القدامى، منهم كليفورد غيرتز، وهو واحد من آباء الأنثروبولوجيا الحديثة، وهو بالنسبة إليّ معلِّمٌ صاحب جرأة فكريّة باهرة، لن أنسى يومًا هندامه ولحيته وحمّالاته الحمراء. ثمّ هناك جيم كافانو، وهو أستاذ فخريّ في اللغة الإنجليزيّة في جامعة برينستون، يساريّ من أصل إيرلنديّ، وقد عمل سكرتيرًا



شخصيًّا لي لمدة ثلاثين عامًا، وله شخصيّة قويّة، وأنا مدينٌ له بما قدّمه إليّ من مساندة إلى أن تقاعد في العام ٢٠١٢، وظلّ إلى اليوم صديقًا عزيزًا ومؤتَمنًا على أسراري.

أخيرًا، على عكس العديد من المهاجرين، لم أكن أفتقر إلى الموارد الماديّة. إنّ الاستقلال المالي أمر مهمّ للغاية، وعندما قدمتُ إلى الولايات المتّحدة، حمدتُ الله على تحرّري من هيمنة أية سلطة سياسيّة، أيًّا كانت، وأنشأت **الطيار للطاقة** شركتي الخاصّة في عام ١٩٩٩. في يوم من الأيّام، في أبو ظبي، قدّم لي جون سعد وهو لبنانيّ أميركيّ يشغل منصب المدير الماليّ المسؤول عن مشاريع *offsets*، عرضًا مُقنعًا جدًّا عن فوائد الطاقات المتجدّدة، ونحن في قلب إمارة نفطيّة! مباشرة بعد ذلك شرعنا في المغامرة بمساهمة عدد من الشركاء، منهم الفلسطينيّة المتميّزة نادية أبو جبارة، واللبناني سهيل عبود. أنشأنا مقرّنا الرئيسي في أبو ظبي، وبعد دراسة مستفيضة للخيارات المفتوحة، تخلّينا عن الطاقة الشمسية والهوائيّة وقرّرنا إنتاج الطاقة البيولوجيّة أو الكتلة الحيويّة. للأسف، في العام ٢٠٠١، توفّي جون سعد من جراء مرض السكري، والتحق بنا بيتر سميث، مهندس أميركيّ عمل في عهد الرئيس جيمي كارتر في وزارة الطاقة، وصار هو المحرّك الجديد للمشروع.

إعتمدت الفكرة على إنتاج الطاقة من النفايات الزراعيّة. أجرينا التجارب الأولى في تايلاند، في مصنع قريب من مدينة كورات.



كانت العمليّة تبدأ باستخلاص النشويّات من المواد النباتيّة، ثمّ توضع هذه النشويّات، وهي عبارة عن مادّة بيضاء، في خزّان للهضم مملوء بالحشرات لإنتاج غاز الميثان، ثمّ يرتفع القماش الذي يغطّي الخزّان تحت مفعول الغاز. إنّها تقنيّة من أصل سويسريّ، ساعدَنا على تكييفها محليًّا مهندسون أستراليون. لقد نجحت التجربة الأولى، وعلى الرغم من الحجم المتواضع للمصنع، فقد كان يدرّ أرباحًا سنويّة تناهز مليونًا من الدولارات.

بناء على هذا الإنجاز، انضمّ إلينا مستثمرون آسيويون فأعدنا إنتاج التجربة في لاوس وفيتنام. بالموازاة، طوّرنا مشروعًا في تايلاند، المنتج الرئيسيّ للأرزّ في جنوب شرق آسيا، لإنتاج البخار والكهرباء عن طريق إحراق قشور الأرزّ. في هذا المشروع انضم إلينا شريكان هما: شركة رولز رويس وشركة شوبو وهي مؤسّسة يابانيّة متعدّدة الجنسيات ومختصّة في الكهرباء، فبدأنا نبيع التيّار الكهربائيّ للموزّع المحلّي، شركة إيغات التايلانديّة، التي تربطنا معها عقود لمدّة خمسة وعشرين عامًا.

هذا النجاح أصابَنا بشيء من النشوة، وقد استفقنا منها عندما ارتكبنا أخطاء ابتداء من عام ٢٠٠٦، في مصنع الديزل الحيويّ في مدينة شيفيلد الإنجليزيّة الذي أشرت إليه آنِفًا. كنا نحاول تطوير تكنولوجيا متقدّمة لتحويل الشحم الحيوانيّ إلى ديزل، لكن توسيع نطاق التفاعلات الكيميائيّة أدّى إلى اختفاء الأنزيمات فحصلنا في نهاية المطاف على مادة الصابون. هذه الصعوبة



الصناعيّة أخذت بُعدًا أكبر عندما أصاب الذعرُ شركاءَنا في رأس المال نظرًا لغياب أرباح بعد ثلاث سنوات من الاستثمار. أخيرًا باعت شركة *ATE* المصنع كلّه واشترت من مصرف *Paribas* وحْدة إنتاج ضخمة بالقرب من روتردام كانت قد أفلست، فأعدنا هيكلتها بالشراكة مع *Electrowinds* ، وهي مؤسّسة بلجيكيّة متعدّدة الجنسيّات. أمّا في كندا، فقد واجهتنا أيضًا صعوبات مع شركائنا في مصنع للديزل الحيويّ بالقرب من كالغاري في ولاية ألبرتا، ولكن في هذه الحالة قمنا بإصلاح الوضع معًا.

كلّ هذه المعطيات تعني أنّه بعد استقراري في برينستون، أصبحت أنشطة شركة الطيّار في صلب حياتي الجديدة كمقاول. إنّها حياة لا تخلو من صعوبات، ولا بدّ أن أشير إلى أنّي استفدت من الدعم الدائم والراسخ لبعض الأصدقاء ذوي النبل والوفاء الذي لا يتزحزح، ومنهم على الخصوص عثمان بنجلّون، رئيس البنك المغربيّ للتجارة الخارجيّة (*BMCE*) الذي لم يتردّد، في وقت حرج للغاية، في تغطية ديْن مستحقّ عليّ من أمواله الخاصّة، علمًا أنه قد يخسر الكثير. أما اليوم ومنذ العام ٢٠١٢ فإنّ كثيرين يتعاونون معنا حول العالم وفي مكاتبنا في برينستون وواشنطن ومن بينهم عشرات المهندسين، وكما هو الحال بالنسبة لأيّة شركة، علينا أن نتعامل مع الصعوبات وتقلّبات الأسعار والانقلابات والفيضانات. لقد استطعنا إحراز بعض النجاحات التكنولوجيّة، وربط تحالفات صناعيّة جديدة،



وإذا كنّا لا نضاهي حجم الشركات الكبرى في ميدان الطاقة فإنّنا في بعض الحالات نزاحمها وننتصر عليها بفضل مرونتنا.
قد تبدو هذه التجربة عاديّة بالنسبة لآخرين، ولكنّها بالنسبة إليّ ثورة ثقافيّة، إذ شعرتُ للمرّة الأولى أنّي أساهم في خلق الثروة، ليس فقط بالنسبة إليّ ولكن أيضًا في خدمة قضيّة أؤمن بها. في لحظات الفرح وخيبات الأمل، أحسست بشيء جديد، إحساس المرء بأنّه ينفع غيره، أي باختصار أنّ له مهنة يزاولها.
بطبيعة الحال، لم أكن لأتخلّى عن السياسة، بل عملت على تنظيم شبكةٍ دوليّة من الباحثين لأجل تحفيز الفكر وإنتاج المفاهيم، نشتغل على موضوعات ذات اهتمام مشترك، فأخذنا ننظّم لقاءات عصف فكريّ وحلقات دراسيّة وندوات، وقد تعمَّدنا أن تظلّ هيكلتها بسيطة لأنّ الهدف المنشود هو اكتساب المعرفة.
في الوقت نفسه، كان لا بدّ من مواجهة الموجة الصاعدة للمحافظين الجدد في الولايات المتّحدة الأميركيّة. لقد استطاع جورج بوش والصقور من حاشيته تحويل هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الإجراميّة إلى رأسمال سياسيّ، ثمّ قاموا بتعبئة تصاعديّة لصالح حربهم الشاملة ضدّ الإرهاب في مواجهة الجهاد، يقودهم هاجس أعمى، وذلك الحماس التبشيريّ المبالغ فيه ضدّ دول العالم الثالث، والعالم العربي. لقد شكّل غزو العراق في آذار (مارس) ٢٠٠٣، لحظة الخطيئة القاتلة التي ترتكبها العجرفة الجاهلة وضميرها مرتاح. لكنّ أميركا



لم تستوعب هذه الحقيقة إلا بعد أن تركت الفرصة للمحافظين الجدد ليعيثوا في الأرض فسادًا، وقد هاجموا عدة مرات المعهد الذي أنشأتُه في برينستون، لدرجة أن دانيال بايبس ومارتن كريمر، اللذين يتزعّمان منظّمة *Campus Watch* التي هاجمت أيضًا جامعة كولومبيا في نيويورك، ذهبا إلى حدّ التصريح أمام الكونغرس أن برينستون يموّلها أمير عربيّ يعادي إسرائيل ويعادي الساميّة، ولا يدعو أبدًا للمحاضرات إلّا الفلسطينيّين ولا يدعو الإسرائيليّين أبدًا إلّا من كان منهم مؤيّدًا للفلسطينيّين. أمّا مدير المعهد، صديقي وأخي في الوطن عبد الله حمّودي، فقد تعرّض لهجوم عنيف بغية تنحيته، لكن استطعنا أن نصمد جميعًا بفضل شهادات المؤازرة والدعم، فحافظ على منصبه. في وقت لاحق، عندما اختار هو بنفسه أن يغادر المنصب، عيَّنت الجامعة خلفًا له، هو برنارد هيكل، أستاذ جامعيّ شابّ يفيضِ طاقة وموهبة، وقد جرى التعيين وفقًا لميثاق تضمن من خلاله الجامعة استقلاليّة المعهد عن أجندتي الخاصّة، وهكذا سيواصل المعهد أعماله في البحث والجهد الفكري والنقاش، كما كان من ذي قبل.

في هذا المناخ، أصبح المغرب وملكه الشاب، بالإضافة إلى الأردن، النموذج الذي يستدلّ به المحافظون الجدد وهم على رأس السلطة الأميركية، عند تقديم مشاريعهم الخارقة للعادة، والهادفة إلى إعادة رسم العالم العربيّ، على شاكلتهم. لقد كانت لديهم مخطّطات حقيقية لتغيير الأنظمة في مصر وربما في



المملكة العربيّة السعوديّة تحت ستار الديمقراطيّة، ولكنّها في الواقع في خدمة الهيمنة الأميركيّة. في ظلّ هذا التصميم الذي غرق في مستنقع العراق، افترض الأميركيّون أن يؤدّي المغرب دور المساعد الطيِّع. وبالفعل، فقد اغترّ محمّد السادس بوهم الفرصة الجيوسياسيّة؛ شرعوا في إيكاله بعض المهامّ، ثمّ انتهى بهم الأمر إلى تهميشه كأفضل تلميذ مجتهد في هذا الشرق الأوسط الأميركيّ الجديد الذي لم يُكتب له البقاء، قبل أن ينفّل الربيع العربي خططهم في العام ٢٠١١.

كلّما عدت إلى المغرب، أدركني الماضي عبر التنصّت على مكالماتي الهاتفيّة، وملاحقتي من مكان لآخر كما أن سيّارة تقف أمام مكتبي أو منزلي ولا تغادر مكانها. هذه "خدمات" أنا بغنًى عنها. خلال تلك الزيارات أحافظ على علاقات مع "النخبة الراقية" المغربيّة، تقف عند اللياقة الضروريّة ولا تتجاوزها. أمّا علاقتي بأهلي في الشرق الأوسط، سواء الأقارب أو الأصدقاء، فقد حدّدنا نوعًا من الاتفاق الضمنيّ حول السلوك: لا أمرٌ عبر الديوان الملكيّ ولكن يُظلّ مُرحَّبًا بي في البيت، وهكذا أحافظ على الأواصر وأطوّرها دون إزعاج أحد، ابتداء من محمّد السادس. هناك استثناء واحد لهذا الاتفاق: الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان، الذي أضحى وليّ عهد أبوظبي، والذي ابتعد من تلقاء نفسه فأصبحت علاقتنا مطبوعة بالفتور.

أمّا عن أسرتي المغربيّة، فالأمر أكثر تعقيدًا. عندما حوصرتُ



بكل تلك المكائد الخبيثة واضطررت للذهاب إلى أميركا، لم يظهر أيّ دعم علنيّ لا من جهة أمي ولا أخي ولا أختي، حيث اعتبروا أنّ الأمر لا يتجاوز مبادرات يقوم بها موظّفون أصحاب حماس مفرط، وهذا منطق لا معنى له في ظلّ نظام مثل نظامنا. لقد شعرتُ أنّهم في قرارة أنفسهم، ورغم اعترافهم بأنّ انتقادي للبلاط الملكيّ قد يكون مبرّرًا، إلّا أنّهم في الوقت نفسه، لا يتقبّلون أن يتمرّد المرء على عشيرته، وهذا معناه أن نكيل بمكيالين: واحد للحسن الثاني والآخر لمحمّد السادس.

منذ ذلك الحين، كلّما زرتُ المغرب، شاب لقاءاتي مع أهلي جوّ مثقلٌ بكلام مضمر، بينما الحديث في السياسة من المحرّمات، وكذلك عن الملك، وكأن محمد السادس أصبح شبحًا بيننا، تمامًا كما أصبحتُ ولا شكّ شبحًا بالنسبة إليه، لأني "ابن عمه المنبوذ". أختي للّا زينب تحاول ألا تجرح مشاعري، أما أخي مولاي إسماعيل فهو يعلم أنّ قربه من الملك هو أيضًا بسبب غيابي عن القصر... وأخيرًا، فإنّ التنكّر من طرف والدتي تجربة تؤلمني كثيرًا. في الماضي، كانت بالمرصاد لأدنى أفعال وتصرّفات الحسن الثاني إزاءنا ولا تنظر إليها إلّا بعين مرتابة. بالمقابل، لقد منحتْ صكًّا على بياض لمحمد السادس، وتجد له المسوِّغ في كلّ ما يقْدِم عليه، لدرجة أنّي أشعر وكأنها تعاتبني باستمرار على موقفي النقديّ حيال الملك الجديد، دون أن تُفصح عن هذا العتاب. إنه حقًّا لأمرٌ لا يخلو من غرابة أن تجد



امرأة مثلها، وهي المناصِرة الشرسة لقيم التقدم، وفي الوقت نفسه تتّخذ من محمد السادس هذا الموقف المتسامح. إنّ ابنة الزعيم الجمهوريّ، التي جاءت إلى القصر بفستان لا بقفطان، وتخرّجت من جامعة السوربون، وشجّعت والدي طوال حياته على الابتعاد عن التقاليد، تبدو اليوم مختلفة تمامًا. بطبيعة الحال، محمّد السادس هو ابن أخ زوجها، تربّى وترعرع أمام عينها وليس لها معه أيّ حساب، بل على العكس، لقد وحَّدَتهما معاناة المواجهة العصيبة مع الحسن الثاني.

مثل كلّ عمّات محمد السادس، حصلت والدتي في العام ٢٠٠٧ على وسام الوشاح العلويّ الأكبر، وهو أرقى وسام في المملكة، وهنا بلغ التناقض أوْجَهُ بيننا: أنا العلويّ ولكنّي متمرّد في حالة شرود بالنسبة إلى وطني وإلى العائلة الملكيّة، وهي القادمة من بلاد أخرى تُوشَّح بالوسام الكبير وتعتزّ به. إنّ أمّي وأخي وأختي ينتمون اليوم إلى فضاء محمّد السادس والقصر، هذا الفضاء الذي لن أعود إليه بعد اليوم أبدًا.

في صيف عام ٢٠٠٥، كنت أقضي العطلة مع مليكة والأطفال على الساحل الشمالي للمغرب، حيث لدينا عاداتنا: منزلٌ على الشاطئ، وأقارب وأصدقاء وجيران نسعَد بلقائهم كلّ مرة. لقد وُجِدت يومًا في هذا المنزل البحري، وتحديدًا في القبو أبحث عن المعكرونة حسبما أتذكّر، فجأة، لمحتُ من نافذة صغيرة موكبًا من السيارات قادمًا إلى المنزل، وعندما صعدت من القبو



وجدتُ بابه مُقفَلًا. لقد أصاب الذعرُ أخي وخَشِيَ أن يُزعج حضوري زيارة الملك أو الملك بنفسه، فأغلق الباب وتركني سجينًا أكثر من ساعة، مكثت جالسًا أعلى الدرج إلى أن غادر محمد السادس. عندما فتح مولاي إسماعيل الباب قلت له: "كان يكفي أن يخبروني بالزيارة، وسأنسحب بهدوء من تلقاء نفسي."

في الصيف نفسه، وبالضبط يوم ٢١ آب (أغسطس)، وهو يوم عيد ميلاد الملك، مرّت قوارب الصيد كعادتها كلّ عام قبالة القصر الصيفيّ الملكيّ. وبما أنّ ابنتيَّ تحبّان محمد السادس كما يحبّهما، فقد حرصتا على المشاركة في هذا الاحتفال، فحملت كلٌّ واحدة بيدها لافتة ملوّنة على شرف الملك، كما كانت القوارب مزيّنة بشتّى الألوان كأنها عربات استعراض خلال الكرنفال. راقبت المشهد من الشاطئ، وحيدًا شاردًا في أفكاري.

في العام ٢٠٠٥، لم يكن إرث والدي قد حُلّ بعد. صحيح أنه إثر تبوّؤ محمد السادس العرش، غادر المدير المالي الثاني المكلّف بممتلكاتنا منصبه وهو يظن أنّه بعد وفاة الحسن الثاني سيجد ملفّنا طريقه للحل دون صعوبة تذكر، هذا الرجل هو المفضل لحلو، المدير العام لصندوق الإيداع والإدارة، وهو بالمناسبة أكثر استقامة من سلَفه المدير المالي الأوّل. لكنّ المخزن كان له رأي آخر، وليس معنى ذلك أنّ محمد السادس أراد عرقلة ميراثنا،



ولكنّ عادات المنظومة المظلمة لا تتبخّر بين ليلٍ وضحًى. لقد رفض قاضي الملك كلّ إجراء إداريّ دون أمر صريح من الملك، ورفض تحديد قائمة ذوي الحقوق. ولكن هل يجدر أن نلقي عليه اللوم علمًا أنّ ممتلكات العائلة الملكيّة، في الواقع وليس حسب القانون، لا يمكن الاطلاع عليها في المحافظة العقاريّة، إلا بموافقة الكتابة الخاصّة للملك، والتي تتهرّب بدورها في غياب تعليمات صريحة؟ باختصار، إنّ استراتيجيّة الجمود، هي أحسن استراتيجيّة وأقلّها جهدًا لتفادي إغضاب الملك وهي التي حكمت على قضيّتنا أن تمكث بلا حلّ.

أمام هذا الوضع قرّرت أن أتحرّك. كان صهري محمد بن سليمان قد قام بالوكالة عن أختي بعرقلة قسمة عقار بالقرب من فاس، فقرّرتُ أن أستغلّ هذا الجزء من الإرث، الذي أفلتَ من عملية الاستيلاء، لأُحدِث زلزالًا قويًّا. استعنتُ بمحام بارع لكي أقنع أخي مولاي إسماعيل برفع دعوى قضائيّة ضدّ شقيقتنا. بطبيعة الحال، نحن لا نريد الإساءة إليها، ولكنّ الهدف من هذه الخطوة غير المسبوقة في المغرب، حيث لا ينطبق حكم القانون على العائلة الملكيّة، هو إثارة انتباه محمد السادس. وقد أثبتت الوقائع بسرعة جدوى هذا الاختيار. بمجرّد ما سُجّلت الشكوى في المحكمة حتّى استدعى الملك في مساء اليوم نفسه، مولاي إسماعيل لتوبيخه، ثمّ محاميًا من الدار البيضاء ليأمره بسحب الشكوى في اليوم التالي، فأجاب المحامي أنّ المحكمة لا



تشتغل يوم السبت، فغضب الملك ونهره قائلًا: "إذا لزم الأمر، اذهب إلى المحكمة وأنت بلباس النوم لسحب الملف!" ثمّ أمر الملك موثّقًا محترمًا مقرّبًا من عائلتنا أن يشرف على قسمة ممتلكاتنا، قائلًا: " لا يستقيم أن أطويَ ملف انتهاكات حقوق الإنسان وأن لا أطوي ملفّ قضيّة عائليّة". رغم هذه الإرادة الملكية فقد استغرقت عمليّة التصفية أربع سنوات: حصر الممتلكات بدقّة، إعادة النظر في تجزئة بعض الأراضي بصفة غير قانونيّة، التخلّص من المقيمين غير الشرعيّين عليها، وتسديد المستحقّات المتراكمة، قبل أن يأخذ كلّ ذي حقّ حقّه، ثلاثين عامًا بعد وفاة والدنا رحمه الله!

ملاحظة على الهامش: كنت قد توقّعتُ رد فعل محمد السادس، ولكن فوجئتُ بردّ فعل أختي. عندما جاءها المبلّغ القضائيّ ليبّلغها شكوانا، طردته بالقوّة من منزلها، بل لحقته غاضبة في الشارع دون أن تنتبه إلى لفافات البيغودي على رأسها!

بتاريخ السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، وللمرّة الأولى منذ وفاة الحسن الثاني قبل ستّ سنوات، دُعيتُ إلى الاحتفالات الرسميّة بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال المغرب. لقد كانت تجربة غريبة، وذكّرتني بأيام القصّاصين الذين كانوا يأتون إلى منزلنا وأنا طفل صغير، ويبدؤون دائمًا حكاياتهم بعبارة: "كان يا ما كان..."، لقد شعرت بأنّي "شخص آخر" وظلّ خيالي يردّد: "كان يا ما كان، في قديم الزمان، وسالف العصر والأوان..."



هناك جلستُ بجانب عائلة ملكيّة أصبحت غريبًا عنها، وعلَّقت الصحافة على الحدث متسائلة عن احتمال عودتي. في الواقع لم يكن هناك حدث أصلًا، بل قشرة فارغة لا حياة فيها. أما الأمر العجيب بالنسبة إليّ ذلك اليوم، فهو التعرّف على زوجة محمد السادس وابنه. ذلك أنّني لم أكن من المدعوّين إلى حفل زفاف الملك ولا إلى حفل عقيقة ولي العهد. لقد تابعتُ الزفاف على شاشة التلفاز وأنا في فرنسا، فتبيّن لي أنّ قائمة المدعوّين طويلة، وقد شملتْ حتّى وزير الداخلية الأسبق بعد تنحيته، إدريس البصري، ولكنّي لم أكن ضمن تلك القائمة!

كان لديّ شعور مزدوج بالعزلة، لأنّ كلّ أفراد العائلة الملكيّة الآخرين ينظرون إليَّ بدورهم كأجنبيّ. أهلي لم يعودوا أهلي، وأنا عندما أكون بينهم أشعر بالغُربة. ابنتاي لديهما روابط مع محمد السادس أكثر منّي، يكلّمهما بالهاتف بانتظام، وتزوران القصر الملكيّ، على الأقلّ مرّتين في السنة، بمناسبة عيد العرش وعيد ميلاد الملك. في ذلك اليوم في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، راودتني الرغبة في المغادرة، أن أقفَ فجأة وأنسحب وأبتعد. الأمير الصغير وسيم، والجميع يناديه "سميت سيدي"، وهو اللقب التقليديّ لولي العهد. ولكن بالنسبة إليّ فإن "سميت سيدي" هو محمّد السادس لأني أمضيتُ طفولتي وأنا أراه في هذا الدور.

ثم تفاقم هذا الشعور بالعزلة عن الأسرة الملكيّة في شهر أيّار



(مايو) ٢٠٠٦، عندما أردت أن أترحّم على والدي وعمّي وجدّي المدفونين في الضريح نفسه، منعني الحرس الملكي من الولوج إليه بناء على "الأوامر". في آخر المطاف شعرتُ أن استمرار النظام الملكيّ أمر لا يعنيني، ولن أسارع لنجدته إن داهمه الخطر. إنيّ اليوم متحمّس لبلادي بصفتي مغربيًّا لا أميرًا.

في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ أقدمتُ على مبادرة في ميدان حرية الصحافة، وذلك عبر اقتراح دفع غرامة ثقيلة قيمتها ثلاثة ملايين درهم (زهاء ٣٠٠ ألف أورو) حكمت بها المحكمة على أسبوعية **لوجورنال**. هذه الغرامة كانت تهدّد وجود الجريدة كلّها، وقد ينتج عن عدم سداد الغرامة سجنُ مديرها أبو بكر الجامعيّ. لقد أوضحتُ في رسالتي إلى محامي المجموعة الإعلاميّة: "أن هذه المبادرة تدخل في إطار علاقة رجل برجل آخر، ويجب أن تجري وفقًا لاحترام القضاء ولكل الأحكام المتعلّقة بتطبيق القانون" إلّا أنّ أبا بكر الجامعيّ رفض العرض، وفضّل أن يستقيل في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ عندما تأكّدت الغرامة في المحكمة، وهنا لا يسعني إلّا أنّ أحيِّي شجاعته واستقامته.

في الأيّام الأولى من صيف عام ٢٠٠٧، حدث أمر غيّـر نظرتي للحياة رأسًا على عقب. في صباح أحد الأيّام، وأثناء رياضتي اليوميّة، شعرت بضيق وتعب خفيف، ظننتُ أنّها مسألة حساسيّة أو مشكلة في الرئة. قصدت طبيبًا في برينستون، وعندما فحصني



شخَّص نوعًا من الرَّبو الناجم عن ممارسة الرياضة، وأعطاني قارورة أستنشقها، تساعد على إفراغ الشعب التنفسيّة لتسهيل مرور الأوكسجين. رغم ذلك، لازمني الإحساس بالتعب نفسه عندما أقطع مسافة ثمانية كيلومترات على الدرّاجة أو ركضًا على أجهزة العدو المنزليّة. عدت عند الطبيب نفسه، فأجرى عدّة فحوص ولكنّه لم يعثر على خلل واضح. بعد ذلك خضعتُ لاختبار الجهد القلبيّ بتقنيّة المقارنة قبل وبعد الجهد الرياضيّ، وهنا توضّحت الصورة أكثر: كان القلب يشتغل بطريقة سليمة، ولكنّ المشكل يكمن في بعض الشرايين، فاتصلت بطبيب قلب الحسن الثاني، الدكتور رومانو دي سانكتيس، وكانت تربطني به علاقة صداقة، فنصحني أن أذهب إلى المستشفى الجامعي بولاية بنسلفانيا حيث يعمل أحد طلّابه السابقين.

بلّغت أخي عساه يكون جواري وأنا في المستشفى. يوم ٢١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ خضعتُ لفحوص معمّقة فتأكّد وجود انسداد في الشرايين، فحُدِّدت العمليّة الجراحيّة ليوم الاثنين التالي، وأنجزها الدكتور جوزيف بافاريا، وهو واحد من أفضل جرّاحي القلب الأميركيّين. كانت والدتي أيضًا بجواري، مع زوجتي وبناتي. عند خروجه من غرفة العمليّات، شرح لهم الطبيب أنه وسّع خمسة شرايين ليسمح بجريان الدم بنسبة مئة في المئة. على الرغم من أنّ فريقه الطبيّ طلب منه التخلّي عن توسيع الشريان الأخير، إلّا أنّه أصر وثابر، وهو ما تطلّب العمل ثلاث



ساعات ونصف ساعة إضافيّة! ونظرًا لنوعيّة ردّ فعل جسمي قبل العمليّة، بأن يصنع تلقائيًا مسالك صغيرة لتجاوز الانسدادات الحاصلة في الشرايين، استنتج الطبيب أنّ لديَّ قابلية وراثيّة مسبَقة، وقال إنّني أستطيع استئناف حياة عاديّة شريطة أن أراقب بانتظام نسبة الكولسترول في الدم.

كانت العمليّة مرهقة، وقد احتجتُ بعدها إلى عام كامل لكي أتعافى تمامًا. مع ذلك، فقد أجبروني بعد ثلاثة أيّام فقط على أن أغادر السرير وأقف وأمشي، ولم يشفع لي لقب الأمير! في غرفة الترويض الطبّيّ، التقيتُ بطلًا سابقًا في رياضة الهوكي، وقد خضع لعمليّة مماثلة. لقد أجبرونا أنا وهو على القيام بالتمارين نفسها ابتداء من السادسة صباحًا: نصعد الدرج مرارًا ثمّ ننزل، ونركب أنواعًا من الآلات من أجل حركة الدوس، وذلك بمعيّة عدد من المرضى المسنِّين الذين لا يكفّون عن ترديد نكات غير مضحكة على الإطلاق. في الرابع من تموز (يوليو) وهو يوم العيد الوطني الأميركيّ، وأنا بعد في المستشفى عمدَتْ إدارته إلى تطويق أمنيّ للجناح الذي أرقد فيه، بعد أن وصلها تحذير من وزارة الشؤون الخارجية حول "تهديد محتمل يستهدفني من طرف بعض الأقارب". ربّما كان إنذارًا كاذبًا. على كلّ حال، عشتُ أيضًا لحظات مشرقة، فقبل مغادرتي المستشفى بفترة وجيزة، زارني رجلان مغربيّان، سائق سيّارة أجرة وصاحب مطعم، يحملان باقة ورد نيابة عن الجالية المغربيّة في المدينة،



وتعدادها يقارب ٤٠٠٠ نسمة. أصرّ صاحب سيّارة الأجرة، رشيد الكوهن، على أن يأخذني إلى بيتي في سيارته! فقلت له شاكرًا إنّها لن تكفينا جميعًا. منذ ذلك الحين، لا يمرّ عيد من الأعياد إلا وتصلني منه بطاقة تهنئة، وربطتنا علاقة ودّيّة.

غادرت المستشفى يوم ٥ تموز (يوليو)، وعلمت لاحقًا أنّ الملك عبد الله عاهل السعودية اتخذ التدابير اللازمة لكي تبقى طوّافة تابعة لمستشفى بنسلفانيا لمدّة أسبوع كامل على أهبة الاستعداد على مدار ٢٤ ساعة، لتستطيع نقلي في حالات الطوارئ. في البداية، كانت كلّ حركة تسبّب لي إرهاقًا، لكن ومنذ اليوم الأوّل، وعلى الرغم من التعب، أحسستُ وكأني أولد من جديد، مسلّحًا بالإيمان أكثر من أيّ وقت مضى. كما تأكّد لي أنّي أستطيع الاعتماد على عائلتي؛ وفي أوقات الشدّة، على أركان بيت آل سعود، لكنّ فكرة واحدة بقيت عائقًا أمام هذا الزخم وكأنّها نقطة سوداء في مشهد جميل: بعد العمليّة الجراحيّة، وصلتني مئات البرقيّات من جميع أنحاء العالم، ورسائل من جميع المغاربة الذين التقيتهم طوال حياتي، باستثناء محمّد السادس! كما اتصل بي الرئيس بوتفليقة وبعض أعضاء جبهة البوليساريو. أمّا الملك، ابن عمّي، فقد لزم الصمت. لن أنسى أبدًا هذه الرسالة القصيرة والبسيطة التي وصلتني من مغربيّ لا أعرفه، يعيش في كندا: "إسمحوا لي بأن أقول لكم فقط كم أنا أحترمكم".

لقد شكّل هذا الحادث الصحيّ صدمة كبيرة ومحطّة مهمّة،



كما منحني فرصة للتأمّل. على سرير المستشفى أخذت أنصِت إلى خفقان قلبي "الجديد" وأنا أفكّر في حياتي كلّها، ومحطّاتها البارزة، وما عملتُ من خير أو شرّ، فأسبر أغوار النفس، وأتلمّس ضعف وهشاشة الكائن البشري، وأتساءل كيف أتعامل مع هذه الولادة الجديدة بعد العمليّة. في تلك اللحظة قرّرتُ أن أكتب هذا الكتاب. طلبت من ممرّضتي ميليسا أن تناولني قلمًا وورقة، وشرعت أدوّن أفكاري الأولى. فكّرتُ في مسؤوليّاتي حيال أسرتي الصغيرة، ثمّ فكّرت بمن هم وراء الدائرة الضيّقة، وهذا هو الأهم، بلدي. فإذا كنت أحمل مشروعًا للمغرب لا بد أن أتقاسم هذه التجربة، لتصبح في متناول كلّ من يريد الإصغاء إليها والاستفادة منها. ليس المهمّ أن يُحسن أو يُساء فهمي، فتلك مسألة أخرى. أريد أن أقدّم ما تعلّمته من المغرب. لقد اجتزت، مرحلة إثر هذه العمليّة التي أضحت جزءًا من هويّتي، فأنا اليوم أعيش على نحو مختلف، وأحرص على وجه الخصوص، وهو أمر بديهيّ، على التحكّم في نسبة الكولسترول في دمي. كما أنّي أصبحت حذرًا أكثر من الماضي فيما يتعلّق بما أقول أو أفعل، ومع من ومتى وكيف. الخلاصة، أنّ حياتي تنشطر اليوم إلى قبل وبعد. بعد ثلاثة أسابيع من العمليّة خضعتُ لفحص للتأكّد أنّ عملية زرع المسالك في الأوعية الدموية قد نجحت، وكانت نتيجة الفحص إيجابيّة. بعد خمسة أسابيع، أجرى لي الدكتور كوزين فحصًا آخر مؤلمًا بالرنين المغناطيسيّ النوويّ، مع اختبار للجهد، وكانت



نتائجه جيّدة أيضًا، ولن تفرض حالتي الصحّية على حياتي اليوميّة أيّة إكراهات جديدة. ومع ذلك، فقد تغيّرت فلسفتي في الحياة: اقتنعت أن لا جدوى من السرعة، فكبر صبري حيال الآخرين، وصرت أكثر تطلّبا مع نفسي، وركّزت على الأولويّات. كما أتجنّبُ إصدار الأحكام هكذا على الناس، ولا أغفل أنّ عجلة الزمن تمضي إلى غير رجعة ولا تعود للوراء، لكنّ كلّ هذا لا يعني أبدًا أنّي أحجمتُ عن الحركة والتفاعل. فإذا كنت قد شعرتُ بالحزن عندما تجاهل محمّد السادس عمليّتي الجراحيّة، فقد شعرت بالخيبة الكبرى لمّا علمتُ أن رئيس تحرير أسبوعيّة **الوطن** قد استنطقته الشرطة عنّي خلال التحقيق معه بعدما جرى اعتقاله بعد نشره معلومات تصنّف ضمن أسرار الدفاع الوطني. لقد حدث هذا في تموز (يوليو) ٢٠٠٧، وأنا في بداية نقاهتي، وهو الدليل على أنّ محمّد السادس، بالإضافة لكونه لا يكترث أبدًا بحالتي الصحيّة، بل يتصرّف كمن يبعث إليّ برسالة مفادُها: "ليس هناك لا هدنة ولا استراحة، مُتْ أو اذهبْ إلى الجحيم إن شئت!"

بعد شهرين، استمتعت بلحظة من النعيم في ستانفورد بولاية كاليفورنيا. فقد كنت أعشق التحليق على متن طوّافة وأتدرّب للحصول على رخصة لقيادتها. صباح أحد الأيّام، توجّهتُ إلى خليج هافمون، وهو مكان رائع جنوب سان فرانسيسكو. يخيّم الضباب على الجوّ، وأشعّة الشمس تنعكس على الأمواج،



لمحت أحصنة البحر والحيتان تسبح على سطح البحر وتقفز وتمرح في الزبد...هناك حلّقتُ، وتبعتُ حركاتها لفترة من الزمن، ثمّ شعرتُ فجأة أنّ كلّ شيء على ما يرام، وأن كلّ ما حدث كان له مكان ومعنًى في حياتي. لقد بدا لي الماضي عقيمًا وتافهًا، فعندما أردت مساعدة الملكيّة في المغرب، ضللتُ طريقي، وانغمستُ في مستنقع من الوحل عنوانه الرداءة وهوّيته الانحطاط، وعُمْلته الطمع، يعُجُّ بقومٍ يجترّون اللؤم والمصالح ويثيرون الاشمئزاز. لقد ضيّعتُ عشر سنوات. لكنّني عندما بحثت في أعماق وجداني عثرت أخيرًا على ترياق يشفي من الصغائر وخسّة النفس، ومن متملّقي المخزن الذين تعوزهم الاستقامة والشجاعة، ولذلك أصبح جسمي يفرز وحده المضادّات الحيوية حتّى اكتسب المناعة الكافيةِ. كان مفعول هذه الجولة على متن الطوّافة كمن استيقظ يوم خُلق العالم، أو كمن غاص عميقًا ثمّ طلع إلى سطح الحياة، فانطلق من جديد وكلّه طاقة وحيويّة وإرادة. فإذا كنت قد شعرت بالفراغ عند مجيئي إلى برينستون، فاليوم ما يحدث هو العكس تمامًا، لقد اختفى العبث وحلّ محله المنطق والانسجام، وأصبح كلّ شيء له هيئة هي وعاؤه، وله مكانه المناسب في الفضاء ومعناه في الذهن والفكر. لقد أصبحتُ أحمل في ثنايا نفسي هذه الكلمة البليغة التي قالها صموئيل بيكيت: "إذا حاولت وفشلت فلا بأس، حاول مرّة أخرى، عسى أن يكون فشلك التالي أفضل من الأوّل." إنّ



السقوط والتعثّر لا مفرّ منهما بل هما من الضروريات، والمهم هو أن يقف الإنسان بعد السقوط ثمّ يواصل مسيرته وهو أقوى عزيمة، فلن أتخلّى عن الرغبة في مساعدة بلادي.

في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٧، أعطت الحكومة المغربيّة الضوء الأخضر، من حيث المبدأ، لمشروعيَ الهادف لبناء مدينة جديدة بيئيّة تسمّى باب زعير، والتي يبعد موقعها حوالى ثلاثين كيلومترًا من الرباط بمنطقة عين العودة. هناك، تملك أسرتي عقارًا مساحته ٣٠٠٠ هكتار، وقد أصبح من النادر اليوم أن تجد مساحة متّصلة من هذا الحجم في ضاحية المدينة نظرًا للضغط السكّاني على الواجهة الأطلسيّة للمغرب. من جهة أخرى، لا يتعلّق الأمر بإنشاء مدينة ابتداء من نقطة الصفر، بل بمشروع يستند إلى مدينة قائمة بجواره. لقد دأب المخزن وصحافته على توجيه اللوم إليّ لأنّني غالبًا ما استثمر في الخارج، وكأنّني خائن للوطن، فأردتُ أن آخذ هذه الانتقادات على محمل الجدّ وتفنيدها بهذا المشروع، واستعنت من أجل ذلك بخبرة عشرين من الفنيّين: عشرة مغاربة وعشرة هنود قدِموا رأسًا من بانغالور، لتصميم مشروع معماريّ رائد في منتهى الحداثة، وكان طموحنا أن توفّر المدينة فرصًا للعمل لنسبة ٧٠٪ من ساكنيها، كما أدرجنا فكرة استخراج الغاز الحيويّ من خزّان النفايات، وبذلك نعتزم توفير الطاقة الطبيعيّة بسعر مناسب لهذه "المدينة البيئيّة الأولى في أفريقيا." على صعيد آخر، يضمّ المشروع زهاء اثني عشر



سدًّا صغيرًا لتخزين مياه الأمطار، أما التجهيزات العموميّة مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحيّة وحتّى مركز الشرطة، فإنّ الشركة المكلّفة بالتهيئة التحضيريّة للمشروع هي التي ستتكلّف ببنائها ثمّ تسلّمها للدولة مقابل عقد إيجار. أخيرًا فقد فكّرتُ في بناء جامعة هناك تحمل اسم والدي وطرقتُ الأبواب لتمويلها إلى أن أصبح ملفُّ التمويل جاهزًا.

لكن الذي حصل بعد ذلك هو أنّ المشروع غرق في أوحال العراقيل، حيث إنّ الإدارة بذلت أقصى جهدها للبحث في أدقّ التفاصيل بهدف إجهاض المشروع والتسبّب في خسارتي لبضعة ملايين أورو. بعد أربع سنوات، تمّت خلالها إقالة ثلاثة موظّفين كبار رفضوا الانخراط في مؤامرة الإجهاض على حساب الصالح العام، نفد صبري فوجّهتُ رسالة إلى محمّد السادس قائلًا: "إنّي أعتقد أنّ الصعوبات التي ما فتئتُ أصادفها لإنجاز أيّ مشروع في المغرب، سببها أنّ تعليماتكم يجري دومًا تأويلها على ضوء مشاعركم إزائي، سواء كانت حقيقيّة أم مفترضة. إنّه مفعول الحرص على إرضائكم والتماهي مع رفضكم المفترض لشخصي، وهكذا فإنّ أدنى علامات غضبكم أو انزعاجكم يجري تأويلها على الفور وكأنّها تعليمات جديدة لتصعيب المطالب والتلكّؤ في منح التراخيص، أو الاكتفاء بالتربّص في انتظار تأكيد التعليمات الأصليّة وإطالة أمدها إلى ما لا نهاية".

كان الردّ الوحيد هو أنّ مجموعة عقاريّة مرتبطة بالقصر سخّرت



كلّ إمكاناتها لمشروعها المتمثّل ببناء ٤٠٠٠٠ وحدة سكنيّة جديدة في منطقة أم عزّة، وهي بلدة قريبة من عين العودة تقطنها ٣٠٠٠٠ نسمة... وأخيرًا، يوم التاسع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، جاء محمّد السادس بنفسه ليغرس أوّل شجرة من مشروع الحزام الأخضر في مدينة بن جرير، والتي يراد لها أن تصبح أوّل مدينة خضراء في أفريقيا، وستضمّ جامعة نخبويّة، جامعة محمد السادس للبوليتكنيك، تحظى بالرعاية الملكيّة وبتمويل عموميّ لا يستهان به. في منطق النظام، ما قيمة التكاليف الباهظة إذا كانت ستسمح للملك أن يؤكّد وهو يعطي انطلاقة المشروع بين الدار البيضاء ومراكش، أنّه يمتلك وحده القدرة على المنع والعطاء، والرفض والقبول، متى شاء وكيفما شاء، بما في ذلك إن كانت رغبته إخضاع فرد من أفراد عائلته.
ولكن رغم كلّ ذلك، لم أنفض يدي نهائيًا بعد من الملكيّة ولو أنّي أعرف أنّه لا يمكن فصلها عن أخيها التوأم المخزن، ولذلك فقد ختمتُ رسالتي للملك في صيف عام ٢٠١١ بهذه الجملة: "ولو أنّه بإمكاني تحقيق طموحاتي في الخارج، إلّا أنّ واجبي أن أكون في خدمتكم، وفاء لطفولتنا المشتركة، لعائلتنا، وللمؤسّسة التي تجسّدون".
في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧، أجريتُ مع قناة الجزيرة القطريّة بالإنجليزيّة أوّل مقابلة تلفزيونيّة منذ عامين، وهي أيضًا أوّل مقابلة بعد العمليّة الجراحيّة. خلال هذا الحوار علّقتُ على



انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة في السابع من أيلول (سبتمبر) ٣٧٪ من الناخبين مقابل ٦٣٪ من غير العابئين بصناديق الاقتراع! هنا ذكرتُ أنّ الممتنعين عن التصويت وأصحاب البطاقات الملغاة وجّهوا رسالة إلى نظام يكتفي بمجرد العلامات الخارجيّة للديمقراطيّة على حساب مضمونها، ويحافظ على هويّته وطبيعته السلطويّة. بعد بضعة أيام، يوم ١٣ تشرين الأوّل (أكتوبر)، نشرتُ في المغرب مقالًا في أسبوعيّة **لوجورنال** بعنوان "كيف نتجنّب العنف"، حاولتُ أن أناقش فيه تطوّر النظام السياسي من الحسن الثاني إلى محمّد السادس: "لقد انتقل المغرب من سلطويّة تعتمد على أجهزة القمع إلى سلطويّة ذات طابع مؤسّساتيّ تمنحه الشرعيةَ أحزاب المعارضة المنبثقة من الحركة الوطنيّة وأحزاب المعارضة الجديدة، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية (الحزب الإسلاميّ المستعدّ للعمل مع الملك). (...) إنّ هذه السلطويّة الجديدة ذات الوجه الإنسانيّ تعمل كالسلطويّة القديمة وإنّما بشكل معكوس. كانت القديمة تسعى لإيجاد الحدّ الأدنى من التوافق مع النخب، بحيث تمارس نوعًا من الانفتاح مع النخب السياسيّة، وفي الوقت نفسه كانت تضيِّق الخناق على الحقل السياسيّ من خلال التحكّم في الانتخابات والتهديد والقمع. منذ العهد الجديد، تمارس السلطة نوعًا من الانفتاح في المجال السياسيّ بالموازاة مع التضييق على النخب. إنّ تهميش النخب هذا يتجلّى في الاعتماد المتزايد



على التكنوقراط غير المسيَّسين، وإنشاء اللجان الملكيّة ذات الدور التنفيذيّ، وأخيرًا في الوزن الكبير الذي يتمتّع به عدد من الفاعلين المقرّبين أثناء صنع القرار. عَبر هذه التقنيّات، تُصبح السلطويّة مُشَرْعَنةً ولا حاجة لها للقمع كمنهاج في الحكم." كان باستطاعتي أن أوجز الموضوع كالتالي: فسيّان أَحَطَّمَ الحسن الثاني العظام أو حطّم محمّد السادس الأحلام!

في المقال نفسه، أطلقتُ مرة أخرى نداءً من أجل إصلاح الملكيّة، مشيرًا إلى أنّه "أمر ضروريّ، علمًا أنه لا توجد أيّة مؤسسة محصّنة ضدّ التغيير والضغوط الاجتماعيّة،" وذلك قبل الربيع العربيّ بأربع سنوات. ولكن يمكننا أيضًا النظر في الاتجاه المعاكس والعودة قليلًا إلى الوراء. فعلًا، فالتغييرات التي حدثت في بداية عهد محمّد السادس ظهرت إرهاصاتها في عهد الحسن الثاني، الذي أدرك عندما اقترب أجله ضرورة تطوير البلاد والملكيّة معًا، وقد قطف محمد السادس ثمار تلك التطورات عندما أينعت، لكنّه لم يثابر على سبيل الإصلاح. ربما ظهر الرجل بوجه ألطف بكثير من وجه أبيه، وكأنّه يطمح لتحقيق نبوءة عنوان الكتاب الذي ألّفه جان بيير توكوا وصدر عام ٢٠٠١، **الملك الأخير**.

"في عهد الحسن الثاني كنّا نعيش في التاريخ الحجريّ، واليوم نعيش في بحبوحة من الديمقراطيّة والتقنيّة العالية." هكذا يتبجّح المقرّبون من الملك الجديد، ولكن هذا وهم بوهم. لقد



بدأ الانفتاح أيّام الحسن الثاني، سواء في المجال الاقتصاديّ أو السياسيّ. ففي أواخر هذا العهد، بدأت الإصلاحات مثل القانون الجديد للمحاسبة، وقانون المصارف، والقوانين الضرائبيّة، وقانون المناقصات وقانون الخصخصة. في الفترة نفسها بدأ أرباب العمل المحلّيون، والرأسمال المغربيّ بشكل عام، يكتسبون استقلاليّة غير مسبوقة. لقد ساهم أندري أزولاي، وبشكل أكبر جاك ديلور وكذلك كايو كوخ فيسر الرجل الثاني في المصرف العالمي تحت رئاسة جيمس ولفنسون، في إقناع الملك بمزايا الليبراليّة الاقتصاديّة. لقد أدّى كوخ فيسر دورًا رئيسيًّا في تشجيع الحسن الثاني على المضي في الخصخصة والتخلّص من هيمنة الدولة على الاقتصاد، فقد كان محاورًا ممتازًا وله بيداغوجيّة فعّالة، فكان يجالس الحسن الثاني لساعات طوال يشرح له خلالها الأمور بالتفصيل، خطوة بعد خطوة، فيُعَلّمه بكلّ ما في الكلمة من معنى. على سبيل المثال، قبل أن يتعرّف عليه، كان الحسن الثاني مقتنعًا بأنّ التخلّي عن قطاعات معيّنة من الاقتصاد إلى القطاع الخاصّ يعتبر انتهاكًا للسيادة وإضعافًا للدولة، أو دعوة إلى الفوضى، بل إنّه كان ضدّ فكرة الطريق السريعة الخاضعة لرسوم، لأنّه يظنّ أن من واجبه كملك البلاد أن يمنح "لرعاياه" الطريق مجّانًا، وأنّ طلب مساهمة ماليّة من السائقين أمر ينتقص من سلطته، ولكنه غيَّر رأيه فيما بعد.

كما أنّ الحسن الثاني أطلق حملة تطهير في ميدان الأعمال، وفي



الواقع لأنّ رجال الأعمال أحجموا عن التبرّع لفائدة الحساب ١١١ المخصّص للتضامن الوطنيّ. وبطبيعة الحال، كانت الحملة مناسبة لاستعادة السيطرة على البورجوازيّة المغربيّة، وقد قادها الملك على نحوٍ سلطويّ جدًّا، لدرجة أنّ بروز المجتمع المدنيّ المغربيّ يكاد يتزامن مع الاحتجاج على هذه الحملة وعلى كلّ ما رافقها من تعسّفات، ممّا يثبت أنّ المجتمع المدنيّ لم ينتظر محمد السادس كي يظهر علنًا. في بعض المجالات، شهد عهد محمد السادس ترديّات عدّة. لقد نظّم أرباب العمل أنفسهم منذ عهد الحسن الثاني وينتخبون رئيس هيئتهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لكن في عام ٢٠٠٥ اعتبر رجال القصر أنّ الرئيس حسن الشامي ليس طيّعًا بما فيه الكفاية، فأوعز في الكواليس إلى من قاد انقلابًا أبيض ضدّه، وعندما أطيح به أجهزوا عليه مساءلة ضريبيّة، ثمّ انتُخب مكانه رجل "ثقة" فرضه منير الماجدي، السكرتير الخاص للملك.

أما السياسة الاجتماعيّة التي انتهجها محمّد السادس فإنّها تستحقّ وقفة بدورها. فحملة التضامن الأولى نُظّمَت عام ١٩٩٨، في أعقاب حملة التطهير الاقتصاديّة. بعبارة أخرى، كلّ التغييرات انطلقت في صيغتها الأولى قبل بداية العهد الجديد، أي تحت حكم الحسن الثاني، ولكن لا بدّ من الاعتراف أن محمد السادس منحها وجهًا أكثر إنسانيّة، والاعتراف أيضًا أنّه ليس من السهل أن تدبّر وعودًا قطعها من سبقَك، وهذا ما حدث



مع محمد السادس، وقد الْتـــزَم تنفيذها. من هذا المنظور يمكن اعتباره مشاركًا مع أبيه في إنجاز التغييرات، مناصفة بينهما.

للأسف، يُترجم التغيير على أرض الواقع ببطء قاتل. لماذا؟ هناك العديد من الأسباب: إنّ البطء الشديد أصبح في حدّ ذاته أسلوبًا سياسيًّا. على عكس والده، لا ترتبط صورة الملك الجديد في المخيّلة الجماعيّة بالتعسّف والعنف، وهو يلعب على هذا العامل، ولو استمرّ تأخير البلاد. وبما أنّ الجسم الاجتماعيّ لم يعد يشعر بخطر هجوم يتربّص به فقد توقَّف عن إنتاج الأجسام المضادّة وفقد مقاومته للحكم المطلق، لدرجة أنّ العديد من المغاربة لا يدركون أنّهم ما زالوا يعيشون في ظل نظام حكم مطلق. بالتأكيد إنّنا أمام استبداد ناعم وشاب، بدل استبداد عبوس وعجوز، لكنّه يظلّ استبدادًا. وإذا كان الكثيرون بمن فيهم والدتي، لا يستوعبون هذه الحقيقة، فهذا راجع ولا شكّ إلى المدّة الطويلة التي قضاها الحسن الثاني على العرش. طوال تلك الأعوام الثمانية والثلاثين، أصبح جيْلان من المغاربة يخلطان بين مواصفات الحكم المطلق وقسمات وجه الملك الدائم، وعندما اختفى الوجه رأيا أنّ الحكم المطلق اختفى معه.

أفراد هذين الجيلين الآن، لا يتعرَّفون على النظام القديم بملامحه الجديدة، بل إنّ الكثيرين منهم استبطنوا شطرًا كبيرًا من ذلك الاستبداد الذين كانوا قد تمرّدوا ضدّه. وقد أجازف بالقول إنّ نسبةً من المغاربة لم يكونوا أكثر تشبّثا بالديمقراطيّة من الحسن



الثاني، وليسوا إصلاحيّين أكثر اقتناعًا من محمد السادس. بالأمس كانوا يوافقون على الحدود التي فرضها على الصحافة وحريّة التعبير والحريّة بوجه عام، واليوم يطمئنّون للتراجع البطيء جدًّا للسلطويّة، بل لعمليّة تحديث الاستبداد، وتكيُّف المخزن ليعيد إنتاج نفسه في حلّة جديدة تستجيب لروح العصر.

أما إذا ألقيت نظرة على جنوب أفريقيا بعد انهيار نظام التمييز العنصريّ، فسأذهب أبعد من ذلك. إذا قام المرءُ بمقاومة نظام خبيث باسم معايير وقيم الحريّة، فلن يقوم بالضرورة باحترام تلك المعايير والقيم إذا وصل إلى السلطة. إذا استوردنا هذه المقولة إلى المغرب، فإنّ الدرس يدعو للكآبة: ما كان جيّدًا للاحتجاج على الحسن الثاني "الرهيب" لا يصلح لأن يكون من المطالب المرفوعة أمام محمد السادس "اللطيف". فهل نحن فقط "ديمقراطيّون" مزيَّفون ندور مع الريح؟

من هذا المنظور، فإنّ اليسار المغربيّ المتطرّف يشكّل حالة نموذجيّة. تاريخيًّا، كان حزب الاتحاد الاشتراكيّ للقوّات الشعبيّة مدرسة للفكر الجماعيّ، أي حركة جماهيريّة ذات هوّية سياسيّة مشتركة تاريخيًّا. أمّا باقي اليسار على جانب الاتحاد الاشتراكيّ، من الشيوعيّين إلى اليساريّين من شتّى المذاهب، فقد كانوا على العموم من المعارضين المبدئيّين، بعضهم تحت الرعاية الجيوسياسيّة للاتحاد السوفياتيّ إبّان الحرب الباردة، وآخرون أفراد من هنا وهناك لا يجمعهم سلك ناظم، يسبحون



في فضاء سياسيّ أقرب للحلم منه للحقيقة. لقد كانوا يتصوّرون أنّ الكلام في حدّ ذاته يكفي، ويهيمن عليهم منطق غريب مُجمله: "إذا تحدّثت عن أمر فالقول يغنيك عن الفعل"، وهذا التصوّر دفعهم لاعتقاد أنّ الديكتاتوريّة قد انهارت بمجرد أنّهم أصبحوا يستطيعون التعبير عن آرائهم. لقد استدرجهم نظام محمّد السادس - وهو النظام العتيق نفسه وقد أضيفت إليه مساحيق التجميل - الواحد تلو الآخر، فرادى، وهم أنفسهم كانوا ينادون بالنظريّة السياسيّة الجماعيّة. لقد أجاب عدد من اليساريّين المغاربة على طغيان السلطة الفرديّة لدى النظام أيام الحسن الثاني بطغيان مفرط أيضًا للفرديّة في مواقفهم، إلى جانب جرعة غير هيِّنة من الانتهازيّة، فارتمى عدد من الثوريّين في حضن النظام، على الخصوص بصفتهم أعضاء إحدى تلك اللجان العديدة، وكأنّهم يحنّون إلى أيام "اللجان السياسيّة" القديمة. النتيجة أنّهم بتقلّبهم هذا أساؤوا إلى الديمقراطيّة أكثر ممّا فعلت الأحزاب التقليديّة، والتي لم يكن أحد يتوقّع منها شيئًا أصلًا. لماذا؟ لأنّهم أعطوا مصداقيّة لأوهامهم.

على مدى عقد من الزمان، بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، استفاد محمّد السادس من مناخ اقتصاديّ ملائم. سُجّلت فيه معدّلات نمو جيّدة، وذلك لعدّة أسباب: أوّلًا، لقد جرى التخلّص التدريجيّ من القيود التي كبّلت الاقتصاد نهاية عهد الحسن الثاني، فارتفعت وتيرة الحركة الاقتصاديّة. ثانيًا، ساهمت كميّة الأمطار التي



هطلت على المغرب أثناء سنوات متتالية بازدهار المحاصيل الزراعية. أخيرًا، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط، استثمرت العديد من الدول العربيّة في المغرب. كلّ هذا دون أن ننسى التحويلات الماليّة للمغاربة المقيمين في الخارج، والتي تجاوزت ما يفوق سبعة مليارات دولار سنويًّا فعزّزت النمو، ولكنّه نمو يعتمد على المنشّطات، يتجلّى على الخصوص في البورصة والعقار، وتستفيد منه أقليّة من المحظوظين، ولا يخلق ما يكفي من فرص العمل لقطاعات واسعة من المجتمع. باستثناء الزراعة التي ترتبط بالظروف المناخيّة، فإنّ الغالبية العظمى من المغاربة لم تقطفْ ثمرات هذا النمو، وبالتالي لا تتحسّن أوضاعها المعيشيّة، ووحدهم المنتفعون ارتفعت نسبة إنفاقهم، و بعضهم أهدى نفسه سيّارة رولز رويس ـ قد يبدو الأمر تفصيلًا ولكن أثناء حكم الحسن الثاني كانت الجمارك لا تسمح باستيراد هذا النوع الفاخر من السيّارات، إلّا للملك ولوالدي... أنا لا أدافع عن هذا الامتياز، ولكن "ديمقراطيّته" الاستفزازيّة أمر يدعو للاشمئزاز في بلد فقير مثل بلدنا. في الماضي كان المنع يأخذ قيمة رمزيّة وفي الوقت نفسه يكرّس استفراد السلطة بالقوّة، بما فيها القوّة الشرائيّة للقصر. أليست السياسة حقلًا خصبًا للرموز؟ أما اليوم فإنّ السعي الحثيث وراء الاستهلاك بكلّ مظاهره يعطي انطباعًا يشوّه الصورة: بما أنّ كثيرًا من الناس يتسابقون لتبذير المال في المشتريات، يسود الاعتقاد الوهميّ بأنّ الاقتصاد يسير



على نحو جيّد.

مع مرور الوقت، يتبيَّـن بسهولة أنّ النمو في المغرب لم يدم طويلًا، والأسباب متعدّدة وليست كلّها من مسؤوليّة السلطة. ولكن رغم ذلك فإنّ سوء التصرّف في الإدارة و الحكم هو السبب وراء وجود نموّ على مدى عشر سنوات لم يستحِل محرّكًا للتطور الاقتصاديّ. إنّ الأرباح الناجمة عن المضاربة وعن العمليّات الماليّة لم تخضع لنظام ضرائبيّ محكم. فكيف نستطيع اليوم مدّ يد العون للأغلبيّة الكبرى من السكان، وقد أصبحت السياحة تُعاني، وحجم الاستثمار في ضمور، والصادرات تتقلّص، وتحويلات المهاجرين تشحّ؟ هل أكلنا خبزنا الأبيض أم بلغ بنا التـهوّر أن سمحنا لقلّة قليلة أن تستمتع وحدها بالكعك اللذيذ؟ في نهاية عهد الحسن الثاني، ساد قلق حول مستقبل البلاد؛ إعتكفت البورجوازيّة المغربيّة عن الاستثمار. في عهد محمّد السادس، والذي لا بدّ من الإقرار أنّه فعل كلّ ما هو ضروريّ لطمأنتها، استعادت هذه الطبقة تلك الثقة المفقودة. لقد استثمرت ولكن على نحو مكثّف في قطاع العقار، والذي يتميّز بقدرة على تحريك القطاعات الأخرى أقلّ من الاستثمار في التجارة أو الصناعة. في منطق الحسن الثاني، يُعدّ الأمر باعثًا إلى الاطمئنان، ولْنَتذكَّر أنّه كان ينظر إلى رأس المال كمصدر تمرّد وانشقاق محتمل، فلم يكن حقًّا يبحث عن ازدهار النموّ الاقتصاديّ، وذلك من فرط خشيته من أن تخرج الأمور عن



السيطرة. لقد كان يعجبه أن يردّد على مسمعي مقولة ستالين: "ليصطفّ الناس في طوابير لمدّة خمس ساعات للحصول على الخبز، هكذا ينسون الثورة. ولكن بعد ذلك إن لم يجدوا الخبز فالثورة مندلعة لا محالة".

لم يستطع محمّد السادس أن يحكم بهذه المقولة، بل فُرض عليه أن يُزيح عدّة عراقيل، وعلى رأسها مسألة حقوق الملكّية. إنّ الأمن القضائيّ يتطلّب عدالة نظيفة تخلّصت من الفساد، وهذا حلم لم يتحقّق بعد في المغرب ولن يتحقّق، حتّى تنقلب الأمور رأسًا على عقب و تتجذّر الديمقراطيّة، ثمّ إنّ للمخزن اليد الطولى في المجال الاقتصاديّ، وبما أنّ الملكيّة مندمجة في المخزن، فإنّها لا تزال سجينة الوضع السابق. لكنّ الوضع السياسي الجديد لم يعد يفسح المجال للحكم على الطريقة القديمة في التوريث، التي تعتمد على شراء الذمم واستغلال النفوذ بين الأسر التاريخيّة. في اقتصاد المعرفة، لا بدّ أن يتبوّأ المناصبَ الرئيسية أصحابُ الكفاءات، كما أنّ المكافأة على قدر معارف الإنسان وعلومه ومهاراته، وليس على قدر مقربته من فلان أو فلان، أو في أحسن الأحوال علاقته المباشرة مع الملك.

أخيرًا، يعرف الجميع أنّ التحدّي الأكبر في المغرب هو الفوارق الاجتماعيّة. وهي تتفاقم باطّراد، وهي قائمة على مظلوميّة فاقعة. ليست الصورة بميؤوس منها، والمتذرّعون بقَدَريّة "ما من طبّ يفيد"، هم على خطأ. ليست لامركزيّة الخدمات حصان



الاقتصاد الوحيد الرابح، ففي جعبة المغرب إمكانات وموارد أخرى، ولكن قبل ذلك من الضروريّ الإقدام على إصلاح شامل للدولة لإخراج الاقتصاد من قيود التسلّط.

تستثمر المغرب ٦٠ ٪ من العائدات في القطاع الزراعي، والذي لا يزال يشغّل ٤٤ ٪ من القوى العاملة، في حين لا تساهم الزراعة إلا بنسبة ١٥–٢٠٪ فقط من الناتج المحليّ الخام، ويمكن تفسير هذا التفاوت. لقد كان حلم المستوطنين تنمية الزراعة المرويّة؛ ففي عام ١٩٣٨، وُضعت خطّة لتصبح هذه الزراعة في مأمن من تقلّبات المناخ، وهي المعضلة الكبيرة في المغرب حسب ليوطي الذي قال: "لا يُحكم المغرب إلا بالمطر." ومع ذلك، لم تتحقّق أبدًا الأهداف الطموحة لذلك المخطّط الاستعماريّ. عندما وصل الحسن الثاني إلى السلطة، تبنّى الرؤية نفسها وأمر ببناء خمسين سدًّا لتخزين المياه كانت مُبرمجة ولم تُنجز من قبل. للأسف، تبيّن فيما بعد أنّ تلك السدود غير كافية للريّ إذا شحّ المطر. علاوة على ذلك، لم يتوقّع الملك آنذاك أنّ تلك السدود ستُعرقل بدورها النظام البيئيّ الطبيعي نفسه وتخلق مشاكل جديدة. على سبيل المثال، لقد نبّه الراحل أبراهام السرفاتي، دون أن يُصغي إليه أحد، إلى أنّ ثورة المياه الجوفية في منطقة سوس مهدّدة بالجفاف. يصعب الحكم على نتائج سياسة الحسن الثاني الزراعيّة، خاصّة وأن تلك الزراعة المسقيّة بفضل السدود لا تستفيد منها سوى أقليّة من الملّاكين الكبار، فأصبحنا



كمن يشيّد الطرق ليسير عليها فقط أصحاب سيارات المرسيدس.

بموازاة ذلك، لم يتطوّر نظام فرز العقارات منذ الحقبة الاستعماريّة. عند الاستقلال، لم يحاول المغرب إعادة النظر في ملكيّة الأراضي بما في ذلك الإقطاعيّة. جاء أول إصلاح زراعيّ متأخّرًا، في بداية السبعينيّات من القرن الماضي، عندما قرّر الملك مراجعة ملكيّة الأراضي واستعادة أراضي المستعمرين. بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٣، ومن أصل ٢,٥ مليون هكتار للمستعمرين السابقين وورثتهم، بيعت مساحة مليون هكتار بصفقات تجاريّة، دون تعديل وضعيّتها من حيث فرز العقارات؛ وفي العام ١٩٧٣ حصلت مَغْربة الأراضي فأجبِر المستعمرون السابقون وورثتهم على التخلّي عن المساحة المتبقّية مقابل تعويضات، لكن مع الأسف، استغلّ الحسن الثاني هذه الأراضي المسترجعة في وقت متأخّر لإرضاء وجهاء النظام وشراء ولائهم. لقد استبدل كبار الملّاكين الاستعماريّين بالملّاكين المحليّين، كبار موظّفي العرش، وقد تبيَّن فيما بعد أنّهم لم يكونوا كلّهم من ذوي المهارة والكفاءة في الإدارة.

لقد حان الوقت لمباشرة إصلاح زراعيّ حقيقيّ في المغرب. إنّ قطعة الأرض التي يمتلكها الفلاح الصغير عادة ما تُقسم عند انتقالها إلى ورثته. في المقابل، فإن الملّاكين الكبار غالبًا ما يحتفظون بشساعة أراضيهم، ممّا يزيد من حدّة الفوارق الاجتماعيّة. الحقّ أنّ الهجرة من القرية إلى المدينة ضمّت أعدادًا كبيرة، أمّا الذين



لم يغادروا قراهم فيبحثون عن سبل تؤمّن لهم ازدهارهم وازدهار بلادهم في ظروف صعبة. مع ذلك، ففي سنة ٢٠١٢ لم يكن هناك سوى ٣٪ من البطالة في المناطق القرويّة مقابل ٢٥٪ في المدن، وفقًا للأرقام الصادرة عن البنك الدوليّ، ومن ثمّ فإنّ من مصلحة الدولة أن تباشر الإصلاحات التي من شأنها تشجيع الفلاحين على المكوث في الدواوير والقرى أو المدن المتوسّطة.

ينبغي ألّا يظلّ العيش في العالم القرويّ يحمل المعنى نفسه كما كان الحال في الماضي. فاليوم، من يقطن في الأطلس الأوسط لا يعيش حتمًا بعيدًا عن الحضارة، مع توافر الهاتف الخلويّ والأقمار الصناعيّة ووسائل النقل... فسكان الريف ليسوا ـ أو على الأقلّ لا ينبغي أن يكونوا ـ في عالم آخر، ولذلك يجدر بنا العمل على أن تصبح الفلاحة المغربيّة قابلة للحياة والنجاح لتجنّب ضغط المهاجرين على المدن الشديدة الاكتظاظ. إنّ العديد من شباب الأرياف يغادرون قراهم بحثًا عن المستقبل أوّلًا في المدن الصغيرة، ثمّ يجرّبون حظهم في المدن الكبيرة وأخيرًا ينطلقون صوب أوروبا، أرى أنّ بذل كلّ الجهود الممكنة مهم لكسر دوّامة اليأس. ولكن، بما أنّ أساس الملكية في المغرب هو تعاقدها مع الفلّاحين وأعيان العالم القروي، فإنّ كلّ مساس ببنية العالم الفلاحي يتطلّب تغيير بنية المخزن نفسه. فهل يمكن إصلاح المؤسّسات وتجديد الميثاق الاجتماعيّ دون إجراء إصلاح زراعيّ؟ لا أعتقد ذلك.وهل تملك الدولة أراضي كافية



تمكّنها من إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين دون الحاجة إلى انتزاع مساحات من القطاع الخاصّ؟ لا يمكن الحسم بسهولة، خاصّة وأنّ مساحة الأملاك العموميّة لا تزيد على ١٩٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. وبالتالي، لا مفرّ من إعادة النظر في الوضعية العقاريّة للأراضي القرويّة، والقيام بإعادة تأميم الأراضي، وهو أمر من الصعوبة بمكان لأنّ مساحة كلّ قرية توازي أهمية صاحبها في منظومة السلطة، أي إنّنا أمام معادلة سياسيّة بامتياز، لأنّ الأرض مُكَوّن أساسيّ من شبكة ولاءات المخزن.

إلّا أنّ المعادلة تصبح أكثرَ تعقيدًا. ذلك أن معدّل البطالة في المدن يفوق بكثير معدل البطالة في القرى، أي إنّ تحديث الزراعة المغربيّة سيؤدّي على المدى القصير، إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي ازدياد عدد االمعدمين النازحين من القرى إلى المدن.

بما أنّ العالم القروي هو القاعدة الأولى للمخزن، فإنّه ليس في مصلحة النظام الملكيّ المطلق أن يُضعِفها. إنّ إصلاح القطاع الزراعي وترشيده يعنيان الانتحار بالنسبة إلى المخزن، ولكي تنجح عمليّة الإصلاح الزراعيّ ويجري تبنّيها سياسيًّا، ينبغي أوّلًا التخلّي عن الولاء التقليديّ واستبداله بعقد اجتماعيّ حديث، أو بعبارة أخرى، العمل على أن يصبح الفلّاحون مواطنين كاملي المواطَنة. وبطبيعة الحال، فإنّ هذا لن يحلّ جميع المشاكل كأنه عصًا سحريّة، ولكنّ هذا الشرط ضروريّ ومؤكّد.

على صعيد آخر، من شأن اتفاقيّات التجارة الحرّة التي أبرمها



المغرب مع الولايات المتحدة، من ناحية، ومع أوروبا، من ناحية أخرى، أن تقوّض قاعدة النظام القرويّة. فالليبرالية تتعارض حتمًا مع الدولة "المخزنيّة"، وهنا نسجّل خاتمتين: لا يمكن إصلاح الفلاحة المغربيّة دون المساس بدور الدولة، أي تغيير موازين النظام الحاكم؛ في الوقت نفسه، لا يمكن للمغرب أن يندمج بنجاح في الاقتصاد العالميّ دون تغيير بنيته الاجتماعيّة القرويّة. وهذه أحجيّة كلّما قلّبتها السلطة تجد نفسها خاسرة فيها.

على المنوال نفسه، فإنّ إصلاح القطاع الصناعيّ ضرورةٌ حتميّة، وفي الوقت نفسه، مغامرة محفوفة بالمخاطر. منذ أربعين سنة، كان الناتج المحلّي للفرد المغربيّ يعادل خمس مرات الناتج المحلّي للفرد الصيني. أما اليوم فالناتج الصيني للفرد يتجاوز المغربيّ بنسبة ٢٥ ٪ لماذا يا تُرى؟ خلال الفترة نفسها، ارتفعت المردوديّة في الصين بشكل مخيف بينما المردوديّة في المغرب ظلّت تراوح مكانها. هنا أيضًا يتحمّل المخزن مسؤوليّة جسيمة. ولكنّ المشكلة ليست بهذه البساطة، لكي نقول إنّ النظام لم يقم بما يجب القيام به، بل الأمر أسوأ من ذلك بكثير: إنّه لا يستطيع القيام بما هو ضروريّ.

أيعقلُ أن ينمو اقتصاد على نحو مستدام أو أن تزدهر بلاد بلا ديمقراطيّة؟ تختلف الأجوبة والمقاربات بشأن هذه المسألة. أمّا محمّد السادس فقد صبّ اهتمامه على نسب النمو، لكنّه لم يفلح في جعل المغرب مزدهرًا لأنّ أكبر مشاكل البلاد ليست اقتصاديّة



بل سياسيّة. إذا كان الاقتصاد لا ينتج ما يكفي من المحرّكات الإيجابيّة، فإنّه هو الآخر ينخر عظامه الفساد، ويفتقر الشفافيّة، ولأنّ المخزن الحاضر في كلّ القطاعات، يفسد قواعد اللعبة أينما حلّ.

إنّ المنطقة الوحيدة في العالم التي تمكّنت من تحقيق التقدّم دون ديمقراطيّة هي جنوب شرق آسيا. في جميع الأصقاع الأخرى، حاولت الديكتاتوريّات أن تحصل على النتائج نفسها وفشلت، باستثناء دولة واحدة هي تشيلي في عهد الرئيس الجنرال أوغوستو بينوشيه، إلى حدّ ما. فلماذا شكّلت بلدان جنوب شرق آسيا الاستثناء؟ أوّلًا، لأن هناك أسسًا من الناحية المؤسّساتيّة، خلَّفها الاستعمار الياباني؛ وهناك المبالغ الماليّة الضخمة التي استثمرتها أميركا لتطويق الصين بنماذج ذات واجهة غربية؛ ثمّ إنّ هذه الدول عرفت مواجهات مع معارضات قويّة حالت دون الانجراف إلى الأسوأ. أخيرًا وليس آخرًا، فإنّ الفساد في جنوب شرق آسيا موجود وعلى نطاق واسع ولكنّه مُتَحكَّم فيه، أما في الدول غير الديمقراطيّة الأخرى مثل المغرب، فإنّ نمو الاقتصاد زاد من استفحال المحسوبيّة والرشى إلى درجة عرقلة الحركة الاقتصاديّة نفسها، وأصبحت ثمار النمو مصادَرةً من طرف النظام وأعيانه بدل أن تنتفع منها الدولة والمجتمع. نعم، انتفعت بها أوّلًا حاشية الملك ومريدوه القريبون والبعيدون، واستُعمِلت لتهدئة توتّرات فئويّة هنا وهناك، وهي في كثير من



الأحيان ذات بُعد عشائريّ، أفرزتها التحالفات التقليديّة التي هي لُبُّ النظام الملكيّ. إنّ المشكلة في العمق هي ذلك السلوك الافتراسيّ الذي تنتهجه المؤسّسة الملكيّة، فلا بدّ لها أن تنهش وتقضم وتلتهم إن أرادت أن تحيا. المغرب "مجتمع للبلاط" يعتاش من تلك العلاقة المحرّمة بين السلطة السياسيّة والسلطة الاقتصاديّة. إن المصالح المتبادلة بين القصر والشركات الكبرى هي من صميم طبيعة المخزن، وربّما لهذا السبب، كان مصطلح المخزن هو الجذر اللغويّ الذي اشتّق منه لاحقًا المصطلح الفرنسيّ *magasin* والذي يعني المتجر.

تستحوذ على المغرب بضع مئات من العائلات الثريّة والمقرّبة من القصر، وهاتان الميزتان مرتبطتان باستثناءات نادرة. هناك أيضًا بعض العائلات المرموقة، منها مثلًا من ارتبط اسمها بالحركة الوطنيّة، ولا تزال مؤثّرة ولو أنّها عاشت انتكاسات ماليّة. هناك أيضًا عائلات مؤثّرة بسبب شبكات القرابة الواسعة التي نَسجَتْها. إنّ إصلاح الاقتصاد المغربيّ يتطلّب بالضرورة المساس بالتحالفات التقليديّة التي تستفيد من النظام، وهذه مسلَّمةٌ لا مناص منها ولا بديل عنها. إذا كنّا نريد التنمية والازدهار للجميع، فعلينا تفكيك المنظومة الحاليّة وإعادة تركيبها من جديد.

هذا هو بالضبط الواقع الذي أشار إليه البنك الدوليّ حينما كتب أن النموّ البطيء في المغرب، على الرغم من الإصلاحات، هو ذلك "اللغز الذي يبدو متعلّقًا بالعديد من القيود المفروضة



على الحقل الاقتصاديّ." الواضح، في ظلّ استمرار الظروف الحاليّة، أنّ النمو القويّ والمستدام سيبقى حلمًا بعيد المنال. في الوضع الحاليّ لا يزال التصنيع في المغرب متواضعًا ما دامت الأنشطة الصناعية لا تستأثر إلّا بنسبة ١٥٪ من السكّان العاملين. في تقرير صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، دعا المصرف الدولي بصراحة إلى تعزيز الديمقراطيّة في المغرب. بناءً على الانتخابات التي عرفتها البلاد قبيل هذا التاريخ، التي سجّلت نسبة قياسيّة من المقاطعة السياسيّة، سجّل التقرير بدون مواربة، أنّ هذا الاستحقاق أبرز "الحاجة إلى الانخراط المكثّف في سبيل تعزيز الديمقراطيّة." إلّا أنّه في الظروف الراهنة يحيلنا على السؤال الجوهريّ المطروح في كلّ صفحات هذا الكتاب: هل من الممكن فصل المخزن عن الملكيّة؟ هل يمكن أن تعمل الملكيّة في خدمة الديمقراطيّة دون نفخ روح جديدة في جسد المخزن؟ أم أنّ التوأمين مرتبطان ارتباطًا دائمًا لا مجال لفصله؟ في الاتحاد السوفياتي، جرى الإجهاز على النظام في اللحظة نفسها التي تمّ فيها الإجهاز على الحزب الشيوعي، لأن علاقتهما كانت بنيويّة لا تقبل الانفصال. كان غورباتشوف يعتقد بأنّ الشيوعيّة كفكرة مثالية باستطاعتها أن تستمرّ وتزدهر في نطاق اقتصاد السوق، فقام بمحاولاته الإصلاحيّة قبل أن يصل للباب المسدود، وكونه أخطأ التقدير لا يسعفنا في الجواب عن سؤالنا حول المغرب، وهناك في التاريخ أمثلة مضادّة، منها الملكيّتان



الإنجليزيّة والهولنديّة اللتان نجتا من الموت لأنّهما نجحتا في عمليّة التغيير الذاتي، بينما هلكت ملكيّات أخرى في خضمّ التحوّلات الاجتماعيّة. ومن ثمّ فالجواب فيما يتعلّق بالمخزن لن يكون علميًّا بل فقط تجريبيًّا.

من بين العقبات التي أشار إليها البنك الدوليّ هناك قلّة مرونة في سوق العمل (الحدّ الأدنى للأجور في المغرب يتجاوز نظيره التركي بنسبة ٥٠٪، ممّا يجعل المملكة أقلّ تنافسيّة) وجمود الحصص القطاعيّة التي لم تتغيّر منذ الاستقلال: حصّة كبيرة لقطاع الزراعة وحصّة صغيرة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ينمو ببطء. وفقا للمصرف الدوليّ، المغرب بحاجة إلى تنويع منتجاته. بعبارة أخرى، لا بدّ من تطوير الأنشطة التي تتيح سبقًا تنافسيًّا. ولكن المغرب يعاني من تبعيّة قويّة تعود لما بعد الاستعمار: يصدّر المغرب ٣٢٪ من صادراته إلى فرنسا وإسبانيا. على سبيل المقارنة، وخاصّة إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات في الأحجام، ما زالت المبادلات التجاريّة مع الولايات المتّحدة ضئيلة، على الرغم من أن شركة مثل مايكروسوفت اختارت المغرب مقرًّا إقليميًّا لها. هكذا فالاقتصاد المغربيّ يعرف انفتاحًا كبيرًا على الخارج ولكنّه انفتاح ضعيف التنوّع، حيث لا يستفيد من جميع الفرص التي تسمح بها العولمة، وهذا ما تعبّر عنه هذه النكتة التي يتداولها موظّفو الوزارات في الرباط، ولعلّهم سيردّدونها طويلًا في المستقبل: "نحن نستثمر في تقارير مكاتب



استشاريّة كمكتب ماكينزي بدلًا من الاستثمار في التنمية"، أي إنّ المغرب يفضّل الإكثار من الدراسات الاستشاريّة بدلًا من تحمّل مخاطر التنميّة ومغامراتها، وذلك لسبب بسيط هو أنّ أوّل هذه المخاطر هو تفكيك عقد الملكيّة برمّتها.

عام ٢٠١٥، سيصل عدد السكان المغاربة في سنّ العمل إلى ١٥ مليون نسمة، وهذا يعني أنّ عدد فرَص العمل الجديدة التي يجب خلقها من ٢٠٠٧ إلى ذلك الوقت سيناهز ٣,٥ ملايين. هذا هو الجانب النظريّ، أمّا في الواقع فإنّ الاقتصاد لا يستوعب سنويًا إلّا ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة في المعدّل، بينما يدخل سوق العمل حوالى ٤٠٠٠٠٠ فرد جديد. وبما أنّ ثلث سكّان المغرب، أي ٣٢٪ تقلّ أعمارهم عن ١٥ عامًا، وإذا أضفنا الفئة العمريّة ١٥ـ٢٥ عامًا، يكون مجموع الشباب ثلثي السكان، فهي موجة شبابيّة عارمة ستعمّ البلاد خلال الثلاثين عامًا المقبلة. في الفترة نفسها، سيتضاعف عدد طلّاب المدارس الثانوية ثلاث مرّات وعدد الطلاب الجامعيّين مرّتين.

إنّ اقتحام هؤلاء الشباب سوقَ العمل أمرٌ جلل، لا يساويه شأنًا إلا اقتحام النساء المغربيّات عالم السياسة. ولكنّ الملكيّة الحاليّة لا تعيش معنا على كوكب الأرض، فلا هي قادرة على استيعاب هذه الصدمة الديموغرافيّة ولا على التعايش مع هذا الاختراق النسويّ، لسبب بسيط هو أنّها لم تعد تجسّ نبض المجتمع المغربيّ كما كانت تفعل في الماضي. أصبح النظام مهووسًا بالخوف من



الانقراض، وهيمنت عليه هواجس غريزة البقاء فلم يلتفت حوله إلى ما يختمر في عوالم الشباب والنساء من تحوّلات عميقة. ولكن عمّا قريب ستملأ البلاد أعداد هائلة من الشباب المعدم لن يستطيع النظام معها البقاء على قيد الحياة إلّا إذا طوّر نفسه.
إنّي لستُ من دعاة تحديد النسل القسري، كما علّمتنا التجربة أنّ السيناريوهات القاتمة لا تتحقّق بالضرورة على أرض الواقع. ففي العام ١٩٧٩ توقّعت وكالة الاستخبارات المركزيّة سقوط النظام المغربيّ بسبب "التناقضات الاجتماعيّة المفرطة"، وها هو المخزن ما زال حيًّا يرزق. رغم ذلك فهو لا يستطيع أن يُخلف كلّ المواعيد مع التحديث ويحتفظ في الوقت نفسه، بقدرته على ضبط إيقاع الزمن، بل قد يجد نفسه فجأة خارج الزمن.
بين الرباط والدار البيضاء، تمّ بناء تكنوبارك، بتكاليف باهظة. هو مدينة ملاهٍ افتراضيّة عوّضت عن التحديث الفعليّ. إنّ الدولة تلجأ لهذه الأساليب لتكتسب الشرعيّة من خلال عناصر النجاح الاقتصاديّ، ما يقود تلقائيًّا إلى نوع من عَلمَنة للمَلكيّة، والتي تقاس نجاعتها اليوم من خلال ارتفاع أو انخفاض معدّلات النمو. ليس الأمر جديدًا على ثقافتنا وإن تغيّرت الأحجام، ففي القديم كانت بركة الملك تقاس بمقدار الأمطار التي تجود بها السماء، وإذا غاب المطر فذلك طالع شؤم على الملك وعلى رصيده العاطفيّ بين الناس. ما زلنا نتذكّر ما قاله محمد الخامس مباشرة بعد نيلنا الاستقلال، عندما شرح للمغاربة أنّنا عدنا من



"الجهاد الأصغر" وهو مقاومة الاستعمار إلى "الجهاد الأكبر" وهو المعركة من أجل التنميّة. لقد أصاب آنذاك كبد الحقيقة، ولا يزال هذا هو عين الصواب أكثر من أي وقت مضى.

إنّ عدم اكتشاف النفط في المغرب نعمة كبرى، على الأقلّ إلى اليوم، فلو كان الذهب الأسود قد تدفّق من الأرض لتضاعفت مشاكلنا مئة مرة. بالفعل، المغرب بلد فوسفاتيّ، وهي نعمة ولكن تدبيرها لا يخلو من شوائب. في شباط (فبراير) ٢٠٠٦ استقدم محمد السادس من المصرف الدولي مصطفى الترّاب، رجل ذو كفاءة مهنيّة، وهو خرّيج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا *MIT* الأميركيّ ومدرسة بون إي شوسّيه، وعيّنه على رأس المكتب الشريف للفوسفات. كانت مهمّته تتمثّل في إدماج هذه المؤسّسة الكبرى في الاقتصاد، أو بالأحرى، انتزاعها من شبكة المصالح التي تشوّش عليها. ماذا فعل الترّاب، علمًا أنّ نزاهته الشخصية ليست موضع شكّ؟ لقد قام بتحديث الجانب المخزنيّ في المكتب، فأصبح هذا الأخير يموّل جماعات الضغط الخاصّة به (اللوبي)، فهل هناك ابتعاد عن عالم الاقتصاد أكبر من هذا، وهل بهذه الأساليب سننجح في عقلنة الافتراس الذي يميّز النظام الحالي.

هناك أيضًا شركة أخرى يعتمد عليها المخزن ماليًّا، إنّها الشركة الوطنيّة للاستثمار *SNI*، وريثة شركة أومنيوم شمال أفريقيا المفتوحة *ONA* التي كانت مؤسّسة عموميّة يقع على عاتقها



وضع الاقتصاد المغربيّ على السكّة الصحيحة، وهي مهمّة لم يكن الحسن الثاني ليعهد بها إلى الرأسمال الخاص. بطبيعة الحال، منذ ذلك الحين، تغيّرت القناعات والتصوّرات بشأن دور الدولة البارز في توجيه الاقتصاد وقلّلت العولمة من أهميّة الصناديق الاستثماريّة العموميّة "المخزنيّة" خاصّة وأنّ رأس المال أصبح متاحًا بفضل المستثمرين الأجانب بدءًا من الشركات المتعدّدة الجنسيّات، وكذلك بفضل مساهمة طبقة متوسّطة مغربيّة في إطار الرأسمال الشعبيّ. أخيرًا، هناك أبناء وبنات البلد، المنحدرون في معظمهم من الأسر المرموقة، والذين تعود طائفة منهم للمغرب بعد الدراسة في الخارج، حاملة مهارات لم تكن متوافرة من قبل. في ظلّ هذه الظروف، يبدو من المنطقيّ أن يجري إيقاف النزف الذي تتعرّض له مؤسّسة *ONA* على كلّ المستويات بسبب الرشوة والمحَسوبيّة وتبادل المصالح، وجميع أصناف العلاقات السلبيّة مع الجهاز الإداري بتناقض منطق المقاولة السليم، والحلّ هو أنّ تتحوّل إلى شركة قابضة تخضع لقوانين السوق وللقانون على نحو عامّ. هذا النقاش يعود بنا إلى ضرورة منحِ الملكيّة الوسائلَ القانونيّة لتقوم بوظيفتها التمثيليّة دون اقتحام المجال الاقتصاديّ. إنّ ديمقراطيّة النظام تمرّ بالضرورة عبر قوننة مهام الملكيّة.

في مغرب ديمقراطيّ، سيكون عالم الأعمال مختلفًا جذريًا عمّا نعرفه اليوم. هناك أوّلًا بطء الإدارة الحاليّة، وهو من الخصائص



الجينيّة للنظام الحاليّ، يجب أن يكون كلّ شيء تحت السيطرة، ومن ثمّ فإن تفادي حدوث مشاكل يتطلّب عودة المسؤول الإداريّ الأعلى بدل المغامرة باتخاذ المبادرة. ثمّ هناك الفساد، فإذا تبيّن أنّ قطاعًا ما يدرّ ربحًا وفيرًا، تصيرُ الأعين له بالمرصاد. في العام ٢٠٠٢، بناءً على رسالة ملكيّة موجّهة للوزير الأوّل، أسّست مراكز جهويّة للاستثمار، فكرتها الأساس هي تيسير معاملات أصحاب المشاريع الإداريّة بالتوجّه إلى مركز واحد داخل المملكة. لقد اعتبر المصرف هذا الإصلاح جيّدًا، وقد سمح بالفعل للمغرب أن يصعد بضع درجات على سلّم تنافسيّة الدول من حيث تسهيل عمليّة الاستثمار، ولو أنّ قواعد تطبيق الإجراءات الجديدة تختلف من جهة لأخرى في المملكة. على سبيل المثال فإنَّ نزاعًا تجاريًا في مدينة أكادير سيتطلّب حلّه مدة ٣٠٣ أيامٍ وهو رقم أحسن من نظيره في باريس أو إسطنبول، ولكنه في مدينة القنيطرة سوف يتطلّب ٧٣٥ يومًا في المعدّل، وهو رقم أسوأ من نظيره في دولة النيبال أو دولة بِنين. كما تُضاف لهذه الفوارق الإداريّة البطء العام للنظام واستمرار إجراءات لا جدوى منها، وحدّث بلا حرج عن الامتيازات في كافة المستويات.

إذا كنتُ أستفيض في موضوع الاقتصاد، فالسبب هو ارتباطه بنوع من "الاقتصاد الأخلاقيّ" الذي يفسّر الحكم الاستبداديّ المغربيّ. ليس الاستبداد إرثًا آتيًا من أعماق التاريخ لا نستطيع أمامه إلّا الرضوخ، ولا هو حتميّة ثقافيّة. على العكس من ذلك



فالاستبداد ينشأ دائمًا في ظروف معينّة من المفيد أن ننتبه إليها. عندما يجد المجتمع المغربيّ نفسه مشتّتًا بين الولاء والتمرّد، تنتابه أزمة من الفزع الاجتماعيّ ويراوده أمل خلاص، يأخذ أشكالًا متنوّعة عبر التاريخ. في هذه الظروف، تلوح في الأفق صورة الملك، ربّ الأسرة القويّ، الذي يمنح لأبنائه (والآن أيضًا لبناته) القوت والموارد الاقتصاديّة الضروريّة لوجودهم ولإعادة إنتاج النظام الأبويّ، وهذه الظاهرة مترسّخة لدينا. لكن اليوم نحن أمام كتلة من الشباب تنهي دراساتها وتطمح إلى العمل، يقابلها "أب الأمّة" ولكنّه أبٌ مُنهَك كما هي منهَكة صورة الأب على العموم. لكن هذا الإنهاك يُنتج بدوره استبدادًا جديدًا، وهو بالمناسبة استبداد عصريّ ولا على النمط العتيق، ولا يمكن أبدًا القضاء عليه بالإفراط في تكديس عناصر الحداثة. على العكس من ذلك، في الظروف الحاليّة، كلّما أضفنا جرعات حداثة، كلّما عزّزنا السلطويّة. بطبيعة الحال، لا يزال الانصياع المعروف أمام السلطة الأبويّة يؤدّي دوره، وكذلك فإن مفهوم الامتثال للأوامر بالمعنى الرجعيّ للطاعة، يساعد على استمرار هذه السلطويّة. ثمّ دعونا لا نغفل أنّ الاستبداد، أيًّا كان نوعه، لديه وظيفة مربِحة لكونه ينمّي جميع المكاسب الانتهازيّة. في هذا الصدد ميَّز الاقتصاديّ الأميركيّ مانكور لويد أولسون بين "اللصّ الثابت" و"اللصّ المتنقّل". أما "اللصّ الثابت" وهو السلطة المستبدّة، فمن مصلحته تشجيع الحدّ الأدنى من الازدهار الاقتصاديّ على



نطاق واسع، لأنّه يعيش من ريعه. في المقابل، هناك "اللصّ المتحرّك" وهو الفاعل الاقتصاديّ في ظلّ نظام فوضويّ وغير مُهيكَل من الأعلى، وهو يختلس على عجل كلّ ما وصلت إليه يداه. من هذا المنظور، يُعدّ "ثبات" السلطة تقدّمًا في حدّ ذاته. للأسف، تضافرت في المغرب جهود مفترسي الصالح العام لإجهاض النجاح الجماعيّ، وطغت عليهم الأنانيّة العمياء لدرجة أصبحت تهدّد مصادر الثروة التي يقتاتون بها بالنضوب. في المحصّلة النهائية، هنا يكمن السر الغامض وهنا توجد الحلقة المفقودة في تقرير البنك الدوليّ.

باستثناء حالتين اثنتين، هما الهند وكوستاريكا، فإنّ الديمقراطيّة ترادف الازدهار. علاوة على ذلك، فإنّ جميع الدول الديمقراطيّة تجاوزت مرحلة "التحوّل الديمغرافيّ"، وهو الانتقال من أُسَرٍ كبيرة العدد تعيش أعمارًا قصيرة إلى أسر عدد أفرادها قليل وتعيش أعمارًا أطول، والمغرب في هذه الحالة. لقد انخفض معدل الخصوبة من ٧ أطفال لكلّ امرأة في سن الإنجاب في عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧ فقط في عام ٢٠٠٠. إنّها ثورة صامتة! وما زالت أطوارها تجري أمام أعيننا، حيث إنّ معدّل الخصوبة يمضي ببطء إلى معدّل تجديد الأجيال ـ أي استقرار عدد السكان ـ والذي يبلغ ٢,١ طفل لكلّ امرأة في سن الإنجاب وذلك لأسباب إحصائيّة. مع ذلك فإن هذه الثورة ما زالت غير مترجمة في الحياة السياسيّة، كما أنّ دخول المرأة إلى عالم السياسة ما زال



في بدايته ولم يحدث بعدُ تغييرات تُذكر في معادلة السلطة. ورغم ذلك فإنّ هذا التحوّل سيستمرّ لا محالة، وعلى حساب المخزن، إذا لم يتفطّن لضرورة فسح المجال أمام النساء. يضاف إلى هذا التحدّي الانتقالُ إلى الحياة العمليّة من طرف أفواج واسعة من الشباب الذين رأوا النور قبل انخفاض الخصوبة. إذا وَجد هؤلاء الشباب ما يكفي من فرص عمل، وهم أصحاب طموح لا حدّ له، فإنّ المملكة ستحصل على "مكافأة ديمغرافيّة" تعزّز التنمية. أما إذا خاب أمل هؤلاء الشباب في الارتقاء الاجتماعيّ، كَأَنْ حُكم عليهم أن يظلّوا "راشدين قاصرين"، فإن المغرب سينفجر بسبب القطيعة بين الأجيال.

يتبيَّن لنا إلى أيّ حدّ تُلقي المعادلة الاقتصاديّة بثقلها على مستقبل النظام الملكيّ المغربيّ. في هذا الوضع المعقّد، لا بدّ لنا من أنّ نضيف أنّ مناخ الابتهاج والاستحسان الذي تمتّع به محمد السادس في البداية قد ولّى إلى غير عودة، وذلك لعوامل ثلاثة على الأقلّ. بالإضافة إلى دوران عجلة الزمن، وهو عامل كافٍ بحدِّ ذاته، فهناك أوّلًا كون التمايز بين الابن وأبيه قد بدأ يتلاشى مع طول المكوث في السلطة، ثمّ إنّ "شركاء" محمد السادس اليوم هم الإسلاميّون المدجّنون، بدل اليساريّين المنحدرين من الحركة الوطنيّة والذين جَسَّدهم عبد الرحمن اليوسفي. وأخيرًا، فإنّ الجوار العربي لم يعد يؤدّي دور الدافع للإحباط والتخويف، بحيث يتقبّل الناس في المغرب نوعيّة السلطة باعتبارها "أهون



الشرّين". على العكس، يبدو المغرب متأخّرًا عن ركب النضال لانتزاع مواطَنة جديدة مقارنةً بالبلدان العربيّة، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها الرغبة في ممارسة الحريّة.

الآن فقط يستوعب المغاربة أنّ عشر سنوات من الركود بعد وفاة الحسن الثاني كانت ذات تكلفة باهظة، هي تكلفة الفرصة الضائعة بمنطق الأميركيّين الذين يحلو لهم دومًا أن يردّدوا أن "الوقت هو المال"، فقد راكَم المغرب دَيْنًا عموميًّا هائلًا يرهن مستقبله. فالإصلاحات والانفتاحات التي كان بالإمكان القيام بها بالأمس وبكلفة مقبولة، سيضطر غدًا إلى مباشرتها بسرعة تحت ضغط الظروف وبكلفة أعلى بكثير.

في المغرب، من له مصلحة في التغيير؟ ليست النخبة الحاليّة بالتأكيد. إنها نخبة لا وجود لها إلّا بقدر قربها من الملك وارتباطها به. ليست لها قوّة ذاتيّة ولا استقلاليّة، وبالتالي فلا مصلحة لها في تغيير الوضع الذي يسمح لها بالاستمرار في العيش على أعتاب القصر، والدليل، إن احتاج الأمر إلى دليل، هو أنّه حتّى النخبة الليبراليّة التي تدعو إلى التغيير، لا تريد في الحقيقة أن يطالها التغيير في حياتها! والسبب بسيط، وهو أن النخبة المغربيّة تعيش متأرجحة بين الشرق والغرب: يرتدي الرجل الجلباب ويرتدي البذلة الأنيقة، تستقبل زوجته الضيوف في الصالون المغربيّ التقليديّ وبجواره غرفة الأكل ذات النمط الفرنسيّ، كلاهما يؤثّث حديثه بخطاب حقوق الإنسان ولهما في المنزل خادمة



صغيرة السنّ تمشي حافية القدمين. إنّها نخبة تتمتع بمزايا "مجتمع البلاط" الشرقيّ وفي الوقت نفسه تسافر كثيرًا إلى أوروبا، وفي المغرب تعيش داخل فقّاعات غربيّة كأنّها مستوطنات منعزلة لا علاقة لها بواقع البلاد الذي تتجنّب الاحتكاك معه. إنّها نخبة تحبُ الربح على كلّ الواجهات، وتستأثر بامتيازات ضخمة مقارنة مع مردوديتها ومقارنة مع الثروة الوطنيّة الإجماليّة، ولكن طبيعتها المزدوجة والطفيلية لها عواقب وخيمة: إنّها غياب أشكال الحياة المشتركة مع عامّة الناس، حيث تبقى فرص الاختلاط وفضاءات الاندماج نادرة، وبالتالي يكاد يغيب الحديث المتبادل عن شيء اسمه الوطن الذي يستظلّ بظلّه الجميع. لقد ابتعدت النخبة عن الشعب، وهي تَسافر إلى باريس لتشتري ما يفترض أن تجده في المغرب. عندما لا نتقاسم أيّ شيء لا تكون لدينا قضايا مشتركة ولا يمكن أن نبني تحالفًا، ولا يساندَ بعضنا بعضًا يوم المعركة وتكون الهزيمة حتميّة.

عمومًا، لنترك جانبًا دراسة معدّلات النمو الاقتصاديّ وتأويلات تقارير منظّمة العفو الدوليّة، ولنتساءل هل تقدّم المغرب تحت حكم محمد السادس بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٠ قبل الربيع العربيّ؟ إنّ طرح هذا السؤال يعني مساءلة إرادة الملك الإصلاحيّة قبل أن يصبح احتجاج الشارع بالنسبة إلى لملك ضغطًا يصعب عليه تجاهله. أعتقد أنّ الكثير من أبناء وطني يتّفقون معي اليوم حول الانتقادات التي وجّهتُها بالأمس، أي في الوقت المناسب



للملك لكي يباشر الإصلاحات. لقد ضاعت الكثير من الفرص وخسرنا وقتًا ثمينًا. إذا زعمنا أنّ أيّ شيء لم يتحقّق خلال عقد من الزمن فسنكون مجحفين بدون شكّ، ولكنّ النقص في التقدّم الحاصل مقارنةً مع ما يمكن نظريًّا تحقيقه بالديمقراطيّة، يُضاف إلى التراكمات السلبيّة لمنهج الحكم الذي يهدّد السياسة بالاختناق. ما كدنا ننفلت من الديكتاتوريّة القاسية أيام الحسن الثاني، حتّى استسلمنا لسلطويّة "ملك الفقراء" الناعمة، لأنّ الملك الشابّ لا يمكن إلّا أنّ يكون لطيفًا وودودًا. استفقنا ذات صباح من نوم مضطرب في ليلة حالكة، والتفتنا حولنا يَمنة ويَسرة، وبدل أن نقف ونستجمع قوّتنا، ابتلعنا حبوب النوم. حينذاك شعرنا بالاسترخاء وافتقدنا العزم واكتفينا بالانتظار. ثمّ اندلعت الأزمة، والأزمة هنا نتيجة طبيعيّة للانتقادات التي أعرب عنها الشارع. هل ستجلب لنا هذه الأزمة الديمقراطيّة هذه المرّة، أم ستخلّف فقط تشنّجًا كتلك التشنّجات العنيفة التي عوّدنا عليها التاريخ منذ الاستقلال؟ حيثما ظهرت الفرص ظهرت المخاطر جوارها. فيما يتعلّق بشخصي المتواضع، فإنّي سوف أستمرّ كما فعلت في الماضي، في تحمّل مسؤوليّتي بإعلان الهدف الذي أطمح إليه: في المغرب، لا بدّ أن تؤدّي الصحوة الديمقراطيّة التي عرفها العالم العربيّ إلى إبرام تعاقد اجتماعيٍّ يحلّ محلّ البيعة والولاء، وبلا ريب سيتحوّل "الرعايا" إلى مواطنين. إمّا أن تكون مملكة للجميع أو لا تكون.



الفصل السابع

المغرب لناظره قريب

كنت أعرف أنّني أمير غير مرغوب به، له حريّة مغادرة المغرب والعودة إليه متى يشاء، رغم أنّه أُبعِد عن القصر وأقصِيَ عن الملكيّة. يوم الجمعة ٢٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ تيقّنت أنّني لم أعد فردًا من العائلة الملكيّة بعد أن غُيّبتُ عن الصورة الرسميّة. في ذلك اليوم، تزوّج أخي مولاي إسماعيل من صديقة طفولته أنيكا ليمكوهل وهي فتاة ألمانيّة درست معه في الثانويّة ثمّ في جامعة إفران. عاشت أنيكا طويلًا في المغرب حيث اشتغل والدها ملحقًا عسكريًّا بالسفارة الألمانيّة، ثمّ اعتنقت الإسلام وصار اسمها أنيسة. أراد شقيقي حفلة زفاف "كبيرة"، خلافًا ليوم زفافي الذي اقتصر على حفل متواضع حضره زهاء ثلاثين من المدعوين الأقرباء، عبارة عن حفل شاي راقص انتهى عند الساعة السابعة مساء، ثمّ انطلقتُ مباشرة مع مليكة إلى تارودانت



لقضاء شهر العسل. أمّا أخي فقد دعا ١٥٠٠ ضيفًا، ثمّ سافر إلى جزر المالديف مع عروسه في رحلة رومانسيّة.

يوم الجمعة ٢٥ أيلول (سبتمبر)، تمّ توقيع عقد الزواج في القصر الملكيّ في الرباط. كنت متوجّسًا من العودة إلى مكان لم تطأه قدميّ منذ عشر سنوات، كمن لا يحب أن يعود إلى "مسرح الجريمة". لقد ترعرعت هناك، أعرف كلّ زاوية وكلّ خزانة بل إنّ كلّ قطعة زليج في هذا القصر أعرفها وتعرفني، ولكنّه اليوم يمثّل بالنسبة لي بابًا مسدودًا أقفلتُه بنفسي. لكن الأمر يتعلّق بزفاف أخي، سأذهب إذن ضيفًا بين الضيوف لا فردًا من الأسرة. إرتديتُ بذلة عصريّة بدل اللباس المغربيّ التقليديّ، كما فعلت في العام ١٩٩٩ لحظة التوقيع على وثيقة البيعة، وكأنّي أقول إنّي أمرّ مرور الكرام. إجتمع الضيوف في غرفة واحدة، فنادى الملك عليّ لأكون حاضرًا وقت توقيع عقد الزفاف. تبادلنا كلمات مجاملة بسيطة، من قبيل "هذه مناسبة سعيدة". ما إن تمّ توقيع العقد وأُخذت الصورة التذكاريّة حتّى انصرفت، ثمّ علمتُ في وقت لاحق أنّ صورة ثانية أخذت بمجرد مغادرتي، وهنا بدأت المهزلة: فقد نشرت وكالة الأنباء المغربيّة صورتين، فكنتُ حاضرًا في الصورة العائليّة المصغّرة وغائبًا من الصورة الرسميّة للعائلة الملكيّة كاملة. ومع ذلك تعتبر الصورتان رسميّتان بالنسبة للزفاف، أي بعبارة أخرى هناك روايتان مختلفتان للرسميات، كأن محمد السادس يريد أن يقول: "لقد تفضّلتُ ودعوته



لحضور الحفل مجاملة فقط، ولكن لا تذهبوا بعيدًا، إنّه ليس فردًا من العائلة". في مساء اليوم نفسه، نظّمت حفلة خصوصيّة على شرف مولاي إسماعيل وعروسه في قصر دار السلام، الإقامة الخاصة للملك. كانت سهرة راقية جدًا بفساتينها الطويلة الباهرة، حضرها خلق كثير، بما في ذلك بناتي، ولكنّي لم أكن مدعوًّا، هكذا أراد الملك...

في اليوم التالي، السبت الواقع فيه ٢٦ أيلول (سبتمبر)، أقمنا بدورنا في بيتنا، مقر إقامة مولاي عبد الله، حفل استقبال حضره ما يقرب من ١٥٠٠ ضيف وضيفة. كان الملك على رأس المدعوين بصفته رئيس العائلة، وقد استقبلته على مدخل البيت ورحّبتُ به مع زوجته. بدا منشرحًا، وهو يعرف الدار جيّدًا لكونه عاش فيها مدة عامين بعد انقلاب عام ١٩٧٢، عندما أراد الحسن الثاني أن يختلي بنفسه، فقام أبي بإيواء أبناء الملك عندنا ومنحهم جناحه الخاص، فعشنا إلى عام ١٩٧٤ حياة عائليّة مع أطفال الحسن الثاني الخمسة، ثلاث بنات وولدان.

لهذه المناسبة، قمنا بنصب خيام كبيرة في الحديقة. فقد انضاف لأفراد العائلات، بمن فيها الألمانيّة واللبنانيّة، وعددهم يراوح ٢٥٠، عدد كبير من الضيوف من منطقة الخليج وأوروبا وبطبيعة الحال من المغرب، حيث وزّع البروتوكول الضيوف على طاولات تسع على كلّ واحدة ثمانية أشخاص. جاء الملك وزوجته لتحيّة العروس والعريس وهما فوق المنصّة، والتقطا



معهما صورة، ثمّ فعلنا الشيء نفسه مليكة وأنا. أثناء هذا الحفل، كنت أنا ومحمد السادس نلتقي ونقترب ولكن في الحقيقة كنّا بعيدين كلّ البعد. كان الجميع يراقبنا، ونحن نتجنّب بعضنا بكلّ تهذيب. مكث الملك معنا طوال السهرة أكثر من ثلاث ساعات.

عندما غادرنا قمت بدوري بجولة على الطاولات لأحيّي الضيوف، وفوجئتُ بالحفاوة التي قوبلتُ بها، والحقيقة بكلّ بساطة أن أكثرهم قام بتأويل حضور الملك كعلامة انفراج بيني وبينه، ومن ثمّ فالاقتراب مني لم يعد مغامرة سيئة العواقب...

بعد ذلك، حصلت مناوشة عبر الصحافة. يوم الاثنين ٢٨ أيلول (سبتمبر)، نشرت أسبوعية **لوجورنال** مقالًا لمحرّر الافتتاحيات خالد الجامعي، بعنوان "الغائب الحاضر"، وهو والد أبوبكر (بالمناسبة هو من علّمني أبجديات الصحافة لفترة وجيزة، عندما كنتُ في المدرسة الأميركيّة، خلال دورة تدريبيّة في جريدة **الرأي** ولكنّ الحسن الثاني أجهض مشروعي بسرعة، لأنّه يعتقد أنه لا يليق بأمير أن يمسك القلم ويكتب، وها أنا آخذ بثأري من هذه النظريّة). في هذا المقال، انتفض خالد الجامعيّ ضدّ هذه البدعة التي أفرزها "علم المخزنيّات" لتمرير رسالة إقصائيّة. لقد اعتبر أنّ هذا "التمييز في الصور الفوتوغرافيّة يسيء للنظام الملكيّ لأنّه يفتح الباب أمام كلّ الشائعات وكلّ التأويلات ويدفع العديد إلى الاعتقاد بوجود نقص حقيقيّ في التماسك والتضامن والوحدة داخل الأسرة الحاكمة، وهذا من شأنه أن يؤثّر في استقرار السلطة،



وربّما النظام." الخلاصة أنه أعطى درسًا في الأخلاق لمحمد السادس، مذكّرًا إيّاه أنّه على المرء أن يتغاضى عن اعتراضاته في هكذا ظروف.

في اليوم التالي، الثلاثاء ٢٩ أيلول (سبتمبر)، في بيان غلب التعثّر فيه على متانة الصياغة، أعلن القصر الملكيّ أنّ ما من عضو من أعضاء حزب العدالة والتنمية، إسلاميّي القصر، لم يكن مدعوًّا لحفلنا، ثمّ يضيف أنّ "الملك يحيط الجميع برعايته." في الحقيقة، كان الملك هو من تكفّل بمصاريف الحفلةكهديّة لأخي، ولذلك فقد تدخّل البروتوكول الملكيّ لمراجعة وتدقيق لائحة الضيوف. على سبيل المثال، فقد حذفوا اسم فاضل العراقيّ صاحب أسبوعيّة **لوجورنال**، وحذفوا أيضًا ميلود الشعبي ولكنّني أعدته إلى اللائحة. في المقابل، فرض القصر علينا الجنرال العنيكري! تقبّلنا وجوده باعتبار أنّ الحفل مناسبة لهدنة سنتعامل أثناءها بلباقة وديّة مع الجميع، بما في ذلك أعدائنا. من جهته فقد تصرّف العنيكري بلياقة وأدب، حيث إنّه انصرف عشر دقائق فقط بعد قدومه لأنه كان يدرك أنّه غير مرغوب فيه. من جهة أخرى، ولأسباب سياسية، فوجئت بالإبقاء على اسم سيسيليا الزوجة السابقة للرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي وزوجها الجديد ريشارد أتياس، وهو صديق لأخي مولاي إسماعيل. ربما ترك الملك هذه الأسماء بسبب الروابط الأسريّة القديمة، لأنّ والد ريشارد أتياس كان خيّاط محّمد الخامس



والأمراء مولاي الحسن ووالدي مولاي عبد الله عندما كانا صغيرين. لقد تعلّمت من هذه الحكاية التي يرثى لها، حكاية بدأت بزفاف عائليّ وانتهت مشادّة على صفحات الجرائد، أنّ وجودي في المغرب سرعان ما يتحوّل إلى مشكل: ما إن أقترب من النظام،حتّى يبدأ بالغليان. فإذا رغبت أن أستعيد مكانتي عليّ أن أقدّم ضمانات، وهو ما لستُ مستعدًّا للقيام به. ولكن إذا لم أفعل وبقيت في الخارج، فسوف أُلام على عنادي ورفضي الرضوخ. كيف للمخزن أن يقبل فردًا خارجًا عن طاعته، أكان أميرًا، رتبّ أموره بعيدًا عن منظومته، أو فردًا أراد العيش تحت أي ظرف إلّا تحت سيطرته؟ لقد ازددتُ قناعةً أن علاقتي مع محمّد السادس ستبقى على ما هي عليه.

=

من السابق لأوانه أن يحكم المرء اليوم على الربيع العربي بالأفول والفشل في فتح آفاق جديدة بينما عجلة التاريخ لا زالت تدور، فلنتخيّل أنّ أحدًا حاول أن يقدّم "حصيلة" للثورة الفرنسيّة بعد ثلاث سنوات فقط من بدايتها، عندما قرّر نواب البورجوازيّة في اجتماع بقصر فرساي يوم ٥ مايو (أيّار) ١٧٨٩ أن يؤسّسوا مجلس أعيان الأمّة. فبُعيد ذلك، تتابعت الأحداث: بعد سقوط سجن الباستيل الشهير في باريس، وبعد موافقة الملك لويس السادس عشر على اعتماد العلم الجديد، وإلغاء الامتيازات، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن، هرب الملك إلى مدينة فارين،



وأُعلنت الحرب ضد النمسا، وقامت المجازر وانتفاضة الفقراء، ومن ثمّ أعدم الملك، وتلت ذلك إعدامات بالجملة، ثمّ مرحلة حكم جماعيّ، وعودة الإمبراطوريّة. إنّ الأمور لم تحسم بعد، والشيء الوحيد المؤكّد هو أنّ أنماط الحكم في العالم العربي لن تعود أبدًا لسابق عهدها، بفعل القطيعة التي حدثت في الواقع وفي الوعي الجماعي على السواء. صحيح أنّ الجيش عاد للسلطة في مصر على سبيل المثال، إلّا أنّ دكتاتوريّته أصبحت مفضوحة رغم رضوخ فئة من الناس لها وسكوت فئة أخرى ومساندة فئة ثالثة، وتمزّق حجاب الوهم الذي كان يغلّفها في الماضي. في أماكن أخرى من العالم العربي، قد تعود ظاهرة الرؤساء مدى الحياة، كما عاد النظام الملكيّ عدّة مرّات في فرنسا بعد الثورة، ولكنّهم لن يكونوا أبدًا كما عرفناهم من قبل، أي "أنصاف آلهة" حسب تعبير جان لاكوتور في كتابه عن القيادة الكاريزميّة في العالم الثالث الصادر في أواخر ستينيّات القرن الماضي بعنوان: **أربعة رجال وشعوبهم، السلطة القويّة والتخلّف.**

لكلّ هذه الأسباب، أفضّل مصطلح "الصحوة العربيّة"، والخروج من مرحلة السبات العميق التي ميّزت العالم العربيّ سياسيًّا. ولكن بغض النظر عن المصطلح المستعمل، يظلّ المهم هو التخلّص من الأحكام الجاهزة إزاء "العرب" والمعلّبة في غلاف ثقافي، إزاء دينهم الإسلام، الذي يحلو لكثير من الناس وخاصّة في الغرب أن يردّدوا أنّه مرادف للخضوع والاستسلام. منذ



كتابات غوتيفيلد ويلهام لايبنتز وبعده إرنست رينان، كاد الناس أن يسلّموا بأنّ العالم العربيّ يحمل في جيناته وفي معتقده نوعًا من الاستبداد الثابت. تبًّا لها من رؤية ولا أعادها الله من فكرة! إنّ الإنسان العربي المضطهد هو في المقام الأول مضطهد، وكجميع المضطهدين فهو يسعى للانعتاق. بطبيعة الحال، لا بدّ من شرح أسباب كلّ هذا العجز الديمقراطيّ الذي راكمه العالم العربيّ ثمّ هذه الموجة الديمقراطيّة نفسها: إذا لم يكن السبب هو العروبة ممزوجة بالإسلام، فماذا يكون؟ ليس لديّ أجوبة جاهزة ولكنّي أتلمَّس مجموعة من العوامل، منها ممارسة تقليدية للسياسة نجمت عن الاستعمار، ثمّ الاستقلال الذي طُبع بطابع "النكبة" التي شكّلها تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين؛ ثمّ هناك اقتصاد الريع النفطي الذي أجّج الأطماع الجيوسياسيّة وخذلان النخبة؛ أخيرًا، هناك طبقة كثيفة من الفكر "الاستشراقيّ"، والتي تبنّت تصوّرًا رمزيًّا حول الآخر المسلم. كلّ هذه العوامل صنعت خلطة قابلة للانفجار ولكنّها حُوصِرت لمدة طويلة بالقمع وبكل الأساليب التي وصفها ببراعة منذ منتصف القرن السادس عشر الكاتب الفرنسيّ إتيان دي لا بوييسي في كتابه **خطاب العبوديّة الطوعيّة**.

للسياسة نصيبها من الأحلام. في عام ٢٠١١، وفي أفق إقامة نظام جديد، لم يعد مجديًا استخدام الألفاظ البالية، ولم يستطع القاموس الليبراليّ ولا حتّى الاشتراكيّ، من الوفاء بالغرض،



لترجمة نوع الخيال الذي ملأ الشوارع في العالم العربيّ، كما عجز الخطاب الدينيّ أيضًا، وهذه إحدى مفاجآت الأحداث التي توالت منذ ذلك الحين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية. كان رأسمال الثورة هو التعبير عن الغضب، أو بالأحرى، الانتصار للكرامة لاستعادتها بعد سلسلة الانتهاكات التي لحقتها، من مُلك يدوم أحقابًا، وأنظمة بوليسيّة مفترسة، وحقوق تدوسها الأقدام، وممالك مزيّفة، أضف إلى ذلك الخطاب المزدوج مع الفلسطينيّين، وهم أوّل ضحايانا، وقد استعملهم الديكتاتوريّون كذريعة لنصبح ضحايا بدورنا.
لقد ارتقت اليوم الكرامة إلى مقام القيمة المرجعيّة الجديدة، وقد تتحول مع مرور الوقت إلى فضاء مشترك دون مضمون سياسيّ محدّد. لقد أفلح "الشارع العربي" في إزاحة الريّس ولكنّه لم يتمكّن من إزاحة الملك، وسأعود لاحقًا لهذه النقطة. لكنّ هذا الشارع لم يتحوّل بعدُ إلى ذلك الفضاء العام، الذي يعبّر عن الرأي العام، لا لكي يدمّر كلّ شيء كإعصار، بل ليتحدّث بطريقة منظّمة لإجبار الحاكمين على مراعاة المحكومين وأخذهم في الاعتبار، والخلاصة هي أنّ سيل الغضب إن لم يرو الديمقراطيّة فهو ذاهبٌ لا محالة إلى البحر.
في انتظار ذلك، لقد تخلّصنا من بعض الأوهام، ومنها، على سبيل المثال، فكرة الديمقراطية الرقمية أو الثورة ٢,٠ التي كنّا نتوهّم أنّ الشباب سينجزها وسيقتسمها بسهولة. أصل هذه



الفكرة هو أنّ التقدّم في المجال الرقمي سوف يعزّز الديمقراطيّة لأن الشبكات الاجتماعيّة التي يستعملها الشباب بوفرة ستسمح لكلّ فرد بأن يكون في حالة تواصل مستمرّ، ملغيًا الحواجز منفّلًا وسائل الإعلام أو هيئات المراقبة الخاضعة للدولة. مع الأسف ليس الأمر بهذه البساطة. أوّلا، وكما ذكرتُ في خريف ٢٠١١ في المجلة الفرنسيّة **النقاش**، فإنّ فرص استعمال الإنترنت ومن باب أولى، الشبكات الاجتماعيّة مثل الفيسبوك، ما زالت غير متاحة للجميع في العالم العربي. في عام ٢٠١٠ كانت شبكة الإنترنت في متناول ٤٠٪ من المغاربة وثلث التونسيّين، ولكن فقط لـ ٢١٪ من السوريّين و ١٠٪ من اليمنيّين. كان ربع التونسيين يستخدمون الفيسبوك، مقابل ٩٪ فقط من المصريّين وعدد ضئيل من السوريّين واليمنيّين. ثانيًا وهذا هو الأهم، حتّى إذا افترضنا تعميم شبكة الإنترنت فأصبحت في متناول الجميع، فإنّ المضامين وبالتالي الربط الشبكي بسرعة إلكترونيّة، (والذي يُبـهرنا جميعًا)، لن تكون بالضرورة في المتناول أيضًا. أخيرًا، فإن الطابع الافتراضي للنضال عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ يدفعه في بعض الأحيان إلى تغليب النقد على البناء.

أنجزت جامعة هارفارد الأميركيّة في عام ٢٠٠٩ دراسة واسعة عن المدوّنات العربيّة تحت عنوان: "رسم خريطة المدونات العربيّة: السياسة والثقافة والمعارضة" من خلال جرد ٣٥٠٠٠ من المواقع الرقميّة وفحص مضمون ٤٠٠٠ منها. في الخلاصات،



حذّر أصحاب الدراسة من وهم "الديمقراطيّة التكنولوجيّة." إنّ التكنولوجيا تغيّر قواعد اللعبة، ولكنها لا تحدّد مسبقًا من هو الطرف المنتصر في المباراة. الدرس نفسه نتعلمه من التاريخ: لن يدَّعي أحد أنّ التغييرات العميقة في كلٍّ من تونس وليبيا ومصر ابتداءً من عام ١٩١٩ كان سببها التلغراف، أو أنّ راديو **صوت العرب** ـ المحطة الشهيرة التي كانت تبثّ من القاهرة على الموجات القصيرة ـ يُفسّر لوحده انتشار الفكر القومي العربي في ستينيّات القرن الماضي. في الحالة الأولى، ساعدت التقنية فقط على نشر النقاط الأربع عشرة التي حدّدها الرئيس الأميركيّ وودرو ويلسون والهادفة لأن يصبح العالم "أكثر أمنًا بالنسبة إلى الديمقراطيّة"، أما في الحالة الثانية فقد كانت التقنيّة في خدمة كاريزما الرئيس عبد الناصر. لو لم يلتقط الفاعلون المحلّيون أفكار الأوّل والثاني، لما حدث أيّ شيء أصلًا.

على صعيد مماثل، يعتبر الوضع الديموغرافيّ للسكّان مهمًا دون أن يشكّل لوحده محدّدًا حتميًا للديمقراطيّة. أوّلًا، على عكس ما يقال، وباستثناء قطاع غزّة واليمن، ليست شعوب العالم العربيّ شابّة إلى أقصى الحدود، على الأقل مقارنة بسكّان أفريقيا جنوب الصحراء. فلو كانت نسبة الشباب وحدها عاملًا أساسيًّا في إرساء الديمقراطيّة، لأصبحت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فردوس الإرادة الشعبيّة... نعم، فئة الشباب بين الخامسة عشرة سنة والثلاثين سنة، فئة واسعة في العالم العربي، لأنّها نتاج معدّل



الإنجاب الذي كان مرتفعًا حتّى نهاية القرن العشرين، وهي فئة وجدت نفسها اليوم في سوق العمل الضيّق الذي لا يسع الجميع كمًّا ونوعًا. لكنّ الفئة العمريّة نفسها ترتفع عندما ننتقل إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهي الظاهرة التي باركها المصرف الدوليّ ووصفها "بالمكافأة الديمغرافيّة" المستقبليّة، تمامًا كما كان قد وعد العالم العربيّ منذ عشرين عامًا "بالهديّة الديمغرافيّة". قد تكون الهبة أو الهدية نفيسةً بالمطلق، ولكن هذا الرأسمال البشري لا يصبح حقًّا "هدية" أو "مكافأة" إلّا إذا تحقّق استثماره بصورة منتِجة في المجتمع.

وهو ما يقودنا مرة أخرى إلى مسألة الحكم. يجد جزء من الشباب أنفسهم، بعد أن تلقّوا تأسيسًا رديئًا، بدون أفق مهنيّ، وقد ينجرّ بعضهم إلى العنف. بالإضافة إلى ذلك، صحيح أنّ الشباب بحاجة إلى الديمقراطيّة ليتطوّروا ويحقّقوا ذاتهم، ولكن ليس من المسَلَّم به أنّ الديمقراطيّة تزدهر، على نحو أفضل، في بلد غالبيّته من الشباب، بل إنّ الدراسات تميل إلى العكس: لا بدّ من حدٍّ أدنى من النضج السكّاني لكي تنشأ الديمقراطيّة أوّلًا ولكي تترسّخ على نحو دائم ثانيًا. هذا العامل يصبّ في صالح بلد مثل تونس الذي يبلغ متوسّط العمر فيه تسعة وعشرين عامًا. بغضّ النظر عن العوامل الأخرى، لتونس موضوعيًّا حظوظ لكي تتحوّل إلى ديمقراطيّة مستدامة أكبر من حظوظ دولة مثل اليمن، التي لا يتجاوز متوسّط العمر فيها ثمانية عشر عامًا، لسبب بسيط



هو أنّه ليس من السهل أن تعمل المؤسسات عندما يكون ثمانية أفراد من أصل عشرة لا يتجاوزون الثلاثين عامًا، وينتظرون ممّن يفوقونهم سنًّا وعددهم قليل، أن يوفّروا لهم فرص النجاح. لقد انتبهت تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ تسعينيّات القرن الماضي، إلى أنّ العالم العربيّ يعرف ثلاث صعوبات هيكليّة: سوء الحكم، والتعليم غير الملائم للشباب، وأخيرًا تأخّر نيل النساء حقوقهنّ. أحيانًا، تنسينا نشوة الربيع العربيّ ما كنّا قد أدركناه من قبلُ عندما كانت أفقنا مسدودة.

لن أتفاجأ إذا سجّل المؤرّخون في المستقبل، أنّ الربيع الديمقراطيّ العربيّ الذي انطلق عام ٢٠١١ قد دقّ آخر مسمار في نعش القوميّة العربيّة. فمنذ بداية هذا الربيع العربيّ، انفردت مسارات اثنين وعشرين بلدًا من العالم العربيّ واختلفت عن بعضها، لأنّها بكلّ بساطة بلدان مختلفة، وعناصر التمايز أكثر من عناصر التقارب ولو أنّ كلّ بلد منها ظلّ يتابع عن كثب تجربة جيرانه. أمّا المشروع القوميّ العربيّ التاريخيّ، فقد ظهر اليوم على حقيقته كما كان دومًا، كمشروع يطمح للإجماع، وبالتالي فهو مشروع حداثة مزيّفة. ومع ذلك، يجب ألّا ننسى سياقات ظهور أيديولوجيّات الماضي، وأنّ المشروع القوميّ كان ردًّا على المشروع الاستعماريّ "فرّق تسد"، كما كان سلاح النفط من الناحية الاقتصاديّة شكلاً من أشكال المقاومة لإملاءات الحرب الباردة. أخيرًا، فإنّ الجهاد العابر للحدود كما يتصوّره



تنظيم القاعدة و الغرب، أي ردّ العالم العربيّ على الاستشراق، فقد نشأ كلّ منهما كردٍّ فعل على جدليّة التسييج والانغلاق. الاستشراق صوّرنا بشكل كاريكاتوريّ، ونحن نردّ عليه بالمثل. أمّا بالنسبة إلى الجهاد الذي يدعو إليه أسامة بن لادن، هل كان سيكتسب كلّ هذه الهالة لولا الحرب العالميّة على الإرهاب التي أطلقها الرئيس جورج دبليو بوش، والتي ضخَّمت حجمه؟ على أيّ حال، نحن لم نعد مُحاصَرين بين سندان السلطويّة ومطرقة الإسلاميّين أو الأميركيّين. يعيش العالم العربيّ اليوم تحرّرًا على ثلاثة مستويات: لم يعد مرتـَهَنًا لإرهاب تنظيم القاعدة أو لأجندة المحافظين الجدد الذين فقدوا السلطة في واشنطن، تخلَّص من الحكّام المستبدّين القدامى وربما أسْلَمَ مقاليده لمستبدّين جدد، وأخيرًا أدرك بأنّ السيطرة الأجنبيّة كانت نتيجة ضعفه في الماضي أكثر منها سببًا لهذا الضعف.

بالطبع، تابعتُ الربيع العربيّ ولا زلت أتابع أطواره بشغف واهتمام بالغيْن، وأنا على يقين أنّ هذا الزلزال قد غيَّر العالم. أوّلًا، لقد كرَّس هزيمة المحافظين الجدد في أميركا الذين قاومتُهم بكل ما أوتيتُ من قوّة. إبتداءً من اليوم، لم يبق العربُ في حاجة إلى "مخلّص" أجنبيّ، فقد خلّصوا أنفسَهم بأنفسِهم. وبالتالي فقد وجدتُ نفسي، وهذه مفارقة، على خلاف مع أبناء خالتي في المملكة العربيّة السعوديّة، رغم أنّي وقفتُ بجانبهم في أحلك الساعات عندما كان جورج دبليو بوش، بعد أن بدأ حربه



الصليبيّة الديمقراطيّة بغزو العراق، قد وضع المملكة الوهّابيّة نصبَ عينيه. على عكس محمّد السادس، لم أقبل التضحية بالمملكة العربيّة السعوديّة على مذبح الانتهازيّة السياسيّة التي تسمح للمحافظين الجدد الأميركيّين بتقسيم العالم العربيّ بين ملوك شباب عصريّين من جهة ـ المغرب والأردن ـ ومستبدّين طغاة من الزعماء القدامى في البلدان الأخرى، يغرفون بدرجات متفاوتة من الفكر الظلاميّ، ويسهُل التخلّص منهم فيما بعد تحت ذريعة إرساء الديمقراطيّة. ولكن عندما انضممتُ إلى الربيع العربيّ، رماني أبناء خالتي السعوديّون بتهمة خطيرة وهي الخيانة. في نظرهم، يُعتبر انحيازي للشعب في مواجهة عشيرتي خذلانًا لواجب العصبيّة التي كتب عنها ابن خلدون. فرددت عليهم أنّي أودّ أن يتحرّر بنو عشيرتي والآخرون أيضًا، والذين أعتبرهم جميعًا مواطنين وشركائي في المواطنة. لقد خاطبتهم بالصراحة التي تسمح بها الصداقة ويوجبها الوفاء، ونصحتهم ألّا يستعملوا قوّتهم الماليّة الهائلة لإفشال الديمقراطيّة في العالم. بدلًا من تصدير تناقضاتهم وتشنّجاتهم، بدءًا بسحقهم للمجتمع المدنيّ من خلال علاقات القوّة الجيوسياسيّة؛ ألم يكن من الأصوب أن يدفعوا مستقبل بلادهم نحو أفق يحسدهم عليه الآخرون؟

كان الربيع العربي بالنسبة إليّ فرصة لا تعوّض، وشعرتُ أني لستُ وحدي ولم أعد أغرّد خارج السرب. أخيرًا ها هم الملايين من الناس العاديّين يصرخون في الشارع بأفكار ومفاهيم طالما



ناديتُ بها وألححتُ عليها منذ سنوات إلى أن وجدتُ نفسي مُبعَدا بصفتي الأمير الأحمر، أي ذلك الثوريّ، ذا الامتيازات بالولادة، وهذا تناقض حتّى في المصطلحات. بطبيعة الحال، في بلادي، كان الاتهام بتسريع أزمة النظام أكثر حدّة من نظيره في المملكة العربيّة السعوديّة. في أحسن الأحوال كان أقربُ أفراد أسرتي يعاتبونني بقولهم: "ربما معك حقّ ولكنّك بهذا التوجّه ستسرّع بسقوط العرش،" فكنت أردّ أنّه بإمكان الملكيّة ألا تخشى على مستقبلها لو أنّ الميثاق بين الملك والشعب الذي نحتفي به كلّ سنة لم يُطرح جانبًا ويصبح كلامًا فارغًا لا مضمون له، وإلّا فبأيّ حقّ وبأيّ منطق يجب أن أهادن ملكيّةً لا تقبل أن يحاسبها أحد لأنّها تزعم أنّ لها حقوقًا منزلة؟

كما هو الحال بالنسبة إلى الربيع العربيّ ككلّ، لا عودة إلى الماضي في المغرب. هل تراجعت حركة ٢٠ شباط (فبراير)؟ لا شكّ، وهذا ليس مستغربًا على حركة احتجاجيّة ليس لها اسم سوى تاريخ ميلادها عام ٢٠١١، وهذه الملاحظة لا تمسّ أبدًا تعاطفي السياسيّ واحترامي العميق لكل "أنبياء الشارع" الذين خرجوا من بيوتهم أسبوعًا تلو أسبوع، ولا شكّ أنّي لست وحدي من يقدّرهم أيّما تقدير. إنّ صدى صيحاتهم الشهيرة وتعابيرهم الحرّة لا زال يتردّد على مسامع العديد من المغاربة، وقد تحرّروا من رعب السلطة: "فلوس الشعب فين مشاو؟ اللي سرقهم هو المخزن"، "المخزن يطلع برّا"، "ما نخافوش من الزرواطة"،



"أولادكم شبَّعتوهم وأولاد الشعب جوّعتوهم، أولادكم يقراو في الخارج، وأولاد الشعب أمامهم الفشل، أولادكم خدّمتوهم وأولاد الشعب هجّرتوهم"، "هذا المغرب هو بلادي"، "الماجيدي سير فحالك، المغرب ماشي ديالك، فؤاد عالي الهمة سير فحالك، المغرب ماشي ديالك"، "الماجيدي يطلع برّا ! والهمة يطلع برّا !"

عندما يجري التنديد الشديد بأقرب المقرّبين، وبصفة علانيّة، فإنّ خرافة الملك الطيّب والبطانة الشريرة تتهاوى. لقد استشعر محمّد السادس الخطر، فقام بردّة فعل سريعة يوم التاسع من آذار (مارس) ليطمئن الشعب بحزمة من التعهّدات وكأنّه يقول لقد فهمتكم. هكذا خاطب الشعب معلنًا عن تعديل دستوريّ تمّ اعتماده يوم ٣٠ حزيران (يونيو) عن طريق استفتاء حوّلته السلطة إلى بيعة شعبيّة تجدّدُ بها الجماهيرُ ولاءَها للملكيّة. كنّا نعتقد أنّ النظام تخلّص من ماكينة فبركة النتائج الانتخابيّة حسب الطلب فإذا بها تعمل من جديد: حُشِدت الجموع في الحافلات وسيقوا إلى مكاتب التصويت كالقطعان الانتخابيّة، ولكي يفهموا جيّدًا ما المطلوب منهم، وزّعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة يوم الجمعة ٢٥ حزيران (يونيو) على خطباء المساجد خطبة "دستورية" مضمونها أنّ التصويت بنعم واجب شرعيّ، وهذه فضيحة فاقت كلّ إبداعات حقبة الحسن الثاني ووزيره إدريس البصري، وهو صاحب الخبرة والباع الطويل في



صناعة النتائج الخياليّة! أمّا الزاوية البودشيشيّة وهي أكبر طريقة صوفيّة في المغرب، فقد جُنِّدتْ جنبًا إلى جنب مع عصابات البلطجيّة الذين سخّرتهم السلطات لتنظيم احتجاجات مضادّة عنيفة في بعض الأحيان. فإذا كان الهدف حقًّا هو المضيّ في طريق الديمقراطيّة بالتدريج، وإذا كانت أغلبيّة المغاربة على استعداد لتأييد مشروع الدستور الجديد، وهو ما أميل إليه، فلماذا الحرص على تحويل استفتاء المواطنين إلى مباركة شعبويّة؟ لقد خان الأسلوبُ الهدف المعلن وفضح الغرض الـمُضمَر. لقد خشيَ المخزن على امتيازاته، فعمدَ إلى التعسّف على تصويت شعبي لإنشاء "حزب الانضباط" فيَتَمَتْرَسُ من ورائه ويحصِّن نفسه، وبدل أن تكون فرصة لإحياء الأمل والثقة في مستقبل أفضل، تجنَّد الخطاب الرسميّ وكلّ ما يدور في فلكه لتجييش مشاعر الخوف لدى المواطنين واستغلالها: الخوف من فقدان مصدر القوت اليوميّ، والخوف من التهميش في بلد منفتح على العولمة وأهوالها، والخوف من بعض السلوكيّات الشبابيّة الجديدة في إطار ثقافة محافظة...

بعد أكثر من عشر سنوات على العرش، صعُب على محمّد السادس أن يتظاهر بأنّ لديه استراتيجيّة ولم ينتبه "رعاياه" لوجودها. وإذا لم يكن قد أرسى دعائم الديمقراطيّة في المملكة بعد وفاة والده، ماذا فعل طوال هذه المدّة؟ رغم كلّ عبارات التمجيد والمدح التي يرددها الممجّدون والمادحون، فإن الواقع لم يسجّل أنّ



"المفهوم الجديد للسلطة" و"الملكيّة التنفيذيّة" في عداد عناصر التقدم، لأنّ الشعب لم يلمس منها إلّا الواجهة الإعلاميّة، وهو ما يبرّر الاحتجاج. تحت ضغط الأحداث، حاول الملك أن يناور قدر الإمكان: هكذا وضع في الدستور الجديد بعض اللمسات الانفتاحيّة هنا وهناك، من بينها أنّ الوزير الأوّل (وقد أصبح يسمّى رئيس الحكومة) سيكون منبثقًا من الأغلبيّة التي انتخبها الشعب؛ وأنشأ عدّة مجالس جديدة لتأثيث المشهد السياسيّ بجيش من الهيئات غير الحكوميّة، فتزداد مصداقيّة العمل السياسيّ انهيارًا وتتناسل فرص استقطاب النخب من طرف السلطة، وخاصّة أفراد المجتمع المدني؛ أخيرًا، جرى إدراج مجموعة من "الحقوق" الجديدة في النصّ الدستوريّ. لكنّ هذه الحقوق، ولو افترضنا جدلًا أنّها تُرجمت إلى مراسيم تطبيقيّة، فإنّها تبدو صعبة التطبيق. المثال على ذلك هو أنّ الفصل ٣٦ "يمنع حالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ"، ولكن هل نتصوّر أنّ المقرّبين من محمّد السادس، مثل فؤاد عالي الهمّة ومنير الماجيدي، سيفقدون بين عشيّة وضحاها امتيازات مواقعهم والريع الذي يستفيدون منه، علمًا أن المجموعة الماليّة القابضة التي يمتلكها القصر تنتج وحدها ٨٪ من الناتج المحليّ الخام في المغرب؟ حسب هذا المنطق لماذا لا ينصّ الدستور على أن لفظ "المخزن" غير مشتقٍّ من فعل خَزَنَ: يخْزِنُ. إنّها نصوص تصطدم مع الواقع ! أمّا المنطق السليم فكان يقتضي بكلّ بساطة



أن يوضع حدٌّ لدولة المخزن التي يترأسّها محمد السادس، أي تطهير الدولة من المخزن. لقد فعلها الملك الإنجليزيّ جورج الثالث في عام ١٧٦٠ عندما سلَّم ممتلكات التاج إلى الدولة في مقابل الحصول على مرتّب يسمّى القائمة المدنيّة، وهو مبلغ من ميزانيّة التسيير السنويّة التي يصوّت عليها البرلمان.

مرّة أخرى في المغرب، جرت التضحية بالتغيير الحقيقي الذي من شأنه أن يزيد من التحرّر السياسيّ والاقتصادي لأكبر عدد من المواطنين، واكتفينا بتغيير بعض مظاهر السلطة فقط. في يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١، عيَّن الملك عبد الإله بنكيران رئيسًا للحكومة، لكونه زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلاميّ الملكيّ والذي فاز في الانتخابات المبكرة. منذ مشاركته الأولى في الانتخابات النيابيّة عام ١٩٩٧، كبر حزب العدالة والتنمية وترعرع في ظلّ القصر، وانتقل من ٨ مقاعد إلى ١٠٧ مقاعد من أصل ٣٩٥ مقعدًا في المجموع. في مواجهة الاحتجاجات، كان المطلوب منه أن يؤدّي دور التناوب الجديد، بعد التناوب الأوّل الذي جسّده الاشتراكيّون بزعامة عبد الرحمن اليوسفي في العام ١٩٩٨. ولكن مرّة أخرى نجح المخزن في امتصاص دماء هذا الكيان الذي أدّى في الماضي دور المعارضة الحقيقيّة قبل أن يتفاوض للدخول إلى حكومة مهمّتها الأولى إنهاك حركة ٢٠ شباط (فبراير). الآن وبعد أن أصبحت حالة حزب العدالة والتنمية من الضعف والهوان مثل حالة الاتحاد الاشتراكيّ بعد



تجربته في التناوب الأوّل، لا يسعني إلّا أن أتّفق من جهة مع الإسلاميّين "الحقيقيّين" في المغرب، وهم جماعة العدل والإحسان، ومن جهة أخرى مع أرقام وكالة التصنيف المالي الدوليّة ستاندرد آند بورز. يا له من فشل ذريع! أمّا الجماعة فقد خاطب أحد زعمائها، عبد الله الشيباني، "أخاهم" بنكيران رئيس الحكومة قائلًا: "لا تستسلم للمخزن. كن على يقين أنهم لن يتركوك أبدًا تتجاوز الخطوط الحمراء التي تحمي هيمنتهم ونهبهم لخيرات الشعب." أمّا الوكالة فقد برّرت يوم ١١ تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠١٢ تعديلها لتصنيف ديون المغرب الطويلة الأجل، وقد منحته نقطة سلبية: "لو بقيت نسبة البطالة مرتفعة، ولو ارتفعت تكلفة المعيشة، ولو خيّبت الإصلاحات السياسيّة تطلعات السكان، هناك احتمال اضطرابات على المدى الطويل وعلى نطاق واسع". ليست هذه الافتراضات من قبيل الخيال المحض، وتضافرها جميعًا لا يبشّر بالخير...

بعد الانتشاء، بانت الغيوم في سماء المغرب. فما ربحه محمد السادس من وقت، بسبب الدستور الجديد، خسرته البلاد. ما زلنا نرزح تحت سلطة ملكيّة مطلقة مرجعها السماء ولها دستورها، ولم ننتقل حتّى إلى ملكيّة دستوريّة، فما بالك بملكيّة برلمانيّة تحترم السيادة الشعبيّة. نعم، لقد تمّ التخلّي عن قدسيّة شخص الملك، ولكن وضع أمير المؤمنين، وقرارات الملك المندرجة تحت هذا الإطار بوصفه زعيمًا روحيًّا، ثمّ البيعة للملك، كلّها



أمور احتفظت بقداستها. من يتفضّل ويشرح لي الفرق؟ في بلدان أخرى كانت الملكيّة الدستوريّة هي مرحلة انتقاليّة إلى ملكيّة مسؤولة أمام الشعب، أما في المغرب ومنذ عام ١٩٦٢، عندما أصبح للمغرب دستوره للمرّة الأولى، والدستور وكأنّه ردهة "الخطوات التائهة"، فنحن في انتظار طويل. إنّنا نقضي عمرنا ونحن ننتظر قطارًا لن يدخل أبدًا إلى المحطة. من الحسن الثاني إلى محمّد السادس، يلهو الملك من حين لآخر بتعديل دستوريٍّ لإخفاء ذلك الجمود الجماعيّ، ويتركنا عالقين بلا أفق في قاعة للعبور أبوابها مسدودة بإِحكام. ماذا نفعل إذاً؟ نصلّح ونرقّع ونرمّم جمودنا السرمدي الذي أصبح جزءًا من كياننا؟ رغم لقبي السلالي، أنا مستعدّ اليوم أن أوقّع دون تحفّظ على وثيقة "الاختيار الثوري" التي طرحها سنة ١٩٦٢ المهدي بن بركة، وهي وثيقة معتدلة، تنادي بإقامة ملكيّة دستوريّة حيث الملك هو رمز استمراريّة المؤسّسات، و الحكومة تنبثق من الشعب الذي يمارس السلطة.

من مثالب النظام الملكيّ المغربيّ، حظره لاستعمال كامل للعقل. فليس بإمكان أيّ فرد من "الرعيّة" أن يصبح مواطنًا حقًّا في ظلّ نظام يمتلك فيه شخص واحد الحقيقة المطلقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. وينتج عن هذا الانسداد البنيويّ أنّ المغرب لا يستطيع تجاوز ما هو فيه لأنّ مواطنيه غير قادرين على مصارحة أمير المؤمنين بحقائقَ يُفترض أنّه يعلمها



علم اليقين. وهذ مغالطة في أيّ نقاش ديمقراطيّ داخل المجتمع. وإذا افترضنا وحصل أنّ النقاش العام انتهى بالإجماع على أمر ما، فإن هذا الإجماع يظل ملغًى ما دام الملك لم يوافق عليه. كان الحسن الثاني يكره الكتاب الساخر الذي ألّفه فيليب راشيهت تحت عنوان **ديكارت ليس مغربيًا** والذي صدر عام ١٩٨٢. أما محمد السادس، ولكي نكتفيَ بمثال واحد، فقد أعاد في العام ٢٠٠٤ توجيه النقاش حول قانون الأسرة والأحوال الشخصية.

إنّ المغرب ما زال يعيش اليوم كما عاش بالأمس على إيقاع إجهاض صارم للعقل الجماعيّ، ومن ثمّ فإنّ التوجّه نحو الحداثة أمر بعيد المنال. يحتاج النظام الملكيّ إلى التطوّر، لمصلحة البلاد ومن أجل بقائه، فالإيمان بملكيّة مطلقة بات نافلًا.

بعد مرور أربعة عشر عامًا على تبوّئه العرش، لا أعتقد أن محمّد السادس سيغيّر طبيعة النظام الملكيّ المغربيّ الشريفيّ، وذلك لسببين: أوّلًا، لعدم ميله إلى التجديد، ولا للخروج من المساحة التي يتحرّك ضمنها مرتاحًا، ويصوغ مملكة للجميع. ثانيًا، لأنّه يتضايق من العمل على الأسلوب القديم، إنّ فن الحكم في المغرب، القادم من تعاقب القرون، يعيش أيّامه الأخيرة، وهذا في حدِّ ذاته خبر سارٌّ لأنّ هذا الأسلوب فيه من القسوة والخشونة ما فيه، وهو من النوع الذي يسمّيه لاري دايموند صديقي وزميلي في جامعة ستانفورد، والمتخصّص في العلوم السياسيّة: *authoritarian states craft*، وهو ما أترجمه وأنا أفكّر بميشال



فوكو بعبارة: "الممارسة الاستبدادية للحكم"، أو ربما قد يقابلها في القاموس السياسيّ العربيّ تعبير "حرفة الحكم". عمليًّا، يحيل هذا المفهوم في المغرب على إتقان ممارسة الحكم أخذًا في الاعتبار الاستمرار الزمنيّ والذاكرة المؤسّساتية للمخزن، وهذا ما لا أحِنُّ إليه أبدًا. لكنّني أعي أيضًا أنّ نفض اليد من الماضي بشكل شامل يفتح الباب للمغامرة وللعنف الجماعيّ الذي يتمخّض عنه دون شكّ غد أفضل لأنه "مختلف تمامًا" عن الحاضر. لا أرتاح كثيرًا لدعاة التغيير الشامل والسريع، بل أطمئنُّ أكثر لمن يخبرني بالخطوة المقبلة نحو التحسُّن، ثمّ الخطوة التي تليها، بدل مَن يعِدُني بالفردوس على الأرض. أمّا عن المغرب الذي أحلم به، فإنّي أثق في حكمتنا الشعبيّة التي تسخر من جحا. ألسنا نحن الذين نبحث عن "مغرب جديد" نشبه جحا، الذي كان يبحث عن حماره وهو يمتطيه؟ لماذا نيأس من انبثاق مغرب آخر علمًا أنّه لن يرى النور إلّا من خلال كلّ واحد منّا، وقد بدأ بالفعل ينبثق شيئًا فشيئًا في دواخلنا وحولنا؟ لذلك، هل من الضروري أن نحطّم البلاد لكي تتغيّر؟

أتفهّم من يدفعه الإحباط وخيبة الأمل لهذا الاستنتاج، من جهتي أختار هذا السبيل، وأعتقد أنّ بناء مغرب جديد مع المغاربة كما هم من واجبنا أي أن لا ننتظر إعادة تعليمهم وتكوينهم لنصنع شعبًا جديدًا. لستُ "حسنِيًّا"، بل على العكس من ذلك وقد برهنت ذلك والملك الراحل على قيد الحياة. لكن حاولتُ



على امتداد صفحات هذا الكتاب، وعلى الرغم من كلّ ما فرَّق بيني وبين الحسن الثاني، أن أتكلّم عن نصيبه من المجد ونصيبه من الظلام، وقد فعلتُ ذلك لأنه يجب أن نتعامل مع الواقع، ولأنه بعد مُلكٍ دام ثمانية وثلاثين عامًا، أصبحنا جميعًا، شئنا أم أبينا، "أبناء" الحسن الثاني. وهذا يعني بالنسبة إليّ أنّ صناعة الجديد دون تحطيم وتدمير تتطلّب تحويل القديم، وهو ما شرع فيه الحسن الثاني بنفسه في أواخر عهده، حيث بدأ في تغيير مملكته بلُيُونة وهو أوّل من يعرف خبايا ومفاصل حرفة الحكم المطلق، فأخذ يخفّف الضغط ببطء خشية أن ينهار البناء. أما محمّد السادس، وقد أفرغ المساحة من حوله وملأها فقط برفاق فاشلين عديمي الكفاءة، فإنّه يوشك أن يجرّ وراءه البلد كاملًا إذا ما ترنَّح نظامه.

كما أنّ الملوك صمدوا أكثر من الرؤساء أمام الاحتجاجات، فإنّ رصيد الحنكة والتجربة الذي راكمه المغرب منذ قرون في فنّ الحكم يمكنه أن يساعد على الانتقال الديمقراطيّ. السبب هو أنّ النظام الملكيّ يجسّد وحدة البلد على مرّ الزمان، وهو زمان طويل ومستمرّ لأنّه مرتبط بتداول السلالات على الحكم، وبالتالي فإنّ الملكيّة بمثابة وعاء تراكميّ لفن الحكم هذا، وهو أمر لا يمكن اختراعه بين عشيّة وضحاها. قد لا يحبّ المرء القصر ـ وأنا أتفهّم تمامًا هذا الموقف ـ ولكن ينبغي ألّا نغفل أنّ القصر ما هو إلا بنية من بين بنى دار الـمُلك، ومن الممكن إعادة هيكلة هذه



الدار بل حتّى إعادة النظر بعمق في هندستها وتصميمها، وهذا لا يتوقّف إلّا على إرادتنا وإبداعنا. هل من الضروريّ أن نفرغها أو نتركها للخراب أوعرضة للنهب والتدمير؟ لا يهمّني من يسكنها ولكن تهمّني المرافق والمنشآت، وكلّ ما يسمح للدار أن تكون دارًا سليمة وتؤدّي دورها كائنًا من كان قاطنها. في المغرب، الذي تعاقبت على حكمه أسر مالكة منذ دولة الأدارسة في القرن الثامن الميلادي، ترسّخت في دار الملك تقاليد وأعراف وقواعد في ممارسة السلطة على شكل حركات وإيماءات عريقة، وتعابير صمدت أمام تعاقب الدهور، ومعارف نفيسة رسّختها التجربة. لقد تعلّمت فئات مختلفة من مسؤولي الدولة ثقافة التريّث وثقافة الاستعجال، واستوعبوا فسيفساء قبائلنا، والإصغاء إلى الزوايا، وجمع الأموال، وإدارة الأراضي، وفنّ الحرب أو التفاوض، ومآرب أخرى. ولذلك أعتقد أن التفريط في كلّ هذا الكنز يعتبر أمرًا لا مسؤولًا. أمّا اليوم فإن هذا الرصيد بدأ يبلى لأنّ مبادرة تجديده لا يمكن أن تأتي إلّا من رأس النظام.

لا يقطن محمّد السادس في القصر الرئيسيّ في الرباط، ومن البديهيّ أنّ له حرّية اختيار مكان إقامته. في بداية حكمه، بدا هذا الابتعاد النسبي كإشارة إلى بداية الانفتاح. لكنّ تعاقب السنوات أظهر أنّ هذا الاختيار لا تحرّكه الرغبة في التجديد بل فقط التعبير عن الهجران. إبتعد الملك عن دار المُلك ولا مناص من التمييز بينها وبين المخزن المفترس: إبتعد عنها لأنّه يدرك أنّ نفسيّته لا



ترتاح للسكن في هذا المكان. كان الحسن الثاني حريصًا على أن تحافظ الملكيّة على مظاهر القوّة والهيبة، أما محمّد السادس فإنه يمقت الثقافة السياسيّة التي يُعبّر عنها المثل المغربيّ: "كن سَبعًا وكُلْني!" أمّا اليوم فإنّ بيت العلويّين فقدَ بريقه. لو كانت وظيفة الملكيّة تقتصر على شؤون الأسرة الحاكمة والأمراء والأميرات لكان الأمر هيّنًا، ولكنّه أمر لا يغتفر عندما يكون دور الملكيّة بل واجبها أن تستوعب جميع المغاربة دون تمييز وتكون في خدمتهم. على الأقل هذه قناعتي: يجب أن يتحوّل بيت العلويّين، الذي أنحدر منهُ ولا أتنكّر له، إلى محفل شعبيّ وديمقراطيّ، يرمز للأمان وللسكينة، وليس الهدف أن تستمرّ الملكيّة بل أن يحيا المغرب. لكنّ الحقيقة اليوم هي أنّنا ابتعدنا كلّ البعد عن هذا السبيل، فعندما سلَّم الملك مفاتيح دار المُلك إلى زملائه السابقين في المعهد الملكيّ، إلى فؤاد عالي الهمّة، وإلى منير الماجيدي وغيرهما، لم يعد محمّد السادس هو ربّ البيت، واختلط الأمر، بين الملك وحاشيته، ولا نعرف تحديدًا من هو الطرف الذي يعمل في خدمة الطرف الآخر، ومن هو الطرف الذي يستغلّ الطرف الآخر. كلّ فرد صار الوزير الأوّل المزيّف، وله سلطات لا حدّ لها ولا أفق في المكان ولا الزمان، وقد أفلحوا في حشر الملك في مساحة تضيق يومًا بعد يوم ولو أنّه مرتاح بداخلها، ثمّ أحكموا قبضتهم على البيت الملكيّ ومن ثمّ على المغرب بأسره. لقد نطقت صرخات الشارع بالحقّ



المبين: من أجل ديمقراطيّة البلاد، لا بدّ من طرد هؤلاء اللئام من القصر.

في كتابه **السيرتان** الذي صدر عام ١٩٤٩، يلاحظ الاقتصاديّ الشهير جون ماينارد كينز أنّه "لا يكفي أن تكون حالة الأمور التي نسعى إليها أفضل بقليل من حالة الأمور الراهنة، بل عليها أن تكون أفضل بحيث تستحقّ المعاناة التي سنكابدها خلال الانتقال والتغيير". لقد تأمّلت هذه الفكرة خلال السنوات الأخيرة، وتردّدت طويلًا قبل أن أقتنع في الختام أنّ الوقت قد حان لهدم المخزن في المغرب، خاصّة أن المهيمنين عليه حوّلوه إلى متجر ضخم "كلّ يخدم نفسه بيده". وإن أدركوا الحاجة الملحّة إلى إعادة ترتيب بيت السلطة حتّى يتسنّى لجميع المغاربة أن يشعروا فيه بالاطمئنان ويساهموا في العُمران المشترك. لم أشعر أبدًا لا بالحسد ولا بالحقد إزاء أيّ أحد، بل فقط بتعلّق كبير ببلدي وشغف قويٍّ بمصيره. هذا يعني نظرًا لموقعي اليوم كما كان الأمر بالأمس، أن أساهم بطرح قراءتي للأوضاع، لأقول وأعيد على مسامع من يريد الإصغاء وبإلحاح أكبر على مسامع من لا يريد الإصغاء: "هذا ما يستحقّه المغرب". وقد فعلت.



شكر وتقدير

ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور لولا جهود فريق العمل في دار نشر غراسيه الفرنسيّة. لقد أمدّني أوليفييه نورا الرئيس المدير العام لهذه المؤسّسة بنصائح قيّمة، وأفلح في أن ينتزع منّي المخطوط في الوقت المناسب ـ جميع المؤلّفين يعيشون هذه المعاناة ويشعرون بالارتياح بعد هذا الخلاص ـ أمّا الناشر كريستوف باتاي فحماسته معدية وهو ما فتئ يذكّرني في أوقات الشدّة، أنَّ كتابي ليس حكرًا على المغاربة. أقدّم أيضًا شكري الخالص إلى أنييس نيفيير التي أشرفت على إعداد النص بعناية بالغة.

طوال المدّة التي استغرقها إنجاز هذا الكتاب وجدتُ إلى جانبي كلًّا من صديقي عبد الله حمودي وزميلي في جامعتيْ برينستون وستانفورد، نبيل مولين. لم يبخلا أبدًا بوقتهما وملاحظاتهما وتفاعلهما الصريح والودّي مع ما أطرحه من أفكار وتساؤلات.



في جامعة ستانفورد وكذلك في مؤسسة مولاي هشام، كان دور شِين يُومْ حاسمًا في مرحلة البحث. أخيرًا، فإنّ الأرشيف المتراكم على مدى ثلاثين عامًا ما كان ذا فائدة لولا العمل الدقيق الذي أنجزه عبد الله الرضواني.

في ستانفورد هناك مؤسسة لها عليَّ فضل فكريّ كبير، إنهّا مركز الديمقراطيّة والتنميّة وسيادة القانون (*CDDRL*)، وهي تابعة لمعهد فريمان سبولي (*FSI*) وقد شجّعتني إدارتها ممثّلة في كلّ من لاري دايموند ومايكل ماكفول وكاثرين ستونر على المضي في مشروعي. أودّ أن أنوّه تنويهًا خاصًا بلاري دايموند الذي أشرف على دراساتي في السلك الثالث وحثّني على المثابرة. من جهة أخرى، فإنّ النقاشات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي دارت بيني وبين كلّ من ستيف كراسنر وعباس ميلاني وماري بيير أولوا، كانت مصدر إلهام خلال فترة اختمار الكتاب. أودّ أيضًا أن أعرب عن امتناني لموظّفي إدارة المركز المذكور أعلاه، خصوصًا أودري ماك غوان وبريانا دينه ويونغ لي وأليس كادا، ثمّ بليندا بيرن في معهد *FSI* وكاثرين كورنيفي في مؤسستي. أخيرًا وليس آخرًا هناك مايكل كيانكا الذي قام بعمل دؤوب على "جبهات" متعدّدة خلال كلّ هذه السنوات.

أعبّر أيضًا عن امتنان عميق لعميدة برينستون إيفا غوسمان، وريتشارد فوك وفيليب شميتر ولوسيوس باركر الذي كان له الفضل عليّ في دراسة العلوم السياسيّة. كما أنّ كلًّا من جورج



روسو هارولد كون ووليام بونيني أتاحوا لي الفرصة للانفتاح على حقول أكاديميّة أخرى استفاد هذا الكتاب من تشعّبها، تمامًا كما أنّ بصمة ما تناقشناه أنا وعبد السلام المغراوي خلال سنوات الدراسة، حاضرة في ثناياه.

لديّ ارتباط يمتدّ على مدى عشرين عامًا مع صحيفة **لوموند دبلوماتيك** الشهريّة، حيث يجمعنا التطلّع إلى عالم عربي أكثر ديمقراطيّة. أودّ هنا أن أشيد بالمهنيّة العالية وقوة القناعة التي يتميّز بها فريقها الصحافيّ، وأخصّ بالذكر إغناسيو رامونيه وآلان غريش ودومينيك فيدال وسيرج حليمي.

هناك مركزان فكريّان أغنَيَا مضمون هذا الكتاب، هما مؤسّسة مولاي هشام في برينستون ومعهد الدراسات العابرة للأقاليم حول الشرق الأوسط المعاصر وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، ومن ثمّ فإنّي مَدينٌ إلى كلّ من ريمي لوفو "الأب الروحي" لمؤسّستي، ومدين أيضًا لأوليفييه روا وفرهاد كوسرو خافار وكذلك أعضاء لجنتها العلميّة، هنري لورانس وخديجة محسن فينان وبرنارد هيكل، وهذا الأخير هو في الوقت نفسه مدير المعهد في برينستون، فضلًا عن العديد من الباحثين المغاربة أودّ أن أذكر منهم على وجه الخصوص المهدي لحلو، البشير الهسكوري، العربي بن عثمان، المعطي مونجيب، عبد الحقّ سرحان، يحيى اليحياوي وعبد اللطيف حسني.

أخيرًا، فإنّ الفريق الذي أنجز أوّل فيلم وثائقي لصالح مؤسّستي



مع بِن ولين موزيس بعنوان "من الهمس إلى الزئير"، ساهم في شحذ تحليلاتي عن الشرق الأوسط، وخاصّة أمي مارتيميز.
على مستوى المشاريع في مجال الطاقات المتجدّدة، فإنّ من أول من صقل تجربتي المهنيّة التي أفادت كثيرًا هذا الكتاب وعزّزت استقلاليتي هم أمين بدر الدين الرئيس السابق لمجموعة أوفست الإماراتيّة وزملائي في شركة الطيّار للطاقة، بيت سميث ونايدة خالد أبو جبارة. كما أنّي استفدت مهنيًّا من اللقاء مع كلّ من كمال الشاعر، حسيب الصباغ، سعيد خوري، فؤاد خوري، عبد القادر بنصالح، وعثمان بنجلون الذي أعتبر ابنته دنيا مثل أختي. وأشكر كثيرًا مفتاحة دركو، عضو العائلة التي أشرفت على تربية أولادنا خاصة في اللحظات الحرجة من حياتي.
لا أمير دون مستشارين ومساعدين. في هذا الصدد، يسعدني أن أعبّر عن امتناني وتنويهي بالكفاءات المتنوعة والغنيّة لكلّ من نعيمة درويش، محمد مصدّق، وفاء الأزرق، عتيقة السولامي، هند بنطلحة، سعيد البورازي، محمد باسطوس، محمد أمين الفيلالي وخاصّة سمير أكومي، الذي يشرّفني بصداقته. كما أعبّر عن الامتنان للمحامين كلارنس بيتر وجيمس شو وبول لومبارد وآلان فينيون وعلي الصقلي وعبد الرحيم برّادة، وهذا الأخير هو من آزرني لما وقفت لأول مرّة أمام محكمة في المغرب.
أخيرًا وبما أنّ فكرة تدوين هذه الشهادة خطرت على سرير المستشفى، وما كانت لتدوّن لولا مهارتهم، فإني أتوجّه بالشكر



الخالص إلى أطبّائي أندرو كوستين، هوارد هيرمان، جو بافاريا، رومان دي سانكتيس وجينو نازارو في الولايات المتّحدة، ثمّ في المغرب حميد العلوي وتوفيق المسفيوي.

ما أجمل نعمة الصداقة، وهي مادّة هذا الكتاب الأولى. لقد أنعم الله عليّ بأصدقاء أوفياء غمروني بمشاعرهم النبيلة والتي لا يتّسع المقام إلى تفصيلها خشية التقصير، فليسمح لي هؤلاء أن أكتفيَ بذكر أسمائهم هنا، عربونًا على الشكر والاعتراف بالجميل: المرحوم أحمد مزالي، عبد الرحمن الكوهن، عمر القادري وزوجته ماما، محمد جنان، رشيد بن عبد الله، هادي بارازي ومولاي سليمان العلوي. أما بيير أزولاي وفاضل عراقي وخالد الجامعي، فقد تكرّموا عليّ بأرقى ما في العلاقات الإنسانية من معانٍ، إنّها مواقف التضامن والـمُؤازرة في أوقات الشدّة. أخيرًا لا بدّ أن أذكر دفء العلاقات الودّيّة التي جمعتني وأسرتي في برينستون منذ عام ٢٠٠٢ مع مات بروكس وعائلات ديلاساندرو وبروب وكاليري وكيتينغ و بنتسن وميرل.

إنّ عائلتي الصغيرة حاضرة في قلب هذا العمل المكتوب كحضورها في شغاف الفؤاد وفي كلّ لحظات الحياة التي أعيشها، ولذلك فإنّ زوجتي مليكة وبنتينا فايزة وهاجر يُوقِّعْن هذا الكتاب من خلالي. أختي للّا زينب هي نور حياتي، أما ابنة خالتي فايزة الصلح، فأحسن ما أقول في حقّها إنّها بنت أمّها علياء. لا بدّ أيضًا أن أعبّر عن امتناني العميق لأخت زوجتي من



الأم، خديجة بنهيمة وزوجها عمر السلاوي، وكذلك لصهري وصديق الطفولة حسن بنعبد العالي، ثمّ لابن خالتي خالد بن طلال رغم خلافنا السياسيّ.

تظلّ كلمات الشكر هذه غير كافية ولا شاملة، ولذلك أعتذر مسبقًا إلى كلّ مَن لم تتح لي الفرصة لذكر أسمائهم. كما لا أستطيع أن أختم دون التعبير عن الشكر لجميع المغاربة الذين عبّروا لي عن محبّتهم طوال حياتي دون أن يسعوا للظهور، ومنهم من غامر وخاطر بشجاعة في ظروف قاسية. لا بدّ أن أذكر على وجه الخصوص ياسمينة العسري في الأمم المتّحدة، وصديقي محمد العمّار بائع السمك في المحمّدية الذي سمّى أحد أبنائه هشام. أقولها بكلّ بساطة، إنّ المغاربة بدون تمييز ولا استثناء هم أبطال هذا الكتاب الحقيقيّون.



سيرةُ أميرٍ مُبعَد

لم يخشَ مولاي هشام العلويّ - ابن مولاي عبد الله بِكر محمّد الخامس أوّل ملوك المملكة المغربيّة بعد الاستقلال - يومًا الإفصاح عن آرائه.

فبعد أن أمضى طفولته الأولى في المدرسة المولويّة، مدرسة القصر، سأل والده الانتقال إلى المدرسة الأميركيّة، ومنها إلى إحدى كبريات الجامعات الأميركيّة العريقة: برينستون.

نشأ مولاي هشام في رحم دار المُلك، فعرف قصورها ودهاليزها ورأى ما لم يُتَح لكثيرين سواه مشاهدته والاطّلاع عليه من أسرارٍ وتفاصيل لا يبخل على قرّاء كتابه هذا بسردها والتعليق عليها، بظرفٍ تارةً وبمرارةٍ مرّات أخرى.

من أوّل عهده بالتدخّل كتابةً في الشأن العام، جاهر مولاي هشام بوجهات نظره ونشرها على الملأ في شهريّة لو موند ديبلوماتيك المعروفة بمواقفها التقدّميّة. فصُنّف منذ ذلك الحين في خانة المعارضين الخطرين رغم تأكيده المرّة تلو المرّة على قناعته بأنّ الملكيّة البرلمانيّة هي النظام السياسيّ الكفيل بأن يُعيد المغرب إلى المغاربة وبأن يُغلِق المخزنَ معقل الاستبداد.

يكتب مولاي هشام سيرته بصراحةٍ لم تعهدها البلاطات العربيّة وبرؤية ثاقبة تطمح لبناء عالَمٍ عربيّ أكثر رخاءً وإنسانيّة.

مولايَ هشام العَلويّ

هشام بن عبد الله العلويّ هو ابن عمّ محمّد السادس ملك المغرب الحاليّ. وُلدَ وترعرع في الرباط جوار والده مولاي عبد الله ووالدته الأميرة لمياء رياض الصلح. درس وتخرّج من جامعتَي برينستون وستانفورد. أنشأ أكثر من مشروعٍ صناعيّ وعقاريّ ومؤسّسةً تحمل اسمه تُعنى بالعلوم الاجتماعيّة الخاصّة بالعالم العربيّ.


ISBN 978-9953-11-098-1